جان كلود بولس

التلفزيون
رحلة إلى الجحيم!



دار النهار



التلفزيون: رحلة إلى الجحيم!



جان كلود بولس

التلفزيون: رحلة إلى الجحيم!

مقدمة

فخامة الرئيس الياس الهراوي

نقلته عن الفرنسية

هنادي يونس

أشرفت على النص العربي

مي كحالة



الطبعة الأولى، أيلول 2007
ص. ب 226-11، بيروت، لبنان
فاكس 961-1-561693
darannahar@darannahar.com
ISBN 978-9953-74-160-4
www.jeanclaudeboulos.com

إلى بيشا زوجتي

إلى جوزيان، ناجي وميرنا وعائلاتهم

الذين تابعوا رحلتي إلى الجحيم.

إلى أمين قاصوف، صديقي

الذي صعد إلى السماء

قبل اسبوع واحد

من انتهاء جحيمي.

يمكن لسلطة ما أن تمتلك يوماً الجحيم،
ليس الجحيم الخيالي الذي لا نملك البرهان على وجوده،
بل جحيماً حقيقياً.
إرنست رينان

المحتويات

مقدمة

فخامة الرئيس الياس الهراوي*

عندما طلب مني جان كلود بولس تقديم كتابه «التلفزيون : سنوات في الجحيم»، رجعت بي الذاكرة الى أيام ما قبل التلفزيون، ايام انتشار الراديو في لبنان مع بدايات الحرب العالمية الثانية، الذي كان وجوده نادراً الاّ عند بعض المحظوظين، ثم الى ظاهرة ظهور الشاشة الصغيرة في بداية الخمسينات من القرن الماضي، تلك الشاشة التي لم يصل بثّها الى مدينتي زحله الاّ في نهاية الخمسينات تلك، عبر شركة التلفزيون اللبنانية التي بدأت حينها في بث تلفزيوني محدود في المساحة والزمن.

وتشدني الدهشة من الذكريات عندما أتطلّع الى ما وصلنا اليه الآن مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة الى تقدّم مذهل في عالم الالكترونيات والاتصالات حتى غدا الكون يؤلّف «القرية الصغيرة» حسب التعبير المتداول.

وعندما أسترجع الذكريات حول بدايات انتشار التلفزيون في لبنان، اتذكر تلك الحفنة من رجال القطاع الخاص الذين أعطوا لبنان التلفزيون التجاري الأول في العالم العربي قبل مصر وسوريا بعدّة سنوات وقبل بلجيكا والبلاد الاسكندينافية ايضاً، وبعد مضي أقل من عشر سنوات على انتشار الشاشة الصغيرة في فرنسا وبريطانيا وايطاليا.

هؤلاء الرواد، بدأوا من لا شيء ثم صدّروا خبراتهم الى البلاد العربية كافة.

وقد اختلف استعمال التلفزيون من بلد الى آخر بحسب النظام السياسي فيه.

اذ علمت الأنظمة الحاكمة بالتأثير الهائل لهذه الصورة حين تدخل كل بيت وكل مؤسسة، وكل مكان دون استثناء وفي أي وقت من الليل أو النهار.

* رئيس الجمهورية اللبنانية (1989-1998). توفي في تموز 2006.

وللسبب ذاته، عمدت كافة البلدان العربية إلى حصر تلفزيون الدولة بقناة واحدة، كانت تذيع ليلاً ونهاراً برامج وأفلام وثائقية تشيد برجال الدولة وبالحزب الواحد واستعانت بجميع وسائل الدعاية السياسية لوضع يدها على البلاد ومنع ظهور أي معارض على الشاشة الصغيرة.

حتى أن بعض الدول الأوروبية التي نعترف لها مبدئياً بالديمقراطية، لجأ فيها بعض الرؤساء أحياناً الى هذا الاختراع الكبير ولم يفرقوا بين انجازات الدولة وانجازاتهم الشخصية، مما دفع بالدول الديمقراطية فعلاً الى خصخصة التلفزيون والاحتفاظ بتلفزيون عام مؤكدة بذلك الفصل بين التلفزيون العام وتلفزيون الدولة.

وعندما تسلّمت سدّة رئاسة الجمهورية في عام 1989، كان ملف كبير ينتظرني اسمه «المرئي والمسموع».

كان تلفزيون لبنان الذي تملك الدولة خمسين بالماية من رأس ماله، منقسماً على نفسه على شاكلة الوطن في حينه: محطة في الحازمية ومحطة في تلّة الخياط، وكلتاهما تتبادل التهم السياسية، كلّ بحسب البيئة الجغرافية التي كانت تبث منها.

وكان عدد من التلفزيونات الأخرى قد بدأ بثّ البرامج بصورة غير شرعية مستفيداً من الانقسامات في البلد. وعلى الرغم من وجود نصّ في اتفاق الطائف يوصي بتنظيم القطاع المرئي والمسموع، بدا أن تطبيق النصّ مستحيل، حين بادر كل سياسي بارز الى تأسيس محطته التلفزيونية الخاصة، حتى ناهز عدد المحطات العشرين أو أكثر، وكلها تبثّ برامجها على مساحة الوطن كله.

في النهاية، كنت الوحيد من بين أقطاب الحكم الثلاثة الذي لم يملك محطة تلفزيونية ولم يطالب بها، في حينه.

وقد وصلت الى الخلاصة التالية: وحده تلفزيون لبنان قادر على تأمين الخبر غير المنحاز، باسم الدولة اللبنانية من دون ان يصبح أداة دعاية للحكم. كان لا بدّ من توحيده بأسرع وقت ليصبح تلفزيون كل اللبنانيين مهما كانت طوائفهم وقناعاتهم السياسية.

وهكذا تمّ توحيد تلفزيون لبنان على صعيد الموظفين بسرعة هائلة، لكن ازالة العقبات كلها كان مستحيلاً قبل اقرار قانون «المرئي والمسموع».

وهذا ما جرى في تشرين الثاني 1994، لكنني أسفت للغاية عندما توزعت المحطات، ليس على أساس اقتصادي بحت، بل على أساس سياسي. ما ادّى الى مشاكل عديدة منها خسارة

تلفزيون لبنان كل امتيازاته لصالح التلفزيونات الجديدة.

وفي عهدي، ترأس مجلس ادارة تلفزيون لبنان كل من جورج سكاف وفؤاد نعيم. وعندما قدم لي فؤاد نعيم استقالته بسبب الصعوبات الهائلة التي واجهها، احتفظت بها ريثما أجد الشخص المناسب لاستلام هذا المنصب.

يومها جاءني أحد المقربين في القصر الجمهوري وهمس في أذني اسم جان كلود بولس. بالطبع كنت اعرف جان كلود بولس وكنت أقدر اندفاعه للبنان وعمله الدائم خلال الحرب لترويج الدعاية عن لبنان حول العالم، ما جعلني أؤمن بقدراته المهنية في حقل المرئي والمسموع.

طلبت منه أن يأتي الى القصر الجمهوري وسألته مباشرة اذا كان يرغب بمنصب رئيس مجلس الادارة لتلفزيون لبنان. أجابني بعفوية صادقة ان هذا الأمر يشكل احد احلامه.

بعد ثلاثة اعوام، وعند انتهاء عهد رئاستي اشرت اليه أنني ورطته في هذا المأزق الكبير.

أجابني: «على العكس، كان هذا شرف كبير لي وأنا مسرور أني نمكنت من خدمة بلدي».

جان كلود بولس يكتب اليوم بأسلوبه المباشر الخالي من المجاملات، أسلوب مباشر مفتوح.

يكتب ذكريات ثلاثة أعوام أمضاها على رأس تلفزيون لبنان.

عنوان كتابه هو تأكيد للعذاب وخيبات الأمل التي واجهها. قال لي بكلمات بسيطة: اردت قول الحقيقة، كل الحقيقة، وأعتقد أنه وفى بوعده.

ان الدولة ربما وفرت على نفسها مصاريف ضخمة لو عمدت الى خصخصة الاذاعة والتلفزيون ووكالة الانباء الوطنية في ظل استمرار تعطيل دور هذه المؤسسات بدلاً من تحويلها الى مؤسسات عامة تخدم السلطة والمعارضة، على حد سواء.

تمهيد

باشرت تدوين فصول عديدة من كتابي هذا، قبل اغتيال الرئيس رفيق الحريري الذي لقي حتفه والنائب باسل فليحان وعدد آخر من صحبه في جريمة مروعة ضد موكبه بالقرب من فندق السان جورج في عين المريسة.

هذا الاغتيال البشع هز على حد سواء الحياة السياسية اللبنانية وباقي العواصم العالمية، وتردد صداه كجريمة لا تُغتفر في حق شخصية مثل الرئيس الحريري الذي يتمتع بحجم عالمي. شارك كبار هذا العالم حزن ملايين اللبنانيين وحضروا لتقديم التعازي الى عائلة الشهيد الكبير. زار الرئيس الفرنسي جاك شيراك وعقيلته لبنان خصيصاً لينحني امام ضريح احد اقرب الاصدقاء اليه.

حزنُ اللبنانيين لا يوصف، والدموع انهمرت من الاعين كلها قبل ان تتحول الى نهر من الغضب اخرج الشعب في مظاهرات ضخمة في 14 آذار 2005 جمعت مليون نسمة طالبوا برحيل القوات السورية المتمركزة من لبنان.

غداة الاغتيال، كتبت قصيدة طويلة بعنوان: «كانت الساعة 12,55»، تكرمت صحيفة **الاوريان لوجور** بنشرها، وتجدون نصها بالفرنسية مع مستندات أخرى في آخر الكتاب.

امام التجمع الشعبي الغفير، وغضب الشباب من كل الطوائف لهذه الجريمة البشعة التي اخذت للحال حجماً عالمياً ترجمه تشكيل محكمة ذات طابع دولي للتحقيق فيها، تساءلت ما اذا كان عليّ ان احتفظ حرفياً بما كتبته من قبل.

لقآتي مع الرئيس الحريري لم تزد عن خمسة عشر لقاءً، في السنوات الثلاث التي امضيتها على رأس تلفزيون لبنان، تضاف اليها الحفلات الرسمية والافطارات التي كنت ادعى اليها بصفة رسمية. مقابلاتي معه كانت قصيرة لكن فاعلة دوماً . لم اتعرف بالتالي على الرجل وراء رئيس الحكومة القوي.

صدف ايضاً انني غادرت تلفزيون لبنان في فترة «عبور الحريري الصحراء» أي ابتعاده

عن الحياة السياسية بعد تشكيل حكومة الحص في كانون الاول 1999 . شعر بمرارة كبيرة لاقصائه بعد حصوله على غالبية اصوات النواب لتكليفه بتشكيل حكومة عهد الرئيس لحود الاولى. والنواب اياهم الذين سمَّوه حملوا فيما بعد الرئيس الحص على رأس هذه الحكومة.

قبل اشهر من انتخابات العام الفين، اتصل بي بسام طوربه، مستشار الرئيس الحريري للشؤون الديبلوماسية. كنت التقيت به على غداء في السفارة الفرنسية جمع شخصيات تُعنى بالفرنكوفونية ويمكنها، كل بحسب مهنتها ان تدافع عن استمرار اللغة الفرنسية في لبنان.

عمل بسام طوربه في السلك الديبلوماسي وكان سيعين سفيراً حين طلب منه الرئيس الحريري العمل معه. هو رجل يتمتع بثقافة واسعة ويؤمن بفكرة العيش المشترك بين الطوائف في لبنان (مثل رفيق الحريري)، وتلميذ سابق لليسوعيين، ومنفتح على الافكار السياسية المختلفة. اعلمني طوربه بان الحريري يفكر بمشروع مهم وهو جمع اربعين شخصية حوله لا يشاركونه بالضرورة آرائه السياسية او الاقتصادية، لكنهم قادرون على اجراء حوار معه يكون مفيداً له ولهم على السواء، على ان تنعقد اللقاءات في قريطم (قصر الحريري) وتأخذ طابعاً غير رسمي لتعالج القضايا الملحة التي تثير اهتمام غالبية اللبنانيين.

وهكذا كان . وجدنا انفسنا في الصالون الكبير في قريطم، والجيد في الامر ان كل منا كان يعرف ثلث الحضور، ومن لا يعرف الآخر سرعان ما تحول الى صديق له.

اللقاء الاول مع الرئيس الحريري جاء ودياً للغاية. سلم علي قائلاً: «مسا الخير جان كلود»، فوضعني تلقائياً في دائرة المقربين الذين يخاطبهم باسمهم الاول. تميز الحوار بالصراحة التامة : القى الحريري كلمة مقتضبة واعطى الكلام للحضور الذين طرحوا عليه اسئلة لا تخلو من الانتقاد لادارته السياسية والاقتصادية. اجابهم بكل هدوء على اسئلتهم كلها واعطاهم الحق غالباً، شارحاً لهم بصراحة اسباب اتخاذ القرارات.

انعقدت هذه الاجتماعات بمعدل ثلاث مرات او اربع في السنة، وكنا نُسر بالاستماع اليه أو مناقشته، وحين يتأخر بسام طربه في جمعنا نلومه ليصل هذا اللوم الى الرئيس الحريري. هكذا، تعلمنا تقدير الرجل السياسي، والرجل كرجل وحسب. كان قريباً للقلب ويتمتع بحضور اكيد. غالباً ما توجه الي حتى ولو وجَّه غيري السؤال له. رسم امامنا مستقبلاً زاهراً للبنان، وكان ايمانه وشجاعته معديان.

من هنا تعاستي حين علمت بغيابه المفجع. واكبت صور تشييعه والايام الثلاثة للتعازي به، وعيناي مغرورقتان في الدمع.

تساءلت: ماذا سأفعل بكتابي بعد اغتيال الحريري؟ فخلال العامين اللذين امضيتهما في رئاسة تلفزيون لبنان، ترأس الحريري الحكومة واصطدمت طلباتي لحل مشاكل المحطة بالرفض، فعبرت في مقاطع كثيرة من كتابي عن مرارتي تجاه السياسة التي اتبعتها الدولة ازاء تلفزيون لبنان.

لكن، بعد الصدمة التي شكلها اغتيال الرئيس الشهيد، هل اخفف من حدة اقوالي او اغيرها كلياً ؟ هل علي ان اتجاهل المشاكل واضيء فقط على الجوانب الجيدة من العلاقة المهنية مع الرئيس الحريري؟ طرحت السؤال على اصدقائي اعضاء مجلس الادارة وعلى وزراء مقربين من الرئيس الحريري. جاء الجواب: انت تكتب صفحة من تاريخ تلفزيون لبنان كما عشتها بافراحها واتراحها، بمشاكلها وحلولها، بجيدها وبالسيء منها.

عليك ان تكون شاهداً موضوعياً.

وهذا ما انا عليه في هذا الكتاب، الذي يروي احداث سنتين من عهد الثنائي الرئاسي الهراوي - الحريري، ثم ستة اشهر من عهد الرئيس اميل لحود.

فبعد شهرين من بدء عهد لحود استقال ستة من اعضاء مجلس الادارة في تلفزيون لبنان.

ادعوكم اذاً لمرافقتي على هذا الطريق الذي جعلني اصف تجربتي في تلفزيون لبنان تحت عنوان: «التلفزيون: رحلة الى الجحيم».



شكر وتقدير

قبل الغوص في عمق الموضوع، اود البدء بشكر الذين رافقوني في هذا العمل، فمن أجل كتابة صفحة جديدة من تاريخ تلفزيون لبنان، استعنت بالذاكرة لكن ايضاً بشهادات شخصية ووثائق. استهلكت في البداية خمسة دفاتر ضخمة يستعملها تلامذة المدارس ودونت بخط يدي الاحداث التي اريد للقاريء المتعطش لمعرفة تاريخ تلفزيون لبنان ان يقرأها، لا سيما من سبق له قراءة كتابي الاول « التلفزيون: تاريخ وقصص».

لما تمكنت من ادارة تلفزيون لبنان لولا اسهام فريق واسع من الاشخاص الرائعين ومساعدتهم. والامر ينطبق ايضاً على كتابة هذا النص وانجازه.

ابدأ اولا بمنى ماستوري، معاونتي منذ العام 1978 يوم بدء عملها في انتر ريجي (شركتي للاعلانات). فهي تعودت على خطي وطبعت كافة الفصول وحرصت على تذكيري ببعض الامور، هذه التفاصيل الصغيرة التي سقطت من ذاكرتي. بعد ذلك، قامت باعادة طبع التنقيحات التي اضفتها، ولاحقت الترجمة الى العربية، واجرت الاتصالات الضرورية وصولا الى النص النهائي. لم يكن الامر سهلاً، لذا اشكرها على جهودها الكبيرة.

في الاثناء، عملت معي مارينا ابي عاد كمعاونة اخرى، واكملت عن منى مستوري مهمة وضع الاضافات والملحقات وتصميم الصفحات، ولذا اشكرها ايضاً لما انجزته.

للنص الفرنسي، استعنت بكلارك خديج الذي طبع على الكومبيوتر كتابي الاول «التلفزيون: تاريخ وقصص» وصححه واعاد طباعته واشرف على تصميمه. هذا الرفيق الدائم في «انتر ريجي» الذي اصبح استاذاً لادارة الاعمال وللاعلام في جامعات عديدة، اخذ من عطلته الخاصة ساعات لاعادة قراءة الكتاب الجديد والتأكد من خلوه من التكرار ووضع النقاط التوضيحية في ذيل الصفحات، وفقرة «التلاعب بالكلمات» في نهاية كل فصل، واللائحة الالفبائية للاسماء الواردة في النص. عمل جبار قام به برحابة صدر وابتسامة. شكراً «كلاركوبوس».

يعود الفضل في الترجمة الى العربية للانسة هنادي يونس، خريجة مدرسة الترجمة التي نجحت في متابعة خيوط افكاري وتعريبها، وسعت الى ابقاء اسلوبي الفرنسي في النص العربي.

اعادت قراءة النص العربي، استاذة هنادي، الانسة مي كحالة فصححت هنات الترجمة واللغة، وطبعت النص العربي بنبض خاص. ولمعرفتها بمشكلات تلفزيون لبنان، فهمت اكثر من غيرها الصعوبات التي وجب علي تجاوزها (وكانت الوسيط بيني وبين الرئيس الهراوي) والشخص المناسب لتروي على طريقتي لكن باسلوبها المغامرات والعثرات التي حولت ثلاث سنوات من ادارة تلفزيون لبنان الى ثلاث سنوات من البؤس.

وصل وقت التصميم واختيار الصور المرافقة للنصوص. تولى فرانسوا كيروز هذا العمل، وله مني التهنئة لأنني اهنيء نفسي به.

اود ايضاً شكر شريكة عمري بيشا التي تحملت السهر لوحدها امام التلفزيون حين كنت اختلي في غرفة الطعام او في مكتبي المنزلي لاخربش ذكرياتي على دفاتر المدرسة. وهي قراءت اول النصوص المطبوعة وشجعتني بقولها: «قراءته مثل كتاب بوليسي ...» انه تقدير رائع. شكراً بيشا.

ساندني اولادي جوزيان وناجي وميرنا طوال ثلاث سنوات في رئاسة مجلس ادارة المحطة وشجعوني على كتابة الحقيقة، كل الحقيقة، ولا شيء غيرها. هذه الحقيقة الكاملة والقاسية والمحزنة. وقد استجبت لهم.

وشكراً لكل الذين تعاونت معهم في التلفزيون العام. ففي النهاية، هم ايضاً لا بل هم خصوصاً، دونوا هذا الكتاب والاحداث التي يرويها.

شكراً لدار النهار التي طبعت الكتاب ووزعته، فهي جزء من صفحات تاريخ لبنان.

والآن يمنحني شفيق تابت، رئيس مجلس ادارة «السومرية» فرصة كتابة صفحة اخرى في المستقبل القريب عن تاريخ التلفزيون في لبنان : «التلفزيون : انه الجنة». صادق الصباح تحمس كثيراً للفكرة. لهما اقدم امتناني.

ثم شكراً للقراء الذين سيشرفوني بشراء كتابي وقراءته. ففي النصوص ستجدون ايضاً وجهاً آخر من الحياة في بلادنا، انها صفحة تاريخ صغيرة من صفحات تاريخ لبنان.

ستفهمون لماذا ظننت حين استدعاني الرئيس الهراوي لتولي منصب رئيس مجلس ادارة التلفزيون العام، انني اسير باتجاه الجنة لكنني انتهيت لسوء الحظ بالتوجه نجو الجحيم.

القسم الأول

عربون تقدير وولاء

أهداف الكتاب

يروي هذا الكتاب خبرتي كمدير عام لتلفزيون لبنان وهو يغطي الفترة الممتدة من الثامن عشر من أيلول 1996، تاريخ تعييني لغاية الحادي والعشرين من نيسان 1999، تاريخ انتهاء ولايتي في التلفزيون.

ترددت كثيراً عند كتابتي لهذه الوقائع، ما بين اعتماد التعداد الزمني للأحداث التي عشتها، وتدوين المشاكل التي كنت أواجهها أسبوعاً بعد الآخر، وبين سرد دقائق كل مشكلة على حدة واجهتها في تلفزيون لبنان، وهو امر أسهل للقارىء. واخترت أخيراً حلاً وسطاً ما بين الطريقتين، إذ من الضروري قص بعض الأحداث وفق ترتيبها الزمني، ومن ثم اختيار بعض المواضيع الهامة والتحدث عنها مطولاً في فصول تحمل في طياتها التسلسل الزمني ترافقه تعليقاتي الخاصة على الاحداث، سياسية أو اجتماعية أو ذات صلة بالبرمجة.

في الحقيقة، حمل كل يوم سلسلةً من الأحداث والمشاكل، وكنت كل يوم أتعرف إلى أشخاص، معاونين او من خارج دائرة التلفزيون، ارتبط بهم بعلاقات متوترة، او على العكس بعلاقات ودية في غالب الاحيان.

لم أتمكن من إدارة تلفزيون لبنان إلا بفضل تعاون فريق محترف حققت معهم – ومعهن– معجزة في كل دقيقةٍ وكل ثانية. لن أشكرهم هنا، لكنني أود التأكيد قبل الغوص في موضوع قصتي عن تلفزيون لبنان، أن فريق عمل هذه المؤسسة «المُعتقة» وموظفيها، هم الأكثر خبرة وتفانٍ من بين الذين يعملون في التلفزيونات الأخرى في البلاد. وما كان ينقصهم هي الوسائل التقنية. فلو تأمنت لهم، لكانوا تفوقوا على التلفزيونات الأخرى وبأشواط. وما كان ينقصهم أيضاً هي القدرات المادية. فلو أعطيت لهم، لكانوا برهنوا فعلاً ان التلفزيون الوطني قادر على الاستمرار.

في بداية كتابتي لهذه القصة، لا يمكنني سوى أن أحييهم وأن أعبر لهم عن تقديري لروح العمل الجماعي لديهم، ولولائهم وتفانيهم.

الفصل الأول
لمحةٌ من الماضي

أود هنا أن أتطرق إلى بعض المقاطع من كتابي «التلفزيون، تاريخ وقصص» الذي صدر في كانون الأول من العام 1995، والذي استنتجت في فصله الحادي والعشرين تحت عنوان «وختاماً...»، هذه الحقيقة:

هل يمكن فعلاً أن نختم كتاباً عن تاريخ التلفزيون في لبنان؟ فمن جهة تشهد البلاد تحولاً جذرياً في جغرافيتها وديموغرافيتها وبُناها السياسية، كما في اقتصادها ونمو هذا الاقتصاد، ومن جهة ثانية، فان التلفزيون، يشكل هو الآخر، وبامتياز، الوسيلة التقنية المتحركة دائماً والمتحولة، بحيث تغدو الآلات التي نشتريها اليوم، آلات قديمة لحظة شرائها!

إن وضع خاتمة لهذا الكتاب مهمة شاقة، إذ منذ بدأت تدوينه في 1989، حصلت امور كثيرة أخرت صدوره اشهراً، لأنني اردته أن يشكل شاهداً أميناً وشاملاً على تاريخ التلفزيون في لبنان. واضطررت، حتى الدقيقة الأخيرة إلى تغيير التعابير، بل تغيير صيغة الأفعال من المضارع إلى الماضي، ووضع لقب وزير أمام أسماء كانت حتى الأمس القريب مجهولة، وإضافة صفة «سابق» إلى ألقاب وزراء آخرين، ومتابعة التغيير والتطور، وإضافة تفاصيل ومعلومات جديدة الى مفهوم البرامج والإستراتيجيات التكنولوجية، وذكر قوانين جديدة تصدر في محاولة لوضع بعض التنظيم في غابة المرئي والمسموع في لبنان.

وحين وجدت نفسي مستعداً للختام، صدر مرسومٌ بتعييني مع تسعة زملاء آخرين (من بينهم كميل منسى وألبير كيلو ورمزي النجار وألفرد بركات) أعضاء في اللجنة المكلفة وضع دفترلشروط البرمجة التلفزيونية في اطار قانون تنظيم الاعلام المرئي والمسموع. والحقيقة أن المهمة كانت واسعة وشاقة، إذ كنا مدعوين إلى وضع الاساس المشترك الذي ستنطلق منه كل محطة لتحديد براجها الخاصة، وفق معطيات واضحة تمليها توصيات منبثقة بدورها من أفكار محددة واعتبارات لغوية وطائفية ومحظورات ومفاهيم تعددية ومتطلبات سياسية متنوعة.

وحين يصدر هذا الكتاب، سيبدو وكأنه يفتقر إلى جزءٍ أساسي، ألا وهو تطبيق القانون

المتعلق بتنظيم البث الإذاعي والتلفزيوني الذي أعلنت حكومة الحريري الثانية في العام 1995 انه أحد أهدافها الأساسية. لكن القراء يعلمون ولا شك، بواسطة الصحافة، كافة العناصر المتعلقة بملف التلفزيون الذي أردت هذا الكتاب شهادة على تاريخه المليء بالعبر والغني بالمعارف. شهادة حق حول تلفزيون أنشأه رواد متحمسون في العام 1959، وهواة عباقرة في الستينات، ومحترفون فقدوا حماسهم في السبعينات والثمانينات ومغامرون حقيقيون على مشارف الالفية الثالثة.

سيتولى جيل الالفية الجديدة ادارة التلفزيون بالسواتل، والتجول على أوتوسترادات المعلومات عبر شبكة الإنترنت، ليصبح التلفزيون مع الوقت أكثر آنية، تلفزيوناً متفاعلاً ببرامج متنوعة والات تتطور باستمرار.

أي تاريخ اذاً، بل اي احداث، سيروي بعد خمسة وعشرين عاماً هذا الكاتب الذي سيواصل من حيث انتهيت والذي اقدم له كتابي، من دون سابق معرفة به؟».

باشرت كتابة قصة تلفزيون لبنان الجديدة هذه، في تشرين الثاني من العام 1999، على مشارف الألفية الثالثة. عمر تلفزيون لبنان أربعون عاماً، وعمر كتابي الاول اكثر من عشر سنوات . لم يكن يخطر ببالي أنني سأكون الكاتب المجهول الذي أهديته كتابي الاول، كما انني لم انتظر خمسة وعشرين عاماً لاكمال روايتي عن «التلفزيون، تاريخ وقصص». ذلك انني في الثامن عشر من أيلول من العام 1996، جرى تعييني في رئاسة مجلس إدارة تلفزيون لبنان، في خطوةٍ ستؤدي بي الى ختام حياة مهنية دامت أربعين عاماً. لم أُخفِ يوماً رغبتي بتولي رئاسة مجلس إدارة تلفزيون لبنان ولكن تسميتي في هذا المنصب كانت منوطة باعتباراتٍ سياسية. ففي عهد الرئيس أمين الجميل ورد اسمي مرتين لهذا المنصب (حتى أن بعضاً من أصدقائي اعتبروا الأمر مؤكداً، فجاءوا بالشمبانيا) لكن الخيار لم يرسُ يومذاك علي.

وفي سنة 1993، حين توالت الأصداء حول استبدال السيد جورج سكاف، تحدثت بهذا الشأن إلى وزير الإعلام آنذاك ميشال سماحة، لكن عرضي ذهب سدًى إذْ، بعد أيام قليلة، تم تعيين فؤاد نعيم في المنصب، وتم التمديد له بعد ثلاث سنوات، أي في نيسان 1995 عندما أعيدت إلى تلفزيون لبنان صفة التلفزيون الوطني غداة شراء الدولة الحصص كافة (خمسون في المئة من الرأسمال) التي كانت ملكاً لرئيس الحكومة رفيق الحريري. من جهةٍ أخرى، كانت أعمالي ووكالتي «أنتر ريجي» تسير على خير ما يرام وتولى إبني العائد من باريس إدارة الوكالة، متيحاً لي مجال التفرغ لأعمالي الرديفة في المهنة، خصوصاً حين أصبحت نائباً لرئيس الجمعية الدولية للإعلان للعلاقات العامة، ومن ثم نائب الرئيس -المدير العام لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

وفي صيف 1995 تم تعييني في اللجنة الخاصة المكلفة إعداد دفتر شروط نظام المرئي والمسموع. كنت واحداً من بين العديد من الزملاء الذين عملت معهم لسنوات طويلة وآخرين لم أعرفهم قطْ فتسنت لي فرصة التعرف اليهم جيداً، (ومن بينهم وليد شقير، عضو مجلس إدارة تلفزيون لبنان). في البداية كان الوزير فريد مكاري يحثنا لانهاء صياغة مشروع نص في أقل من عشرة أيام. لكن ومنذ الاجتماعات الأولى شعرت بأنه يستحيل التوفيق بين وجهات النظر كافة في وقت قصير، إذْ إن زملائي لم يكونوا دائماً على اطلاع بالمشاكل المرتبطة بالتلفزيون وكانوا يغوصون في نقاشاتٍ طويلة حول تفاصيل صغيرة، تاركين جانباً المشاكل المهمة.

في الحقيقية كنا نعتقد أن هدفنا الأساسي هو معرفة كيفية الحد من عدد التلفزيونات التي تبث في لبنان. وسمحت لي معرفتي بسوق الإعلانات بأن أشرح لزملائي أن المبالغ التي يتم إنفاقها على الإعلانات التلفزيونية في لبنان قليلة، وتكفي بالكاد تلفزيونين ونصف التلفزيون، من دون ان اغفل واقع أن تلفزيون لبنان (الذي تملكه الدولة بالكامل) لا يستطيع سد عجزه إلا بفضل مساهمة الدولة، لأنه غير قادر أبداً على الاستمرار في البث إذا اتكل فقط على عائدات الإعلانات.

وفوجئت كثيراً عندما سمعت في احد الاجتماعات العامة، قول المدير العام لوزارة الإعلام محمد عبيد: «لا تعتقدوا أن دفتر الشروط يشمل فقط التلفزيونات الموجودة حالياً. فهو يشمل أيضاً تلفزيونات لا تزال قيد الدرس». وبما اننا نعلم جيداً الانتماء السياسي لمحمد عبيد، أدركنا على الفور بأن توزيع القنوات سيكون سياسياً بامتياز، وبأن رئيس مجلس النواب نبيه بري سيحصل على امتياز، لا سيما وان رئيس الوزراء رفيق الحريري يملك تلفزيون المستقبل. هل ذهبت اجتماعتنا اذاً سدى، ولم تكن جهودنا سوى تغطيةٍ لمآرب اقطاب الحكم المقررة سابقاً؟ هل باتت كل الشروط القسرية التي اتفقنا عليها حبراً على ورق أو انها ستشكل في ما بعد عذراً لمعاقبة او الغاء هذا أو ذاك من التلفزيونات المتمردة؟ هل وقعنا نحن المحترفون في فخ رجال السياسة؟

تم البحث في دفتر الشروط وفق النص الذي وضعناه، وتمت الموافقة على مقاطع كبيرة منه لكن في الوقت ذاته، جرى نسف فقرات أخرى. وفي نهاية المطاف، كان ضميرنا مرتاحاً إذ قمنا بواجبنا على أكمل وجه ونُشر دفتر الشروط في الجريدة الرسمية وبات تطبيق بنوده ضرورياً للحصول على رخصة تلفزيون.

ومع الايام، تبين لنا ان هذه التدابير لم تؤخذ في الاعتبار، وهو ما ستبينه الفصول اللاحقة،

لأن المقتضيات السياسية فرضت نفسها في النهاية. وأصبحت «الحصحصة» (أي تقسيم قالب الحلوى بحسب الاعتبارات السياسية) شائعة وعلى «الموضة». إن هذه التفاصيل لم ترد في كتابي «التلفزيون، تاريخ وقصص» الصادر في كانون الأول من العام 1995. كنت وضعت لإطلاق هذا الكتاب، خطة تسويق شاملة من إعلانات في الصحافة ومقالات وردت في «الاوريان إكسبرس» وطبعاً حفل توقيع للكتاب. كذلك، اخترت للمناسبة مكاناً «أسطورياً» وهو أستوديو بعلبك في سن الفيل. فلهذا الأستوديو صالة استقبال واسعة وصالونات عديدة كما أنه المكان الذي تم فيه تصوير العديد من البرامج والأعمال. حصلت على الضوء الأخضر من مصرف «انترا» الذي يدير المكان المقفل في وجه الجمهور منذ فترة طويلة. وقامت زوجتي بيشا وأولادي جوزيان وناجي وميرنا بالاهتمام بالديكور من دون علمي. وصدر الكتاب تباعاً باللغتين الفرنسية والعربية بترجمةٍ من جو سعاده.

شرفني الرئيس شارل حلو الذي قدم للكتاب،بحضوره حفل التوقيع، وحققتُ إنجازاً عظيماً: اذ بيع حوالي أربعمئة نسخة باللغتين، ما يجعل من كتاب متخصص جداً، انجازاً لا شك فيه. كما أظهر المبيع في المكتبات نجاحاً كبيراً وكثرت التعليقات الايجابية عليه في الصحافة كما في المقابلات التلفزيونية.ويعتبر الكتاب المرجع الوحيد لتاريخ التلفزيون في لبنان.

في نيسان من العام 1996، قصفت إسرائيل الجنوب ومحطات الكهرباء لتخلف العتمة في كافة أنحاء بيروت الكبرى، ثم حصلت انتخابات نيابية حملت الى المجلس نواباً جدداً سيتولون بالطبع اصدار قانون المرئي والمسموع.وسط هذه الاجواء، استضافني «الروتاري كلوب» في الثاني من أيلول، كي أتكلم عن التلفزيون وما يعانيه من مشاكل. ابديت وجهة نظري بما يجب أن يكون عليه التلفزيون الوطني. وقمت بعد يومين بزيارة مدير البروتوكول في قصر بعبدا مارون حيمري لكي أدعو السيدة الأولى منى الهراوي إلى افتتاح معرض «كارتييه» الذي نظمه جاك تاجان، الخبير المحلف في الجواهر.

وصباح الثاني عشر من أيلول، وفيما كنت في مكتبي أقوم بعملي اليومي بلباس غير رسمي، خاطبتني سكرتيرتي بأن لدي مكالمة هاتفية من القصر الجمهوري. وإذا بصوتٍ يقول لي:

«سيد بولس، يمكن للرئيس الهراوي أن يقابلك عند الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم».

أجبت مذهولا :

«ولكنني لم أطلب موعداً».

فأجابني الصوت:

«هذا ما تم تكليفي بنقله اليك. الرئيس ينتظرك عند الحادية عشرة».

كنت مدهوشاً فعلاً فاتصلت بهارون حميري لأستعلم منه حول الأمر، لكنه هو الآخر لم يكن يدري بشيء. هل للأمر صلة بدعوة السيدة الهراوي؟ لا يدري. لم تكن لدي أدنى فكرة عن سبب استدعائي. فلم يسبق لي اللقاء بالرئيس الهراوي سوى لمناسبة عيد لاستقلال حين اقوم بزيارةٍ جماعية مع أعضاء تجمع رجال الأعمال أو بزيارةٍ بروتوكولية مع لجان الجمعية الدولية للإعلان.

مررت بالمنزل وارتديت ثياباً لائقة ووجدت نفسي في قصر بعبدا. انضمت إلي مستشارة الرئيس الإعلامية مي كحالة ودخلنا في الوقت المحدد عند الرئيس الذي استقبلني بابتسامةٍ عريضة. بدأنا دردشةً عادية حول العمل وأخبار عائلتي ثم، ومن دون سابق إنذار، طرح علي الرئيس السؤال: «ما رأيك بتلفزيون لبنان؟».

فاسترسلت في الحديث وتناولت أمامه سيئات التلفزيون الوطني وحسناته. فقاطعني الرئيس ليقول لي أن استقالة فؤاد نعيم أصبحت بين يديه وأنه سيقبلها وسألني:

«هل تقبل بهذا المنصب؟»

فأجبته مذهولاً:

«فخامة الرئيس، لا أخفي عليك أنك تعرض علي منصباً لطالما حلمت به. ولكن أمهلْني أربع وعشرين ساعة لأقرر. فلدي وكالتي التي تعمل جيداً ويجدر بي أن أرى إذا كان في استطاعة زوجتي وابني أن يتوليا إدارتها في غيابي».

فكان جواب الرئيس:

«فكر ملياً وهاتف مي لإعلامها بجوابك».

لدى خروجي من عند الرئيس، أدركت أن لمي كحالة يداً في هذا العرض فقد شجعتني وقالت لي أنه حان الوقت لكي أقبل به. عند عودتي إلى مكتبي، صارحت أولاً زوجتي التي أكدت لي أن العمل سيكون بخير ولكن الأمر يتعلق بابني ناجي وبقدرته على تولي المسؤولية.

جاء حديثي مع ناجي مؤثراً. وضعته في أجواء حديثي مع رئيس الجمهورية ولكن أضفت أنني لن أقبل المنصب إذا كان سيشعر بأن مسؤولية العمل ستثقل كاهله. شعرت بقلقه لبرهةٍ ومن ثم فكر لبضع دقائق وقال لي :

«إقبل. فلطالما حلمت بالأمر». وبدعم من زوجتي وابني اللذين كانا زملائي في العمل وبدعم ايضاً من ابنتيّ واطمئناني لنصائح محاميَّ، اتصلت بعد ظهر ذلك النهار بمي كحالة لأبلغها بقبولي بالمنصب. فرحبت بالأمر.

ولم أتطرق للموضوع مع أحد بعد ذلك حتى مع أقرب الأصدقاء لي وهم أمين قاصوف وكميل منسى ووليد قزي، واستمريت في حياتي العادية، وذهابي كالعادة الى «أنتر ريجي». الأمر الوحيد الذي تغير، هو أنني أصبحت أقصد مكتبي متأنقاً من دون أن أنسى ربطة العنق كي لا يفاجئني أي اتصالٍ هاتفي على غفلةٍ. ومر أسبوعٌ. ويوم الأربعاء في الثامن عشر من أيلول، وفيما كنت عائداً من زيارة أحد الزبائن، رن جرس هاتفي النقال وإذ بمي كحالة تقول لي مبروك، تهانينا!.

«مبروك على ماذا؟»

«على تسميتك رئيساً لمجلس إدارة تلفزيون لبنان»

«متى حصل الأمر؟»

«ألم تشاهد الأخبار؟ لقد وافق مجلس الوزراء على القرار»

«كلا، إنني في السيارة».

«حسناً إذاً أبشرك بالخبر السعيد. هيا اذهب وحضر نفسك للاجتماع برئيس الجمهورية».

وهكذا كان. اتصلت على الفور بزوجتي لأنقل اليها الخبر ومن ثم انهالت علي المكالمات وكان كل من الوزير شوقي فاخوري والوزير ميشال المر ومحمد عبيد في طليعة المهنئين. ومن ثم كل زملائي الذين علموا بالخبر عبر الراديو أو التلفزيون. كنت مذهولاً ولم أكن أعلم أن الأمر سيحصل بهذه السرعة. استقبلني الرئيس الهراوي في التاسع عشر من أيلول عند الساعة الخامسة من بعد الظهر. ودخلت لمقابلته والتأثر بادٍ على وجهي فقبلني مهنئاً وقال إنه يعتمد علي لأنجح في تلفزيون لبنان وقال :

«إن نجاحك سيكون بمثابة نجاح لي».

اعتقدت بأنني بلغت الجنة ولكن في الحقيقة كنت قد بدأت زيارةً إلى الجحيم!

الفصل الثاني

العودة إلى «البيت»...

أعطت كافة وسائل الإعلام الخبر أهميةً كبيرةً، ما عدا تلفزيون لبنان الذي اكتفى المذيع فيه بقراءة خبر تعيين رئيس جديد للتلفزيون الوطني من دون أي تعليقٍ. اعتقدت أنني، نظرا للبرامج العديدة التي قدمتها، سأحصل على تقرير مصور لسيرة حياتي. فإنني معروف لدى الصحافيين جميعاً، لكن ربما فاجأهم الخبر، ولم تتسن لهم الفرصة لإعطائه حقه في نشرة الأخبار. في مطلق الاحوال، لم أحقد عليهم.

في الصباح التالي، توجهت بشكل طبيعي إلى وكالتي لأسلم كافة المستندات إلى ابني وكنت أشعر بسعادةٍ داخلية لا توصف إلى جانب توتر شديد، إذ كنت مدركاً تماماً لحجم المشاكل التي تنتظرني والتحدي الذي سأواجهه.

وازدادت سعادتي عندما انهالت علي المكالمات الهاتفية والفاكسات والبطاقات والهدايا من مختلف الأشخاص والمعارف والصحافيين والأصدقاء. وذهب احدهم الى حد القول: «إن تسميتك تعيد لنا الثقة بالنظام». وعنونت الصحف الخبر في صفحاتها الأولى واستعانت جريدة **الاوريان لو جور** في عنوان مقالها بجملةٍ سبق لي قولها لصحافيةٍ: «أشعر بأنني عدت إلى البيت». وهذا صحيح. فقد شعرت حقاً بهذا الإحساس بعد كل العمل الذي قمت به خلال 31 سنة، إن كان داخل مبنى تلة الخياط أو في مبنى الحازمية.

منذ البداية، وجب علي أن أحل مشكلة مقري الدائم. فغالبا ما كان فؤاد نعيم يداوم في تلة الخياط في حين بقي ريمون جبارة في الحازمية خلال الحرب. كان علي اتخاذ القرار في أسرع وقتٍ ممكن، اذ نظراً لكون مكتب المدير العام المساعد محمد كريمة موجود في تلة الخياط، سأكون صباحاً في الحازمية وبعد الظهر في تلة الخياط، علماً انني اقيم على بعد كيلومترٍ واحدٍ فقط من مبنى الحازمية.

هاتفني فؤاد نعيم نهار الخميس في التاسع من أيلول ليهنئني، وهو علم بالخبر عبر التلفزيون ولا أشك في أن وقعه جاء عنيفاً عليه. ولا يمكنني الا ان ابدي الأسف للطريقة التي تتم بها

التعيينات في الدولة، ولا تأخذ في الاعتبار ضرورة اعلام القيم على الوظيفة بان شخصاً آخر سيتولى العمل مكانه بحيث يتهيأ للفكرة سلفاً.

ولاستقالة فؤاد نعيم قصة. فهو تولى موقعه مثقلاً بالمشاكل المالية ومستاءً من رفض وزير المال فؤاد السنيورة استيعاب حجم الهوة المالية التي يقع فيها تلفزيون لبنان. حين ذهب نعيم ليشتكي للرئيس الياس الهراوي من هذه الحالة، قال له: «إذا ظلت المسألة على حالها، سأقدم استقالتي» فطلبها منه الرئيس الهراوي خطياً. هذه الاستقالة عرضها الرئيس الهراوي فيما بعد على مجلس الوزراء.

كان فؤاد نعيم مقتنعاً بأن خطوته هذه ستؤدي الى ايجاد الحلول وبأنه سيظل على رأس تلفزيون لبنان الذي منحه منذ العام 1993 نفحة حداثة من خلال المعلوماتية والبرامج والتقديم والحلقات الثقافية. وإذ به يعلم فجأةً من خلال نشرة الأخبار قبول استقالته. وأعلمني فؤاد نعيم في ما بعد وهو يبتسم أنه صباح انعقاد جلسة مجلس الوزراء، التقى الرئيس الحريري الذي قال له: «نسيت أعلامك بأن المجلس وافق على استقالتك.» الامر الذي كان نعيم علم به مسبقاً عبر التلفزيون.

ثم حدد لي فؤاد نعيم موعداً مع المدراء، صباح الجمعة 20 أيلول.

كنت صباح ذلك اليوم، بدأت بجولةٍ تفقدية على مكاتب مبنى الحازمية حيث وصلت باكراً، فوجدت بعض المكاتب هنا وهناك فارغة. عندما دخلت إلى مكتب الرئيس وجدت فيه السيدة جانيت عقل، سكرتيرة المرحوم رامز رزق التي عانت كثيراً خلال الحرب، وازيحت كلياً عن موقعها خلال السنوات الأخيرة، فقمت على الفور بتعيينها كمُساعدة للمدير العام في الحازمية. كذلك قمت بجولةٍ على الأستوديو والريجي، لألقي التحية على الموظفين الذين سبق لي العمل معهم لفترةٍ طويلة في برامج مثل: ملاعب، زوار المساء، أحد ع الهوا.

وجاء لقاءي بسمير تابت مؤثراً جداً. فلطالما كان يناديني بالرئيس أو المدير قائلاً: أعلم أنه عاجلاً أم آجلاً سيأتي اليوم الذي ستصبح فيه رئيساً لتلفزيون لبنان... وها قد تحققت توقعاته. كنت وصفته في كتابي الأول ب «رجل الأيام الخوالي، وحلقة الاستمرار الفعلي». وهو ظل كذلك وأصبح بالنسبة الي، مساعدي الغالي في العمل اليومي في المحطة، الشخص الذي لا يعرف كلمة مستحيل ويجد السبيل دائماً لإزالة العوائق.

كان فؤاد نعيم ينتظرني عند الحادية عشرة صباحاً في تلة الخياط، حيث استدعى مدراء تلفزيون لبنان جميعهم إلى صالة الاجتماعات. كنت أعرف معظمهم وخصوصاً بالطبع محمد

كريمة الرفيق الأول، المهووس بتلفزيون لبنان والذي أمضى سنوات طويلة وهو يرقع المعدات البالية لكي تتمكن المحطة من الاستمرار في البث. رجلٌ نام على أرض مبنى التلفزيون في تلة الخياط، مغامراً بحياته، غير آبه للقصف والقذائف، ولا لهجوم مختلف الفصائل العسكرية على المبنى. رجلٌ ضحى بكل شيءٍ في سبيل تلفزيون لبنان. قام فؤاد نعيم بتوديع المدراء وقدمني إليهم طالباً من كل شخص منهم أن يكمل تعاونه معي كما فعل معه. وأشدت بدوري به ونظرت في عيون معاونييَّ الجدد، لعلني أستطيع أن اتبين رد فعلهم. هل سأصبح حليفهم أم كابوساً بالنسبة اليهم؟ هل كانت لديهم مع فؤاد نعيم روابط معينة ستعوِّق عملي؟ هل كانوا سعداء أم منزعجين؟

فمهمتي تكمن في كافة الأحوال في تقريبهم مني، الواحد تلو الآخر، وفي إقامة روابط متينة في العمل أولاً ومن ثم روابط صداقة.

بعد اجتماعي بالمدراء، تحدثت إلى فؤاد نعيم على انفراد مطولاً. الرجل يتمتع دون شك بكاريزما كبيرة. فهو صاحب قامته طويلة، وشعر اشيب، يقسم وجهه شارب عريض ويقبع حاجبان كثيفان خلف نظارتيه السميكتين. يتكلم فؤاد نعيم بسلاسة الرجل المثقف، وهو بدأ سيرته في التلفزيون بكتابة السيناريوهات وبالعمل على بعض البرامج مع سمير نصري ومارون بغدادي، اثنان من أكثر المخرجين السينمائيين موهبةً اللذين فقدتهما السينما باكراً.

كتب فؤاد نعيم أيضاً مسرحيات وتزوج من الممثلة المرموقة في العالم العربي نضال الأشقر (التي تابعتُ بداياتها الأولى في التلفزيون، في اقتباس إلى العربية لكتاب غبريال البستاني «مركب دانتي» Barque de Dante في العام 1963). بعد توظيفه لدى وكالة الصحافة الفرنسية، استقر نعيم في قبرص قبل تعيين حكومة الحريري له رئيساً لمجلس إدارة تلفزيون لبنان في كانون الثاني من العام 1993. عندها وضع نعيم معلوماته في مجال الإعلام في خدمة تلفزيون لبنان وأضفى ثقافته عليه. وفي اولى مراحل تولي نعيم الإدارة، كان الحريري يملك نصف رأسمال تلفزيون لبنان وبالتالي، كان يعطي كفالته المعنوية من ثم المادية لمحطة يديرها رجل يتمتع بثقته العمياء.

وأضفت جرأة نعيم على التلفزيون الوطني روحاً جديدةً وازدهاراً، خصوصاً بعد السابع والعشرين من شباط 1994، أي بعد حادثة كنيسة الزوق، حين أصبح تلفزيون لبنان المحطة الوحيدة المُخولة بث نشرات الأخبار والبرامج السياسية. وهو بدأ ببث مسلسلين دراميين، أحدهما من 177 حلقة وهو «العاصفة تهب مرتين»، والثاني من 52

حلقة وهو «شارع الكسليك» الذي أصبح في ما بعد شارع الأيام والذي استلمته أنا بعد ذلك.

أطلعني فؤاد نعيم على المشاكل المادية التي كان تلفزيون لبنان يواجهها يوما بعد يوم. وهي مشاكل مادية حادة لم يكن باستطاعة الدولة العثور على حل لها. بالطبع، كان سبق للبرلمان ان أقر في نيسان 1995 رفع الرأسمال الى ستين مليار ليرة بهدف شراء حصة القطاع الخاص وتوسيع بث تلفزيون لبنان. لكن الديون اثقلت كاهل المحطة.قال لي نعيم : «إنني واثق أنك ستجد سبيلاً لتأمين المال، نظراً لدعم الرئيس الهراوي لك». كنت أصلي كي يكون نعيم محقاً.

اعلمني نعيم ايضاً بوجود ثلاث قضايا مهمة عالقة، من الضروري إيجاد الحل المناسب لها.

الأولى تتعلق بمسلسل يتم تصويره، وهو «الرغيف» المقتبس عن عمل لتوفيق يوسف عواد. كان المنتج المنفذ إيلي أضباشي حصل على إذن بتصويره، حين طالب الورثة بالحصول على حقوق المؤلف، قبل السماح بعرضه على الشاشة.

القضية الثانية كانت تتعلق بالحفل الموسيقي الذي أحيته الفنانة الكبيرة فيروز في وسط المدينة والتي، استناداً إلى العقد، تعطي التغطية الحصرية لتلفزيون لبنان. لكن وعلى رغم التغطية الإعلامية الكبيرة لها، لم تتمكن المحطة أبداً من عرض الحفلة بسبب خلاف عالق مع السيدة فيروز.

أما القضية الثالثة، فهي تخص القناة الفرنكوفونية. فبطلب من وزرة الخارجية الفرنسية، أعد السيدان باسكال جوزيف وجان كلود بابولان دراسةً خصصت لمعرفة ما إذا كان باستطاعة لبنان الحصول على قناة فرنكوفونية وأي من التلفزيونات سيتمكن من ادارتها. كانت لهذه الدراسة أهمية كبيرة تثير شهية الكثيرين.

وبعد أن سلمني فؤاد نعيم مفاتيح المكاتب والخزانات والخزنة، تمنى لي الحظ ورافقته إلى الباب الرئيسي للمبنى.هنا وعدني بالعودة الاثنين ظهراً ليُعرفني إلى أعضاء مجلس الإدارة الذين سأتعامل معهم حتى نهاية ولايتهم، أي حتى الخامس عشر من حزيران 1998، ما يعني 21 شهراً سيتم تمديدها بالتأكيد.

قضيت نهاية الأسبوع الأول في زحلة تحضيراً لأسبوع جديد وجدي، بحيث تسمح لي اقامتي في البقاع بأن اشكل فكرة واضحة عن التلفزيون الذي أرغب في تحقيقه وفي دعم قضيته.

لكن، وقبل عطلة نهاية الاسبوع، اجريت دردشةً مع المدير المالي ريشار رشيد جعلتني اتشاءم كثيراً. فحسابنا المصرفي وصل الى الخط الأحمر بحيث لم يعد في مقدور المصرف تسليفنا بعد الآن، فيما يفصلنا اسبوع واحد عن نهاية الشهر، وبالتالي لن نتمكن حتى من دفع رواتب الموظفين التي تبلغ 450 ألف دولار أمريكي.

ذهلت عندما سمعت النبأ، وطلبت من ريشار رشيد أن يزودني بقائمةِ تقديرٍ سريع للمصاريف التي جعلت تلفزيون لبنان يستنفد الأربعين مليون دولار التي منحته اياهاً الدولة في نيسان 1995 أي قبل 18 شهراً فقط.

صباح الاثنين، بدأت بمهمة قراءة الأرقام التي سلمني إياها ريشار رشيد. وكدت أصاب بالدوار. إن المعادلة سهلة جداً. فمن الستين مليار ليرة لبنانية (أي ما يقدر بأربعين مليون دولار) يُطرح ثمن شراء حصة القطاع الخاص التي كانت، كما نعلم، في حوزة رئيس الحكومة رفيق الحريري الذي اشتراها من وسام عز الدين في العام 1991، وبلغت قيمة هذه الحصة 18 مليار ليرة أي حوالي 12 مليون دولار، مجموع المبلغ الذي أنفقه رفيق الحريري لشراء حصته بالاضافة الى اسهاماته المالية في تلفزيون لبنان خلال السنوات الأربعة التي امضاها شريكاً فيه. وبقي بالتالي حوالي 28 مليون دولار انفقت لصرف عدد معين من الموظفين ولإعادة تأهيل المعدات القديمة وبعض محطات البث في المناطق، وبناء محطات إرسال جديدة وتسديد ديون مستحقة لبعض المصارف.

واكتشفت أيضاً أن مصاريف الموظفين (حوالي 490 موظفاً) بما في ذلك الضمان الاجتماعي والتعويضات وعلاوات الشهر الثالث عشر والرابع عشر وبوالص التأمين والاستشفاء، تساوي 12 مليون دولار، فيما يساوي إنتاج البرامج ثمانية ملايين دولار، أما مصاريف الأخبار والتقنية والمصاريف العامة فتقارب الأربعة ملايين دولار، لنصل بذلك إلى مجموع يفوق الخيال وهو 24 مليون دولار، علماً أن فوائد يونيفرسال بنك وحدها تتراوح ما بين 4 و4.5 ملايين دولار!

في المقابل، كانت الإيرادات الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها، تصل الى 450 ألف دولار شهرياً من عائدات الإعلانات التي كانت ريجي فيزيون، وهي الريجي الحصرية للإعلانات على تلفزيون لبنان، تمدنا بها كحد ادنى مضمون من إيرادات الإعلانات.

كنا نعاني إذاً من خسارةٍ سنوية تقدر بحوالي 20 مليون دولار. وتبين أن زيادة الرأسمال 28 ملياراً تم ابتلاعها في مدة سنة ونصف السنة، وان مصاريف تحسين برامج تلفزيون لبنان وتشغيله ستكون مجرد قروضٍ يؤمنها لنا مصرف يونيفرسال ليلعب بذلك دور وزارة المالية

تجاه المحطة، فتكون قروضه بالاضافة الى ايرادات الاعلانات موردنا الوحيد في تلفزيون لبنان.

هل عليّ ان اعتبر ان الدولة قدمت لي هديةٍ مُسممة؟ تلك الهدية نفسها التي حصل عليها ريمون جبارة عند تعيينه سنة[1] 1986؟

[1] كنت قد بعثت برسالة تهنئة إلى ريمون جبارة عند تعيينه تحدثت فيها عن «هدية مسممة». كنت أزوره في المستشفى إثر إصابته بفالج فهمس لي في أذني: «هدية مسممة».

الفصل الثالث

توزيع الأدوار

لم يكن اجتماعي الاول بأعضاء مجلس الإدارة رسمياً بل مجرد مناسبة للتعرف الى الذين سيرافقونني خلال السنوات الثلاث المقبلة.وسبق لي ان تعرفت الى البعض منهم، في حين التقيت بالآخرين للمرة الأولى. وكما هي الحال في كافة مجالس الإدارة في الدولة، تم اختيار هذا المجلس وفق الانتماء الطائفي. كان جو تقلا أحد معارفي القدامى وهو ابن سليم تقلا، الوزير الكاثوليكي في حكومة رياض الصلح الأولى المعروفة بحكومة الاستقلال سنة 1943، وهو نال شهادة عليا في المحاماة وأصبح سنة 1977، إلى جانب شارل رزق ورضوان مولوي وفاروق محفوظ، عضواً في لجنة التلفزيون التي مثلت الدولة اللبنانية وعقدت اتفاقاً مع الشركة اللبنانية للتلفزيون CLT ومع تلفزيون لبنان والمشرق لدمج الشركتين الخاصتين في شركة مساهمة مختلطة باتت تعرف بتلفزيون لبنان . وحمل المرسوم الاشتراعي الرقم 100 بانشاء هذه الشركة توقيع الرئيس سليم الحص والوزير فريد روفايل.

في العام 1993 انضم جو تقلا الى مجلس إدارة تلفزيون لبنان، الامر الذي منحه معرفة عميقة باوضاع المحطة حتى بات العنصر الأساسي في مجلس الإدارة الذي رأسته، وكنت مراراً، كما باقي أعضاء المجلس، نأخذ رأيه النهائي في المشاكل العالقة التي لم يكن باستطاعتنا حلها بمفردنا.

أما معرفتي بإبراهيم فهمي الخوري فكانت سطحية. كنت التقيت به أولاً كصحافي في جريدة الأنوار، ثم كمدير للعلاقات الخارجية في الجامعة الأمريكية، حين سعى لتكليف شركتي الاعلانية بتأمين اعلانات لمجلة رابطة الخريجين الأسبوعية . لكن سمعة الخوري في أوساط الصحافة وفي الجامعة كانت أنه رجل جدي ونزيه، يتخذ القرار بانصاف وتجرد. وجاءت تسميته عضواً في مجلس الإدارة مفاجأة كبيرة له. لكنه مع الوقت، وبعد إطلاعه على مشاكل تلفزيون لبنان، كان باستطاعته مواجهتها بكل ثقة وهدوء.

كنت مع وليد شقير في اللجنة التي كلفها الوزير مكاري في خلال صيف 1995 صياغة

دفتر الشروط ومنح التراخيص في اطار اعادة تنظيم الاعلام المرئي والمسموع . كان وليد يمثل، من جهة، تلفزيون لبنان الذي أحَبّ ومن جهةٍ أخرى الصحافة، كونه يدير في بيروت مكتب جريدة «الحياة» اليومية. ومن خلال الاجتماعات الأولى اكتشفت في شقير رجل يتمسك بحرية الإعلام وحرية التعبير، وكانت مداخلاته ومواقفه وحسه المرهف للنقد البناء، تلقى الصدى الايجابي والموافقة عليها في غالب الاحيان. كان التعاون معه مريحاً للغاية لا سيما انني خبرته خلال الاجتماع الطويل الذي انجزنا خلاله تحديد النقاط الايجابية لدفتر الشروط الذي سلمناه فيما بعد للحكومة.

التقيت بالاستاذ أسامة العارف للمرة الأولى. وهو محام كتب العديد من المسرحيات التي لاقت نجاحاً واسعاً.كان اسامة ليبرالياً يتمتع بأفكار ثورية وبمبادىء الولاء والانفتاح، التي نادراً ما نلقاها في الوسط التلفزيوني. لم يكن تعيين العارف متوقعاً لكن سرعان ما اطلع على المشاكل وجاءت نصائحه، خصوصاً فيما يختص بالبرمجة، في محلها.

علي عبد الله كان في مجلس الإدارة لأسباب سياسية بحتة، نظراً لكونه ممثلاً لحركة أمل. هذا المحامي القريب من رئيس مجلس النواب نبيه بري كان لطيفاً وأنيساً ويجب الاقرار بإنه لم يتخذ في أي وقتٍ من الأوقات موقفاً سياسياً خلال اسهامه في مجلس الإدارة، بل على العكس، لم يقبل بأن يكون صلة الوصل بين رئيس مجلس النواب الرئيس بري وبيني إلا بعد إصراري، وذلك حين تطرأ مشاكل مهمة تتطلب تدخل رئيس مجلس النواب لحلها.

واصل اخيراً الى المحامي حسن عواضة الذي تولى منصب المحامي الاستشاري لتلفزيون لبنان إلى جانب فؤاد نعيم. من قاضٍ إلى محام، كان عواضه متعمقاً في علم القانون نظرياً وتطبيقياً، وهو احتلّ هذا المنصب لسنَوات عديدة.

منذ بداية الاجتماع الذي انعقد في غياب ممثل الحكومة محمد عبيد، المدير العام لوزارة الإعلام، قام كل من الاعضاء بالتعريف عن نفسه وحذروني أن العلاقات خلال عهد فؤاد نعيم، لم تكن جيدة مع ممثل الحكومة الذي قام بوضع العديد من «العصي في دواليب» مجلس إدارة تلفزيون لبنان. جاء تحذيرهم كنتيجةٍ لخبرةٍ طويلةٍ مع محمد عبيد. لكنني شخصياً، ومن خلال عملي في مجال الإعلان، كانت علاقاتي جيدة معه، اذ تعرفت إليه سنة 1994 في كانكون في المكسيك لمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي للجمعية الدولية للإعلان الذي دعي إليه عبيد من قبل الرئيس العالمي الذي كان في حينه من الجنسية المكسيكية. كان المشاركون اللبنانيون بالعشرات فانضم عبيد بطبيعة الحال إلى مجموعتنا. من ثم وجدنا أنفسنا نتعاون معه حين اصدرت حكومة الحريري قانون المرئي والمسموع الشهير وهو القانون 328/ 94. وبصفتنا

اصحاب شركات اعلان ومحترفين في مجال المرئي والمسموع، قدمنا لعبيد تقارير عديدة لكي يتمكن من تعريف الحكومة والرئيس بري، بالمشاكل المتعلقة بميدان المرئي والمسموع وبالميدان الاعلاني، ولذا كانت علاقتي به مبنية على الود، ثم توطدت مع تسميتي في اللجنة المكلفة بإعداد دفتر الشروط، وكان أول المهنئين لي واعداً ببذل قصارى جهده لمساعدتي في مهمتي. إذاً كنت أواجه معضلةً حقيقية، من جهةٍ كانت لي علاقات ودية مع محمد عبيد ومن جهةٍ أخرى لم يكن باستطاعتي تجاهل التحذير الذي يتعلق بعلاقته بأعضاء مجلس الإدارة.

وانطلاقاً من حقيقة ان العارف افضل من الجاهل، تعهدت بأن أكون أكثر يقظةً في إدارة هذه الشركة.

عجبت ايضاً لغياب المحامي إميل بجاني، المحامي الكبير المتخصص في القانون الدستوري والذي، كما كنت أعلم شخصياً، يهتم بقضايا التلفزيون منذ سنوات عديدة.

اخبروني أن فؤاد نعيم اوقف التعاون معه قبل أكثر من سنةٍ، وهذا ما اكده لي إميل بجاني نفسه عندما اتصلت به لأناقش معه قضايا موظفي تلفزيون لبنان الشائكة. لكنه ابدى لي كل استعداد للقيام مجدداً بمهامه إلى جانبي إذا كنت واثقاً بنصائحه وآرائه. واغتنمت الفرصة الأولى لأعيده إلى مكانه كمستشارٍ قانوني.

قصدت استعراض وجوه أعضاء مجلس إدارة تلفزيون لبنان لأنهم سيقومون بلعب دورٍ مهم في تاريخ هذا التلفزيون الحافل.

ولكن الصورة لا تكتمل إلا باستعراض أسماء المعاونين لي، هؤلاء الذين سأعمل معهم يوماً بعد الآخر لكي أتمكن من حل مشاكل إدارة التلفزيون المختلفة.

يتوزع تلفزيون لبنان على ست إدارات مختلفة. الإدارة العامة التي يرأسها محمد كريمة، الذي قمت بالتعريف عنه في البداية. لكن الاراء كانت متناقضة حول المدير المالي ريشار رشيد، فالبعض أحبه والبعض الآخر كرهه، وككل مسؤول مالي في اي مؤسسة في العالم، يجد بعض الموظفين انه يتمتع بصفات حسنة في الإدارة المالية، فيما ينعته بعضهم الآخر بأقسى الصفات. اما هو، فكان يتمتع من دون ادنى شك، بطبعٍ حاد وكانت له طريقته القاطعة في التعاطي مع مشاكل تلفزيون لبنان ويبدي ازدراءً كاملاً للموظفين الطفيليين (على كثرتهم)، الامر الذي جعل منه شخصية غير محبوبة اجمالاً.

ولكنني حين تعرفت اليه عن كثب، وجدت لديه فهماً عميقاً بالمشاكل المالية وطريقة خاصة لإيجاد الحلول الممكنة، وتفانٍ لمنصبه وموهبة في فن الإدارة، كل ذلك مصحوباً بتطبيق صارم للنظام الداخلي والدفاع عن حقوق الموظفين إلى جانب رؤية للمستقبل وحماسٍ فوريٍ للعملِ

إلى جانبي، كل هذه الصفات برهنت عن نقاطٍ إيجابية جمة، دفعت بي لأن أعطيه ثقتي الكاملة. وبرهنت الأيام أنني كنت محقاً.

وشغل سليم تابت منصب مدير شؤون الموظفين لمدةٍ طويلةٍ. ومن بين كافة العاملين في تلفزيون لبنان، كان يتمتع بطبعٍ متساهلٍ، مفضلاً السكوت والرضا على التباهي و«شوفة الحال». ونظراً للمشاكل العديدة المطروحة في قضية تلفزيون لبنان بعد اتفاق 1989، لم تكن لديه أي سلطة على تصرفات الموظفين المهملين. بدا سليم تابت متعباً من سنوات طويلة في إدارة شؤون موظفين لطالما دافعت عنهم تدخلات سياسية كانت تشل قراراته كمديرٍ لشؤونهم.

ومع أن محمد كريمة كان يشغل منصب المدير العام المساعد، فهو تولى في الواقع مسؤولية الادارة التقنية لتلفزيون لبنان، وعلى الرغم من وجود مدير تقني في كل محطةٍ تلفزيونية، الا ان كريمه كان الاكثر اطلاعاً في مجال التقنيات والبطلُ الحقيقي في ميادين التوسع التكنولوجي وتقدمه. وكان الياس أبو كرم المدير التقني لمحطة الحازمية لكن، وبعد جمع المحطتين اللتين فصلت بينهما الحرب، تخلى ابو كرم شيئاً فشيء عن صلاحياته واحتفظ بلقبه على الورق وحسب، اذ لاحظت منذ البداية نوعاً من النفور بينه وبين محمد كريمه، فيما لعب توفيق حلاوي، مساعد كريمة في تلة الخياط، دور المدير التقني، لكن من دون اللقب. حاولت في البداية منح ابو كرم سلطة اوسع، لكن سنوات عدم الممارسة حالت دون تحليه بالحماس، فطلبت منه تمثيلنا لدى اللجان التقنية لاتحاد الدول العربية للإرسال والاتحاد الأوروبي للبث الإذاعي وهما منظمتان تعنيان بأمور الراديو والتلفزيون.

لم يكن لتلفزيون لبنان مدير برامج. كان ألفريد بركات آخر شاغلي هذا المنصب، وبعد انقسام تلفزيون لبنان، عينته حكومة العماد عون رئيساً لمجلس الإدارة فيما عين الرئيس الياس الهراوي في «الجهة الأخرى» الوزير السابق جورج سكاف رئيساً لمجلس الإدارة. وبعد إبعاد العماد عون في الثالث عشر من تشرين الأول 1990، أصبح جورج سكاف رسمياً رئيساً لمجلس إدارة التلفزيون مع مديرين عامين مساعدين: كريمة، للامور التقنية، وبركات للإنتاج والبرمجة.

وفي شباط 1995، وضع مجلس الإدارة حداً لمهام بركات. وقرر فؤاد نعيم أن يشرف بنفسه على إدارة البرامج، يساعده سمير تابت، المدير الفعلي لمحطة التلفزيون في الحازمية (ولكن من دون لقب)، وجو سركيس، في شراء البرامج الغربية إلى جانب طلال نعمان كمهندس للديكور ومسؤول عن الإنتاج. وبالطبع ورثت هذه «الترويكا» القائمة على حجر أساس واحد هو سمير تابت.

كان عارف العبد مدير نشرة الأخبار بتعيين من رفيق الحريري. وهو بالفعل السني الأول الذي يحتل هذا المنصب، بعد مجموعة من الأشخاص الذين توالوا على المنصب منذ تأسيس تلفزيون لبنان والذين لا بد من ذكر اسمائهم هنا.

كان جان خوري أول مدير لنشرة الأخبار في الشركة اللبنانية للتلفزيون في تلة الخياط. وحل كميل منسى مكانه حين انتقل إلى تلفزيون الشرق (القناة 11 في الحازمية). لازم خوري ومنسى منصبيهما كمديري تحرير لسنوات عديدة، ثم ترك منسى منصبه في بداية السبعينات ليحل مكانه عرفات حجازي (شيعي)، فيما ظل جان خوري في منصبه حتى بداية الثمانينات ليتولى جاك واكيم المنصب وكان معروفاً بولائه العميق للرئيس فرنجية. وبعد امتلاك الدولة حصةً في رأسمال تلفزيون لبنان الذي تأسس في بداية 1978، اعيد توحيد نشرة الأخبار بصورةٍ عابرة في أيار 1978، تحت إشراف جان خوري. وفي نهاية عهد الرئيس أمين الجميل، أصبح الياس الزغبي رئيساً للتحرير حتى الثالث عشر من تشرين الأول 1990.

وفي ذلك النهار، تم توحيد نشرتي الأخبار، لكن وفق موازين الربح والخسارة، اشرف عرفات حجازي مع فريق تلة الخياط على النشرة، لا سيما وان حجازي كان مقرباً جداً من نبيه بري، رئيس حركة أمل الرابح السياسي بامتياز بعد كل ما حصل في لبنان.

وبعد تولي الدكتور ألبير منصور، وزارة الاعلام، سارع الى تعيين كل من طانيوس دعيبس وجان خوري كرئيسين لتحرير الأخبار، ووضع جانباً عرفات حجازي، الذي بقي «موظفاً» في تلفزيون لبنان وعمل في الوقت نفسه مستشاراً اعلامياً للرئيس نبيه بري بعد انتخابه رئيساً لمجلس النواب.

وحين حصل رفيق الحريري على خمسين في المئة من رأسمال تلفزيون لبنان تبدلت الامور جذرياً. أصبح فؤاد نعيم رئيساً لمجلس الإدارة وطالب الرئيس الحريري بتعيين سني في رئاسة الأخبار، بحجة عدم تولي اي سني منصب قرارٍ في المؤسسات الرسمية الثلاثة للإعلام: فمدير عام وزارة الإعلام شيعي (مقرب من الرئيس بري)، ومثله مدير عام البرامج في الاذاعة اللبنانية، في حين كان مدير عام الوكالة الوطنية للإعلام ماروني، وكذلك رئيس مجلس إدارة تلفزيون لبنان. ويمكن بالتالي للرئيس الحريري تعيين صحافي لادارة النشرة الإخبارية في تلفزيون لبنان، يكون وفياً له ومخلصاً خصوصاً في بث الأخبار المتعلقة به مباشرةً، أولاً كرئيسٍ للحكومة ومن ثم كمالكٍ لنصف أسهم تلفزيون لبنان. اختار الحريري عارف العبد الذي سبق له العمل في فريق الإخبار.

(إن كل ما ورد سابقاً، ليس عبارة عن تحليلٍ شخصي. ففي الحقيقة، ومنذ وصولي إلى

منصب رئيس مجلس إدارة تلفزيون لبنان، كان احد مطالب السلطة، تغيير مدير النشرة الإخبارية الذي مارس تفاوتاً واضحاً بين الأخبار الكثيرة المتعلقة بالرئيس الحريري والأخبار القليلة المخصصة للرئيس الهراوي. كما تذمر الرئيس بري نفسه من هذا الأمر. وفي سياق بحثي عن اسم جديد لشغل منصب رئيس تحرير الأخبار، فكرت أولاً بإيلي صليبي الذي كان بإمكانه العودةً إلى نقطة انطلاق مهنته، إذا ترك المؤسسة اللبنانية للإرسال، أو بجان خوري الذي رفض قطعاً، أو بجورج فرشخ وهو صحافيٌ محنك. وإذا بأحد أقرب مستشاري الرئيس الحريري يذكرني بأن هذا المنصب يجب أن يعود إلى سني مقرب من الرئيس الحريري، وفي حال التغيير، فعلى رئيس تحرير الأخبار أن يحصل فوراً على «بركة» رئيس مجلس الوزراء. كانت هذه تجربتي «المذهبية» الاولى).

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد. فقد استاء الرئيس بري حين وجد نفسه مبعداً عن مديرية الاخبار، مما جعل المحطة تعمد الى ترطيب الاجواء عبر إنشاء مديرية جديدة عرفت «بمديرية البرامج السياسية» وتسليمها إلى شيعي هو محمد شقير الذي كان بالفعل أقرب إلى الرئيس الحريري منه إلى حركة أمل. كانت هذه الأجواء السائدة عند وصولي إلى تلفزيون لبنان.

يتميز عارف العبد بشخصيةٍ سلسة وودية. فهو لا يظهر على شاشة التلفزيون ويهتم بالعمل الإداري أكثر منه بالعمل الصحافي المباشر. كان هدف نشرته الأخبارية تسليط الضوء على إنجازات الرئيس الحريري والحكومة، ولو افتقرت الى السبق الصحافي كما الى أخبار المعارضة. في الوقت ذاته، أدى تقسيم المسؤوليات ما بين مديرية الأخبار ومديرية البرامج السياسية إلى الحد من اندفاع عارف العبد لأخذ المبادرة وإنتاج برامج سياسية تعالج المستجدات. وهنا اذكر انني لمناسبة الانتخابات الرئاسية الأميركية في تشرين الثاني من العام 1996، اتصلت به لأساله ماذا تم تحضيره لتحليل هذه الانتخابات ونتائجها؟ فكان جوابه أن ريبورتاجاً مقتضباً سيتم إعداده في نشرة الأخبار. فقلت له: «ألا تظن أن المسألة تستحق أكثر من ذلك، اي حلقةً كاملة مخصصة لهذا الحدث ؟ فأجابني: «هذه البرامج ليست من مسؤوليتي، بل من مسؤولية مديرية البرامج السياسية». فقلت له أنني لا أستطيع التعامل مع أشباح ومن الضروري اعداد برنامج خاص مع صحافيي تلفزيون لبنان. وهذا ما قام به بالفعل.

عندما قلت أشباح، قصدت بالطبع محمد شقير. فأنا لم أره في حياتي. ولم يأتِ هو بنفسه لإلقاء التحية علي أو التعرف بي. حتى أنه لم يهاتفني. كل ما أعرفه عنه، أنه قدم برنامجاً سياسياً رتيباً عنوانه «ستون دقيقة»، يواجه فيه ضيفه السياسي وسط ديكور معتم للغاية. وجدت تصرفاته وقحة خصوصاً وان مديرية البرامج السياسية لم تكن ضرورية إطلاقاً لا بل كانت

خطرة لأنها تجزء عمل مديرية واحدة وفق توجهين متناقضين.

بالنسبة لي، ينبغي قيام إدارة واحدة للأخبار والبرامج السياسية، ولذا طلبت من المستشار القانوني لتلفزيون لبنان ان يطلعني اذا كان في الامكان الاستغناء عن خدمات شقير من دون تعويض لا سيما وانه يعمل في جريدة الحياة، ولا يحضر ابداً إلى تلفزيون لبنان. ومع رد المستشار الإيجابي ارسلت إنذاراً لمحمد شقير أحثه فيه على تولي مسؤولياته في تلفزيون لبنان. وجاءتني نصيحة أخرى، بأنه من المستحسن ألا أضايقه وأن أصرفه من عمله مع كافة التعويضات التي تعود إليه. وكانت هذه تجربتي الطائفية الثانية بامتياز ولكنها تجربة مكلفة جداً هذه المرة!

من القدامى في التلفزيون، كان البعض مستمراً في مزاولة العمل، من بينهم النشيط جداً كأنطوان راميا في منصب السكرتير، وهو قام بتخليص أعمال الضمان الصحي للموظفين وعائلاتهم بكثيرٍ من النشاط والتفاني. ولولا عمله الدؤوب لما تجاوز بعض الموظفين أرصفة المستشفيات في غيابِ الرساميل المخصصة لدفع التأمينات.

وكان بعض القدامى غير نشط مثل جون فياض، مدير الإنتاج المُبعد، ما حرم المحطة من الاستفادة من خبرته وموهبته. فهو مخرج مخضرم من المرحلة الذهبية التي ازدهر فيها تلفزيون لبنان.

الآن وبعد توزيع الأدوار الرئيسية، فليبدأ العرض (الجهنمي)!

الفصل الرابع

الحقيقة المفجعة

عصفت ريحٌ إعلامية صادفت وصولي إلى تلفزيون لبنان واسارع الى التأكيد أن ليس لتسميتي رئيساً لمجلس الإدارة يداً فيها. فمجلس الوزراء نفسه الذي انعقد الأربعاء 18 أيلول، قام بتحديد العدد النهائي للتلفزيونات التي ستحصل على ترخيص للبث. وجاء رد المنسيين شديد اللهجة.

توزيع الرخص حصل على الشكل التالي:

- المؤسسة اللبنانية للإرسال: وكان الامر متوقعاً بالنسبة لهذه المحطة لأنها برهنت أنها الأكثر أهميةً في لبنان من حيث عدد المشاهدين وحصص الإعلان وجودة البرامج. وكانت، منذ بعض الوقت، تبث عبر قناة فضائية بالتعاون مع الـ«أي. أر. تي» (راديو وتلفزيون العرب). المؤسسة قررت في المقابل أن توقف بث الشاشة الفرنكوفونية «سي.33» نظراً لأن الرخصة أعطيت فقط للمؤسسة اللبنانية للإرسال من دون سواها.
- تلفزيون المستقبل: وكان الامر تحصيلاً حاصلاً لأن مالك هذه المحطة هو رئيس الحكومة رفيق الحريري، وكنا ندرك تمام الإدراك أن قانون المرئي والمسموع الرقم 14/ 328 سيتم تطبيقه على الجميع لكنه سيعطي الافضلية لتلفزيون رئيس الوزراء.
- تلفزيون المر «أم.تي.في»: الذي قدم ملفاً قوياً وضم في مجموعة المساهمين فيه الأمير السعودي اللبناني الوليد بن طلال الشهير. ولكن، وبالرغم ما قيل عن الروابط الاخوية بين الوزير ميشال المر وغبريال المر، فإن حصول الـ«أم.تي.في» على الرخصة جاء كنتيجة لنوعية هذه المحطة ولملفها. والواقع إن ميزان العلاقات بين الأخوين كان متأرجحاً، لا بل تدهورت العلاقات بينهما شيئاً بعد شيء على مر السنين.
- تلفزيون الـ«أن.بي.أن» أو الشبكة الوطنية للإرسال: وهو كان مفاجأة للجميع رغم توقعنا حصول الرئيس نبيه بري على رخصة لاستثمار تلفزيون. (وبالفعل، ولمجرد

النظر إلى الأحرف التي تشكل اسم المحطة، ألبسها المنتقدون اسم «نيو بري نتورك»). هذه الرخصة اعطيت لتلفزيون لم يكن في حينه سوى حبراً على ورق ولا نعلم عنه شيئاً: لا مجلس إدارته ولا رئيسه ولا تاريخ بدء البث فيه.

- أما تلفزيون المنار فكان فعلاً المفاجأة المدوية، إذ إنه الناطق باسم حزب الله وكلنا يعلم أنه لن يتقيد بدفتر الشروط الصارم الذي جرى اقراره. وكان المنار يبث أخبار المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان، وتتمحور برامجه على الإشادة بعظمة شهداء المقاومة وأبطالها. لذا، أعطيت الرخصة إلى المنار لهذه الغاية الوطنية فقط.

القرار أثار ضجة كبيرة في صفوف الذين لم يحصلوا على رخصة. والحقيقة، إن قرار الدولة جاء سياسياً ولم يستند إلى قاعدة البرامج. فبرأيي، كان التلفزيون الجديد مثلاً، اكثر مطابقة لدفتر الشروط من تلفزيون المستقبل. فهو ينتج برامج درامية وألعاب ومنوعات ويبيع برامج للتلفزيونات العربية. لكن تحسين خياط، رئيس مجلس إدارة التلفزيون الجديد، كان العدو السياسي لرفيق الحريري، ونشرة الأخبار في محطته نشرة مُعارضة بحتة. ومن التلفزيونات التي لفظت أنفاسها الـ«أي.سي.أن» التي يملكها هنري صفير، بعد منعها عن البث سابقاً أيام الوزير ميشال سماحة. هنري صفير المعارض القوي لرفيق الحريري، كان يعتقد كما قال لي، أن محطته ستظل ناشطة لإنها تمثل المعارضة. وبالطبع، لا تصح هذه التصنيفات لأن التلفزيون، اداة للخدمة العامة، وعليه احترام آراء مشاهديه ومراعاة كل التوجهات السياسية.

ومن الغريب أن «تلفزيون تيلي لوميار» لم ينل رخصةً، ولم ينجح لوبي الأوساط المسيحية الدينية والعلمانية، كما لم تنجح التدخلات على أعلى المستويات، ولا منطق التوازن الطائفي المقدس في لبنان، في اصدار قرار إيجابي لصالح «تيي لوميار». وجرى منع هذا التلفزيون الديني الذي تموله السلطات الدينية والمدنية المسيحية والذي يرأسه رئيس الجمهورية السابق شارل حلو.

وللحال توقفت التلفزيونات الأخرى عن البث.

قاتل تلفزيون الـ«سي.في.أن» دفاعاً عن استمراره، فيما تنفس تلفزيون المشرق الصعداء نظراً لوضعه المالي المتدهور وانقطع إرسال الـ«أنتين بلوس» والقنوات الأخرى أيضاً.

على صعيد الاذاعات، سمح لـ«صوت لبنان» بالاستمرار في الارسال لكن من دون نشرات إخبارية وبرامج سياسية. وجاء الأمر بمثابة إطلاق الرصاصة القاتلة على هذه الإذاعة المرموقة التي كانت السباقة في بث الخبر العاجل والأكيد والنوعي الذي جعل منها محط ثقة لدى المستمعين من كافة فئات المجتمع وكافة الميول.

هنا طفح الكيل. فالتوقيف الفظ لوسائل الإعلام التي تميزت بمواقفها المعارضة لسياسة الحكومة أو للدولة، اعتبرتها أوساط المعارضة والصحافة الحرة والنقابات العمالية بمثابة ضربة للحريات السياسية ولحرية الرأي والتعبير.وخشي البعض ان يكون شعار: «اليوم المرئي والمسموع، وغداً الصحافة المكتوبة»، عنوان المرحلة لا سيما في صفوف السياسيين الذين خاب أملهم بعد الانتخابات التشريعية لصيف 1996. ولم تنجح المظاهرات وتحركات قوى المعارضة المتحالفة في جعل الحكومة تعيد النظر في قرارها. لم تفلح، لأن القرار جاء نهائياً ولم تستطع أي محطة تلفزيونية أخرى من الحصول على رخصة. العزاء الوحيد بعد هذا التحرك، تمثل باستعادة إذاعة صوت لبنان نشراتها الإخبارية وبرامجها السياسية، التي كانت وردة زامل تحاور فيها ضيوفها والتي بقيت الموعد المحبب لشخصيات سياسية عديدة.

أما تيلي لوميار، التي تضررت من قرار الحكومة، فلم تأبه لمنعها من البث واعلنت أن أحداً لن يفرض عليها الرضوخ لقرارات الدولة. أمام هذا الوضع، تحركت الأوساط الدينية الاسلامية وطالبت بحقها في الحصول على قناة دينية، لانها اعتبرت ان تلفزيون المنار لا ينطق باسم الطائفتين السنية والشيعية. ومع استمرار تيلي لوميار بالبث، اراد المسلمون قناةً يديرونها بأنفسهم. وهكذا نشأت فكرة التلفزيون الديني وعلت من كل جهةٍ أصوات تطالب الدولة بإنشاء فئة دينية من التلفزيونات. وسارعت إحدى الصحف الى نقل خبر عن مصادر حكومية يقترح بتخصيص قناة في تلفزيون لبنان للبرامج الدينية المختلفة . بالنسبة لي، هذا الحل لم يكن وارداً على الإطلاق.

جاء انتخابي نائباً لرئيس الوكالة الدولية للإعلام لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ليأخذني الى اسطنبول للمشاركة في اجتماع مجلس الإدارة. كان سفري مقرراً في السابع والعشرين من أيلول ولم يكن في استطاعتي تأجيل رحيلي، لذا طلبت من فؤاد نعيم الاستمرار في إدارة المحطة حتى عودتي ولو بات تعييني ساري المفعول في الثامن عشر من أيلول، ولا مجال لسلطة غير سلطتي.

خلال الاجتماع الأول لمجلس الإدارة الذي عقد في غياب السيد محمد عبيد، وجهت كلمة امتنان لفؤاد نعيم واعلمت أعضاء المجلس بمسؤولياتي المهنية الأخرى وبالمشاكل المادية التي أتخبط فيها. وطلبت من ريشار رشيد أن يوقع أوراق صرف الأجور مسبقاً فأُصبت بأول صدمة لي عندما علمت أن لا أموال لدفع الأجور.

كان علينا أن ننتظر مال «ريجي فيزيون» لكي نتمكن من دفع أجور الموظفين، الامر الذي جعلني اوكل محمد كريمة وريشار رشيد معاً للحصول عليها، وتمكنت قبل سفري من زيارة الرئيس نبيه بري.

هذه الزيارة التي أردتها بروتوكولية، اتخذت اهمية كبيرة لأنها سمحت لي بأن أتعرف أكثر إلى الرجل الثاني في الدولة وأن أدرك أنه يكترث جداً لحماية التلفزيون الوطني. «بالنسبة لي، إن قضية التلفزيون الوطني أهم من أي قضية أخرى»، كما قال لي، «لا أريد أي محطة أخرى وإنني مستعد للتخلي عن محطتي إذا قام الرئيس الحريري بالمثل. أطلب منك أن تحرص على الحياد التام في النشرة الإخبارية. فليقم الصحافيون بتوزيع الأخبار مناصفة بين أخبار الدولة والأخبار المتعلقة بالمعارضة. كما انه ليس جيداً أن تتقدم أخبار الحكومة ورئيسها على أخبار رئيس الدولة ورئيس مجلس النواب. إنني مرتاح لوصولك الى رأس إدارة تلفزيون لبنان لأن سمعتك كرجلٍ نزيه وكفي سبقتك. وانا طلبت من محمد عبيد تقديم المساعدة المطلقة لك والمشاركة مجدداً في اجتماعات مجلس الإدارة التي غاب عنها بسبب الخلافات العديدة التي كانت قائمة بينه وبين سلفك. أتمنى لك حظاً موفقاً ونجاحاً كبيراً لكي تتمكن من جعل تلفزيون لبنان قناة من المستوى الرفيع».

شكرته وأعلمته بأن المشكلة الرئيسية التي يعاني من وطأتها تلفزيون لبنان، هي مشكلة مالية حادة. «جِدْ وسائل التمويل وتقدم بحلٍ جذري وبرهن عن نفسك وستجدني حليفاً لك في كل لحظةٍ». هذه الكلمات التي تفوه بها رجل الدولة الثاني، كانت بمثابة عزاء لي وقمت بتصريح للصحافة اصف فيه مقابلتي بالرئيس بري بالإيجابية جداً.

وفي الخامس والعشرين من أيلول، وقبل ذهابي إلى اسطنبول، بعثت برسالةٍ خطية إلى مي كحالة يتضمن هذا الكتاب في الملحقات أجزاء كبيرة منها. ويمكن للقارىء أن يدرك أنه في خلال أسبوعٍ واحد، تعرفت إلى مشاكل تلفزيون لبنان كلها واقترحت الحلول التي تمسكت بها طيلة فترة عملي في هذه المحطة . بقيت على اتصالٍ دائم بالمكتب طيلة فترة مكوثي في اسطنبول، بفضل نظام الرومينغ الذي أطلقته شركة سيليس مع تركيا. واستدعيت اول اجتماع لمجلس الإدارة في السابع من تشرين الأول، وكنت يوم عودتي، أي في الرابع من تشرين الأول، تلقيت اتصالاً من الرائد وسام الحسن، وهو اليد اليمنى للرئيس الحريري، يطلب مني فيه أن ألتقي الرئيس الحريري عند وصولي إلى مطار بيروت، أي قرابة السابعة مساءً (اذكر انني اخرجت ملابس وربطة عنق تليق باللقاء رغم انني كنت حزمت أمتعتي لاغادر).

اللقاء الأول بالرئيس الحريري جرى في الفيلا في قريطم. وتطرق رئيس الوزراء إلى ثلاث مشاكل أساسية معي. أولها السياسة عامةً، وطلب مني، تماماً كما فعل الرئيس بري، بأعطاء السياسة الرسمية والمعارضة حقيهما بالمناصفة في الأخبار. كان الطرح رداً على المعارضة التي تلوم رئيس الوزراء باستعمال تلفزيون الدولة لأغراض شخصية بحتة. شكل هذا الأمر ضوءاً

أخضر لاعتماد سياسة ليبرالية. أما النقطة الثانية، فكانت تتعلق بضرورة اعطاء الاولوية لأخبار الرئيس الهراوي، فأجبته بأنني ومع احترامي الكامل لرئيس الجمهورية، ساعطي الاولوية للحدث أكان سياسياً أم اقتصادياً أو حتى رياضياً، وإذا كان هو رفيق الحريري الحدث، إذاً سيحتل خبره مطلع النشرة. أما في ما يتعلق بتغطية الزيارات البروتوكولية للمسؤولين والتي كنت أرغب في الغائها، فيمكن التطرق إليها وفقاً للتسلسل المتبع للرئاسات الثلاثة.

طلبه الثالث كان غير متوقعاً على الإطلاق. فالرئيس الحريري كان يرزح تحت ضغط السلطات الروحية كافة التي كانت تحثه الواحدة تلو الأخرى على إنشاء قناة دينية. وقال لي الرئيس الحريري «ليس هناك سوى حل واحد، وهو أن يضع تلفزيون لبنان قناةً خاصة في تصرفهم».

– إنني آسف يا دولة الرئيس، ولكن لا نملك قنوات كافية لبرامجنا. ولن أقوم أبداً بإعطاء قناة لتلفزيون ديني. من جهةٍ أخرى، انا لا أملك لا الريجي ولا الأستوديو لبث هذه البرامج الخاصة.

– قم بشراء محطة إذاً، «أي.سي.أن» مثلاً.

– إذا مديتني بالمال، أقوم بذلك فوراً. ولكنني شخصياً لا أملك هذا المبلغ، إضافةً إلى أنني لن أقوم بدور شرطي السير لتنظيم طلبات ثماني عشرة طائفة في لبنان. كيف سيتم تقسيم الساعات والأيام؟ ومن سيحصل على الوقت الذي تكون فيه نسبة المشاهدين في أوجها؟ لا، هذا ليس من مسؤولياتنا، بل من مسؤولية الحكومة. ويعاني تلفزيون لبنان من صورة المحطة القديمة، البالية أو العجوز، فلن أقوم بإلحاق الضربة القاضية عليها وتحويلها إلى تلفزيون ديني.

– جِدْ لي حلاً اذاً.

– إنني أتوسل إليك يا دولة الرئيس، أن تجد الحل بعيداً من تلفزيون لبنان. فانا افكر بتخفيض النشاطات الدينية عبر قنواتنا إلى الحد الأقصى. لذا أرجو منك أن تبعد عني هذا الطلب الجديد.

انتهى الحديث في جو ودي وعند مغادرتي تساءلت للمرة الأولى ماذا يريد الرئيس الحريري؟ أيريد للتلفزيون الوطنيً أن ينجح؟ هل يرى بعينٍ مجردة حقيقة أن تلفزيون لبنان ينفق حوالي تسعة ملايين دولار أميركي سنوياً؟ هل ينظر إلى تلفزيون لبنان بعيني رئيس الوزراء أو بعيني مالك تلفزيون المستقبل؟ وما هي صحة الإشاعات التي كانت رائجة في الأوساط السياسية والشعبية بأن تلفزيون لبنان لن يحصل على مساعدة من الدولة طالما استمر الرئيس الحريري في

السلطة؟ كلها أسئلة حملتها معي مجدداً في اليوم التالي عند الرئيس الهراوي الذي، ومن جديد، طمأنني لكامل دعمه وثقته. وهو ابتسم كثيراً عندما رويت له قصة ربان الطائرة الذي نجح في حياته المهنية العظيمة، فقررت الحكومة التعبير له عن امتنانها وقدمت له طائرة «بوينغ 747» جديدة. وبعد الخطب الرنانة امام حشدٍ من الشخصيات، أقلع القبطان في طائرته وعلا بها فوق خلده ليسقط بعد مئة متر في البحر الأبيض المتوسط. فالحكومة نسيت تزويد الطائرة بالوقود. وعدني الرئيس الهراوي بالتشاور مع الحكومة في سبل مد تلفزيون لبنان بالأموال.

عرضت على مجلس الإدارة الأول، الذي انعقد في السابع من تشرين الأول، فحوى لقاءاتي مع الرؤساء الثلاثة (الترويكا كما كنا نسميها في تلك الفترة)، في حضور مفوض الحكومة محمد عبيد الذي لم يتغيب هذه المرة. وبعد كلمة الترحيب الاعتيادية، وضعت المجتمعين في جو القلق الذي اشعر به بالنسبة الى الوضع المالي لتلفزيون لبنان وعرضت عليهم العناوين الكبرى لبرنامجي الذي يتضمن من ضمن الحلول المقترحة، حلاً لعقد العمل الموقع سنة 1989 ما بين الادارة ونقابة الموظفين، الذي يمنع تجديد كوادر المحطة. كما اقترحت إكمال شبكة البرامج التي وضعها فؤاد نعيم وابتكار ديناميكية جديدة لنشرة الأخبار.

وتكلم محمد عبيد ليقول أنه قاطع اجتماعات مجلس الإدارة بسبب سوء تفاهم كبير بينه وبين فؤاد نعيم وأنه لم يؤيد طريقة إدارته للمحطة ولا ممارسته السياسية. وأضاف أن عهداً جديداً ينفتح أمامنا مع وصولي إلى إدارة المحطة وأنه سيدعم جهودي ليعطي هذه المحطة الوطنية كل ما تحتاجه من قوة لتتقدم وتستعيد نسبة المشاهدين الذين خسرتهم خلال السنوات الفائتة. كما أكد أنه سيلعب دور محامي تلفزيون لبنان لدى وزير الإعلام وخصوصاً لدى الرئيس بري الذي اوصاه «أن يساعد الرئيس الجديد في تحقيق اهدافه». هذا التغيير المفاجىء في اللهجة والسياسة، أثار دهشة العديد من أعضاء المجلس الذين اعتادوا على علاقات محتدة وانتقادات لاذعة من قبل مفوض الحكومة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن منصب مفوض الحكومة تم ابتكاره من قبل الحكومة في عهد الرئيس الياس سركيس في العام 1981 حين كان تلفزيون لبنان لا يزال شركة مختلطة، وأشرف القاضي حسان رفعت بنفسه على صياغة المرسوم لأنه كان يعلم سلفاً بتعيينه في هذا المنصب. في الواقع كان الهم الاساسي لمفوض الحكومة مالياً، بحيث يتيح للحكومة التدقيق في الإدارة المالية لشركة تملك فيها نصف رأس المال. مع تولي أمين الجميل سنة 1982، رئاسة الجمهورية، أصبح هذا المنصب مسيساً إلى حدٍ بعيد، بعد تعيين الجميل لمناف منصور مديراً عاماً لوزارة الإعلام مع تكليف الحكومة له بمهمة المفوض عنها لدى مجلس إدارة تلفزيون لبنان. بات لهذا

القرار مفعولا دائما، اذ انتقلت المديرية العامة للإعلام للمرة الاولى الى موظف شيعي، الامر الذي تحول الى تقليد لا سيما بعد انتخاب بري رئيساً لمجلس النواب. وبعد أيوب حميد الذي انتخب لاحقاً نائباً عن الجنوب، تسلم محمد عبيد المنصب ايام الوزيرين ميشال سماحه وفريد مكاري. المفعول الدائم الثاني كان بتولي مدير عام الإعلام مهام مفوض الحكومة كجزء من مسؤولياته، لتشكل هذه المسؤولية المزدوجة، عبئاً ثقيلاً على إدارة تلفزيون لبنان.

وبالفعل، فإن تلفزيون لبنان، من خلال نظامه الأساسي، هو شركة لبنانية مغفلة، يلعب وزير الإعلام دور وزير الوصاية عليها، لكنه لا يحظى بأي تعاطٍ مباشر في عملية سير هذه الشركة. ويمكن لرئيس إدارة تلفزيون لبنان أن يرفض في أي وقتٍ كان، تطبيق الأوامر الصادرة عن الوزير ما عدا تلك التي يصوت مجلس الإدارة على تطبيقها. إذاً فإن الصلاحيات التي يتحلى بها رئيس مجلس الإدارة وأعضاء هذا المجلس، غير محدودة ومستقلة تماماً الا فيما يتعلق بالسياسة العامة التي تقررها الدولة، وامتلاك الدولة حق اقالة مجلس الإدارة ورئيسه. وصل الخلاف مثلاً بين الوزير سماحة وفؤاد نعيم، حول إدارة التلفزيون إلى نقطة المقاطعة وتهديد ميشال سماحة بالاستقالة أمام امتناع مجلس ادارة التلفزيون عن التعاون معه.

لكن الأمر يختلف بالنسبة إلى مفوض الحكومة، الذي يتمتع بسلطةٍ مطلقة في إدارة تلفزيون لبنان. فمن حقه المشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة كلها، وفي حال تغيب، يحق له أن يعترض على قرارات المجلس اذا وجدها غير ملائمة. ويمكن لمعارضته هذه، أن تصل إلى مجلس الوزراء الذي عليه اصدار قرار حاسم. في كل الاحوال، لا يمكن توجيه رسالة الى وزير الوصاية الا عبر مفوض الحكومة. هذا المفوض القادر على تعيين ستة او سبعة معاونين له، يؤمن لهم تلفزيون لبنان المكاتب والأجور (حولي ستين ألف دولار سنوياً). كما يحق لمعاونيه هؤلاء أن يطالبوا موظفي تلفزيون لبنان بكشوفات عن الإدارة المالية وإدارة البرامج، والتدخل اذا لم يعجبهم اي من البرامج السياسية والاطلاع على احوال الأرشيف، او «التجسس» إذا صح التعبير، على زوار المحطة.

ففي اي وقت، يمكن لمفوض الحكومة التدخل في شؤون إدارة تلفزيون لبنان حتى من دون العودة إلى الوزير. علماً ان وزراء الإعلام الذين توالوا على المنصب منذ 1990، كانوا، ان لم نقل معارضين ففي الاقل على خلاف مع الانتماء السياسي للمدير العام – مفوض الحكومة. فأيوب حميد ومحمد عبيد كانا مقربين جداً من نبيه بري وعضوين في حركة أمل، فيما كان الوزراء بعد العام 1992، ووصول الرئيس رفيق الحريري إلى السلطة، مقربين من رئيس الحكومة مثل ميشال سماحة (المعين لولايتين) وفريد مكاري ومن ثم باسم السبع. وكان

النزاع الضمني ما بين الرئاستين الثانية والثالثة في الدولة، ينعكس سلباً على العلاقات ما بين الطابق السادس، وهو مقر الوزير، والطابق الخامس، وهو مقر المدير العام لوزارة الإعلام. هذه العلاقات المتأزمة ولو الخفية، ادت في بعض الأحيان إلى خلافات حقيقية، وتصريحات للصحافة تقابلها تصريحات مضادة، بحيث تنبثق منها اجواء احتقان سياسي كان تلفزيون لبنان اول ضحاياه، لأنه مشلع بين انتمائه إلى وصاية وزير الإعلام وواجب خضوعه (لا بل رضوخه) لمفوض الحكومة-المدير العام للإعلام.

من ناحية أخرى، أي دور لمفوض الحكومة في تلفزيون لبنان بعد شراء أسهم القطاع الخاص في نيسان 1995؟ وهل يحتاج التلفزيون إلى مفوض للحكومة فيما هو ملك للدولة، التي تعين مجلس إدارته ورئيس هذا المجلس؟ طرحت هذا السؤال الواضح والصريح على المستشارين القانونيين لكي يدرسوه ويعودوا باستنتاجاتهم إلى وزير الإعلام[1].

كان وزير الإعلام آنذاك فريد مكاري الذي سبق له أن عينني قبل عام عضواً في اللجنة المكلفة بإعداد دفتر الشروط. وهو دعاني للاجتماع به غداة انعقاد مجلس الإدارة. أعتقدت أنني سأحصل منه على رد إيجابي حول رسالة خطية رفعتها اليه ليحصل تلفزيون لبنان على مساعدة مالية شهرية دائمة تصل الى ثمانمئة ألف دولار سبق لفؤاد نعيم من قبلي ان طالب بها ولم يحصل عليها، فتسببت باستقالته. كان الطلب ان يضاف مبلغ الثمانمئة ألف دولار الى موازنة وزارة الإعلام، طالما اصبح تلفزيون لبنان مؤسسة تملكها الدولة، وبالتالي فعلى الدولة أن تخصص من موازنتها حصة لهذه المؤسسة، كما تفعل للمواصلات والتربية والاذاعة وحتى الجيش. كنت آمل إذاً، حين ذهبت لمقابلة مكاري أن يزف لي خبر الموافقة على ضم المبلغ الى موازنة 1997، لمساعدتنا على الاستمرار.

وكم كانت المفاجأة كبيرة بعد السلام والكلام العاديين، تقديم الوزير لائحة أسماء لي قائلاً: «يجب صرف هؤلاء الموظفين. نريدهم أن يعملوا في تلفزيون المستقبل». كنت فعلاً مذهولاً، ثم تكونت لدي الاجابة عن تساؤلاتي الشخصية: فالوزير مكاري المقرب من الرئيس الحريري، لا يمكنه تقديم هذا الطلب لي إلا بعد حصوله على الضوء الأخضر من رئيس الحكومة، الامر الذي يعطيني بالتالي البرهان أن تلفزيون المستقبل هو الأهم في نظره . لم تضم اللائحة اسماء

---

[1] إن المرسوم المتعلق بانشاء منصب مفوض للحكومة، موجود في ملحق الكتاب. ومن المهم أن نشير هنا أنه، ومع ابتكار هذه الوظيفة، ينص المرسوم في الوقت ذاته، الى إلغاء الرقابة من أي نوع كانت. ولم يستعمل أي من رؤساء مجالس تلفزيون لبنان هذا المرسوم ليتخلص من عبء الرقابة المفروضة على الإعلام وعلى برامج التلفزيون. ةسأتكلم في الموضوع لاحقاً.

موظفين ثانويين، بل كانت فيها اسماء المدير المالي ريشار رشيد،، والمسؤول عن الديكور طلال نعمان ومدير الإنتاج جو سركيس (حتى ولو شُطب اسمه في ما بعد) ومدير الأخبار عارف العبد وزاهرة حرب، وهي صحافية لامعة كانت تابعت دورة تدريبية من ستة أشهر في الـ«بي.بي.سي» وسمر الحاج، هي منتجة ومقدمة برامج سياسية[1]. أجبته بوضوح أن صرف هؤلاء الموظفين سيكلف غالياً ولا امكانيات مالية لدي لاصرفهم، كما لفت نظره الى أن مغادرة العديد منهم تلفزيون لبنان سيكون مؤذياً لإدارة هذا التلفزيون وليس وارداً أن أتخلى عنهم فور تعييني ولحاجتي اليهم للتعرف على عمل المحطة.

اثار الأمر شكوكاً كثيرة لدي. ففؤاد نعيم عُين مديراً عاماً لتلفزيون المستقبل، ولا بد انه يميل جداً الى احاطة نفسه بأشخاص عملوا معه طوال أربع سنوات، وحظوا بكامل ثقته. لكن اذا غادر هؤلاء، ستضعف إدارتي للتلفزيون كما تضعف المحطة، فيما يقوى وضع تلفزيون المستقبل في المقابل.

لكنني ايقنت للفور ان فؤاد نعيم ليس وراء هذه اللعبة لأنه يتمتع بطبع صريح ومباشر ولا يوارب او يتلطى. ثم انني ادير تلفزيون لبنان بشفافية تامة تضع بالتالي حقائق هذه المؤسسة في متناول الجميع. ولا يمكن لفؤاد نعيم أن يخشى انكشاف اسراره، اذا كانت ثمة اسرار، على يد أحد معاونيه السابقين فكل شيء مدون حبراً على ورق وبحذافيره في تقارير المحطة. كذلك امتاز فؤاد نعيم بالشفافية في عمله في الإدارة، الامر الذي حدا بي الى الاستنتاج بأن الوزير قام بهذه المبادرة لغاية واحدة، هي إضعاف تلفزيون لبنان.

ترددت طويلاً بين إطلاع موظفي اللائحة بالأمر أو تركه طي الكتمان. وفي النهاية، قررت أن لا أبوح لهم به لكن أن أظل متيقظاً لتصرفاتهم[2].

فيما بعد سحب هذا الموضوع من التداول لان حكومة الحريري استقالت بعد الانتخابات، وتم تشكيل حكومة ثالثة برئاسة الحريري لم تضم فريد مكاري.

في جلسة مجلس الإدارة الثانية، في الخامس عشر من تشرين الأول، تأكد لي بالبرهان أن تلفزيون لبنان كان، ولا يزال، مهملاً من قبل الحكومة. يومها اعددت جدولاً اسود بمصاريف المحطة بعد توجيه رسالة إلى «يونيفرسال بنك»، اطلب فيها اعتمادات إضافية، لكن مديره العام جورج حداد أعلمني باستحالة تلبية طلبي من دون ضمانة وزارة المالية. وكان وزير المال يومها

---

[1] وهي زوجة رئيس حرس الرئيس الحريري المقدم علي الحاج!

[2] يوم رحيلي النهائي، رويت لقاءي بفريد مكاري إلى ريشار رشيد ولكن من المبكر الآن الحديث عن هذا الأمر.

فؤاد السنيورة الذي تجمعني به علاقات ودية. وخلال اجتماع مجلس الإدارة، نصحني زملائي أن أهاتفه وجاءت مكالمتي معه بالغة الوضوح إذ قال لي : «إنني ضد تلفزيون لبنان، ولم أؤيد إعادة شراء الدولة لأسهمه وأعتبر هذا التلفزيون غير مجدٍ، كما لا نملك المال لمساعدتكم.»

لم أصدق ما سمعت. وشاركني خيبة أملي، زملائي في مجلس الإدارة، ولكنهم أكدوا لي أنهم اعتادوا على مثل هذه المواقف المعادية لتلفزيون لبنان وكانوا يعتقدون أن مجيئي سيسهل حلحلة العقدة المالية، ويجدر بي أن أطرق باب رئاسة الجمهورية للحصول على المساعدة.

الامر الذي قمت به في اليوم نفسه، راجياً رئيس الجمهورية أن يجد لنا في الحال تمويلاً، يسمح لنا بالاستمرار خلال الاشهر الخمسة أو الستة المقبلة، ريثما نجد الحلول المناسبة. فقال لي أنه سيقوم بما يلزم لإجبار وزير المال على تسهيل مهمتنا. ووفى بوعده إذ بعد أيام قليلة، هاتفني الوزير السنيورة ليعلمني أنه تم إيجاد الحل وأنني سأحصل على المال. ونصحني بالاتصال بجورج حداد الذي سيمدني بخمسة مليارات ليرة لبنانية (أي حوالي ثلاثة ملايين وثلاثمئة ألف دولار). لكن جورج حداد[1] اصيب بهلع كبير إذ أحرجه الوزير بطلبه هذا الذي يرفع دين تلفزيون لبنان إلى سبعة عشر مليون دولارٍ، من دون أي رسالةٍ أو ضمانةٍ سوى كلمة الوزير السنيورة. في نهاية المطاف، كان يونيفرسال بنك يحل مكان وزارة المال ويزيد من أعباء الديون المتراكمة على تلفزيون لبنان. ولكن هذا الإجراء سمح لي بتوقع ما ستؤل إليه الأمور والأوضاع.

وبدا المستقبل مثقلاً بالهموم.

[1] توفي جورج حداد بسكتةٍ قلبية مفاجئة سنة 2000 بعد أن باع اليونيفرسال بنك إلى البنك الفرنسي.

الفصل الخامس
زيارات بروتوكولية

احتفظت عمداً بجميع مفكراتي عن الأيام التي قضيتها في التلفزيون، إذ كان يراودني شعورٌ انني في نهاية عهدي، سأقوم بسرد قصة جديدة عن حياتي في خدمة التلفزيون اللبناني.

وعندما أتصفح مفكراتي الآن، الاحظ أنني سجلت يومياً سبعة او ثمانية لقاءات او مواعيد قمت بها خصوصاً خلال الأشهر الأربعة الأولى من استلامي مهامي. كنت أريد أن أعرف وأتعلم وأتمكن من كل شيءٍ كي أتوصل إلى حلولٍ سريعة وملائمة. وبالرغم من أن تلفزيون لبنان كان يبث الإعلانات، الا انني أعطيته صفة التلفزيون العام وليس التلفزيون التجاري، فالتسمية التي كانت شائعة عند الناس وفي الصحافة، هي انه التلفزيون الرسمي أو تلفزيون الدولة أو حتى التلفزيون الحكومي. لم أقبل بهذه التسميات كلها واقترحت فوراً شعار «تلفزيون لبنان، تلفزيون كل لبنان» مضيفاً اليه عنوان «التلفزيون الوطني».

تسمية التلفزيون العام هي التي اعتمدتها في كل خطاباتي ومداخلاتي، وهي التي ارسيت عليها سياستي بحيث تبث المحطة برامج ذات نسبة عالية من المشاهدة، أكانت اقتصادية أم ترفيهية، محطة تسمح ايضاً بحق التعبير عن الذات لكافة التيارات السياسية أكانت معارضة أم موالية.

كما وجب علي أن أفكر ببرامج تثقيفية تكون في الوقت ذاته ثقافية ومشوقة، تشمل المواضيع العامة والتعليمية.

عند اطلاعي على مفكرة 1996، لاحظت أنني قابلت على السواء رجال الدين والجنرال إميل لحود وبعض النواب والصحافيين ونقابة وكالات الإعلان والمنتجين والمخرجين والموظفين والعديد من الدبلوماسيين. كان علي ان آخذ فكرةً دقيقة عن المشاكل التي سأواجهها، السياسية والمالية وانما ايضاً مشاكل البرامج.

والملفت أن باب مكتبيَّ، أكان في تلة الخياط أو في الحازمية يعمل كهربائياً ويتم إغلاقه وفتحه من الداخل بواسطة آلة التحكم عن بعد. كانت جانيت عقل ولودي بولس تغلقان

الباب ورائهما بطريقة عفوية فطلبت اليهما تركه مشرعاً إذ أردت مقابلة الجميع من دون استثناء. وكان الأمر بديهياً إذ سبق لي ان عملت مع الموظفين جميعهم وأنتجت معهم وقدمت برامج لمدة ثلاثين عاماً وتعلقت بهم، ولم يكن بوسعي رفض مقابلتهم الآن وقد أصبحت رئيسهم.

زياراتي للبطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير ورئيس المجلس الشيعي الأعلى محمد مهدي شمس الدين ومفتي الجمهورية محمد قباني، كانت بروتوكولية جدا لكن رجال الدين الثلاثة سألوني عن رأيي في التلفزيون الديني. فأطلعتهم عليه في هذه المسألة وهو رأي سلبي لجهة اطلاق تسمية تلفزيون ديني عليه اضافة الى انني أعتبر ان إدارته صعبة مروراً برفضي القاطع لتقديم قنوات من تلفزيون لبنان لبث البرامج الدينية أو البرامج المتعلقة بهذه أو تلك من طوائف لبنان الثماني عشرة. قلت لهم إن تلفزيون لبنان سيكتفي ببث مباشر لصلوات الأعياد الرسمية: لا قداس الأحد ولا صلاة الجمعة. بالنسبة لي، كان الأمر واضحاً وصريحاً وهذه بالضبط السياسة التي اعتمدتها.

كان الحديث مختلفاً مع الجنرال إميل لحود إذ إن تجديد قيادته للجيش ثلاث سنوات الذي ترافق مع التجديد للرئيس الياس الهراوي، (أي لغاية تشرين الثاني 1998) جعل منه المرشح شبه المؤكد لرئاسة الجمهورية. والكل أجمع أن التمديد سيؤدي حتماً إلى انتخاب الجنرال لحود رئيساً للجمهورية. لذلك فإنني توجهت بالحديث اليه، ليس فقط كقائد للجيش، بل ايضاً إلى الرئيس المحتمل. كانت المقابلة ودية بطبيعة الحال إذ كانت علاقتي بالعائلة، وتحديداً بشقيقه القاضي نصري لحود، تعود إلى أيام الجامعة. اخبرته بمشاكلي المالية وأطلعته على مخاوفي من تنصل الحكومة من تقديم المساعدة لتلفزيون لبنان، مضيفاً انني اشك بوجود نية مبيتة لدى البعض لخنق صوت هذا التلفزيون الذي يعتبرونه عديم الفائدة. فطمأنني لحود لدعمه مؤكداً نيته ملاحقة ملف تلفزيون لبنان عن كثب ليضع حداً لمخاوفي.

كما التقيت مديرَيْ الشركة الدولية للتدقيق في الحسابات التجارية «إرنست ويونغ». وكان الوزير السنيورة كلف السيدين يعقوب خوري وماسيس ألكسندريان قبل وصولي إلى المحطة بدراسة الحسابات ورفع تقرير مفصل له عن الوضع المالي للمحطة الحكومية. وبالطبع عرض التقرير لصورةً كارثية للوضع المالي للتلفزيون كما انني طرحت عليهما، بعد اطلاعي عليه، سلسلةً من الأسئلة حول الاختلاس المزعوم أو التعديات على المال العام التي تطرقت إليها الصحافة مراراً وتكراراً كلما تناولت الوضع الكارثي لتلفزيون لبنان. وجاء جواب المسؤولين الماليين أن تدقيقهما في الحسابات لم يظهر أي اختلاس وأن الحسابات صحيحة لكن الوضع سيئ فعلاً وتلفزيون لبنان شركة على شفير الإفلاس، كان عليها منذ زمنٍ الاعلان عن إفلاسها لو

لم تكن ملكاً الدولة. لكن تلفزيون لبنان لم يصبح ملكاً للدولة سوى في نيسان 1995، والدولة التي رفعت رأس المال ومنحته سلفة ستين مليار ليرة لبنانية (حوالي أربعون مليون دولار)، لم تتحسب لأي موازنة استثمار سنوية وبالتالي، حكمت على المؤسسة بالاختناق والإفلاس. اراحتني الضمانات التي أعطاني إياها مديرا «إرنست ويونغ» وجعلتني امنح ثقتي للمدير المالي ريشار رشيد واتكل على مهارته في انتقاء الحلول المالية لعرضها على الدولة.

كذلك زارني رون شلايكر، القائم بأعمال السفارة الأميركية في بيروت ونقل لي دعم بلاده ورغبتها في إقامة علاقات صداقة مع تلفزيون لبنان. وهو وعدني أيضاً بوضع الأخبار التي يتم بثها عبر الفضائيات في تصرفي. وغطت الصحافة المكتوبة هذه الزيارة وأشارت الى ندرة زيارات مسؤولين أميركيين رفيعي المستوى إلى تلفزيون لبنان واستنتجت أن تصريحات رون شلايكر هي بمثابة دعم من الولايات المتحدة لسياسة الحكومة الإعلامية.

وبعد مرور شهرٍ على تسلمي مهامي، وضعت تقريراً شاملاً أشبه بمسح للوضع في تلفزيون لبنان، ورفعته بتاريخ الرابع عشر من تشرين الأول لرئيس الدولة لأبيِّن له الصورة الحقيقية للوضع. هذه التقارير التي لطالما أردتها سرية، كانت سواءً مكتوبة خطياً (موجهة إلى مي كحالة) أو مطبوعة من قبل سكرتيرتي الخاصة في أنتر ريجي منى ماستوري، مما يبعدها عن العيون المتطفلة.

في الأسبوع نفسه، زارت لجنةٌ فرنسية مهمة لبنان وعلى رأسها وزيرة الفرنكوفونية في حكومة بلادور، السيدة مارجي سودر، ترافقها مجموعة من المتخصصين في المرئي والمسموع ومنهم جان بول كلوزيل، رئيس الـ«أر.أف.إي» وماري كريستين سراغوس من وزارة الخارجية، والتي كانت تهتم لقضايا المرئي والمسموع وخصوصاً لإمكانية إعادة إطلاق المحطة الناطقة بالفرنسية في تلفزيون لبنان، كما أوصى به التقرير المهم الذي رفعه بسكال جوزيف وجان كلود بابولان.

وبعد مأدبة غداء أقيمت على شرف مارجي سودر، دعاني السفير جان بيار لافون لمقابلةٍ خاصة مع وزيرة الفرنكوفونية. واستمعت خلال خمسةٍ وأربعين دقيقة إلى السيدة سودر التي أكدت لي رغبة فرنسا بمساعدة تلفزيون لبنان على الحصول من جديد على قناةٍ ناطقة بالفرنسية كما حدث مع الـ CLT (من خلال القناة 9) ومن ثم مع تلفزيون لبنان (القناة الثالثة). وقمت بعرضٍ شامل للمشاكل المالية التي يرزح التلفزيون تحت وطأتها والتي لم تعد سراً على احد. وبالرغم من ذلك، كنت مستعداً لدرس إعادة إحياء المحطة الفرنسية مع المسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسية والفرنكوفونية.

وكُلفت ماري كريستين ساراغوس بمتابعة هذه القضية فجاءت بعد ظهر ذلك اليوم برفقة المستشار في قضايا المرئي والمسموع في السفارة الفرنسية دومينيك شاستر، الى مكتبي في تلة الخياط، لندرس معاً احتياجات المحطة الفرنكوفونية وانضم إلينا محمد كريمة ليطلعنا على الأمور التقنية. وانتهى الاجتماع على وعود من الطرفين للبدء بإنشاء هذه القناة الفرنكوفونية. وكان القرار الحسي الاول وصول خبير فرنسي، ليقوم بدراسةٍ ميدانية لما تتطلبه التغطية الشاملة لكافة الأراضي اللبنانية من تقنيات.

بدأ حلم إنشاء المحطة الفرنكوفونية القديم، يتحقق[1].

[1] وقد خصصت فصلاً خاصّاً للتحدث عن ولادة ما سيعرف في ما بعد بالقناة تسعة.

الفصل السادس

ما أبعد الأقمار الاصطناعية!

من التحديات التي كان علي تخطيها، أن أنجح في بث برامج تلفزيون لبنان فضائياً.

كان هذا الأمر يحزْ في قلب الرئيس الهراوي الذي كان يريد ايصال الأخبار الرسمية المحايدة إلى الجاليات اللبنانية المنتشرة في العالم، خصوصاً وأن المؤسسة اللبنانية للإرسال، المحطة التي تنافسنا في هذا المجال، كانت تبث برامجها على الفضائيات منذ مدةٍ طويلة.

وللتذكير، كان فؤاد نعيم أعلن في صيف 1995 في سهرةٍ في فندق الريجنسي، أن تلفزيون لبنان سيبدأ بالبث عبر الفضائيات في القريب العاجل.

من جهة أخرى، وخلال الاعتداء الإسرائيلي الذي حمل اسم «عناقيد الغضب» على جنوب لبنان في نيسان 1996، وذهب ضحيته ستة وتسعون شهيداً في مخيم تابع للقوةٍ الفيدجية في قانا، قام تلفزيون لبنان والمحطات التلفزيونية الأخرى، بعرض سلسلةٍ من التحقيقات المصورة عن هذا الاعتداء الوحشي، هزت العالم. من حيث المبدأ، كان تلفزيون لبنان حاضراً للبث الفضائي، بعد تقديم الطلبات لـ «عربسات»، وحجز القناة الفضائية، ووضع جدول البرامج. لكن الحكومة لم تمنحه الرأسمال اللازم، وهو امر لم نفهمه لا سيما وأن كافة المحطات الرسمية في الدول العربية كانت تبث فضائياً ما عدا لبنان.

لبنان، الذي كان بامس الحاجة إلى بث الصور «الرسمية» عبر الفضائيات لإيصال رسالة الحكومة إلى كافة اللبنانيين أينما كانوا في العالم.

بالإضافة إلى ذلك، تمكنت المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناشيونال، بفضل اتفاقها مع شبكة راديو وتلفزيون العرب، من استئجار جهاز الإرسال والالتقاط ومن أن تتقدم بأشواط على التلفزيونات اللبنانية الأخرى. وما لبث تلفزيون المستقبل أن بث بدوره فضائياً تشكيلةً غنية من البرامج اللبنانية بدأً من الثلاثين من أيلول 1996. علماً أن المحطتين لم تحصلا على حق البث الفضائي بل اغتنمتا فرصة الأمر الواقع، بعد استقالة حكومة الحريري بفعل الانتخابات النيابية الجديدة.

أعلمتني مي كحالة أنه من الضروري جداً أن نتمكن من إدخال تلفزيون لبنان الى شبكةٍ فضائية، وتوجب علي بالتالي ايجاد الحل المناسب. علاقة الصداقة التي كانت تربطني برئيس مجلس إدارة تلفزيون المؤسسة اللبنانية للإرسال بيار الضاهر، جعلتني اذهب اليه وأطلب نصيحته حول ما يجدر القيام به لتحقيق أمنية الرئيس الهراوي، الذي يكن له الشيخ الضاهر صداقةً كبيرة. كما ان الـ LBC باتت عبر السنين، التلفزيون الاكثر اهتماماً بتغطية نشاطات الرئيس الهراوي، أكثر حتى من التلفزيون المخصص للدولة، الامر الذي أزعج رئيس الدولة واقنعه بضرورة إدخال تغيير جذري على رأس المحطة الوطنية. لكن الضرورات الوطنية أملت عليه ايضاً منح الوية البث الفضائي لتلفزيون لبنان. عرض لي بيار الضاهر صورةً كاملة عن وضع الفضائيات، خصوصاً الموجة C التي تستخدمها كافة المحطات العربية بما فيها المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المستقبل. كانت القنوات جميعها مشغولة، أي بكلام آخر، لم يكن ثمة مكان شاغر لتلفزيون لبنان الذي سبقته محطتان خاصتان، ليبقى تلفزيون الدولة قابعاً على الساحة اللبنانية فقط، بعيداً من الإعلانات التي تدرُّ بالأموال على الفضائيات والتي أمل تلفزيون لبنان بالحصول، ولو على قسمٍ صغير منها لكي يتمكن من الحد من خسارته المالية الضخمة.

ونظراً لانتقادات الصحافة، سارعت المحطتان، إلى التوضيح بأنهما تبثان تجريبياً برامجهما الفضائية، لكن تلفزيون لبنان لم يحصل حتى على هذه الفترة التجريبية، وبقي خارج اللعبة. شبهت نفسي بهذا الرجل الذي لا يملك بيتاً يأويه، فقالت له الدولة أن يذهب ويسكن في هذه البناية المؤلفة من اثنتي عشرة طبقةً، وعندما دخل إليها، وجد أن الطبقات كلها مسكونة وأن الدولة عاجزة عن تأمين مكان خاص به. رفعت لرئيس الجمهورية هذه الوقائع التي تبين انعدام التقنية الضرورية، واضطررنا الى تأجيل دخول تلفزيون لبنان إلى عالم الفضائيات لمرحلة لاحقة.

في هذا الوقت، كانت الاستشارات لتأليف حكومة جديدة رست على تكليف الرئيس الحريري وتمنيت في قرارة نفسي أن يتم تعيين شوقي فاخوري وزيراً للإعلام، وهو رجلٌ علمتني السنوات ان اقدره على أمل أن تسمح لي نظرته اليبرالية للاعلام في التوصل الى الحلول الصحيحة لمشاكلي.

لكن اسم باسم السبع هو الذي طُرح في وقتٍ من الأوقات، وأصبح ترشيحه لهذا المنصب سبباً لخلاف ما بين الرئيسين بري والحريري. فباسم السبع الحائز على ليسانس الصحافة من الجامعة اللبنانية (والذي كان أحد تلاميذي سنة 1974) عمل طويلاً كصحافي في جريدة

السفير، وتمتع بتقدير اوساط سياسية متنوعة. وهو كان عضواً في مجلس الإدارة المختلط وعُرف بالممثل الشيعي عن القطاع الخاص، الذي كان الرئيس الحريري يملكه آنذاك. وبعد انتخابه نائباً عن دائرة بعبدا، قدم باسم السبع استقالته من مجلس الإدارة.

والحقيقة ان السبع كان مقرباً من الرئيس الحريري، الذي يحرص دائماً على تولي شخصيةٌ من محيطه يثق بها تماماً، وزارة الإعلام. فبعد تولي ميشال سماحة الوزارة مرتين تميزتا بالجدل الحاد مع الحريري، وبعد فريد مكاري المهندس الذي عمل جنباً إلى جنب مع رئيس الحكومة، وقع خيار الحريري على باسم السبع. لكن الأمر لم يكن بهذه السهولة، لأن السبع ترشح في بعبدا ضد مرشحي الرئيس بري الذي كان يأمل بتولي أحد المقربين منه وزارة الإعلام لتصبح بفضل وجود محمد عبيد ايضاً، تحت سيطرته المباشرة لا سيما وان فائض الموظفين ناجم في الأساس عن توظيف أتباع حركة أمل فيها.

تأخرت مراسيم تشكيل الحكومة بسبب هذا النزاع الخفي بين الرئاستين الثانية والثالثة، لكن الحريري ربح في النهاية، وعين باسم السبع وزيراً للإعلام في حكومة الثلاثين. ولم نشك يوماً بأن العلاقات لن تستقيم بين الوزير «الحريريّ» والمدير العام «الأملي»، وأن العواصف ستجتاحنا في مجلس الإدارة.

للحال أبدى الوزير الجديد تعاوناً ملحوظاً، فهو يتمتع بالحس الإعلامي نظراً للخلفية الصحافية التي اتى منها، كما أنه مدرك تماماً لأمور المرئي والمسموع، إذ كان هو بنفسه عضو مجلس ادارة في تلفزيون لبنان وعايش تماماً مشاكله المالية. كذلك كان السبع نائباً حين وافق البرلمان في نيسان 1995، على شراء أسهم تلفزيون لبنان، وهو صوت لصالح هذا القانون. في السابق، وباستثناء جو تقلا، لم يكن أيٌّ من زملائي في مجلس إدارة التلفزيون عمل مع الوزير الجديد، لكنهم كانوا يعرفونه لأسباب مختلفة شكلت لديهم فكرة إيجابية عنه. شخصياً، كنت اتذكره قليلاً كطالب في الجامعة اللبنانية عدا عن كونه كما ذكرت سابقاً، كاتب افتتاحية لامع في جريدة السفير. سارعت الى طلب موعدٍ للقائه مع مجلس الإدارة لتهنئته ولعرض كافة مشاكل تلفزيون لبنان عليه.

تم اللقاء في الوزارة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني، أي بعد أيام قليلة على نيل الحكومة الثقة. كررت للوزير الجديد ما سردته لخلفه بأن الوضعٌ المالي كارثي، والمعدات التقنية قديمة، وذكّرته بالنزاعٌ مع الموظفين الذي يعود إلى اتفاق 1989 الشهير، وباستحالة البث الفضائي. أي باختصار وبكلمة واحدة اطلقت صرخة «النجدة» التي ساندني فيها زملائي جميعهم الذين نقلوا للوزير ان الجمعية العمومية علمت قبل اسبوع فقط بأن تلفزيون لبنان

خسر ما يوازي ضعف رأسماله وأنه على شفير الإفلاس.

استمع الوزير إلينا بانتباه ومحبة واقترح علينا أن نلتقي فوراً الرئيس الحريري الذي كان يشغل في حينه مكاتب مدرسة الصنائع المحاذية لوزارة الإعلام.

بالطبع كررنا الخطاب ذاته والتفسيرات نفسها لرئيس الوزراء الذي استوقفنا ليقول انه اطلع على هذا الملف بحذافيره من فؤاد نعيم الذي قدم له شرحاً مطولاً عن المشاكل وعن الحلول المكلفة جداً. وسألني من دون سابق إنذار: «برأيك، ما هي مشكلة تلفزيون لبنان الرئيسية؟»

- «إنها مسألة مال يا دولة الرئيس».

فأجابني: «لا، إن المشكلة تكمن في الموظفين. جِد حلاً للموظفين، تعثر على الحل للمشكلة فالموظفون يشيخون ولا يمكنك صرفهم بسبب الاتفاق المعقود منذ 1989 بين النقابة والإدارة.

- نحن كمجلس إدارة، لا يمكننا تغيير شيء بينما أنتم كحكومةٍ، يمكنكم اصدار مرسوم يلغي هذا الاتفاق. ولكن، يا دولة الرئيس، هل أنتم مستعدون لاتخاذ هذا القرار، ولارسال خمسمئة موظف الى الشارع ولاغلاق أبواب التلفزيون الرسمي، والتسبب بتحرك عمالي ضخم؟ من جهتي ليس باستطاعتي أن أصرف الموظفين لأنني لا أملك المال، كما انني لا أستطيع تجديد طاقم الموظفين للاستعانة بتقنيين شبان ملمين بالتقنيات الحديثة.

- فكان جوابه: «قُم بتوظيف الجدد على أسس جديدة.

- وماذا عساي أفعل بالقدامى؟

- دعهم يتعفنون!

- لا يا دولة الرئيس، هذا ليس وارداً. واذا اعتمدنا هذا المبدأ سيكلفنا اكثر وسيؤدي بنا إلى وجود فئتين من الموظفين: فئة الذين يتمتعون بمخصصات ضخمة وبمردود متدنٍ، وفئة الجدد الذين سيقومون بكل الأعمال من دون أن يحظوا بمخصصات الموظفين القدامى العاطلين عن العمل[1].

وبعد دقيقة صمت قلت له:

- دولة الرئيس، أنا رجل إعلانات قضيت حياتي في ابتكار الشعارات، فدعني أقترح عليك شعاراً لقضية تلفزيون لبنان: «الحل بالحل».

[1] يمكن الإطلاع في ملحق الكتاب على جدول المقارنة ما بين فئتين من الموظفين: الفوائد، المهارات، الأجور،...

– سيكلفنا ذلك غالياً.

– سيكلفنا عشرة اليوم، وعشرين غداً، وأربعين بعد غدٍ، إذ مع كل شهر يمضي، تتضاعف المصاريف، خصوصاً اننا سنعود أربعين عاماً إلى الوراء بالنسبة الى بعض الرّواتب.

انتهى الاجتماع عند هذه النقطة لأن رئيس الحكومة لم يكن على ما يبدو مستعداً لدفع ما يقارب خمسة وثلاثين مليون دولار لصرف الموظفين وإيجاد الحلول. وفي الفصول القادمة، سيتضح لي أن أحداً لم يعمل على إيجاد الحل النهائي وأن مداواة الرجل المريض ستتم بالأسبرين بحيث يبقى في ضعه المزري. كان علينا إذاً أن نعمل بإيرادات الإعلانات البالغة اربعمئة وخمسين الف دولار وباليسير من مردود بيع البرامج إلى الفضائيات على امل أن تمدنا الحكومة بين الحين والآخر ببعض الحسنة لكي نتمكن من الاستمرار.

وبالرغم من إصرارنا، لم يجد وزير الإعلام ضرورياً ان يضيف بنداً إلى ميزانية وزارته ليؤمن حاجات تلفزيون لبنان، لا سيما وان عدداً من النواب لا سيما المقربين من الرئيس بري، كانوا يثيرون دوماً السؤال حول مصير المليارات الستين التي وهبتها الحكومة للتلفزيون لإعادة شراء كامل أسهم القطاع الخاص. وأمام هذه التلميحات الدائمة، لم يجروء باسم السبع اقتراح تأمين مبلغ شهري يسمح لتلفزيون لبنان بالاستمرار.

وهذا ما يدل على غياب الجدية السياسية عن مناقشات البرلمان التي انتهت إلى التصويت على تأميم تلفزيون لبنان. قام مجلس إدارة التلفزيون بدوره على أكمل وجهٍ، حين وضع لائحة بالمصاريف المستحقة والتي طالب الدولة بدفعها:

– إعادة شراء أسهم القطاع الخاص:	18.000 مليون ليرة لبنانية
– إعادة تأهيل محطات الإرسال:	5.525
– تغطية كافة الأراضي اللبنانية:	16.500
– تسديد الديون:	13.000
– صرف الموظفين:	7.000

ما يوازي بالتالي مجموع الستين مليار ليرة لبنانية. وكان ميشال سماحة، عرض هذه الموازنة، وطالب بمبلغ يفوقها لكنه لم يحظَ الا على المليارات الستين.

لماذا تم اقّتراح تأميم المحطة والتصويت عليه؟ هل سئم الرئيس الحريري إنفاق مليون او مليوني دولار بين الحين والآخر من ثروته الخاصة لسد الثغرات المالية للمحطة؟ هل أراد المسؤولون منه التخلي عن أسهمه في تلفزيون الدولة طالما أنه يملك تلفزيون المستقبل؟ لماذا اضطر رجلٌ بحجمه السياسي والمالي الى التخلي عن حصته في تلفزيون الدولة حيث

كان باستطاعته كمالكٍ لنصف الرأسمال، أن يدير تلفزيون لبنان على هواه وأن يملك بذلك تلفزيونين يكونان في تصرفه وخدمته؟ في كل الاحوال، صوتت الأكثرية النيابية على إعادة شراء أسهم تلفزيون لبنان من دون طرح الأسئلة الجوهرية التي يمكن لأي شخصٍ من عامة الشعب أن يطرحها:

- هل امتلاك الدولة لتلفزيون لبنان سيعود عليها بالارباح أم أن هذا التلفزيون سيظل بحاجةٍ إلى مساعدتها المالية؟

- لماذا لا تحتوي لائحة مصاريف تلفزيون لبنان فصلاً حول مصاريف الاستثمار، وهي المصاريف الأكثر أهميةً والتي يبدو ان كافة النواب من دون استثناء تهربوا من الإجابة عن السؤال في شأنها.

- هل تكبد أي نائب عناء التدقيق في تكاليف تلفزيون لبنان السنوية وبما سيكلف في المستقبل إذا حقق طموحه بالبث الفضائي؟

- هل يعرف اي من هؤلاء النواب حقيقة موقف وزير المال من شراء الدولة للمحطة وكم عارض هذا الشراء؟

والحقيقة، فإن المال الذي حصلت عليه الدولة لإعادة شراء أسهم القطاع الخاص، كانت تشمل الثمانية عشر ملياراً التي دفعتها وزارة المال مباشرة الى الرئيس الحريري، من دون المرور بتلفزيون لبنان الذي حصل بالقطارة على ما تبقى من المبلغ، ما زاد من الفوائد المصرفية وشل قدرات مجلس الإدارة. لكن الأسوأ من ذلك كله، يكمن في عدم تصويت البرلمان على موازنة لاستثمار تلفزيون لبنان وفي عدم قيام وزارة الإعلام بتغطية هذه الموازنة من ضمن المخصصات الممنوحة لها. الامر الذي حدا بمجلس إدارة هذا التلفزيون الى تحويل قسم كبير من المال الذي منحته الدولة لتسديد الأجور وللبرامج والنشرة الإخبارية والتجهيزاًت التقنية. وبما ان التلفزيون الوطني ينفق حوالي أربعة وعشرين مليون دولار سنوياً ولا يُحصِّل سوى ستة ملايين من إيرادات الإعلانات، فانه بالتالي يخسر ثمانية عشر مليون دولار سنوياً.

وإذا اجرينا حساباً سريعاً لوجدنا انه من الأربعين مليون دولار (أي ما يوازي ستين مليار ليرة لبنانية)، التي حصل عليها تلفزيون لبنان، ذهب أحد عشر مليون منها للقطاع الخاص وغطت الثمانية عشر مليوناً خسارة سنة واحدة بعد تخصيص الباقي لتسديد تعويضات الصرف من العمل وكلفة آلات الإرسال الجديدة وبعض ديون الممولين. ووجد تلفزيون لبنان نفسه ملزماً على الاستدانة من المصارف.

كان من المستحيل على تلفزيون لبنان، من دون مساعدة الدولة، الاستمرار بأربعمائة

وخمسين ألف دولار هي عائدات الإعلانات التي بالكاد تغطي الأجور.

بعد فترة من التعاون المختلط في محطة جمعت منذ العام 1978 ما بين الدولة من جهةٍ، وشركتين تجاريتين خاصتين (CLT و تلفزيون الشرق)، جاءت رغبة الدولة لاستعادة تلفزيون لبنان لتجعل من البرلمان شريكاً في خنق هذا التلفزيون ولو ببطء . فيما برهن التهافت على شراء أسهم في التلفزيونات الخاصة عن عدم كفاءة السلطات في كل ما يتعلق بالمرئي والمسموع. بدأ احتضار تلفزيون لبنان يوم تمت عملية تأميمه، ليس أنني أعارض امتلاك الدولة لتلفزيون وطني بل على العكس، لأن أحداً لم يتكبد عناء الغوص في القضايا المطروحة ليتمكن من إيجاد الحلول الفعلية للمشاكل المختلفة.

لذا، توجهت برسالةٍ إلى الرئيس الهراوي لأعرض عليه وجهة نظري واعلمته انني في ظل غياب القرارات الحاسمة، لست بعيداً من القيام بما فعله فؤاد نعيم والاستقالة بدوري. ففي غياب القدرة على البث عبر الفضائيات، ومن دون المال اللازم لانتاج البرامج النوعية، ومن دون دعم الحكومة، ماذا عساي أن أفعل؟ وبالطبع، استقبلني الرئيس ليطلب مني أن أصبر لأنه من الضروري أن نجد مخرجاً لهذه الفوضى غير المعقولة .

وفيما لم نحصل على أي مساعدةٍ على الإطلاق، قامت الحكومة في احد اجتماعاتها في كانون الأول 1996، باصدار مرسوم يعطي الحق رسمياً بالبث الفضائي لكل من المؤسسة اللبنانية للإرسال ولتلفزيون المستقبل، قبل أن يتم حتى التصويت على قانون البث الفضائي. ولم يرد يومها ذكر تلفزيون لبنان، بل منحت الحكومة لتلفزيونين خاصين حقوقاً حرمت منها التلفزيون الذي تملكه. إنه لأمرٌ غريب جعلني اخرج عن طوري.

توجهت حينذاك برسالةٍ إلى الوزير السبع، أستغرب فيها المرسوم واطالب الحكومة بايضاح لتركها تلفزيون لبنان خارج عالم الفضائيات. كانت لهجتي قاسية لا بل اتهامية بسبب العبث بالحقوق الشرعية للتلفزيون الوطني لصالح تلفزيونات خاصة، حتى انني تساءلت ما إذا كانت الحكومة تريد فعلاً محطتها العامة، وبالتالي لماذا لم يشمل المرسوم الاشتراعي هذه المحطة ايضاً؟ وختمت رسالتي بكلمةٍ ودية بعض الشيء، اعتبرت فيها أن نسيان الحكومة لم يكن مقصوداً طالباً من الوزير تصحيح هذا الخطأ خلال جلسة مجلس الوزراء اللاحقة.

وهذا ما حصل بالفعل، اذ تطرق الوزير إلى الحقوق المشروعة لتلفزيون لبنان بالبث الفضائي والى مساعدة الحكومة له على انجاح خطوته هذه .

ومع أدراكي أن البث الفضائي لن يتم في القريب العاجل، كنت سعيداً لأن جهودي لم تذهب سدىً، بل ارتفعت معنويات الموظفين الذين استهجنوا تغاضي الدولة لمحطتهم. لذلك،

وبدأً من هذا التاريخ، قررت ان يبث تلفزيون لبنان فضائياً، عندما تتاح له الإمكانيات.

لكن متى ستتاح هذه الإمكانيات؟ هنا بيت القصيدة.

أشرفت السنة على نهايتها. كنت في منصبي منذ ثلاثة أشهر ونيف وأتسأل ما الجديد الذي سيحمله لنا العام 1997. بدأت هذا العام بمأدبة غذاء دعوت اليها زملائي، كما الوزير السبع إلى جانب كل رؤساء إدارة تلفزيون لبنان السابقين ومفوض الحكومة ومجلس الإدارة ومؤسس التلفزيون صديقي الدائم وسام عز الدين. ونظراً لعدم قدرتي على تحسين أوضاع الموظفين الذين اعتادوا الثورة على الإدارة لأي سبب كان، كنت أظن أنني اذا تقربت منهم، سأتمكن من إزالة إحدى المشاكل الكبيرة التي أواجهها الا وهي مشكلتهم. قمت بتشجيعهم بعباراتٍ تحثهم على العمل لخدمة تلفزيون سيصبح بفضل جهودهم في طليعة التلفزيونات في لبنان. ووزعت ميداليات تذكارية لكل الذين بدأوا العمل في 1962 ، عام انطلاق تلفزيون الشرق.

ساد جوٌ من التأثر حين وزعت الميداليات لأصدقاء عملت معهم على إطلاق التلفزيون في لبنان، معاونين لم يخونوا ابداً ثقة المحطة بهم، زملاء عريقين في هذا المجال، اطلقوا التلفزيون الاول في العالم العربي من لا شيء، فعلاً لا شيء. كنت امنح الميداليات لموظفين ذاقوا مر الحرب، بعضهم من وقع جريحاً أو خُطف أو خسر عزيزاً، لكنهم لم يكفوا أبداً عن بث صورة محطتهم أكانت في الشرقية أو الغربية، محطة حملت وحدها اسم بلدهم: تلفزيون لبنان. كنت آمل أن تساعدني لحظة الصداقة هذه، في مهمتي في إدارة هذه المؤسسة الوطنية.



القسم الثاني

الملف المالي

تنبيه للقارىء

يشكل القسم الأول من كتابي ملخصاً شبه يومي للاشهر الثلاثة الاولى من مسؤوليتي كرئيس لمجلس ادارة تلفزيون لبنان. واظن انه من البديهي قبل اي مسرحية، تقديم الابطال الذين سيعلبون فيها ثم انجاز الديكور وتحديد موقع القصة المسرحية.

لكنني اعتمدت في القسم الثاني الذي يحتوي أيضاً على فصول عدة، كتابة الأحداث، ليس كجدول أعمال يومي، بل بالدخول إلى قلب ملفات عديدة تتناول ادارة المحطة ما بين أيلول 1996 ونيسان 1999، تاريخ مغادرتي تلفزيون لبنان.

اخترت هذا الأسلوب بكل بساطةٍ لأن التلفزيون هو عبارة عن برامج متنوعة لا تتشابه في مضمونها، ولا علاقة في ما بينها في معظم الاحيان، لكن يشكل الملف المالي القاسم المشترك بين الملفات العديدة التي سأعرضها على القارىء الذي بوسعه الانتقال من فصلٍ إلى آخر وكأنه يستعمل «الريموت»، آلة التحكم عن بعد.

سأعود حتماً إلى بعض التفاصيل الواردة في القسم الأول، لكن في كل من الفصول التالية، سأدعوكم لمشاركتي احداثاً جعلت من حياتي جحيماً يومياً، ولو خففت من حدته نجاحات كبيرة لا زلت وفريق عملي نفتخر بها.

أهلاً بكم إلى دهاليز تلفزيون لبنان!

الفصل السابع
الصدمات الأولى

مع كل إشراقة شمس، ومع كل غروبٍ لها، حضرت المشكلة المالية كسيف مسلط على رؤوسنا، أكان ذلك في الاجتماعات اليومية مع المدراء او في اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.كان السؤال المطروح باستمرار: كيف سنؤمن المال لنستمر، كيف نسدد المصاريف المتوجبة علينا وأجور الموظفين والمال المخصص للشهرين الثالث عشر والرابع عشر وتسديد فوائد المصارف والقروض المصرفية؟

كان يصعب حل هذه المعادلة بعدما وصلت الديون الى ثمانية عشر مليون دولار أميركي، فيما تعدت المصاريف السنوية وفوائد المصارف، عشرين مليون دولار (الفوائد وحدها تفوق الأربعة ملايين ونصف المليون دولار، أي ما يساوي رأس المال السنوي لتلفزيونٍ عادي.)

قمت بجولة على كل مسؤول في الحكومة يمكنه سماع ندائي واتخاذ القرارات الحاسمة لإنقاذ تلفزيون لبنان. كنت مصراً أن أبرهن للرئيس الهراوي أن هذا التلفزيون ليس من دون فائدة، بل على العكس، انه المحطة الوحيدة القادرة على نقل رسالة ثقافة وعلم وعلى تثبيت قيم المواطنة، إلى جانب الخبر الرسمي غير المنحاز لأي فريق.

قمت اذاً مع مجلس الإدارة، بزيارات عديدة للوزير السبع الذي، كما ذكرت، كان عضواً في مجلس إدارة تلفزيون لبنان، ممثلاً عن القطاع الخاص (أي عن رفيق الحريري) عندما كان التلفزيون مختلطاً. كان السبع مطلعاً على الملف لأنه عايشه وكان راغباً في النجاح حيث فشل اسلافه، كما كانت لديه مجموعة من الاسئلة المحددة، فاستجمعنا بالتالي قوانا لنُعلمه بكافة المشاكل التي نرزح تحت وطأتها.

اجتمع البرلمان في جلسة نقاش للبحث في السياسة العامة في لبنان في الثاني من شباط عام 1997. وكان بديهي أن نتوقع مناقشة مصير تلفزيون خلال الأيام الثلاثة للجلسات العامة. علم الوزير السبع مسبقاً أنه سيكون عرضةً لانتقادات الرئيس نبيه بري الذي خسر حقيبة

الاعلام لصالح وزير محسوب على الرئيس الحريري. لذلك طلب مني اعداد تقرير مفصل له أشرح فيه كيفية إنفاق الستين مليار ليرة التي وهبتها الدولة للتلفزيون.

اعددنا له ملفاً مفصلاً للغاية وقدمناه له قبل أيام من انعقاد الجلسة لنسمح له بالإطلاع عليه وبتحضير الأجوبة على الأسئلة المحتملة كافة. وفيما انتظرنا الهجوم من قبل الرئيس بري، جاء من النائب محمد عبد الحميد بيضون، النائب الأقرب والأوفى لحركة أمل. واحتدم الجدل بعد مداخلة بيضون، وهذا باختصار، الحوار الذي دار بين المجتمعين:

- بيضون: في الحقيقية طلب تلفزيون لبنان ستين مليار ليرة، ونحن قمنا بضمها إلى موازنة وزارة الإعلام.
- الرئيس بري: لمعلومات الجميع، أن الستين مليار طارت كلها. ولدينا اليوم طلبا جديدا لمنح تلفزيون لبنان سلفةً إضافية.
- السبع: لم يتم إنفاق كافة الأموال.
- الرئيس بري: بل تم إنفاقها وأنا أؤكد ذلك.

ولم تتسن للوزير السبع فرصة الرد على الانتقادات التي أطلقت في جلسة الصباح إلا في الجلسة المسائية. وهو كان بالفعل، درس ملفه جيداً لا سيما لجهة الاسباب المتلاحقة التي ادت الى الوضع المالي الكارثي لتلفزيون لبنان: الحرب، الديون المتراكمة، الموظفون الذين يشيخون وترتفع أجورهم كثيراً، العقد الموقع ما بين النقابة والإدارة، الخ... وهو شدد ايضاً على قانون المرئي والمسموع للعام 1994، الذي حرم تلفزيون لبنان من حقه الحصري بالبث وبالتالي خسرت المحطة إيرادات كان يمكن تقديرها بمليار دولار.

بعد ذلك، شرح الوزير كيفية إنفاق الستين مليار ليرة بحسب الجدول التالي (بملايين الليرات):

الغاية	التقديرات الأولية	المصاريف الفعلية
- إعادة تأهيل المعدات	5،525	2،900
- تغطية كامل الأراضي اللبنانية	16،520	4،680
- تسديد الديون	12،966	11،300
- صرف الموظفين	7،000	2،900
- استثمار	غير ملحوظ	15،220
- شراء أسهم القطاع الخاص	18،600	18،600
- فوائد	غير ملحوظة	4،400
- المجموع	60،611	60،000

يجدر بي التذكير هنا بما سبق ان اشرت اليه، وهو أن عدم تحديد مصاريف الاستثمار كان من الأخطاء الجسيمة المرتكبة. وبالفعل، فبأي مالٍ ستُسدد أجور الموظفين ومصاريف البرامج والتقنيات والمصاريف المتنوعة... فالموافقة على قانون الستين مليار، ضيَّعت فرصةً من ذهب لنحصل من الدولة على تمويل يساعد التلفزيون ليس على الاستمرار وحسب، بل ايضاً على التطور واستعادة مشاهديه والبث فضائياً، الى ما هنالك من مشاريع أخرى. كان طبيعياً للغاية أن يقوم مجلس الإدارة، بعد اقتصاده في أمور عدة، بالاستعانة بهذه المبالغ لتشغيل المحطة.

من جهةٍ أخرى، تراكمت الفوائد لأن الدولة التي سارعت الى تسديد ثمانية عشر ملياراً لشراء أسهم رفيق الحريري، عمدت الى تغطية المصاريف المتبقية بالقطارة، بحيث وصلت الفوائد الدائنة الى أكثر من ثلاثة مليارات ليرة. للأسف، لم يتم الإفصاح عن هذه الأمور التي شكلت الدافع وراء أسئلة الرئيس بري وجماعته حول مصير الستين مليار. وحين تطرق باسم السبع إلى المليارات الخمسة عشر لحسابات الاستثمار، قاطعه الرئيس بري ليقول له أن هذه المصاريف غير ملحوظة في طلب القرض.

الرئيس بري: لقد قلت في خطابك أن سير العمل في هذه المؤسسة يحتاج إلى خمسة عشر مليار.

السبع: بل خمسة عشر للاستثمار. وتوجد محاضر واضحة جداً بهذا الخصوص وتدقيق محاسبي قام به أخصائيون في المحاسبة.

الرئيس بري: شكراً لاعترافك بالامر. فالمليارات الخمسة عشر لم ترد في طلب قرض الستين مليار. وانا شخصياً، طالبت بتعيين مدير ملائم لا بل اقترحت تعيين بيار الضاهر كرئيس لمجلس إدارة تلفزيون لبنان ولو تقاضى خمسين ألف دولاراً شهرياً!!

انتفض الرئيس الحريري، لهذا الكلام ورد قائلاً:

«- اعطانا الوزير السبع صورةً مفصلة عن وضع تلفزيون لبنان والأسباب التي أدت إلى وضعه المالي المأسوي حالياً، ويبدو أنك تحمِّل رئيس مجلس إدارة تلفزيون لبنان مسؤولية هذه الحال».

فأجاب الرئيس بري:

«- انا لا اشكك بقدرة الأشخاص بل أقول أننا صوتنا لصرف الأموال وفق معطيات معينة لكنها صرفت بطريقة مختلفة».

وانتهى النقاش حول التلفزيون.

الحقيقة، لم نكن نعلم ماذا ينتظرنا، وتراكمت الاسئلة لدينا: هل تمكن باسم السبع من اقناع زملائه؟ هل اقتنع الرئيس الحريري حقاً بأن الأموال الممنوحة للتلفزيون لم تُصرف عشوائياً بل لتغطية مصاريفه اليومية؟ هل اراد الرئيس بري من هذه المواجهة تذكير رفيق الحريري بانه قبض اثني عشر مليون دولار ثمناً لحصته، وبالتالي هل سيكون الوزير السنيورة أكثر تجاوباً مع طلباتنا للحصول على القروض؟

تجدر الإشارة هنا إلى مداخلة مهمة للنائب نسيب لحود دافع فيها عن منح المليارات الستين لكنه طالب بالتصويت على موازنة استثمار سنوية لتلفزيون لبنان الذي لا يمكنه العمل من دون دعم الحكومة. كانت هذه المرة الأولى التي نسمع فيها هذا الكلام.

كيف ستتطور الأمور إذاً ؟

كانت الاجتماعات النادرة مع الرئيس الحريري لا تتعدى ربع الساعة علماً أنني بحاجة لساعة في الاقل لأعرض عليه خطتي لإنقاذ المحطة ولأثبت له بان السياسة المتبعة غير سليمة وانه من الافضل، اليوم قبل الغد، وضع حد للنزف القائم. اقترحت عليه أن اقدم امام مجلس الوزراء عرضاً للواقع الميئوس منه، لإقناع المتحفظين بتبني وجهة نظري وإيجاد الحلول الملائمة للتلفزيون.

وأمام إصراري وعنادي، طلب مني الرئيس الحريري المشاركة في مجلس الوزراء الذي انعقد في السراي الكبير في السادس والعشرين من شباط 1997. اعتبرت مع مجلس الإدارة والمدراء، أننا حققنا انتصاراً عظيماً لأنه ستتاح لرئيس مجلس الإدارة فرصة عرض وضع المحطة والكشف عن الهوة التي يغرق فيها التلفزيون العام يوماً بعد الآخر.

وجهت رسالةً إلى الوزير السبع تحتوي الردود على الأسئلة الملحة التي يطرحها المسؤولون:

- أسباب التدهور المالي لتلفزيون لبنان.
- كيفية صرف الستين مليار (أيضاً وأيضاً...)
- لماذا يقال ان المحطات الأخرى تربح المال وأن تلفزيون لبنان يخسر.
- لماذا استدان تلفزيون لبنان فعلاً؟
- هل يوجد مخرج، وما هو؟
- هل على الدولة أن تتحمل خسائر تلفزيون لبنان؟

قررت أن يكون شرحي على شكل حملة إعلانية أستعين فيها بالصور والرسوم والشاشة لشرح الملفات التي ادافع عنها. وقررت تقديم عرض لنقاط القوة كما لنقاط الضعف،

وللفرص المتاحة أمام تلفزيون لبنان كما للتهديدات التي تترقبه. ذهبت قبل الموعد المحدد للجلسة لأزور المكان ولأعداد الشاشة والآلة الإلكترونية، لكنهم جعلوني أنتظر طويلاً ثم اعلموني بان لا المكان ولا الوقت متوفران لمثل هذا العرض. بدأت جلسة مجلس الوزراء من دوني، وبعد ساعة دخلت لأجد نفسي رغم سنواتي الطويلة في تقديم البرامج المباشرة وقدرتي على التواصل، مصاباً بالتردد في حضور الوزراء جميعهم، اسأل نفسي إذا كان موضوع عرضي، يهمهم بالفعل. وقفت إلى يمين الرئيس الحريري الذي اعطاني الكلام ورجاني أن اقتضب. بدأت مستعيناً بهذا التشبيه: «لقد حصلت على باص من نوعيةٍ عالية وبمحرك جيد لكنه يعود الى أربعين عاماً، طلبوا مني أن أقوده من بيروت إلى الأرز، لكن محركه يلتهم الوقود وبالتالي وجدت نفسي مقطوعاً في أنطلياس حيث لم اجد محطة للبنزين لأملاء الخزان».

قاطعني الرئيس الحريري قائلاً: «لسنا في التلفزيون لتقوم بإعداد إسكتش لنا».

لكن ثلاثة أو أربعة وزراء أيدوا كلامي واعتبروا أن ما قلته يلخص الوضع. أما الآخرون فبدأوا بطرح الأسئلة أو بتوجيه الانتقادات كمثل: لماذا الابقاء على تلفزيون لبنان اذا كان مثل التلفزيونات الأخرى (كما جاء على لسان السنيورة)، نطالب ببرامج وثائقية وثقافية (سليمان فرنجية)، لا تعطون الوقت الكافي لنشاطات الوزراء (ميشال المر).

قاطعهم الرئيس الحريري ملخصاً بجملةٍ أنني أطلب المال وتابع ان ثمة أولويات أخرى. عندها اخترت أن أستعين بلغة الإغراء: «إذا أردتم، فلنجعل من تلفزيون لبنان محطة غير تجارية ونوقف الإعلانات».

كنت اضمر رمي الكرة في ملعب الرئيس الحريري الذي يملك تلفزيون المستقبل، ليستفيد من حصة من الملايين الخمسة ونصف المليون دولار أميركي التي كنا نحصل عليها من «وكيل اعلاناتنا». اردت كذلك رمي الطعم للوزير ميشال المر (الذي كان لا يزال على علاقةٍ طيبة بشقيقه غبريال، مالك «أم.تي.في») بحيث يستفيد شقيقه من هذا الاقتراح. وبالفعل، تبادل رئيس الوزراء وميشال المر النظرات وتقدم وزير الداخلية من الحريري وتبادلا الحديث بصوت منخفض، وفي طريق عودته ابتسم لي الوزير المر (الذي كان زميلي في كلية الهندسة خلال الخمسينيات) وهمس لي: «سيمشي الحال، سيكون كل شيء على خير ما يرام».

بعد ذلك شكرني الرئيس الحريري وشجعني على المضي قدماً طالباً مني الانصراف. كنت امضيت ثماني دقائق في مجلس الوزراء، وخرجت حانقاً ومقتنعاً اكثر من اي وقت مضى بأن الحكومة لا تريد تلفزيون لبنان وأنني سأسير جلجلة طويلة خلال عملي. انتظرني الصحافيون في الخارج لكنني لم أجب على أسئلتهم. حملت أمتعتي، شاشتي وصوري، وخرجت وانا اتمتم

أغنية لبراسنس تقول كلماتها: «يبدو شكلي مع أمتعتي وكأنني أبله...يا أمي، مع أمتعتي أبدو كالأبله».

لم تدم خيبة أملي طويلاً لأنني قرأت في الصحف أن مجلس الوزراء، الذي سيعقد في بعبدا برئاسة رئيس الجمهورية الياس الهراوي، وضع على جدول أعماله قضية تلفزيون لبنان. ونشرت صحيفة النهار مقتطفات مهمة من التقرير الذي سلمناه لباسم السبع، والذي تم توزيعه على كافة الوزراء. شعرت أن نظرةً جديدة تتبلور يوماً بعد يوم بالنسبة الى المحطة وما علينا سوى الانتظار.

اجتمعت الحكومة في الخامس من آذار عام 1997 الذي يصادف ايضاً ذكرى عيد زواجي، فهل سأحصل على هديةٍ جميلة في هذه المناسبة ؟ عند ارفاض الجلسة تلا الوزير السبع القرارات المتخذة وجاء في المقطع الثالث منها:

الفقرة الثالثة – قضية تلفزيون لبنان

عرض وزير الإعلام تقريراً مفصلاً حول الوضع المالي والإداري لتلفزيون لبنان. وأجمع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء كما الوزراء كافة على ضرورة إنقاذ هذه المؤسسة الوطنية ومساعدتها على تحقيق مسؤولياتها الوطنية والإعلامية والثقافية. واستناداً إلى تقرير وزير الإعلام، تقرر ما يلي:

- تسديد المتأخرات المتوجبة على وزارة الإعلام لتلفزيون لبنان استناداً إلى الاتفاق المبرم بينهما في تاريخ 1984/09/14 المُمدد في 1988.
- تكليف وزير الإعلام باتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لإعادة تنظيم تلفزيون لبنان وفقاً للمادة 41 من قانون المرئي والمسموع واقرار الإجراءات لحل المشكلة المالية وتأمين مصادر التمويل للمؤسسة.

والواقع ان الاتفاق الموقع ما بين وزير الإعلام وتلفزيون لبنان ينص على أن الوزارة ملزمة بدفع كافة المصاريف المتأتية عن تغطية النشاطات الرسمية كما النقل المباشر للمناسبات التي تطالب بها الدولة، من مناسبات دينية، وزيارات رئيس الدولة ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة، أكان ذلك ضمن نشاطاتهم العادية أو خلال سفرهم إلى الخارج، والنقل المباشر لنشاطات الشخصيات السياسية والروحية. كانت القائمة طويلة وكلفتها كبيرة، ولم يكن احد سددها بعد.

طالب الوزير ايضاً بكشف حساب شامل، أعده محمد كريمة وريشار رشيد اللذان كانا

يمسكان بالحسابات بدقةٍ، وتبين ان قيمة النشاطات المذكورة تبلغ تسعة مليارات ليرة لبنانية أي ما يساوي ستة ملايين دولار أميركي. وبما ان قرار مجلس الوزراء يسمح لنا بقبض هذا المبلغ، بدأنا على الفور بالإجراءات اللازمة لدى الوزارات المعنية أي الإعلام والمالية وبالطبع ديوان المحاسبة.

وكم كانت دهشتي حين علمت من أحد معاوني وزير المالية السيد فؤاد السنيورة أننا لن نحصل على هذا المال في شيك باسم تلفزيون لبنان، بل انه سيذهب لتسديد ما يتوجب على المحطة للمصارف الثلاثة التي منحتها قروضاً باتت مستحقة. اعترضت بحدةٍ على هذا الفرمان الاستبدادي للوزير السنيورة، لكن من دون جدوى، اذ تم تسديد خمسمائة ألف دولار لبنك البحر المتوسط، ومليون ونصف المليون للمصرف السعودي-اللبناني، وثلاثة ملايين دولار ليونيفرسال بنك.

وتم تحويل المبلغ المتبقي، أي مليون وخمسمائة ألف دولار إلى حساب التلفزيون في يونيفرسال بنك الذي كان ينتظر هذا الفرج على أحر من الجمر. وبكرمه المعهود سمح لنا جورج حداد بسحب شيكات على الحساب لكنه وضع لنا سقفاً لتجاوزه لا يحق لنا تخطيه.

سمح لنا هذا المبلغ المحترم بتقبل الامور بهدوءٍ اكبر والتحلي ببعض الشجاعة وحتى بسلطةٍ أكبر في تعاطينا مع أصحاب البرامج والأفلام والمسلسلات التي نرغب فيها. وبرهن قرار دعم تلفزيون لبنان بأن الدولة متمسكة بمحطتها الاعلامية وأنها تعمل مع مجلس الإدارة على إيجاد الطرق لإنعاش هذه المؤسسة الوطنية.

وعلى الرغم من ضآلة المبلغ المتبقي، فهو سمح لنا باسكات اصوات كثيرة كانت تطالب بإغلاق تلفزيون لبنان. لا شك أن باسم السبع اهتم بقضية تلفزيون لبنان بجديةٍ تامة لدرجة تشكيله لجنة مشتركة بين المحطة ووزارة الإعلام، هدفها الأساسي تحديد المشاكل وطرح الحلول المناسبة لها.

انعقد الاجتماع الاول لهذه اللجنة في وزارة الإعلام في الخامس عشر من آذار 1997 أي بعد عشرة أيام على جلسة مجلس الوزراء التي منحتنا المليارات التسعة. طلب منا السبع اقتراح الحلول العملية لقضية الموظفين وللمصاريف وللديون ولتحسين البرامج. شاركت في هذا الاجتماع إلى جانب جو تقلا والمحاميين إميل بجاني وحسن عواضة، وردّدنا ما قاله سابقاً أعضاء مجلس الإدارة برئاسة فؤاد نعيم وما قلناه ايضاً مع بداية رئاستي لمجلس الإدارة. وتداولنا أفكاراً عديدة لكن بقيت المشكلة الأساسية التي كانت تشلنا، وهي الاتفاق بين النقابة وتلفزيون لبنان. ولو كانت النية متوفرة، لتوجب علينا أن نمسك الثور من قرنيه فنصرف كل

الموظفين وندفع لهم تعويضاتهم. كان الامر سيكلفنا ثلاثين مليون دولار! انه مبلغٌ ضخم!

فلو صرفت المحطة الموظفين فور انتهاء الحرب، لاقتصرت تعويضاتهم على عشرة ملايين دولار، انما لم يجرؤ احدٌ، أكان في الحكومة أو في المحطة على اتخاذ القرار بل صُرف عشرون موظفاً من هنا وثلاثون من هناك، بتعويضات مضروبة بثلاثة. وبفضل هذه السوابق، حصل الموظفون الآخرون على حقوق مكتسبة، واستمر العقد على الرغم من تغيير الرؤساء ومجالس الادارة.

استعنا في تلك المرحلة بدراسةٍ وضعها محام مرموق هو الأستاذ أنطوان عبود، يبرهن فيها بأن من حق تلفزيون لبنان فسخ هذا العقد لأنّه أبرم في ظروفٍ استثنائية لم تعد قائمة. لكن حتى ولو كان الفسخ ممكناً في المبدأ ، الا ان الشلل كان سيصيب تلفزيون لبنان بفعل التهديد بالاضراب الذي لن يتأخر الياس ابو رزق في الدعوة اليه.

اقترح الوزير الاستعانة بموظفين جدد يخضعون لقانون العمل اللبناني، وكلف حسن عواضة بوضع نظام داخلي جديد مبني على هذا القانون. لكن الواقعية قضت بالاقرار بصعوبة الجمع في مؤسسة واحدة بموظفين ينتمون إلى نظامين داخليين مختلفين: بعضهم يعيش في نعيم والبعض الآخر في جحيم. كما انه بطبيعة الحال، سيتأثر الموظفون الجدد بامراض زملائهم المزمنة، ولن يقوموا بالجهد المطلوب منهم.

كان الاجتماع جدياً تم فيه البحث في نقاط عديدة بالتفصيل، ووضعنا تقريراً كان بمثابة الأساس للحلول المستقبلية.

وبناء على الاجتماع الذي انعقد في الخامس عشر من آذار، وجهنا رسالة إلى الوزير السبع صادرة عن مجلس الإدارة، تتضمن نقطتين أساسيتين وهما الوضع القانوني الجديد لتلفزيون لبنان والعلاقات بين تلفزيون لبنان ووزارة الإعلام.

والحقيقة إن المادة الواحدة والاربعين من القانون 94/ 382 للمرئي والمسموع تنص على ضرورة إعادة النظر في وضع تلفزيون لبنان. وتضمن اقتراحنا ثلاث نقاط:

- (أ) يجب أن يبقى تلفزيون لبنان مؤسسة تجارية (المرسوم رقم 100 للعام 1977) لكي يحافظ على استقلاله الاداري والابتعاد عن كواليس السلطة.

- (ب) اطلق القانون 94/ 382 على المحطة اسم «مؤسسة تلفزيون لبنان» ويجب الحفاظ على هذه التسمية.

- (ج) ومن اجل الحفاظ على تلفزيون لبنان كمؤسسة تملكها الدولة، يجب ان تمتلكه ثلاث إدارات عامة مثل مصرف لبنان، وشركة كهرباء لبنان، وهيئة الليطاني، او غيرها.

أما بالنسبة لوزارة الوصاية (أي الإعلام)، فتشير الرسالة الى أن وظيفة مفوض الحكومة اوجدها المرسوم الاشتراعي الرقم 1983/ 25، حين كان تلفزيون لبنان مؤسسة مختلطة، اما وقد أصبح تلفزيون لبنان ملكاً للدولة، بعد نيسان 1995، وبات مجلس الوزراء مسؤولاً عن تعيين أعضاء مجلس الإدارة، فيجب إعادة النظر في وضع مفوض الحكومة ومسؤولياته أيضاً.

وتضمنت الرسالة ايضاً وجهات نظر مجلس الإدارة حول إعادة تأهيل تلفزيون لبنان والدعم المالي والبث الفضائي.

وبعد اجتماعات عديدة للجنة، توقف الوزير عن المشاركة فيها تاركاً لأعضاء مجلس الإدارة مهمة إعداد تقرير كاف ووافٍ عن وضع تلفزيون لبنان، ورفْعه إليه لمناقشته في مجلس الوزراء. وللأسف، وبعد محاولات عديدة لإيصال تقريرنا إلى الرئيس الحريري بدلاً من الوزير السبع، اكتشفنا يوماً بعد الآخر كم اننا عاجزون أمام تراخي الحكومة وبطئها وتكاسلها للعثور على الحلول والامساك فعلاً بزمام الأمور[1].

[1] يمكن لعدم طرحي لموضوع الإعلان في القسم الذي أتحدث فيه عن مصاريف تلفزيون لبنان أن يثير تساؤلات البعض. ولكنني خصصت فصلاً كاملاً لهذا الملف المعقد.

الفصل الثامن

فترة سماح؟

سمحت لنا الأموال التي اقرها مجلس الوزراء، على الرغم من «ذوبانها» ما بين توقيع وزارة المال عليها ووصولها إلى قسمنا المالي، بأن نتنفس الصعداء قليلاً ونمضي بضعة أشهر من راحة بال مالية.

في السوق العالمية لبرامج التلفزيون التي تقام في شهر نيسان من كل عام في «كان» في فرنسا، تكثر اللقاءات مع شركات الإنتاج وتلفزيونات العالم بكامله. فبعد تأسيسها سنة 1963 (في مدينة ليون)، أصبحت هذه السوق منظمة عملاقة، حضرتُ معظم فعالياتها في خلال القسم الأول من حياتي في الشركة اللبنانية للتلفزيون (58-70) ثم حين اصدرت «تيلي سينما» (79-81). كانت هذه المناسبة الموعد الضروري لكل محطة تلفزيون تريد الحصول على آخر المستجدات على صعيد المسلسلات التلفزيونية والأفلام المنتجة في العالم. عادةً، كان يرتادها ريشار رشيد وجو سركيس المكلف بشراء الأفلام، لكنني في تلك السنة، قررت الذهاب بنفسي.

فمن جهةٍ، أردت لقاء منتجي الأفلام الغربيين، واعادة الصلة مع زملاء لي فاعلين في هذا المجال، لكنني أردت من جهة أخرى، اثبات أن تلفزيون لبنان لم يمت كما ادعى البعض او كما روج بعض «الأصدقاء» من محطات التلفزة اللبنانية الاخرى. من الكلمات «الجيدة» التي قيلت هنا وهناك: «تلفزيون لبنان يحتضر»، «تلفزيون لبنان لا يملك المال لشراء الأفلام». «الدولة لا تأبه لتلفزيون لبنان ولا تدفع ديون المحطة»...

إلخ...

كان علي أن أعيد للتلفزيون بريقه كوني رئيس مجلس إدارته وأن أحاول استعادة ثقة وكلاء البرامج به. استندتُ الى دعم الدولة المالي البالغ حوالي مليوني دولار أميركي، وقررت اقامة مأدبة غداء في فندق مارتينز، دعوت إليها جميع وكلاء البرامج. لا بد أن انوه هنا بان عصام

حموي، زميلي في برنامج «تعالوا نمرح» (1960) ومدير البرامج في تلفزيون الشرق قبل أن يصبح وكيل برامج، قدم لي خدمةً كبيرة حين زودني بأسماء الشخصيات الأساسية التي يجدر بي دعوتها.

قمت بحملة ترويج حقيقية لمحطة الدولة وبرهنت أننا باقون وأن الدولة اقتنعت بضرورة امتلاك تلفزيونها الخاص، والدليل تخصيص الحكومة مليوني دولار أميركي للمحطة. كنت أتجنب الأسئلة حول مواعيد تسديد المستحقات لبعض الموزعين للبرامج، لكن برأي الجميع، استعاد تلفزيون لبنان بعضاً من الثقة به، وحصلنا على عروض عديدة لشراء مسلسلات جديدة.

فترة السماح هذه التي حاولت استغلالها لانجاز برامج محلية جديدة والتعامل مع منتجين جدد، لم تلغ واقع نهايات الشهر الصعبة، خصوصاً عندما كانت «ريجي فيزيون» التي توفر لنا الاعلانات، تتأخر علينا بالدفعة الشهرية البالغة أربعمئة وخمسين ألف دولار، المستحقة لنا في الثامن والعشرين من كل شهر. كانت النقابة تهددنا بالإضراب كل ثاني من الشهر إذا لم ندفع الرواتب في آخر الشهر. هذا السيف المسلط فوق رؤوسنا تمسك به الياس أبو رزق لا بل اكد انه يساعد مجلس ادارة المحطة حين يهدده بالاضراب لأنه بذلك يجبر الحكومة على تأمين متطلباته.

ثلاث مرات متتالية حلت نهاية الشهر على نقص في قيمة الرواتب يتراوح ما بين ستين الفاً وخمسةٍ وسبعين ألف دولار. وتجنباً للإضراب، كنت أضطر الى الاستعانة بشركتي الإعلانية «أنتر ريجي» لتحرير شيكات لأمر تلفزيون لبنان (بقيمة خمسةٍ وسبعين ألفاً، ستين ألفاً، ثمانين ألف دولار)، لتعاد المبالغ لنا في الثالث أو الرابع من الشهر التالي، حين تسدد «ريجي فيزيون» ما يستحق عليها. بعثت برسالةٍ إلى الوزير السبع لأعلمه بأن من غير الطبيعي أن أدفع من جيبي لتعويض النقص الحكومي وأنه ينبغي وضع حد لهذه القضية عبر تصويت مجلس النواب على بدلٍ شهري لتلفزيون لبنان. كانت النتيجة، بالاضافة الى عدم حصولنا على أي مساعدةٍ مالية، ان لامني الوزير لأنني «ادفع بالنيابة عن الدولة»، ولا أحد يطلب مني ذلك. هذا يتجاوز الحد!

كان حزيران اصعب الاشهر على الإطلاق إذ خلاله نسدد الشهر الرابع عشر للموظفين. نجحنا بدفع الراتب عبر استنفاد آخر قرش لدينا، لكن ما إن حلّينا هذه المشكلة حتى واجهنا قضيتين اكثر تعقيداً:

ادعى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي علينا أمام القضاء مطالباً بتسديد مليارات

من المستحقات تعود إلى سنوات سابقة. عصا أخرى توضع في دواليب مسيرتي. تكلمت إلى المحامية المكلفة بالملف وشرحت لها أننا لا نملك مجرد دولار واحد مما هو مطلوب منا، وأننا في النهاية ملك للدولة ونستحق معاملةٍ مختلفة. لكن الملف انفتح، لا سيما بصفتنا شركة لبنانية مغفلة، وسيتم التعامل معنا كأي شركةٍ مماثلة، وبالتالي علينا أن ندفع لقيصر...

وعدني الوزير السبع الذي علم بالقضية بالاهتمام بها لكن، ولتاريخ مغادرتي تلفزيون لبنان، بقي موضوع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على طاولة البحث. (المشكلة عالقة حتى الآن ولم يحلها الذين خلفونا).

المشكلة الثانية تمثلت في رفض بعض المستشفيات استقبال موظفي تلفزيون لبنان بسبب التأخير في الدفع لشركة المشرق للتأمين الصحي. ووضع أحد المستشفيات بياناً على باب الدخول يمنع فيه استقبال الموظفِ الذي لا يضمن تلفزيون لبنان التسديد عنه. يا للعار! رؤية موظفات حوامل غير مسموح لهن بدخول المستشفى للولادة، ورؤية موظفين تعرضوا لحادث عمل يتنقلون من مستشفى إلى آخر! كنت عاجزاً كلياً عن حل هذه المشاكل لنقص الأموال، الى ان توصلنا إلى حلٍ موقت مع شركة التأمين التي قبلت بتقسيط الدفعات على فترة طويلة. تنفست الصعداء!

في أحد الأيام، دخل ريشار رشيد إلى مكتبي وقال لي: «لاحظنا أنك لم تقبض أيٍ من شيكات راتبك حتى الآن. هل أضعتها؟»

أجبته: «كلا، انها معي حتى الآن. انا قبلت بهذا المنصب لرغبتي في ايجاد حلول للمشاكل. وطالما لم أنجح في إقناع السلطات بتخصيص تلفزيون لبنان بمبلغ شهري، أعتبر أنه لا يحق لي بالراتب. من جهةٍ أخرى، أجد الكثير من البؤس حولي نتيجة لعدم تسديد التأمين، لذا لا أستطيع أن أقبض راتبي، فالموظفون يستحقونه أكثر».

عندها قال لي: «إن موقفك لحميد طبعاً ولكنه غير نافع لأن احداً من أهل السلطة لن يشكرك عليه فتذهب تضحيتك سدىً. صدقني، إننا نملك القليل من المال الآن، استفد من المناسبة وإقبض رواتبك الآن قبل فوات الآوان!».

لم أعمل بنصيحته قبل شهر أيلول. في هذه الأثناء، انتشرت القصة لدرجة ان رئيس مجلس النواب نبيه بري وخلال احدى زياراتي له في عين التينة، سألني بابتسامة غير بريئة: هل صحيح أنني لم أقبض راتبي حتى الآن، وعندما رديت بالايجاب، هز برأسه تقديراً لكن مع استغراب لموقفي الذي اعتبره، تماماً مثل ريشار رشيد غير ضروري.

في أيار، جرت الانتخابات النقابية، لا بل عمليتا انتخاب. فمن جهة اعاد مناصرو الياس

أبو رزق انتخابه من جديدٍ، فيما قام اخصامه المدعومون من أركان الدولة، بانتخاب مرشح آخر هو جورج عون الذي اعترض على انتخاب أبو رزق ورفع ضده دعوى انتحال صفة.

تم توقيف أبو رزق فيما كنت في أمستردام للمشاركة في اجتماع مجلس إدارة وكالات الاعلان العالمية. شعرت ان الامر قد يدفع بالموظفين للاضراب وبالتالي لإقفال تلفزيون لبنان. اتصلت فوراً بمحمد كريمه وريشار رشيد وطالبتهما بصد اي محاولةٍ لإعلان الموظفين الإضراب لكنني طلبت من صائب دياب تغطية كل الأخبار المتعلقة بالياس أبو رزق، «زميلنا المسجون» والدعوة للإفراج عنه.

بعدها، تحدثت مطولاً إلى نائب رئيس نقابة موظفي تلفزيون لبنان فؤاد الخرسا لأقول له أننا في مثل هذه الظروف الصعبة لا يمكننا أبداً إقفال المحطة، بل بالعكس، يجب استغلال الفرصة للدفاع عن رئيس نقابتهم، والسماح قبل النشرة ببث الشعارات التي تطالب بالإفراج عنه لأن التلفزيون سيكون المتحدث باسمهم وعليهم بالتالي إبقاؤه مفتوحاً.

وهذا ما حصل. لم يقفل تلفزيون لبنان على الرغم من خطورة الحدث،واستمرت البرامج كالعادة.

بعد زيارة قداسة الحبر الأعظم البابا يوحنا بولس الثاني إلى لبنان، واعجاباً منه بالجهود التي بذلها فريق تلفزيون لبنان، بالاضافة الى إصرار باسم السبع، استقبل الرئيس رفيق الحريري مجلس الإدارة بكامله، وعرض معنا لمشاكل المحطة وللحلول التي يمكن أن نقدمها.

كررنا عرض المشاكل نفسها واقترحنا الحلول نفسها، وسردنا له كل المشاكل التي نعاني منها على الصعيدين المالي والقضائي:

* دعوى فرنسبنك ضدنا لتسديد مشتريات تعود الى عهد الرئيس أمين الجميل، لشراء وزير الاتصالات جوزف الهاشم صحن ارضي للاتصالات، وضعه البنك على حسابنا ويطالبنا بدفع اصل المبلغ والفوائد التي ترتفع إلى بضعة ملايين.
* الديون المصرفية المترتبة لصالح يونفرسال والبحر الأبيض المتوسط والمصرف السعودي اللبناني والتي وصلت إلى حوالي ستة عشر مليون دولار، وتبلغ الفائدة وحدها ملياري ليرة
* الديون العائدة إلى الموزعين: شركات الأفلام، مثل التلفزيون الفرنسي واسبو وسيرتيف وغيرها، وموردي المعدات، وتبلغ ثمانية ملايين دولار.
* استحالة صرف الموظفين بسبب الاتفاق ما بين النقابة والإدارة.
* المعدات القديمة وضرورة استبدالها.

كلها مواضيع كان يعرفها عن غيب على حد قوله، لكنها تحتاج إلى مبالغ مالية ليس باستطاعة الدولة وضعها في تصرفنا. طلبنا منه في حينه وللمرة الأولى بتفليس تلفزيون لبنان.

فكان جوابه قاطعاً: «لا يمكن لهيئة رسمية ان تعلن إفلاسها. هذا سيعني ان الدولة مفلسة». وطلب منا الاتصال بمستشاره القانوني القاضي بوجي لمحاولة إيجاد الوسائل الشرعية لنخرج من الطريق المسدود الذي يشكله لنا اتفاق عقد العمل.

وفي اليوم التالي جاء الخبر في الصحافة باقتضاب: «استقبل الرئيس رفيق الحريري الوزير باسم السبع ورئيس مجلس إدارة تلفزيون لبنان وأعضائه وبحث معهم في مختلف مشاكل هذه المحطة». وتأجلت كل الحلول الى اجل غير مسمى.

بناء على طلبي، استقبلني الرئيس الياس الهراوي في منتصف شهر تموز. اعتذرت عن إزعاجي له لكنني لا أستطيع سوى العودة إليه كلما تعثرت الامور. لم أطلعه على شيءٍ جديد لكن في سياق الكلام، نصحني بتعيين مستشار مالي يمكنه دراسة ملف تلفزيون لبنان واقتراح الحلول الفعلية.

وفيما كنت أفسر له أننا حددنا المشكلات كافة وتوصلنا مع مجلس الإدارة إلى الحلول الفعلية، رحبت باقتراحه تعيين مستشار وطلبت منه أن يوفد لنا من يجده مناسباً لتلفزيون لبنان.

وقع اختياره على إيلي عساف، الاقتصادي المميز، أحد مؤسسي جمعية رجال الاعمال في لبنان التي كنت عضواً فيها. عرفته من خلال اجتماعات الجمعية وأعجبني حسه التحليلي الدقيق وقوة استنتاجه. التقيت بإيلي مرات عديدة عرضت له بالتفصيل الوضع في تلفزيون لبنان، فتوصل إلى الاستنتاجات ذاتها القائلة بان الوضعٌ ميؤوس منه، وان الدولة وحدها قادرة على معالجته إذا أرادت لتلفزيون لبنان أن يستمر. (فيما بعد، باح لي إيلي عساف أنه بفضل مهمته الأولى معنا، اعتلى أدراج الوظيفة الرسمية. فالرئيس الهراوي الذي لم يكن يعرفه، اتصل به ذات يوم طالباً منه مساعدتنا على حل مشاكلنا المالية. بعد فترةٍ، تولى إيلي عساف منصب المستشار الاقتصادي في القصر الجمهوري. وهو اليوم رئيس المدرسة الوطنية للإدارة). لم أكن انهيت مباحثاتي مع إيلي عساف حتى هبت عاصفة إعلامية وسياسية خلال شهر آب. كان محمد عبد الحميد بيضون - مرة اخرى - هو الذي يثير القضية، بتوجيه رسالةٍ إلى الحكومة، يتساءل فيها وزير حركة أمل لماذا يغيب مجلس الوزراء عن دوره في الحد من حالٍ التلفزيون المأساوي المثقل بديون تعدت الثلاثين مليون دولار أميركي. وطالب بجوابٍ واضحٍ وصريحٍ على مجموعة أسئلة طرحها حول مراقبة الحكومة المالية والإدارية لهذه الشركة.

بتوجيهه السؤال إلى الحكومة، وكشفه خسارة ثلاثين مليون دولار، ذكَّر بيضون بأن الدولة أعطت تلفزيون لبنان ستين مليار ليرة، واتهمها بصرف مئة مليار ليرة في خلال ثلاث سنوات، وهو أمرٌ غير صحيح، متسائلاً ما إذا كانت المحطة حصلت سراً على مساعدات مالية أخرى.

وطرح بيضون الأسئلة الآتية:

1. هل منحت الحكومة تلفزيون لبنان سلفات مالية، وما هي قيمة هذه السلفات واستناداً لأي مرسوم إشتراعي أعطيت له؟
2. ما هي استراتيجية الحكومة لوضع حدٍ للتدهور المالي لتلفزيون لبنان؟
3. بأي طريقةٍ تراقب الحكومة الوضع المالي والإداري في تلفزيون لبنان؟
4. هل لدى الحكومة نية فعلية لاعادة تنظيم تلفزيون لبنان وفق أسس جديدة أم أنها ستترك الأمور تتدهور من دون القيام بشيء ؟
5. كيف تحدد الحكومة المسؤوليات السياسية والإدارية والمالية وكيف تفسر التدهور في المحطة بالمقارنة مع التلفزيونات الأخرى؟

وأخيراً، طالب بيضون بأجوبةٍ واضحة وبتفسيرات عن إدارة هذه المحطة.

ما من شكٍ أن وراء هذه الأسئلة يكمن تلاعب سياسي واضح. فمسألة الستين مليارا كانت المعزوفة القديمة التي لجأ إليها دائماً النواب المؤيدون لرئيس المجلس كلما اختلف نبيه بري مع الرئيس رفيق الحريري. من جهةٍ أخرى، كان معلوماً لدى الجميع بأن مندوب الحكومة لدى مجلس إدارة تلفزيون لبنان هو نفسه مدير عام وزارة الإعلام محمد عبيد الذي عينه الرئيس بري، والذي كان على خلافٍ مستحكم مع الوزير السبع المقرب من الرئيس رفيق الحريري. كان الخلاف بين الرجلين يصل أحياناً إلى حد مقاطعة الواحد للآخر، فيتضرر مجلس إدارة تلفزيون لبنان الواقع ما بين سندان وزير الوصاية المؤيد للحريري ومطرقة مفوض الحكومة التابع لبري. كان علينا العبور بحذر ما بين الالغام التي يزرعها الرجلان.

لم يكن باستطاعة بيضون الحصول على المعلومات الا من محمد عبيد الذي يحضر اجتماعات مجلس الإدارة كافة، مما يجعل من القنبلة التي أطلقها نقطة انطلاق لمناظرات سياسية جديدة بين الرئاسة الثانية والرئاسة الثالثة.

بالفعل، لم يخطيء وليد شقير، فمدير عام الحياة، عضوٌ مجلس التلفزيون، كتب في افتتاحية الصحيفة في الرابع والعشرين من آب: «إن الخلافات السياسية تتهدد تلفزيون لبنان». وختم قائلاً: «إن مديري تلفزيون لبنان يخشون من مماطلة المسؤولين في اتخاذ القرارات لقناعتهم بان التلفزيونات الأخرى في لبنان كافية وتحقق المطلوب منها في الاعلام المرئي والمسموع، كما

ان السياسيين يتقاسمون الحصص». بمعنى آخر، ما نفع تلفزيون حيادي وموضوعي حين تكون التلفزيونات الأخرى ناطقة باسم السياسيين؟ سؤالٌ محزن يطرح بالفعل في بلد، يدعي الديمقراطية لكنه ينكر المحطة التي يملكها ليشجع التلفزيونات التي تمدح الحكام وتستأثر بحقوق البث المرئي والمسموع.

بعد كلام محمد عبد الحميد بيضون، ولزيادة الطين بلة، أطلقت صحيفة عربية السهم الثاني في صدر تلفزيون لبنان عندما عنونت: «وضع تلفزيون لبنان يتدهور. الحريري يفكر جدياً بإعلان إفلاس المحطة وإنشاء شركة جديدة». واكدت الصحيفة استناداً إلى مصادر موثوقة أن كبار المسؤولين تباحثوا في هذا الحل، وذهبوا الى حد القول بان مدير الاخبار صائب دياب قدم استقالته!

إضطررت الى نفي الموضوع خطياً وظهرت شخصياً على الشاشة لأنفي ادعاءات الصحافيين في ما يتعلق بإفلاس المحطة لا بل على العكس، نحن نقوم بكل ما في وسعنا لتحسين وضع تلفزيون لبنان المالي. ونفيت ايضاً استقالة صائب دياب.

لكن كان علي الاجتماع بالرئيس رفيق الحريري لمعرفة حقيقة نواياه والتصرف على أساسها. حدد لي موعداً يوم الاثنين في الخامس والعشرين من آب عند التاسعة صباحاً في دارته في قريطم. (من هنا الأهمية التي يوليها بنفسه لهذه القضية).

على الفور قال لي رئيس الحكومة أن ليس في نيته أبداً اعلان إفلاس تلفزيون لبنان. ناقشنا عندها مختلف الوسائل لنتمكن من متابعة العمل بأقل قدر من الخسائر. عددت له الحلول التي يعرفها لكنه رفض الحل الجذري القاضي بصرف الموظفين وإعادة بناء تلفزيون لبنان على أسس جديدة. اذا سيستمر النزيف القائم وكلما تقدمنا في الوقت كلما ازدادت الخسائر. قال لي أن الوزير السبع سيشارك في اجتماع مجلس الإدارة المقبل وأنه سيرى من جهته كيف يمكن لتلفزيون لبنان ان يبث فضائياً.

عند خروجي من قريطم كان الصحافيون ينتظرونني على أحر من الجمر لمعرفة ما إذا كان الرئيس رفيق الحريري اختار فعلاً غرس الحربة في قلب تلفزيون لبنان النازف. أدليت بتصريح مقتضب، شرحت فيه أن لا نيةٍ لدى الحكومة لإعلان إفلاس تلفزيون لبنان، واكدت أننا كلنًا في صدد العثور على الحلول المناسبة لتخفيف حجم الخسائر. واعلنت اخيراً ان جلسة استثنائية لمجلس إدارة تلفزيون لبنان ستنعقد في حضور الوزير السبع.

انعقدت الجلسة صباح اليوم التالي ووضع كل عضوٍ من أعضاء المجلس اقتراحاته لحل مشاكل تلفزيون لبنان الذي لا يمكن إعلان إفلاسه لأنه ملكٌ للدولة، ولأن إفلاسه سيعني

إفلاس الدولة. عرضنا للمشاكل من مختلف الاتجاهات، وكنا امام حل من اثنين: إما تلفزيون عام مميز، يقدم نوعية عالية من البرامج ويؤمن إيرادات إعلانية جيدة مما يعني بالطبع، الحصول على مساعدة مالية شهرية وثابتة تؤمنها له الحكومة، وإما العودة إلى تلفزيون يبدأ برامجه عند السادسة عصراً، ويقدم برامج من الأرشيف أو برامج غير مكلفة، ويبقى في حال من الغيبوبة بانتظار من يرأف بأمره ويعلن وفاته. رد الوزير باسم السبع بوضوح تام: لا إفلاس، لا مال، لا زيادة في الرأسمال. تدبروا امركم.

عيّنا في نهاية المطاف لجنة خاصة للإطلاع على المشاريع التي تمت الموافقة عليها للتخفيف من صعوباتنا المالية، يرأسها الوزير باسم السبع، وتضم محمد عبيد وجو تقلا وأنا. كنت مقتنعاً أن هذه اللجنة ستلقى مصير سابقتها التي ذهبت اقتراحاتها سدىً.

استغليت صداقتي للعديد من الوزراء والنواب وزرتهم لأضعهم في أجواء الحال في تلفزيون لبنان. ذهلوا لعمق الهوة التي نقف على حافتها. لم يصدق بطرس حرب، نائب لبنان الشمالي، ولا خليل الهراوي (رئيس اللجنة النيابية للمال) ما سمعاه مني حول الفوائد المكدسة والخسائر الضخمة، وهما تحركا لكن من دون حماس يذكر، اذ حث بطرس حرب، العضو في اللقاء البرلماني اللبناني، زملائه خلال اجتماعهم الأسبوعي في الأول من أيلول 1997 على اصدار بيان يحمِّل فيه اللقاء الحكومة كامل المسؤولية عن تدهور وضع تلفزيون لبنان، منتقداً سياستها الإعلامية في المحطة العامة، ويدعوها إلى اعتماد سياسة جديدة تؤمن المنافسة ما بين تلفزيون لبنان والتلفزيونات الأخرى للحفاظ على مركزه المرموق.واضاف البيان ان رجال الدولة امتلكوا محطات تلفزيون، وهددوا بذلك الإعلام الحر والحريات العامة.

لكن، ذهب الكلام هباء لا سيما وأن الرؤساء الثلاثة الهراوي وبري والحريري كانوا خارج البلاد. من دون ان يحول ذلك دون ابداء الرئيس الحريري، عند عودته من باريس، دهشته للحملة الماكرة التي تتناول وضع تلفزيون لبنان المالي. (وكأننا في حلم...!)

حرمتني هموم تلفزيون لبنان، من متابعة الخلاف العاصف غالباً، الذي انفجر في اوساط المرئي والمسموع بعد رفض الدولة الترخيص لثلاث محطات تلفزيون هي «أن.بي.أن» و«أي.سي.أن» و«سي.في.أن». سيما وان محمد عبيد، المكلف بتوزيع القنوات على التلفزيونات المرخص لها، عارض قرارات المجلس الوطني للمرئي والمسموع ولم يعترف له بالصلاحيات التي ينص عليها قانون المرئي والمسموع. وصل النزاع الى أوجه، حين منع المجلس الوطني للمرئي والمسموع عبيد من استدعاء وسائل الإعلام لدراسة توزيع القنوات معهم، في حين كان عبيد يرفض للمجلس الحق بالاستعانة بخبراء إلا في حالات طلب التراخيص. عند هذا

الحد من تدهور علاقات بين الوزارة والمجلس الوطني للمرئي والمسموع، لم نستغرب عدم اكتراث المسؤولين بمشاكل تلفزيون لبنان.

تمحورت جلسات مجلس الإدارة التي كانت تنعقد مرتين شهرياً، حول الوسائل الممكنة للخروج من الهوة المالية التي غرقنا فيها. وغالباً ما كان الوزير السبع يحضر هذه الاجتماعات لكنه لم يتوصل إلى إيجاد الحلول.

كنا اقترحنا حلاً سهلاً للغاية يؤمن المال الكافي لخروجنا من أزمتنا، وهو فرض ضريبة على التلفزيون كما يحصل في فرنسا وبريطانيا ومعظم البلدان العربية. فضريبة من عشرين دولاراً على نحو سبعمئة ألف جهاز ستؤمن أربعة عشر مليون دولار في السنة تضاف اليها الملايين الخمسة والنصف من الإعلانات، وبها نغطي مصاريفنا كافة. ارتكزت حجتنا الى كون تلفزيون لبنان تلفزيوناً عاماً، ومن واجبه بث البرامج التي تعنى بالخدمة العامة لكنها لا تجلب الإعلانات. ومع قناعته بحجتنا هذه، رفض الوزير السبع مبدأ فرض الضرائب على الطبقات الفقيرة، وقال ان الحكومة تجد صعوبات جمة في تحصيل فواتير الكهرباء فكيف اذا اقرت خدمة تحصيل اضافية. هذا صحيح، ولذا اقترحنا عليه اضافة ضريبةً على فواتير الكهرباء وأشرنا إلى خيارين: الأول، وضع ضريبة تصاعدية بحسب قيمة الفاتورة، بحيث يدفع أكثر، من يستهلك أكثر. والثاني فرض ضريبةٍ على المؤسسات والمحال والشركات ذات الأرباح الكبيرة، مع مراعاة اوضاع أصحاب الأرباح الصغيرة. هذا يعني ان المصارف والصناعات الكبيرة ستدفع ستة آلاف ليرة اضافية على فاتورتها الشهرية (أي أربعة دولارات) وهو مبلغ ضئيل لمؤسسات تجني الملايين.

وعدنا الوزير بعرض الفكرة على رئيس الحكومة واخذ رايه فيها. ويبدو أنه وفى بوعده. التقيت الحريري برفقة كزافييه غويو بوشان، الذي زار لبنان بدعوةٍ من المؤتمر العالمي الإعلان الفرانكفوني الذي اترأس مجلسه المحلي، فطرح رئيس الحكومة السؤال حول تمويل قناة «فرانس 2»، ورد غويو بوشان أن الفرنسيين يدفعون حوالي سبعمائة وخمسين فرنكاً فرنسياً (أي مئة وخمسةٍ وعشرين دولاراً) كضرائب للتلفزيون العام. تطرقت بدوري إلى مثل اليونان التي تضيف المبلغ الى فواتير الكهرباء واقترحت القيام بالأمر نفسه في لبنان. هنا تلقيت صدمةً ايجابية عندما سمعت الرئيس الحريري يقول: «من الاسهل تطبيق الضريبة على الهاتف. فإذا أضفنا ألفي ليرة لبنانية على مليون فاتورة، نحصل على حوالي 1.3 مليون دولار شهرياً أي خمسة عشر مليون دولار سنوياً. انها طريقة مباشرة وسهلة وأكدة لأن من يمتنع عن الدفع يُقطع خطه من الموزع الرئيسي. كان الحل في متناول الحريري، فهل سيطبقه او يقترحه او يحتفظ به لنفسه؟

يومها، ادلى ايضاً بأمر آخر عندما أطلعته على الجهود التي تبذلها فرانس 2 لمساعدتنا على تكوين قناة فرانكفونية. «لقد قطعت وعداً للرئيس الفرنسي جاك شيراك بانشاء قناة فرانكفونية في لبنان، بشرط أن لا تكلفنا قرشاً». احتفظت بهذه الجملة في ذاكرتي.

قررت ايضاً زيارة العماد إميل لحود لأطلعه على نتائج عام في ادارة تلفزيون لبنان. كان عام واحد يفصلنا عن موعد انتهاء عهد الرئيس الهراوي كما قيادة لحود للجيش. كان بديهياً للناخبين الكبار ان امراً من اثنين سيحصل: إما التمديد مجدداً للرئيس الهراوي ثلاث سنوات، أو انتخاب العماد لحود رئيساً للدولة.

حملت زيارتي إذاً الطابعٌ الاستراتيجي والتكتي. الإستراتيجي لجهة تحديد موقع تلفزيون لبنان في ظل رئاسةٍ جديدة، والتكتي لإبلاغ العماد إميل لحود بالمشاكل التي يتخبط فيها تلفزيون لبنان والتي عليه معرفتها.

كالمعتاد كان اللقاء ودياً جداً. وبعد المجاملات، دافعت بحرارة عن تلفزيون لبنان وابديت للحود تخوفي من ذهاب شخصيات سياسية عديدة الى حد التشكيك بضرورة بقاء المحطة. اخبرته بالتأخير في الدفع والإرادة السيئة لمدنا بالمال اللازم لنستمر، وتمنيت عليه الحفاظ على تلفزيون لبنان كتلفزيونٍ عام في خدمة المواطن أولاً ثم في خدمة الوطن وأخيراً خدمة السياسيين. طمأنني لحود مؤكداً أنه لن يسمح بانهيار تلفزيون لبنان وأنه سيتقدم صفوف الذين يمنعون السياسية من اغتيال مؤسسةٍ وطنية.

اغتنمت الفرصة لأطلب رعايته لسهرة منوعات كبيرة كنت أنوي تقديمها على شرف الجيش اللبناني لمناسبة عيد الاستقلال.

أمام تدهور وضعنا المالي، اقترح ريشار رشيد فصل الساعات الإضافية والمخصصات الاخرى عن الراتب الشهري. طلبت منه عرض الموضوع على مجلس الإدارة لكي يشاركنا أعضاؤه في تحمل مسؤولية هذا القرار الذي سيثير بالتأكيد سخط الكثيرين ويؤدي إلى ردود فعل سلبية.

وصل الخبر سريعاً إلى الموظفين والى النقابة برئاسة الياس أبو رزق الذي استغل فرصة الظهور هذه ليسارع الى التهديد بالاضراب ثلاثة أيام إذا لم تدفع الرواتب بكاملها. كان في طبيعة أبو رزق ان لا يفوت أي فرصةٍ للدعوة الى الاضراب،على الرغم من تضامننا معه حين كان مسجوناً. وقال لي: «نعلن الإضراب دعماً للإدارة». وكأنني سأهضم كلماته!

نشر الخبر في الصحف كافةً وادى بالفعل الى اضعاف موقف الحكومة والسياسيين والجمهور وخصوصاً وكيل اعلاناتنا، لأن ثلاثة أيام من الإضراب تساوي ستة أشهر من

الجهود التسويقية، خصوصاً في عز الفصل، لا سيما وان البرامج جاءت على مستوى رفيع من النوعية.

للفور اصدر مجلس الإدارة بياناً نفى فيه نية الادارة خفض رواتب الموظفين وانما، نظراً لوطأة الوضع المالي الصعب، سيدفع سلفات على الرواتب ويعد بدفعها كاملة في وقت لاحق.

استغرب المجلس قرار النقابة غير المبرر الذي يناقض الجهود المبذولة لحلحلة مشاكل المحطة.

بعد لقاءٍ وجهاً لوجهٍ مع الياس أبو رزق، عبرت له فيه عن استيائي الشديد لاستعماله حيل مكشوفة ضدنا في حين كنت أعمل معه بكل شفافيةٍ. بعدها عدلت النقابة عن قرار الإضراب.

ربما كسبت هذه الجولة، لكن التهديدات نفسها سترافقني في نهاية كل شهر حتى نهاية عهدي. ربما كان الياس أبو رزق نقابياً جيداً، لكنه لم يضع يوماً مصالح المحطة التي عمل فيها لأكثر من ثلاثين عام في سلم اولوياته بل مصالحه الشخصية، وابرزها حبه للظهور ومعركته السياسية وقتاله الضاري ليصبح رئيساً للاتحاد العمالي العام.

قررت منذ بداية عهدي، اعتماد الشفافية مع ابي رزق والنقاش مع أعضاء النقابة ليكون الحوار منطلقاً لاتخاذ القرارات الكبيرة. أردت بكل الوسائل تفادي الإضرابات وحاولت ايصال فكرة أن شاشةً سوداء تضر بقضية تلفزيون لبنان وبالنقابة على حد سواء، ومن الافضل تأمين حد ادنى من الارسال يمكن للنقابة التعبير عن نفسها من خلاله بدلاً من شاشة سوداء غير مجدية.

علمت للأسف أن هذا الحل لم يكن مناسباً لأن النقابة اعتبرت ان الحوار هو علامة ضعف لدى الإدارة اما الانتصار فو التفاوض حول مشاكل غير مهمة في الواقع. كان دور النقابةً تهديدنا بالإضراب.وكان العديد من موظفي تلفزيون لبنان يرفضون هذا الابتزاز المتواصل لكنهم عجزوا عن مواجهته.

الفصل التاسع

كلمات، كلمات

لم تكن نهاية العام 1997 سهلة أو هادئة فكيف بالفرحة. وعلى رغم تخطينا تهديداً بالإضراب في بداية تشرين الثاني، واجهنا مشكلة تأمين المال سريعاً لتسديد أجور تشرين الثاني وكانون الأول و.... الشهر الرابع عشر.

وبالفعل، فإن وضع تلفزيون لبنان المحزن نجم أيضاً عن ضرورة تسديد الشهر الرابع عشر للموظفين، وهو ما اثار حسد موظفي الدولة كما موظفي المؤسسات الأخرى.

استدعيت مجلس الإدارة استعداداً للجمعية العمومية السنوية الأولى برئاستي. وبالطبع، دارت الأحاديث حول إضراب الموظفين المُعلن ثم المؤجل، وحول الحلول النهائية لمطالب رئيس نقابتهم. واجهت اللجنة المصغرة المكلفة إعداد تقرير كامل للحكومة، مشكلة ابتداع حل مقبول لكنها لم تعثر على المخرج المعقول وظلت الخلاصة اننا امام الإفلاس أو تعويمٌ الدولة لنا وفقاً لأسس دقيقة.

طلبت موعداً مع الرئيس الهراوي لكي أعلمه، للمرة الألف، بالشكاوى التي سبق ان سمعها مني ومن فؤاد نعيم بالطبع، من قبلي. فجأة قال لي الرئيس: «إنني آسف فعلاً لأنني أقحمتك في هذا الموضوع». لكن ردي كان أنه، على العكس، أعطاني الفرصة لإنجاح تلفزيون جيد ولو بوسائل محدودة. كانت نسب متابعة تلفزيون لبنان تضعه في ذلك الوقت في المرتبة الثانية بعد المؤسسة اللبنانية للإرسال، وكنا بفضل مسلسلاتنا العربية ذات النوعية الجيدة، نتخطى نسبة المشاهدين لتلفزيون المر ولتلفزيون المستقبل. شرحت له أننا ننجح فعلاً في إعطاء صورة التلفزيون العام بفضل موضوعية اخبارنا وبرامجنا السياسية، واننا كنا لنحقق المعجزات بفضل تمويل مدروس وموزع بطريقة جيدة. كذلك اعلمت الرئيس أن تقرير خبراء المحاسبة المرفوع إلى الجمعية العمومية مخيف لدرجة اننا لو كنا شركة غير حكومية لأجبرنا القانون على اعلان افلاسنا. طمأنني الرئيس بفكاهته الزحلية المعهودة ووعدني بالقيام بكل ما في وسعه لتحسين الأمور.

انعقدت الجمعية العمومية لمساهمي تلفزيون لبنان في السابع عشر من تشرين الثاني في جو مشحونٍ جداً. اولاً، لأننا نعلم بأن تقرير التدقيق بالحسابات سيكون كارثياً، ثم لأن أجواءً المرئي والمسموع كانت تتأزم يوماً بعد الآخر بفعل الأزمة المستفحلة بين المجلس الوطني للاعلام المرئي والمسموع وبين وزارة الإعلام.

بالاضافة الى الدولة التي كان مجلس الإدارة يمثل أسهمها، حضر الى الجمعية العمومية ثلاثة مساهمين هم أسعد المقدم وجان خوري ومصطفى ناصر. قد يعجب القارىء لوجود مساهمين من القطاع الخاص في تلفزيون اشترت الدولة عام 1995 كامل الحصة التي كان الرئيس الحريري يملكها وهي خمسون في المئة من الأسهم العائدة إلى القطاع الخاص. لكن الحقيقة أن هدف الحفاظ على تلفزيون لبنان كشركة لبنانية مغفلة، (وبالتالي الحفاظ على استقلاليته الإدارية)، كان يقضي بالابقاء على ثلاثة مساهمين تم اختيارهم من بين الأعضاء القدامى للشركة المختلطة وتم تسجيل أسهم بأسمائهم للحصول على شركة لبنانية مغفلة. ولا بد من تذكير القارىء أن إحدى قرارات مجلس الإدارة قضت بتكليف مستشارنا القانوني القاضي عواضة، بنقل ملكية هذه الأسهم إلى هيئات عائدة للدولة مثل شركة مصرف لبنان وكهرباء لبنان وشركة المياه وغيرها...

بالطبع، كان تقرير شركة التدقيق في الحسابات مفجعاً. بلغ العجز أكثر من ستين مليون دولار، وهو مبلغ يفوق ضعف رأسمال تلفزيون لبنان. وبحسب قانون الشركات اللبنانية المغفلة، كان لابد، اما زيادة رأس المال أربعين مليون دولار في الأقل، وإما اعلان الإفلاس التام مع كل ما يستتبعه الامر. أوصى جو تقلا مرةً جديدة باعلان الإفلاس لتلافي ملاحقتنا كأعضاء لمجلس الادارة أمام القضاء. وكان لا بد من اللجوء مجدداً إلى وزير الإعلام. في رسالة وجهتها اليه كمدير عام-مفوض لدى الحكومة كما ينص عليه مرسوم تعيينه، أعلمت الوزير باسم السبع بان تقارير مدققي الحسابات كانت حاسمة، وأن عليه ابلاغ الحكومة بواقع أننا من دون زيادة رأس المال واقرار خطة الإصلاح التي كنا نعدها، سنكون ملزمين بإعلان إفلاس تلفزيون لبنان وأننا، كإداريين، لا نستطيع تحمل هذه المسؤولية.

استقبلني الوزير على انفرادٍ في العشرين من تشرين الثاني قبيل انعقاد اجتماع ضم أصحاب التلفزيونات الخاصة. وبالطبع، استمع إلي بنصف انتباه وبنصف مبالاة، كونه يعلم سلفاً بما سأقوله له. وجاء رده واضحاً ككل مرةٍ: «لا زيادة في الرأسمال، ولا إعلان للإفلاس، بل سنعمل معاً على إيجاد الحلول». ما ذكرني بأغنية داليدا: «كلمات، كلمات»، وبأنني شخصياً اعاني الأمرين.

انعقد اجتماع أصحاب المحطات الخاصة بعد اسبوعين حافلين بالاحداث التي نجمت عن تصرفات بعض المحطات الباحثة عن السبق الاعلامي لاجتذاب المشاهدين. الحدث الأول غطته المؤسسة اللبنانية للإرسال التي كعادتها، تُجري مقابلات ساخنة سرعان ما تخلق جدلاً في عرض البلاد وطولها، اذ استقبل مرسال غانم في برنامجه الحواري «كلام الناس» في السادس من تشرين الثاني، السيد روجيه تمرز (لا أكثر ولا أقل) الذي استغل الفرصة، ليفصح عن تفاصيل مهمة من حياته وعن ورطاته المالية ومن شاركه فيها وعن ظروف أفعاله السياسة-الاقتصادية. وخلال حفل لتكريم الممثل نبيه أبو الحسن، دان باسم السبع ما تقوم به بعض المحطات من مخالفات لقانونٍ المرئي والمسموع، ومن اعطاء الشاشة لبعض «اللصوص والعملاء» الذين يتباهون بقدرتهم على عقد الصفقات المالية المشبوهة.

بالطبع، كان الوزير يشير بكلامه لمقابلة تمرز، رجل الأعمال اللبناني الأميركي، الذي تلاحقه العدالة اللبنانية. ومنعاً لانزلاقٍ إعلامي آخر او لانتقال العدوى الى محطات أخرى، قام باسم السبع،بعد التشاور مع الرئيس الحريري، بدعوة المجلس الوطني للمرئي والمسموع في الحادي عشر من تشرين الثاني للنظر، ليس فقط في قضية المؤسسة اللبنانية للإرسال وتمرز، بل لبحث مواضيع أخرى لا تقل أهمية كإغلاق المحطات غير الشرعية،ووضع مخطط عام، والحل النهائي لمشكلة المحطات الدينية، والنظر في أخلاقية البرامج التلفزيونية، الخ...

في الحقيقة، طغت قضية تمرز والمؤسسة اللبنانية للإرسال على اجتماع المجلس الوطني للمرئي والمسموع، وأعلن السبع بعد انتهاء الاجتماع أن على وسائل الإعلام الامتناع عن «تسويق الصورة الشنيعة لبعض الأشخاص الذين يفخرون بتعاملهم مع الموساد الإسرائيلي»، وان لا تنسى هذه الوسائل مسؤوليتها في «حماية المجتمع اللبناني من الفساد المعنوي والسياسي». كانت بعض التسريبات الصحافية تحدثت عن فرض المجلس الوطني للمرئي والمسموع عقوبات على المؤسسة اللبنانية للإرسال، وبالفعل، ختم السيد السبع كلامه باتهام المؤسسة اللبنانية للإرسال بتقديم «لص مشهور يتعامل مع الموساد الإسرائيلي وكأنه بطلاً وطنياً وملاكاً». والواقع ان المؤسسة اللّبنانية للإرسال، كعادتها، روجت بكثافة لمقابلة تمرز في برنامج كلام الناس وبالتالي، الم يكن في استطاعة وزير الإعلام فرض رقابة مسبقة على البرنامج؟ وهل يحق للعدالة منع شخص ملاحق من قبل القانون من الظهور على الشاشة؟ وهل يمكن لوزير الداخلية توقيف مرسال غانم بتهمة «التواطوء» مع «عميل» ومع «مطلوب من العدالة»؟ كيف سنطبق اذاً المادة الأولى من قانون المرئي والمسموع التي تنص على حرية هذا الإعلام ؟

يبقى ان الوزير طلب من المدعي العام التمييزي عدنان عضوم التحقيق في المسألة، لكن المؤسسة اللبنانية للإرسال ردت من جهتها ببيان قالت فيه «أن القضية صغيرة ولا تشكل خطراً على امن الدولة، بل ثمة إرادة خفية لتقليب الرأي العام ضدنا علماً أننا لم نرتكب اي مخالفة». وبالفعل، لم تكن هناك مخالفة، لأن الرقابة غير مذكورة في قانون المرئي والمسموع، بل حل المجلس الوطني للمرئي والمسموع مكان مراقبي وزارة الإعلام والأمن العام الذين شكل وجودهم شرطاً من شروط الدولة لمنح رخصة العمل للشركة اللبنانية للتلفزيون (1957) ولتلفزيون المشرق (1959). هذا المجلس كُلف التأكد من احترم الإعلام المتلفز (في نشرات الأخبار والطاولات المستديرة والمقابلات والحوارات السياسية الأخرى)، لقانون المساواة والموضوعية وحق الرد في حال تهجم شخصٌ على شخص آخر على الشاشة. لكن، لم تخدع وظيفة الحَكَم هذه أحداً، اذ كيف يمكن للمجلس الوطنيّ للمرئي والمسموع (وحتى ذلك التاريخ) اتخاذ أي إجراءٍ طالما لا يمنحه القانون حق التنفيذ او حتى السلطةُ الاستشارية؟ نعم. فمن اجل التنفيذ عليه دائماً مراجعة رئيس مجلسٍ الوزراء، الامر الذي يؤدي دائماً إما الى شل القرار اذا رفض رئيس الحكومة البت فيه، وإما الى تسييس القرار لأن كلاً من المحطات الخمس الخاصة، يملكها رجلٍ سياسي أو تيارٍ سياسي محدد. كما ان المجلس الوطني للمرئي والمسموع الذي ينتخبه مجلسٍ النواب ومجلسٍ الوزراء، يبقى تحت رحمة السياسة العامة، ولم يُثبت قرار تلفزيون المستقبل التوقف ارادياً عن البث لمدة ثلاث أيام، قدرة هذا المجلس على «تأديب» احد.

فالمجلس الوطني للمرئي والمسموع لا يتمتع بسلطات تخوله منع برنامج مثل «كلام الناس» (اذا استقبل روجيه تمرز)، لديه فقط سلطة رفع تقرير بعد البث يبرهن فيه ان محطة معينة أخلّت بقانون المرئي والمسموع ويوصي بتطبيق العقوباتً التي ينص عليها هذا القانون. باختصار، إن المجلس الوطني في شكله الحالي، وارتباطه الكلي برئيس مجلس الوزراء، لا فائدة منه وهو مجرد واجهة لمنع الانتقادات التي يمكن صدورها بعد بث برنامجٍ قد يعتبره البعض معادياً للسياسة القائمة أو منافياً للأخلاق أو للنظام العام.

هذا ما جعل المجلس عاجزاً عن فرض عقوبات أو حتى عن اتخاذ قرارات في ما يتعلق بمقابلة تمرز. والنتيجة: لا غالب ولا مغلوب وفرصة متاحة للمحطات الأخرى للتفتيش عن خبطات إعلامية كبيرة.

انتهزت المؤسسة اللبنانية للإرسال، هذه المسرحية المضحكة المبكية، لتأخذ قراراً بتطبيق بند من قانون المرئي والمسموع عبر اغلاق قناة «سي.33» غير المرخص لها (على الرغم من

تصريحات الشيخ بيار الضاهر الذي كان يريد تحويلها الى امر واقع). ففي محاولة لانقاذ ماء الوجه، اغلق الضاهر هذه المحطة الناطقة بالفرنسية، غير عابىء بعدد المشاهدين المتابعين لها او بالذين ارادوا محطة بالفرنسية (لم أكن قادراً يومها على انشائها). جاء اغلاق القناة تطبيقاً للقانون الذي يسمح لكل محطة ببث برنامج واحد على قنوات عديدة بهدف تغطية الأراضي اللبنانية كافةً، (وهذا ما يفرضه القانون أيضاً). لكن المؤسسة اللبنانية للاسال، وبفضل اعتمادها معدات رقمية ذات مستوى تكنولوجي عالٍ، دخلت في خانة المحطات الكبرى وصار باستطاعتها بالتالي أن تبث برامج مناطقية أي أن تنفصل عن محطتها الرئيسية وتوجه برنامجاً آخر الى مناطق محددة، كمثل تخصيص قناة «بيروت» للعاصمة وحسب، مع استمرار محطتها الرئيسية في تغطية لبنان ككل. وكانت قادرة مثلاً، على بث فيلم أمريكي على قناة «بيروت» بين الثامنة والنصف والعاشرة والنصف مساءً «وبرنامج عربي عبر الـL.B.C». أي بكلمةٍ واحدة مضاعفة أوقات الذروة لديها وبالتالي مضاعفة عائداتها الإعلانية. حققت المؤسسة اللبنانية للإرسال هذا الهدف فيما وعد تلفزيون المر بتحقيقه.

في الاثناء، وبما أن تلفزيون لبنان كان وحده المخول امتلاك أكثر من محطةٍ، فانه تأذى كثيراً من هذه الحال، ما دفعني الى توجيه رسالة إلى المجلس الوطني للمرئي والمسموع، أطالبه فيها باتخاذ القرارين التاليين:

الاول: إجبار المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المر بالتوقف عن البث المناطقي لأن تلفزيون لبنان هو الوحيد المخول البث على قناتين.

والثاني: إلزام المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المنار بوقف البث عبر شبكات الـVHF واعادتها إلى تلفزيون لبنان.

وسط تلك الأجواء، انعقد اذاً اجتماع وسائل الإعلام المرئي والمسموع عند الوزير السبع بتاريخ العشرين من تشرين الثاني. ولبى الجميع دعوة الوزير الذي بدأ الكلام، بالأعلان عن نيته تنظيم المرئي والمسموع. وفي حضور رئيس المجلس الوطني للمرئي والمسموع سامي الشعار، ومحمد عبيد، طلب الوزير السبع استناداً إلى أحكام القانون 94/ 382، إلغاء قنوات البث المناطقية المخصصة لبيروت. حاول رئيس مجلس إدارة المؤسسة اللبنانية للإرسال التأكيد بأن برامجه لبيروت مطابقة لأحكام القانون، لكن الوزير السبع اعتبر ان المؤسسة لا تحترم القانون ابداً ببثها مناطقياً افلاماً أميركية طويلة وحسب، اذ عليها أن تعرض ايضاً على المشاهدين مجموعة برامج من الإنتاج المحلي، مروراً بالاخبار المتعلقة بالمنطقة المعنية ووصولاً إلى الأفلام الأجنبية.

عند خروجه من الاجتماع، أفصح الوزير عن اتفاقٍ حول سلسلة من التوجهات التي من شأنها التأسيس لمرحلة جديدة في ميدان المرئي والمسموع وأن تضع حداً لبعض الخلافات التي وقعت خلال الأسبوعين الأخيرين.

تألف الاتفاق من سبع نقاط اوصت بالتالي:

1- تسريع الوزارة وضع خطة شاملة لتوزيع الموجات. (لماذا الانتظار لتنفيذ هذا التوزيع؟ ربما لانتشار شائعات جنونية تفسر هذا التأخير بتداخلات سياسية من كل الجهات، إلى عجز الوزارة الكلي على بت الموضوع).

2- تنظيم مؤتمر مغلق حول التحديات المحتملة. (وهي كلمات لا تعني شيئاً محدداً، ولم ينعقد اي مؤتمر على الإطلاق...)

3- وقف البرامج المناطقية التي خططت لها بعض المحطات. (وبالفعل، وعلى الرغم من بعض التصريحات العنترية، أوقفت المؤسسة اللبنانية للإرسال برامجها هذه، وافتقر تلفزيون المر الى المعدات التقنية لاطلاقها، فاستفاد تلفزيون لبنان من المناسبة لفتح القناة الناطقة بالفرنسية والتي خصَّصت لها فصلاً كاملاً في القسم الثاني من الكتاب).

4- التوقف عن استخدام الموجات غير المخصصة اصلاً للوسائل التي نالت ترخيصاً بل تملكها الدولة بطبيعة الحال. (وهكذا أعادت المؤسسة اللبنانية للإرسال القناة 11 لتلفزيون لبنان كما أعاد له تلفزيون المنار القناة 6 (VHF).

5- إغلاق وسائل الإعلام غير المرخص لها. (وباستثناء تلي لوميار TÉLÉ LUMIÈRE، التزمت المحطات الاخرى باغلاق أبوابها، لكن ليس الاذاعات التي استعان عليها الوزير السبع بالطلب الى وزير الداخلية ميشال المر بارسال القوى الامنية اليها واغلاقها).

6- الطلب الى الحكومة بحل مسألة الإعلام الديني في أسرع وقتٍ ممكن.(آمين! لكن، حتى اليوم، لم تشهد هذه المسألة حلاً بسبب الجو الطائفي المشحون).

7- احترام ميثاق الشرف الذي يهدف إلى حماية القيم والتقاليد الاجتماعية.(ولم تقدم السلطات أي إرشادٍ في هذا المجال. ولكن أي سلطة؟ المجلس الوطني للمرئي والمسموع؟ الوزارة؟ ميثاق خاص بكل محطة؟ ثم ما هي القيم أو العادات الاجتماعية في بلدٍ عاش عشرين عاماً من الشرذمة؟ وبحسب أي معايير؟ تلك العائدة إلى مجتمع علماني أو إلى مجتمع متعدد الطوائف؟ وأي طائفة: المعتدلة أو المتطرفة، المتوسطة أو المتعصبةً، اللبنانية أو المستوردة؟).

أليس طريق الجحيم معبداً بالنيات الحسنة؟ بهذا التصريح، أرضى الوزير السبع الجميع: الحكومة والمواطن، الأم والطفل، العلماني والمتدين، الموالي والمعارض، هذا وذاك.

في وقتٍ من الأوقات، اعتمدت التلفزيونات رقابة ذاتية خصوصاً في الأوقات المخصصة للشباب. ولكن كل محطة كانت تشحذ اسلحتها لتحقيق السبق على المحطة المنافسة واكتساب الحد الاقصى من المشاهدين. من وجهة نظر سياسية، لم نكن في تلفزيون لبنان نفكر في برامج تصدم ولم يكن ذلك من ضمن اهدافنا. علماً ان خلق صدمةٍ ما، كان يستوجب منا استقبال سياسيين من المعارضة أو افتعال جدل على طريقة مارسيل غانم (المؤسسة اللبنانية للإرسال) أو ماغي فرح (تلفزيون المر).

مثل هذه الصدمة ممكن فقط بفضل البرامج الحوارية. أخبروني ان جوزيف عيساوي هو مُقدم برامج شجاع يتمتع بأسلوب جديد، وانه تمكن عبر برنامجه «من دون كرافات» من جذب مشاهدين لمحطة صغيرة لم تنلْ ترخيصاً. اتصلت به وكلفته تحضير برنامج اجتماعي يبث كل أسبوعين بالتناوب مع برنامج 5/ 7 للمقدم الشاب زافين كويومجيان. اقترح عيساوي علي عنواناً ملفتاً: «ناس من ذهب» يجمع فيه داخل الأستوديو أو خارجه رجالاً ونساءً حققوا عبر أعمالهم أو مواهبهم أو رحلة حياتهم، سيرة تستحق الكلام عنها.

كانت الحلقتان الاولى والثانية رائعتان. لكن الإحصاءات لم تشر إلى ارتفاع نسبة المشاهدين. حتى ان أسلوب عيساوي في دور «المحقق» الذي يعلم كل شيءٍ كان مزعجاً في بعض الأحيان. قمت بتحرياتي الخاصة لأستعلم حول وقع برنامجه ووجدت ان المشاهدين لا يتابعون الحلقة حتى نهايتها. كان عيساوي يعرض عليَّ المواضيع مسبقاً لكنني ايقنت أنه لن يحظى بفصلٍ جديد.

وخلالٍ احدى الحلقات، التي قال لي أنه سيقوم خلالها بتحقيق في علبة ليل، تبين ان «ضيفه» فنانٌ يتحدث عن شذوذه الجنسي بفخر كبير. اتصل بي الوزير السبع ليلاً وسألني إذا كنت أشاهد الحلقة، لكنني في الحقيقة اجبته: لا. فطلب مني أن أفعل لأن الاتصالات انهمرت عليه من قبل أرباب العائلات والرئيس الحريري ليشتكوا له من الحلقة. وطلب مني توقيفها في الحال، ولما حاولت الدفاع عن البرنامج، شعرت بأن الوزير كان على شفير الانفجار بفعل الضغوط عليه من كل حدب وصوب. اتصلت بالمحطة وطلبت من المخرج اختصار التقرير المتعلق بالضيف وان يختم عيساوي حلقته فوراً. وهكذا كان. في اليوم التالي، تحدثت مطولاً مع الوزير الذي طالبني بوقف «ناس من ذهب». قلت للوزير إن عيساوي سيقدم بعد حلقةً واحدة في النصف الثاني من كانون الأول، بحسب الاتفاق معه، وإذا اوقفت البرنامج قبل

ذلك، سأجعل منه بطلاً لحرية التعبير، وتعهدت بحضور الحلقة الأخيرة في الأستوديو بحيث لا نخشى اي انزلاقٍ. كان عيساوي في الاثناء صرح بان البرنامج قطع بمبادرةٍ من رئيس مجلس إدارة تلفزيون لبنان.

تسببت هذه الحلقة بردود فعل صحافية كثيرة. فالبعض أيد وجهة نظر الوزير (العائلة والأخلاق...) وأشاد بمبادرته، وشجعه على اتخاذ تدابير صارمة للحفاظ على العائلة. والبعض الآخر، اعتبر في المقابل ان حرية الإعلام تشكل أساساً من أسس الدولة اللبنانية، وان جوزيف عيساوي هو شهيد الفكر الحر، ونعته الصحافيون بصفات لم يكن أصلاً يتمتع بها، وسُلطت عليه الأضواء واجرى المقابلات وكأنه نجم سينمائي وتحول الى ناطق باسم الحريات المقموعة والى ضحية مؤامرات شنيعة. باختصار، كان هو البطل وتلفزيون لبنان، أي أنا بالذات، الجلاد!...

في مطلق الأحوال، توقف برنامج «ناس من ذهب» لسبب بسيط وهو أن الإنتاج لم يكن بالمستوى الذي توقعته. لكن المحصلة كانت إن قطع حلقة خلال بثها، يعيدنا الى فترات الرقابة السوداء التي عرفها التلفزيون في بداياته، وهو خطأ فادح في دولة اصدرت قانوناً عصرياً للاعلام المرئي والمسموع. كان في الامكان بث الحلقة المثيرة للجدل بكاملها واتخاذ التدابير اللاحقة باعصاب باردة. كنا سنحافظ على الحريات، وكان جوزيف عيساوي سيحتفظ بدوره كمقدم ومنتج وليس كبطل وضحية.

وفي الاثناء، اطلقت بقوة القناة الفرنكوفونية في وجه كل الصعوبات، لا سيما وان تلفزيون الـ«أن.بي.أن» باشر ايضاً ببث برامجه. ولم نكن قلقين من جودته لأن فريق العمل في تلفزيون لبنان احتفظ بقوة إنتاجية خارقة.

وبدأ العام 1998 وسط حيرة تامة، اذ كان عهد مجلس الإدارة سينتهي في شهر حزيران. فهل ستسمح لنا هذه المهلة بحل مشكلتنا المالية الضخمة ؟

الفصل العاشر
سنة الخيبات الكبرى

في مطلع العام 1998، احتدم الصراع حول حرية الإعلام الفضائي، وادى فجأة الى تسريع الامور. كنا تجاوزنا في اللحظة الاخيرة اضراباً جديداً وانصرفنا من جديد الى البحث عن حلول ناجعة للأشهر الآتية.

كنت في المنزل حين اتصل بي الوزير السبع مساء احد ايام كانون الثاني وطلب الي الحضور إلى قصر الرئيس الحريري. عند وصولي، أعلمني السبع أن الشيخ صالح كامل، رئيس مجلس إدارة الشبكة الفضائية راديو وتلفزيون العرب («أي.أر.تي») ، قام خلال الليل الفائت، بزيارةٍ خاطفة إلى رئيس الوزراء، وعقد معه اجتماعاً شارك فيه كل من السبع ومحمد عبيد إلى جانب المدير العام للشبكة محمد ياسين وتطرق البحث اساساً الى تأمين البث الفضائي لتلفزيون لبنان بالتعاون مع الـ«أي.أر.تي».

أخذت على الوزير عدم دعوتي الى هذا الاجتماع الذي تمحور حول المؤسسة التي ارأسها. ورد بأن الشيخ صالح وصل ليلاً على متن طائرته الخاصة، وان الاجتماع تقرر على عجل. وقال السبع أن علينا أن نتحضر للبث الفضائي بواسطة القمر الاصطناعي الذي ستضعه «أي.أر.تي» في تصرفنا. في نهاية اللقاء، جاء رئيس الحكومة للسلام علي وسألني: «شو؟ مبسوط؟» طبعاً كنت سعيداً وشكرته على ذلك.

لكنني تساءلت: لماذا بدأت عقارب الساعة تدور فجأة بهذه السرعةٍ؟ السببٌ لا يعود بالطبع إلى مصلحة تلفزيون لبنان، بل الى النزاع القائم ما بين المؤسسة اللبنانيةً للإرسال ووزارة الإعلام، حول حق بث مقابلة سياسية مباشَرة عبر الأقمار الاصطناعية، تنوي المؤسسة اللبنانية للإرسال اجراءها مع النائب نجاح واكيم، المعروف بمواقفه المعارضة للرئيسين الهراوي والحريري.

وكان سبق لتلفزيون «أم.تي.في» أن أعد لمقابلةٍ مباشرة من باريس مع الجنرال ميشال عون

في حوارٍ مع الإعلامية الناجحة ماغي فرح في منتصف كانون الأول 1997. آنذاك منع الوزير باسم السبع بث هذه الحلقة، فأثار غضب الصحافة واستنكار المعارضة والأوساط الطالبية التي تظاهرت أمام مبنى ال«أم.تي.في». هذا المنع عزز في حينه مكانة محطة غبريال المر كتلفزيون باحث عن الخبر الفعلي وكمتحدث باسم المعارضة.

وبالتالي لم يكن أمام المؤسسة اللبنانية للإرسال سوى التحرك، لا سيما بعد تكاثر الشبهات حولها بانها تهادن السلطة وبان نشرتها الإخبارية فقدت بريقها السابق. قررت «ال بي سي» استضافة النائب نجاح واكيم في برنامج «حوار العمر» لجيزال خوري الذي يعرض مساء الأحد. كان للبرنامج توجهٌ أدبيٌ أكثر منه سياسي، إذ يقوم ضيف الحلقة بسرد مشوار حياته ككاتب أو شاعر أو روائي، لكن جيزال خوري، كانت بالطبع تتجاوز خط التماس اذا كان ضيفها اديباً لعب دوراً سياسياً فتحثه بحرفية اكيدة الى التحدث في السياسة، الامر الذي جعل منها إحدى مُقدمات البرامج الأكثر شهرةً في البلدان العربية التي تلتقط بث المؤسسة اللبنانية للإرسال فضائياً.

أبدى رئيس الوزراء انزعاجاً كبيراً لقرار المؤسسة اللبنانية للإرسال، وروى مستشاره حكمت أبي زيد، رئيس اللجنة المكلفة بالرقابة على المرئي والمسموع، أنه هاتف بيار الضاهر من مكتب رفيق الحريري وفي حضوره، وقال له ان من حق النائب نجاح واكيم، كممثل عن الشعب اللبناني، أن يظهر على شاشة المؤسسة اللبنانية للإرسال في لبنان، لكن من واجب المحطة أن تخفف من هجماته إذا بثت حلقته فضائياً ومباشرةً.

لم تكن نية الحكومة احتواء نجاح واكيم، بل منع بث مقابلته فضائياً ومباشرةً لعلم الجميع المسبق بأنها ستحوي انتقادات، لا بل هجومات واتهامات ضد النظام القائم برمته. فهذا النائب الثائر لم يعتد على الانضباط خلال مداخلاته أمام البرلمان، ولن يعتمد الرقابة الذاتية اذا ظهر على شاشة المؤسسة اللبنانية للإرسال.

فالرقابة الذاتية على الفضائيات فرضت بعد سلسلةٍ من الانزلاقات السياسية في برامج وردت في شأنها شكاوى بلدان عربية عديدة. تشكلت لهذه الغاية لجنة رقابة ترأسها حكمت أبي زيد، وهو صحافيٌ محترم، شغل منصب المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء منذ عهد الرئيس رشيد كرامي في كانون الثاني 1969. جال أبي زيد على التلفزيونات ووضع لائحةً بالمواضيع المحظورة، التي لا يجدر بثها «فضائيا». كان بذلك يطالب المحطات القيام برقابةٍ ذاتية اعتمدتها قبلها الصحف اللبنانية كافة. أما في شأن المقابلات المباشرة، فعلى أصحاب المحطات تحمل مسؤولية مفاعيلها شخصياً. ترك رفيق الحريري وباسم السبع لأبي زيد حرية القرار لادراكهما تماماً صحة احكامه.

رغم ذلك، جرى البحث في منع بث حلقة نجاح واكيم، وكبرت القصة: فهو نائب سيمنع من الكلام، بعد قضية تمرز على شاشة المؤسسة اللبنانية للإرسال وبعد منع مقابلة ميشال عون في تلفزيون المر، مما يعني في رأي الصحافة والمعارضة على السواء ان الحكومة تتجه الى قمع حرية الإعلام والأخبار وتتجه نحو رقابةٍ سياسيةٍ اكثر تشدداً.

كانت الصحافة في مطلع كانون الثاني هذا، تخصص عناوينها الكبرى للرقابة المفروضة على البرامج التلفزيونية السياسية وتتحدث عن حلول دراماتيكية كمثل إلغاء رخص البث الفضائي الذي سيشكل كارثة إعلامية، الى جانب الكارثةً الماليةً بالنسبة للمؤسسة اللبنانية للإرسال ولتلفزيون المستقبل اللذان كانا يحظيان بحصة لا بأس بها من الإعلانات العربية المخصصة للفضائيات. فهل سيقوم الرئيس الحريري بالتضحية بقناة «المستقبل» الفضائية لتفادي الانزلاقات السياسة التي تزعجه شخصياً وتزعج أيضاً غالبية القادة العرب؟ كانت التلفزيونات اللبنانية متهمة باعطاء المشاهدين العرب صورةً بشعة عن العلاقات بين أقطاب السلطة وعن إدارتهم المشكوك فيها للأمور الحكومية. تطرقت الصحافة ايضاً إلى اقتراح للرئيس بري، يدعو فيه إلى إعطاء تلفزيون لبنان الحق الحصري بالبث الفضائي وحرمان باقي المحطات الأخرى منه.

كل هذه الضجة وضعت البث الفضائي على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء الذي انعقد في السابع من كانون الثاني، خصوصاً بعد بث مقابلة نجاح واكيم مباشرة ومن دون رقابةٍ، فقام خلالها بتكرار ما سبق له التطرق إليه مراراً من قبل.

في هذا الوقت، أعلمني الوزير باسم السبع بأنه سيشارك في اجتماع مجلس إدارة تلفزيون لبنان ليبحث مع أعضائه بمستقبل هذه المحطة وبالإجراءات الواجب اتخاذها. انعقد هذا الاجتماع في الخامس من كانون الثاني، وتطرقت الصحافة إليه لماماً لكن مع الوقت، يمكنني القول أنه كان من الاجتماعات التي ستترك اثراً كبيراً في مستقبل تلفزيون لبنان، اذ تم تشكيل لجنة برأسة باسم السبع، ضمت إليَّ، جوزيف تقلا وأسامة العارف ووليد شقير وبالطبع محمد عبيد. عمل هذه اللجنة انحصر في دراسة الطرق الواجب اعتمادها لتأمين استمرارية تلفزيون لبنان أولاً ومن ثم، إدخال الإصلاحات اللازمة عليه. كما تم التطرق ايضاً إلى مسألة بدء البث الفضائي.

بالرغم من شعوري بتكرارٍ ما حدث في بداية العام 1997: تأليف لجنة من الأعضاء أنفسهم، وبالتوجهات نفسها (إلى جانب عجز إضافي بملايين الدولارات)، الا انني احسست بنوعٍ من التغيير في سياسة الحكومة بالنسبة لمحطتنا وبارادة تحقيق شيء ما فيها. كان علينا أن

نغوص في الموضوع وأن نعد تقريراً مفصلاً عن وضع تلفزيون لبنان، مشابه تقريباً للتقرير المرفوع في كانون الثاني 1997، مع اخذ ما حدث منذ عام في الاعتبار.

نقلت الصحف الصادرة في السادس من كانون الثاني إمكانية التوصل الى حل وسط على صعيد المرئي والمسموع يكمن في إلغاء الرقابة، في مقابل وقف البرامج السياسية الفضائية. كان الامر في رأيي مجرد بالون اختبار نظراً لاستحالة وقف البرامج السياسية الفضائية. لكن رغم ذلك، وضع الاقتراح على جدول اعمال مجلس الوزراء في السابع من كانون الثاني.

خلال هذه الجلسة، قدم وزير الإعلام عرضاً متكاملاً لمسألة الإعلام المرئي والمسموع وانتهى الامر الى القرارات التي تليت في نهاية الجلسة، وهي:

- تشكيل لجنة وزارية برئاسة ميشال المر، وعضوية بهيج طبارة ومحسن دلول وسليمان فرنجية وشوقي فاخوري والياس حبيقة وأسعد حردان ومحمود أبو حمدان ونقولا فتوش وأكرم شهيب وباسم السبع، مهمتها إعادة تقييم الوضع في قطاع المرئي والمسموع وإعداد تقرير لمجلس الوزراء في مهلة لا تتعدى الشهرين.
- تكليف وزير الإعلام باتخاذ التدابير التي تتيح لتلفزيون لبنان ببث قسم من برامجه «فضائيا» ومن بينها نشرة للأخبار معدة للبلدان العربية تعكس التيارات السياسة المختلفة في لبنان (علامة تعجب). ويمكن للتلفزيونات الخاصة اعادة بث هذه النشرة (علامة تعجب مرة اخرى).
- التعليق الفوري لقرار مجلس الوزراء الرقم 13 الصادر بتاريخ 11/ 12/ 1996، القاضي باعطاء المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المستقبل، الحق ببث النشرات الإخبارية والبرامج السياسية فضائياً.
- تحميل اصحاب محطات المرئي والمسموع الخاصة مسؤولية اي محاولة لتجاوز قرار مجلس الوزراء.
- تفعيل المجلس الوطني للمرئي والمسموع وحثه على تحمل مسؤولياته وفقا للقانون 94/ 382 (قانون المرئي والمسموع)
- الطلب الى وزير الإعلام اعداد دفاتر الشروط المتعلقة بقانون البث الفضائي بالتعاون مع المجلس الوطني.

بالطبع، كان من شأن هذه القرارات أن تفرحني كرئيس لمجلس إدارة تلفزيون لبنان الذي سيكون المحطة الوحيدة المخولة ببث نشرة إخبارية فضائية. ماذا سأطلب بعد؟ ولكن، هل نتمتع فعلاً بالإمكانيات اللازمة؟

والحقيقة ان التعليقات التي صدرت بعد جلسة مجلس الوزراء زادت من البلبلة القائمة. ومن بين ما سمعته:

- يوجد فصل تام ما بين البرامج المعدة للبث الفضائي وتلك المخصصة للجمهور اللبناني.
- إن وسائل الإعلام التي تبث البرامج السياسية حرة كلياً ولاتتعرض لأي ضغط. انها حرة تماماً.
- لا مانع من استضافة أي محطة لميشال عون.

شكلت هذه المعلومات تحولاً كلياً، بعد شهر واحد على منع تلفزيون المر قسراً من بث المقابلة مع رئيس الحكومة السابق.

ما اثار قلقي أكثر، عدم تدعيم هذا القرار بقرارٍ آخر طابعه مالي يسمح لتلفزيون لبنان بتغطية تكاليف البث الفضائي. في هذا المساء بالذات، طلب مني الوزير السبع أن أوافيه عند رئيس الحكومة، وأن أقوم بكل ما يلزم لبدء البث الفضائي في أقربٍ وقت ممكن.

هذا هو التفسير الوحيد لموقف الحكومة المستجد حيال التلفزيون الوطني. لكن علي ربما أن أحلل قرارات مجلس الوزراء قبل الغوص ملياً في سيناريو البث الفضائي.

كانت اللجنة الوزارية كغيرها من اللجان التي شكلتها حكومات عديدة، تتغاضى تماماً عن دراسة القرارات المطلوبة منها وهي: إعادة تقييم وضع القطاع المرئي والمسموع وإعداد تقريرٍ في مهلة شهرين. ففي خلال الشهرين المحددين، لم يستشرنا احد او يدعونا الى مناقشة الموضوع. ولم يردنا أي تقرير.

كيف اذاً، سنبث فضائيا بتكنولوجيا تنافس المحطات الأخرى فيما لا نملك سوى كاميرات «مرقعة» وتقنيات عتيقة؟ وكيف يمكن لفريق الصحافيين التقليديين، الذين اعتادوا البيروقراطية، أن يردموا الهوة بنشرات أخبار جذابة وغنية كتلك التي تقدمها المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المستقبل؟ لم أكن لأصدق انني قادر على تغطية «التيارات السياسية كافة الموجودة في لبنان»، ولم اتصور ان المحطات الأخرى ستبث نشرتنا الإخبارية[1].

هل ستتقبل المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المستقبل هذا القرار؟ هل سيهدم الرئيس الحريري الهيكل، على طريقة شمشون، عليه وعلى أعدائه؟ طبعاً لا! فكل محطة تقيس عدد مشاهديها انطلاقاً من عدد متابعي نشرتها الإخبارية اليومية. فالمشاهدون العرب يستمتعون

---

[1] مع أنني حصلت على عرضٍ لشراء النشرة الإخبارية من قبل بيار الضاهر. عرضٌ لم ير النور.

بنشرات المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المستقبل، فهل ستتخلى المحطتان عن عائدات الإعلانات العربية؟ لن اراهن بالتأكيد على هذه النقطة.

اما القرار الرابع فكان مثيراً للسخرية: «يتحمل اصحاب محطات المرئي والمسموع الخاصة مسؤولية اي محاولةٍ لتجاوز قرار مجلس الوزراء». والمقصود هنا هو رئيس الحكومة السيد رفيق الحريري ورئيس مجلس النواب السيد نبيه بري. لا أكثر ولا أقل. فهل يقدر أي قاضي تحقيق على استدعاء الرئيس الحريري ليتهمه بخرق قانونٍ صدقت عليه حكومته؟

وحين يتحدثون عن أصحاب المحطات، هل سيحاكمون كافة المساهمين، ومن بينهم عدد كبير من الوزراء والنواب ومن مسؤولين غالبيتهم من الأجانب؟ وهل سيطبق هذا القانون في بلدٍ لا يستطيع حتى أن يجبر السائقين فيه على وضع حزام الأمان؟

كان قرار تفعيل المجلس الوطني للمرئي والمسموع من القرارات الأكثر خبثاً. إذ منذ إنشائه، لم يحظ هذا المجلس بوسائل لتنفيذ قراراته. كان لأعضائه العشرة، الذين ينتخبهم مجلس الوزراء والبرلمان، دوراً استشارياً وحسب، ولا صلاحية لديهم بالتالي لاتخاذ أي قرارٍ. بالاضافة إلى ذلك، كانت التناقضات تمزقهم، وغالباً ما كانوا يجهلون ما هو المرئي والمسموع، ويتم تحريكهم عن بعدٍ، بواسطة الذين عينوهم. لكن هؤلاء الأعضاء حاولوا في بعض الاحيان ابداء الرأي واتخاذ القرارات، الا ان قراراتهم اصطدمت بحائطين:

- حائط وزارة الاعلام، حيث يختلف الوزير «الحريريّ جداً»، ومديره العام «البرّي جداً» عند كل محاولة لاتخاذ قرار معين.
- وحائط الحكومة التي يرتبط التنفيذ بها ويمكنها رفض القرار بكل بساطة.

وكم لاحظتُ غضب الاعضاء امام عجزهم الكلّي عن حسم قضايا ساخنة كان في استطاعة شرطي واحد تطبيقها. فهل من اوهام بعد حول تفعيل المجلس الوطني للمرئي والمسموع ؟

في كل الاحوال، صدرت هذه القرارات واعطت الافضلية لتلفزيون لبنان. كان علينا عدم تضييع الفرصة الذهبية ومضاعفة العمل لانجاح البث الفضائي الذي يستوجب تأمين عناصر تقنية وبشرية عديدة، وفي أسرع وقت ممكن.

غداة القرار التاريخي لمجلس الوزراء، اجتمع مجلس ادارة تلفزيون لبنان في حضور الوزير السبع الذي حثّنا على القيام سريعاً بالتحضيرات الضرورية للبث الفضائي. قلت له ان استديو الاخبار سيهجز في غضون عشرة ايام، وأنني اتصلت بالسيد محمد ياسين من ART لأسأله متى يمكننا البث، فأجابني للحال: غداً. كان كل شيء جاهزاً في القمر الاصطناعي العربي

لاستقبال شبكة برامج تلفزيون لبنان. لكننا حذرنا الوزير بان تكليف الحكومة تلفزيون لبنان بالبث فضائياً امر جميل للغاية، لكن الأجمل هو أن تتذكر الحكومة ايضاً اننا في حال عجز وأن عليها ان تؤمن لنا التمويل الملائم. طلب منا الوزير كشفاً تقديرياً فوعده محمد كريمه بانجازه في الساعات الثماني والأربعين المقبلة.

هل وُضع القطار فعلاً على السكة؟ في مطلق الاحوال كانت خطوة موقتة، لان البث الفضائي على قناة خاصة بتلفزيون لبنان مكلف للغاية بين استئجار القناة، وشراء الترانسبوندور ووضع شبكة برامج قادرة على منافسة المحطات الاخرى الموجودة على عرب سات.

في نهاية الامر، اعطتنا ART امكانية بث نشرة في الثامنة والنصف، بتوقيت بيروت، ضمن فترة برامج من ثلاث ساعات يومياً، ما بين السابعة مساءً والعاشرة ليلاً، على ان نحدد فيها بعد جدول اسعار الاعلانات خلال تلك الفترة.

بفضل هذا الحل المتعثر نال التلفزيون مكانه على الشريط C من عرب سات، حيث كانت المحطات العربية كافةً. كان في الامكان ايضاً البث عبر القناة الرقمية KU band لكن أحداً لم يستعمل هذا الموقع ولم يكن لهذا القمر الاصطناعي مشاهدين بعد. كان علينا اختيار KU band والاستفادة من وجودنا على ART للترويج لمحطتنا الفضائية، لكن أمانينا اصطدمت دوماً بحائطِ حالنا المادية الكارثية.

في عزِّ العاصفة الإعلامية والسياسية، التي اثارها قرار اعطاء حصرية البرامج السياسية الفضائية لتلفزيون لبنان، صدر اقتراح عن الرئيس بري، اقل ما يقال فيه انه جعل الكثيرين يبتسمون، دعا فيه ببساطة كل المسؤولين، بمن فيهم هو شخصياً، والوزراء والنواب، للتخلي بملء ارادتهم عن حصصهم في التلفزيونات المختلفة. بالطبع كانت حظوظ تطبيق هذا الاقتراح شبه معدومة، رغم قوله لي في احد الايام: ليقفل الحريري تلفزيون المستقبل وأنا سأقفل الـNBN.

حددنا موعداً اقصى لبدء البث الفضائي هو الخامس والعشرون من كانون الثاني. كانت فترة قصيرة ولكننا عملنا كل شيء لرفع التحدّي وربح الرهان. طلبت من مهندسنا طلال نعمان، انشاء ديكور جديد في الاستديو القديم الموجود في طابق تحت الارض في تلة الخياط، فجهزّه في عشرة ايام. كما طلبت من الياس الرحباني مقدمة موسيقية ومن الخطاطين تنفيذ المقدمة البصرية في شكل حديث. تعاقدنا مع مذيعات للاخبار وقمنا بتدريبهن، وكلفنا صائب دياب باعداد نشرة على مستوى توقعاتنا وآمال الحكومة منها. نشرة «كل شيء جميل، وكل شيء لطيف»، حيث يظهر لبنان في أحسن احواله: مستقر سياسياً، مضيافاً، اخضر (؟).

بكلمةٍ واحدة، نشرة لا طعم لها ولا رائحة.

والواقع ان المشاهدين لاحظوا منذ التجارب الاولى، المنحى السياسي «التوجيهي» غير اللائق بتلفزيونٍ رسمي. اعددنا شبكة من البرامج للساعات الثلاث التي حصلنا عليها، وناقشناها مع ART ومع الوزير السبع. وأعدّ محمد كريمه لائحة مستفيضة بالحاجات (التي تعدت قيمتها الاربعة ملايين دولار) ولائحة أخرى تشتمل على link-up (صحن لاقط) وكاميرتين للتصوير بلغت حوالي ثلاثمائة وخمسة وسبعين ألف دولار.

حصل تلفزيون لبنان على المبلغ الأخير في جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت في الرابع عشر من كانون الثاني، فجاء الامر بمثابة الضوء الأخضر استعداداً للخامس والعشرين من كانون الثاني لنتمكن من البث فضائياً. لكن ما بين الرغبة والواقع، ستحدث اشياء كثيرة وستعترضنا عقبات لن نتمكن من تجاوزها.

كان الرابع عشر من شباط أيضا موعد تسليم التقرير الذي طلبه منّا الوزير باسم السبع والذي وضعته لجنة أُنشئت للمناسبة، واعتمدت فيه على التجربة الماضية والواقع الحالي والنظرة الجديدة الى مستقبل تلفزيون لبنان.

في تقرير من أربع عشرة صفحة حمل عنوان «من تجارب الماضي الى النظرة المستقبلية»، وزعت اللجنة ملاحظاتها على اربعة فصول أساسية:

- الوضع القانوني لتلفزيون لبنان.
- هوية تلفزيون لبنان.
- اسباب العجز فيه.
- المشاكل الاساسية المطلوب حلها.

نصح التقرير، الذي استند في مجمله على ما سبق لنا شرحه للمسؤولين وعلى تقاريرنا ونقاشاتنا المكثفة، بضرورة الفسخ مع الماضي، والحفاظ على شركة مغفلة من ثلاثة مساهمين: الدولة اللبنانية، مصرف لبنان وشركة كهرباء لبنان.

دافع التقرير عن سياسة تلفزيون لبنان في تقديم برامج مختارة لجمهور عريض مثل «نساء في العاصفة»، وبرامج الترفيه ذات الطابع السياسي «شانسونييه»، والافلام والمسلسلات الجديدة، كما أكد على الطابع «العام» لتلفزيون لبنان وعلى واجبه في انتاج وتقديم برامج «غير تجارية»، تربوية وتثقيفية وبيئية، وغيرها. وتوقف التقرير عند طابع التهدئة المعتمد في الأخبار وفي البرامج الحوارية، وفقاً لمقتضيات سياسة موَّجهة، لا تحفظ التوازن ما بين الحصة المخصصة لانجازات الدولة والحصة الزهيدة، المخصصة للمعارضة في شكل عام، ولبعض السياسيين

في وجه خاص. لذا طلب التقرير اعتماد الموضوعية والشفافية في الاخبار السياسية.

استرسل التقرير كثيراً حول هوية تلفزيون لبنان وطرح سؤالاً اساسياً: «لماذا علينا الطلب من المواطن تحمُّل جزء من مصاريف تلفزيون لبنان»؟ ويكمن الجواب في اهداف تلفزيون لبنان الثلاثة وهي: التربوية والمدنية، الثقافة العالمية، والدور المناطقي. قدّم التقرير اقتراحاً باستعمال القناة 9 في الصباح، لبثّ برامج مدرسية بالاضافة الى رسالتها الفرنكوفونية. اما بالنسبة الى الدور المناطقي، فعلى تلفزيون لبنان الترويج للمناطق اللبنانية ولتقاليدها، وهي مهام لا تؤديها التلفزيونات التجارية البحتة.

بعدها، خصصنا فصلاً لتعداد الاسباب المختلفة للعجز المالي الذي يعيشه تلفزيون لبنان ومن بينها:

* الغاء حقه الحصري لغاية 2012،
* العقد مع النقابة،
* ارتفاع كلفة الانتاج،
* عبء الرواتب التي تزداد عاماً بعد الآخر.

وذكّر التقرير ايضا بالمطالعة التي أعدّها الاستاذ انطوان عبود وتفيد بحق وزير المال في الغاء الاتفاق بين الادارة والنقابة الذي يحمِّل المالية العامة اعباءً ثقيلةً للغاية.

ولاول مرة اقترح التقرير ايضاً الصرف الجماعي للموظفين بعد دفع التعويضات المستحقة لهم، لنبرهن بذلك اننا اذا دفعنا 25 مليوناً تقريباً، يمكننا تعويضها في غضون خمس سنوات، بفضل الوفر المحقق من الفروقات في الرواتب.

اوصى التقرير ايضا ببيع تلة الخياط وشراء الارض المحاذية لمحطة الحازمية، بهدف لمْ الشمل في مبنى واحد، بدلاً من بنايتين منفصلتين، ممّا يتيح بناء استديوهات اوسع، وتحسين الانتاج، لا سيما واننا بفضل الفرق في سعر الارض، المرتفعة في تلة الخياط والمعقولة في الحازمية، سنحصل ايضاً على وفر ملموس.

اوضح التقرير لاحقاً انه مهما تكن حصة تلفزيون لبنان من السوق الاعلانية، لن يتمكن التلفزيون الرسمي ابداً من تحقيق ارباح، بل على العكس، سيرى خسارته تزداد كل عام. وحدها مساهمة المواطن على غرار ما يجري في البلدان الاوروبية (فرنسا، بريطانيا العظمى، اليونان، ايطاليا...) تستطيع انقاذ وضعه المادي. وفي هذا الصدد، اقترح التقرير ضريبة على الهاتف لصالح تلفزيون لبنان: الفان وخمسمئة ليرة شهرياً تضاف إلى فاتورة الهاتف الثابت والنقال، بحيث نؤمن حوالي 12 مليون دولار سنوياً تغطي خسائر التلفزيون من دون ان

ترهق كثيراً ميزانية المواطن.

تناولت اللجنة اخيرا مسألة البث الفضائي وطالبت بعدم الاعتماد على محطة اخرى، وختمت على امل رؤية المسؤولين يأخذون هذا التقرير بالجدية المطلوبة.

في الحقيقة، لو اخذت اللجنة الوزارية للمرئي والمسموع التي يرأسها ميشال المر (والتي صدف انعقاد اجتماعها الاول في اليوم نفسه الذي قدمنا فيه تقريرنا)، باقتراحاتنا ودرستها بجدية وموضوعية، لكانت وصلت الى خلاصة واحدة وهي: تطبيق كل توصياتنا لانقاذ تلفزيون لبنان وابقائه في المستوى الارفع. لكن الجميع يعلم ان اللجان الوزارية، هي مقبرة القرارات، ولم نكن نتوقع منها قراراً واضحاً، فضلاً عن ان اللجنة لم تدعُ - ولو لمرة واحدة - مجلس ادارة تلفزيون لبنان لابداء رأيه. كان علينا اذاً الانتظار.

وفي الانتظار هذا، تلاحقت التحضيرات للبثّ على القمر الاصطناعي. كرر الوزير السبع زياراته الى تلة الخياط ليتأكد من حسن سير الأعمال. وفي اجتماع مع موظفي قسم الاخبار، حثّهم على انجاز نشرة مختلفة عن تلك التي يقدمونها في لبنان قائلاً لهم: « يجب الخروج من دوامة الروتين واعطاء صورة استثنائية ليس فقط عن المحطة الوطنية، بل ايضاً عن بلدنا ». في الواقع، لم يكن واثقاً بالفريق الموجود امامه وكان يشكّ في قدرة الصحافيين كافةً على انتاج نشرة جيدة، تتميز بالحماس والايقاع، وعلى الاخص بالحسّ الصحافي الذي لا يملكه الا القلائل منهم. قام المسؤولون عن النشرة الاخبارية بعدة تجارب لكن النتيجة بقيت على حالها في استطلاعات الرأي: نشرة مترهلة، تفتقر الى الحيوية، ومجردة من كل ابداع او خيال.

وجاء الخامس والعشرين من كانون الثاني، ولم نصعد الى الفضاء رغم جهوزنا تقنياً. فعلى الصعيد السياسي، كان تلفزيون لبنان يتعرض مرة أخرى، الى طعنة سياسية. ظننا جميعاً بان اتفاقاً حصل ولو شفهياً، ما بين الرئيس رفيق الحريري والشيخ صالح كامل، على استعمال قناة ART، لاطلاق تلفزيون لبنان فضائياً. فلماذا ينتظرون ولا يعطوننا الضوء الاخضر؟ حتى ان ART وضعت بتصرفنا المحطة الارضية للبث الفضائي link-up بانتظار استلامنا محطتنا الخاصة المفترض بنا طلبها من لندن، لا سيما وان طلب المعدات يستوجب تحرير الاموال التي خصصها لنا مجلس الوزراء والتي أخرتها الاجراءات الشكلية. كالعادة طبعاً.

رفض الوزير السبع ان نبدأ البثّ الفضائي معللاً الامر بأن فريق النشرة المتلفزة ليس مدرباً بما يكفي لتقديم نشرة على مستوى توقعاته. ولم يفهم الرأي العام اسباب المماطلة في اطلاق تلفزيون لبنان فضائياً، وراحت الصحف تسرب كل انواع الاشاعات والتعليقات التي تصبّ جميعها في خلاصة واحدة وهي ان تلفزيون لبنان يتخبّط في مشاكله المالية، ولا يملك فعلياً

وسائل البث الفضائي. الامر الذي جلب الماء الى طاحونة التلفزيونات الخاصة (وفي الأخص الـLBC) التي طالبت باستعادة بثّ اخبارها على القمر الاصطناعي، ثم انتقلت من المطالبة الى التنفيذ، اذ قررت، في آخر كانون الثاني، بث نشرة اخبارية وصفتها بانها «غير سياسية» وتقدم اخباراً اقتصادية وامنية لا يفصلها عن الخبر السياسي سوى خيط رفيع للغاية. شكلت هذه الخطوة نقضاً واضحاً لقرار مجلس الوزراء، لكن اي من المسؤولين الرسميين لم يشر الى هذه «المخالفة»: لا الوزير السبع، ولا المجلس الوطني للمرئي والمسموع، ولا حتّى اللجنة الوزارية التي تضم وزراء راغبين بهذا المخدر المسمى «شهرة» الذي تمنحهم اياه الLBC عبر استضافتهم في الاخبار او في برنامجها الحوارية. وراحت الامور تجرجر ومعها تعقدت آمالنا في الصعود قريباً الى الساتيليت.

والغريب ان الوزير السبع طلب مني المجيء الى مكتبه لمقابلة احد مديري «اوربيت». لقاء ودّي، لولا انتقالنا فجأة، الى الحديث عن امكانية التعاون مع اوربيت للبث الفضائي. كنت مذهولاً ولو انني لم اظهر دهشتي، خصوصاً وإن الوزير طلب منّي دراسة امكانية استعمال محطة اوربيت. بعد مغادرتي، اتصلت بالوزير هاتفياً لاسأله اذا كان طلبه جدياً او انه لمجرد الظهور بمظهر لائق امام ممثل اوربيت. ثم أضفت قائلاً: يبدو لي أن اتفاقاً حصل سابقاً مع ART. أجابني: «لا، أردت فقط الحصول على جدول مقارنة بين حسنات الشركتين وسيئاتهما».

لا ادري ماذا اقول. قبل شهر جهزنا كل شيء للبث على ART- تبادل رسائل، اقتراح البرامج، اتفاق على الاعلانات، مضمون وقت الذروة الخ... أعددنا اتفاقاً مع ART بتوصية.... من الوزير السبع وقبول الرئيس الحريري. سنتأخر اكثر في بثنا الفضائي. تخطينا منتصف شباط وذهبت جهودنا سدى.

نقل تلفزيون لبنان حصرياً الاولمبياد الشتوية من ناغانو في اليابان، وعقدت مؤتمراً صحافياً لأعلن ان محطتنا على موعد مع مونديال كرة القدم في حزيران المقبل وأن سلسلة من الخطوات سترافق الحدث. كان علي التوجه الى فيينا للمشاركة في اجتماع منظمة وكالات الاعلان العالمية، ثم الى موناكو لحضور المهرجان السنوي للتلفزيون.

طلبت من محمد كريمه أن يعدّ لي دراسة مقارنة بين اوربيت وART لعرضها على الوزير ومساعدته في اتخاذ قراره النهائي. وقبل سفري، عرض علي كريمه تقريره الذي جاء مؤيداً لـART بعد مقارنة تركيبة المحطتين. في الواقع، كانت ART تبث برامجها كلها من دون ترميز (ما يعني التقاطها بمجرد التزود بلاقط فضائي)، بينما كانت اوربيت مشفّرة ولا نرى من دون تشفير سوى قناة واحدة تروج خلال ساعات النهار للبرامج والافلام التي تبثها على قنواتها

الاخرى. صادقت على تحليله ورجوته ارساله الى الوزير حتى في خلال غيابي.

كنت في غرفتي في فندق ميتروبول في موناكو، ذلك الصباح، حين رنّ هاتفي الخليوي، كان الوزير السبع الخط. بعد السلام، قال لي فجأة: «طلبت منك دراسة مقارنة بين اوربيت وART

- ولكن محمد كريمه ارسلها لك.
- وهل تسمّي هذه دراسة مقارنة. انا اسميها خلاصة لجعلي اختار ART.
- ابداً. لقد قمنا بمقارنة ما بين حسنات المحطتين وسيئاتهما ووصلنا الى النتيجة بأن ART تقدم شروطاً أفضل.
- لا يحق لك ان تستنتج (كانت اللهجة ترتفع) وليس لك ان تلوي ذراعي.
- لا أحد يلوي ذراعك. انا رئيس مجلس ادارة تلفزيون لبنان وأوصي بما يلائمنا اكثر.
- القرار لي.
- وأنا أعطي النصيحة.
- لا استطيع قبول هذا التقرير والا سأتهم بأنني منحاز.
- سنتحمل هذه المسؤولية.
- ليس لك أن تتحمل! (بغضب)
- في هذه الحال، اعتبر يا معالي الوزير انه لم يعد لديك رئيساً لمجلس ادارة، ابدأ بالتفتيش عن بديل.

كان الوداع صاقعاً.

غضبت جداً لهذا الهجوم غير المتوقع وغير المقبول. فالوزير نفسه طلب مني، قبل شهرين، التعاون مع ART. لم أكن هدأت بعد حتى رنّ الهاتف من جديد. كان رفيق شلالا، مدير الوكالة الوطنية للاعلام، فتكلّم معي بصوته الهادئ والمريح كالمعتاد، وسألني عمّا جرى لأنّه لم يرَ الوزير قط في هذه الحال. اخبرته بالحوار مع الوزير بكل تفاصيله وقلت له انني لا اسمح لأحد بأن يكلمني بهذه اللهجة، وان حراجة موقفه نابعة من عدم التزامه بوعده باطلاق تلفزيون لبنان فضائياً، وعليه ان يلوم نفسه وليس الآخرين. طلب مني رفيق ان اخفف من وطأة الامر واتصل بالوزير، لكنني رفضت رفضاً قاطعاً واكدت له أنني لن اتكلم معه حتى بعد عودتي الى بيروت، لأن من واجبه هو، كوزير وصاية، القيام بالخطوة الاولى وأن استقالتي ستكون نهائية اذا فعل غير ذلك.

في الواقع، وبعد عودتي الى بيروت، لم اتصل بالوزير وتابعت جهودي للصعود الى القمر

الاصطناعي، لكننا احسسنا اكثر فأكثر ان تحقيق الامر مستبعد. اكتشفت في ملف الاوراق المجمعة خلال غيابي، قصاصةً من صحيفة السفير بتاريخ 26 شباط لصفحتها المخصصة للتلفزيون. اعدت الصحيفة تقريراً مفصلاً عن «العقد» مع ART، وتحت عنوان كبير «لماذا التأخير في البث الفضائي لتلفزيون لبنان»، كتب الصحافي عماد مرمل « مشروع عقد مع ART لا ينتظر سوى التوقيع». مرمل برهن غير مرة ان مصادر معلوماته موثوقة جداً. بعد قراءة المقال كله، أدركت ان أحد المطلعين جداً على ما يجري في تلفزيون لبنان، اخبر هذا الصحافي القصة «السياسية» الكاملة الكامنة وراء تأخير البث الفضائي. فهو نشر بوضوح النقاط الاساسية للاتفاق المعقود مع ART والذي ينتظر الضوء الأخضر السياسي لتوقيعه. كما اورد التفاصيل كلها لزيارة الشيخ صالح الاولى الى رفيق الحريري خلال شهر رمضان، والاجتماع الذي ضمهما الى باسم السبع ومحمد عبيد، والذي على اثره حصلنا على الضوء الاخضر للبث الفضائي. احتوى المقال ايضاً على جدول المقارنة ما بين ART واوربيت والخلاصة التي نعلمها، ونشر خصوصاً مقابلة لمحمد عبيد يصرح فيها مفوض الحكومة لدى تلفزيون لبنان بان «مصالح التلفزيونات الخاصة هي التي تتسبب بتأجيل توقيع العقد». وأضاف «أخشى من وجود اتصالات سرية مع محطات فضائية اخرى لابعاد ART التي يجب ان لا ننسى، انها شريكة المؤسسة اللبنانية للإرسال LBC على القمر الاصطناعي». وانتهى قائلاً انه يعتقد بان الوقت الضائع ناتج من اعادة المحطتين العلاقات بينهما، مما يبعد، في الوقت الحاضر، القرار السياسي للسّماح لتلفزيون لبنان بالصعود الى الساتيليت».

برز في هذه المقابلة عنصران اساسيان:

- ان محمد عبيد هو من دون ادنى شك مصدر عماد مرمل.
- والنقطة الثانية ان هذا المقال ظهر في اليوم نفسه الذي حصلت فيه المشّادة الكلامية بيني وبين باسم السبع.

وقفزت الى استنتاجين لا يمكن التغاضي عنهما: الأول تسعير الخصام القديم ما بين بري والحريري من خلال السبع وعبيد، والثاني ان السبع يحاول اتهامنا بالتواطؤ مع عبيد لزعزعة موقعه كوزير للاعلام. وها هو تلفزيون لبنان يدفع مرة اخرى ثمن الخلافات القائمة.

لم انس كثيراً مآخذي على الوزير، لكنّي بدأت اجد اعذاراً تبرر اتصاله غير المبرر بي في موناكو. صبَّت مقالة السفير الزيت على النار وسيكون التأخير «السياسي» نهائيا.

كان الوزير هو البادئ بالاتصال بي. لم نتطرق الى النقاش الذي حصل بيننا لكنه أثار معي نقاطاً روتينية. انكسر الجليد بيننا، من دون ان تحمى مسألة البث الفضائي، على الرغم من

التصريحات الرسمية حول ضرورة هذا البثّ.

وسط هذه الاجواء المحتقنة وعلى خلفية لقاءات عند باسم السبع، بين رئيسي مجلسي ادارة LBC وFTV، واجتماعات بين نقابة موظفي تلفزيون لبنان ومحمد عبيد، وتهديدات مقنعة بالاضراب، انعقد مجلس الادارة في 9 اذار في لقاء خلته روتينياً لمناقشة ودية حول وضع تلفزيون لبنان. غير أن جو تقلا انذرنا مرة اخرى بوجوب تقديم الميزانية، حتى لا نتهم بافلاس المحطة وبتقديم تقرير عن كيفية ادارتنا لها، والا وجدنا انفسنا وراء القضبان. عدنا من جديد الى الدائرة الجهنمية: نحن بحاجة الى المال لأننا من دونه نسير نحو العجز، والعجز سيعرضنا لملاحقات قضائية. لمحت وليد شقير يخربش بعض الجمل على قصاصة ورق، اعطاها الى جو تقلا الذي وقعها، ومن بعده ابراهيم خوري. سألت ماذا يجري؟ كانت هذه ببساطة استقالة جماعية لاعضاء مجلس الادارة استعجل اسامة العارف توقيعها بدوره. اما علي عبد الله، فتشاور مع محمد عبيد قبل توقيعها. فاشار الى مفوض الحكومة بحاجبيه ان لا أفعل.

قلت لزملائي، ان استقالتهم ستؤدي حتماً الى حل المجلس، لكنني شخصياً، لا استطيع المشاركة في التوقيع قبل ضمان استمرارية الشركة.لا بل على العكس، سأحمل الاستقالة الى مجلس الوزراء وأضعه امام مسؤولياته. وفي مطلق الاحوال، لم يبقَ لنا سوى شهرين لا يستحقان عناء الرحيل اليوم. تبع ذلك نقاش هادىء انتهى بتكليفي ابلاغ مجلس الوزراء بالاستقالة الجماعية، التي رجوت رفاقي كتمان امرها لحين استلامي رداً رسمياً.

في نهاية الجلسة، ناشدني محمد عبيد وعلي عبدالله عدم توقيع الاستقالة الى جانب اعضاء المجلس الآخرين، لأنهما يرايان فيها مؤامرة حبكها ممثلو رئيس الحكومة ويجب عدم الوقوع في فخهم. عارضت نظريتهما وقلت لهما ان الإستقالة الجماعية وحدها قادرة على تحريك المرجعيات الحكومية لتسريع إنقاذ تلفزيون لبنان.

مهما يكن من أمر، كتبت رسالة الى الوزير السبع، بواسطة المدير العام للوزارة، كما تفرضه الأصول، وطلبت منه اتخاذ القرارات الملائمة للمحطة، اذ للمرة الاولى منذ تأسيسه في العام 1979، يختبر تلفزيون لبنان إستقالة جماعية. بقي السر محفوظاً ولم تورده أي صحيفة.

كنّا عشية 14 أذار، ذكرى اجتياح الجيش الإسرائيلي للجنوب في 1978. كانت الاحتفالات في المناسبة كثيرة وقررت الدولة نقلها الى العالم العربي والى دول الاغتراب اللبناني. وبالطبع كان تلفزيون لبنان عاجزاً عن بثَّ أي صورة على الساتيليت، لذا سمح الوزير السبع لمحطتي LBC وFTV بنقل البرامج السياسية فضائياً وبتغطية الاحتفالات السياسية المقررة في المناسبة. دقت هذه الحجّة المسمار الاخير في نعش آمالنا في البث الفضائي.

انطلق القطار مجدداً وبقينا نحن على الرصيف. والأسباب سياسية وغير مفهومة. لم نحصل على الضوء الأخضر لتوقيع عقد يصب في مصلحة الدولة وسياستها. والدولة وحدها مسؤولة عن هذا الإخفاق المريع، لا سيما وأن رئيس الوزراء كان وراء الاتفاق مع ART، وان وزير الإعلام عمل كل ما في وسعه ليحصل لنا على القدرات المالية لتغطية نفقاتنا، وان الحكومة التي منعت المحطات الأخرى من نقل الأخبار السياسية فضائياً هي التي عادت وسمحت أخيراً بقتل تلفزيونها العام. لماذا؟ من دون شك، لان أحداً لا يريد لتلفزيون لبنان أن ينجح في استقطاب عدد كبير من المشاهدين وأن يأخذ حصته من ميزانية الإعلانات.

كان ملف تلفزيون لبنان على جدول أعمال مجلس الوزراء في الثامن عشر من آذار. لكن مع الأسف تركز النقاش على قانون الزواج المدني في لبنان وبقي القليل من الوقت لمناقشة ملفّ محطتنا بكامله.

إكتفى الوزير السبع بتوزيع نسخ من تقريرنا على الوزراء وتأجل النقاش الى الأسبوع التالي. كنّا على بعد عشرة أيام من نهاية الشهر ولا مال لدينا لدفع الرواتب. قررت حينئذ، بالاتفاق مع مجلس الادارة، أن أضرب ضربتي الكبرى. كانت خطتي من شقين:

- إجتماع مع جميع الموظفين لوضعهم، بكل شفافية، في صورة ما يجري في مؤسستنا.
- مؤتمر صحافي مباشر على الهواء لأروي، لوسائل الاعلام والمشاهدين احوال التلفزيون العام، التلفزيون الاول في العالم العربي.

حصل الاجتماع مع الموظفين في 23 آذار، وجاء كرد فعل على ألاعيب النقابة التي لا توفر أي وسيلة او مناسبة الا وتستغلها لرفع درجة التوتر، وزيادة التهديدات واطلاق شعارات فارغة عن «لقمة الخبز التي نحرمهم منها»، وعن «البؤس الذي يعيشون فيه». علماً أن موظفي تلفزيون لبنان يتقاضون رواتب أعلى من رواتب زملائهم في القطاع العام وان شركات خاصة كثيرة كانت تحسدهم على الشهر الرابع عشر، وعلى الضمانات، وبدلات النقل والساعات الإضافية. هذا من حقهم الذي لا ينكره احد عليهم، لكن اتهامات النقابة كانت سيئة النية وتلامس الابتزاز الذي مارسه بعض الأعضاء الذين حُرموا من الظهور على الشاشة واستفادوا من «قضيتم» للتباهي أمام الكاميرات وتعداد انجازاتهم في الصحافة المتعطشة لتغطية أعمال نقابتهم.

وبما أن مجلس النقابة يمارس الغوغائية، سأكون أكثر غوغائية منه، لا سيما وان عدداً كبيراً من الموظفين لا يشاطرونه الرأي.

حصل الاجتماع مع موظفي الحازمية ثم مع موظفي تلّة الخيّاط. دخلت فوراً في صلب

الموضوع معلناً لهم أنه يستحيل على تلفزيون لبنان دفع رواتبهم وخدماتهم، ابتداء من نهاية شهر أذار. «ان مصير المؤسسة أسود. قدّمنا الى الحكومة كل الحلول الجذرية لكنها لم تتبنَّ أي حل طويل الأمد. نحصل على مساعدات من وقت الى آخر لكنها تكفي فقط لحلِّ المشاكل الآنية. نحن بحاجة الى عملية زرع جراحية وهم يعالجوننا بالأسبيرين».

قلت لهم بعدئذ أنني معهم في خندق واحد وإننا نخوض الحرب ذاتها. وأنني سأتفهم موقفهم اذا ارادوا تصعيد مواقفهم. لكنّي أُلزمهم، في حال الاضراب، بالاستمرار في تشغيل الشاشة وعدم تركها سوداء أمام المشاهدين. «بل على العكس، فلنستفدْ من الاضراب لنتكلم عن مشاكلنا للجمهور العريض. وقد نتمكن حينئذ من دفع الأمور الى الأمام».

اخبرتهم أيضاً باستقالة أعضاء مجلس الإدارة الخمسة وأن واحدا فقط عاد عنها حين رجوتهم بذلك.

صفّق لي الموظفون بقوة في الحازمية كما في تلّة الخيّاط. وشعروا ان رئيسهم يشاطرهم مشاكلهم، وسط غيابٌ لافت للأعضاء الفاعلين في النقابة. استعملت لغة الموظفين الذين ذهلوا لشفافية الإدارة.

غطت الصحافة في اليوم التالي وقائع هذا الاجتماع مع الموظفين، وجرياً على عادتها، نشرت السفير مقاطع واسعة من تقرير مجلس الادارة الذي كان باسم السبع وزّعه قبل اسبوع على الوزراء.

في الثالثة من بعد ظهر 25 آذار، وقفت امام عدد كبير من الصحافيين وعدد هائل من الشخصيات التي جاءت تستمع الى ما سأكشف عنه من مشاكل التلفزيون العام: أعضاء المجلس الوطني للمرئي والمسموع، رئيس نقابة وكالات الاعلان سعيد صبّاغة، وكالات الاعلانات، أعضاء مجلس الادارة. كانت التلفزيونات الخمسة العاملة في لبنان حاضرة بالاضافة الى الصحف والمجلات الصادرة في لبنان.

حضّرت مؤتمراً صحافياً شبيهاً باستعراض تلفزيوني حقيقي لأننا كنّا نطلُّ مباشرةً. واخترت ديكور النشرة الأخبارية الذي حضرناه سابقاً للبث الفضائي لأبرهن اننا كنا جاهزين وأن قرار حرماننا من البث الفضائي قرار سياسي محض. قبل بداية المؤتمر، بثينا شهادات وزراء حاليين عن تلفزيون لبنان، أكّدوا فيها جميعهم أنه ضرورة وطنية علينا الحفاظ عليها وحمايتها. كانت الشهادة الأخيرة لباسم السبع الذي قال: «لا نريد تحويل تلفزيون لبنان الى حائط مبكى، هو وجد ليبقى». من هنا بدأت واستشهدت بكلام الوزير قائلاً: «أنا اليوم أمام حائط مبكى».

عددت كل ما أوصل تلفزيون لبنان الى هذه الحال المتردية مالياً: الحرب، الاضرابات،

العقد الموقع مع النقابة، إلغاء حقه الحصري، التوظيف الهائل، وجود مبنيين منفصلين، انخفاض الدخل الاعلاني، ارتفاع سعر الانتاج، وغيرها.

شدّدت خصوصاً على عدم اقرار سياسة استثمار منذ شراء الدولة لحصص القطاع الخاص، لاعتقاد الدولة أن على تلفزيون لبنان أن يدرَّ مالاً، لا أن يكلفها ثروة. وأضفت بان على الدولة أن تعامل المحطة كما تعامل الجيش، والتعليم الرسمي، وان نحصل على مساعدة شهرية لسنا محكومين بردها لنتمكن من العمل في شكلٍ سليم. اقترحت أخيراً، على غرار بلدان العالم الاخرى، انّ يساعد المواطن التلفزيون العامَ بدفع ضريبة صغيرة تضاف الى فاتورة الكهرباء أو فاتورة الهاتف.

حذّرت الدولة، انها في حال لم تجد حلولاً فورية، لن نتمكن من دفع معاشات أذار ويتوقف بالتالي تلفزيون لبنان عن البثّ في أواسط أيار.

ختمت بنداء مؤثر للرؤساء الثلاثة ليجدوا الحلّ المالي لإنقاذ التلفزيون العام.

غطت الصحف والتلفزيونات هذا المؤتمر الصحافي، وخصصت له الصحافة اليومية أعمدة عدّة وخصته بعض الصحف الأخرى بموقع في صفحاتها الأولى. وهذا يدلّ على الأهمية الكبرى التي يوليها الرأي العام لتلفزيون لبنان الذي رافقه طيلة اربعين عاماً والذي يمثّل الى حدٍّ كبير ذاكرته البصرية، والثقافية، والفنية، والسياسية والاجتماعية، وذاكرته الجماعية.

توقعت، بالتأكيد، أن تتحرك الدولة أخيراً. لكن الذين بادروا الى التحرّك كانوا أعضاء النقابة، الذين أصدروا بياناً في غياب الياس أبو رزق، دعموا فيه، نوعاً ما، وجهة نظر مجلس الادارة، إلا أنهم ابدوا شكوكاً حول نوايا الادارة كما نوايا الدولة، وأضافوا أن النقابة « تحذر المسؤولين من أزمة تعود مسؤوليتها الى تراكم الأخطاء منذ سنوات داخل هذه المؤسسة». قال لي الموظفون معي، ان بيان النقابة ينم عن خيبة امل الموظفين الذين فوجئوا بشفافية المؤتمر الذي عقدته وبطروحاتي المخلصة تجاههم وتجاه وسائل الاعلام والرأي العام.

أول رد فعل ايجابي على مؤتمري الصحافي كان بوضع معالجة احوال تلفزيون لبنان على جدول اعمال مجلس الوزراء الذي سينعقد في 2 نيسان. كما رفع عدة نواب اصواتهم دفاعاً عن تلفزيون لبنان. ظننت، في الحقيقة، أن تصريحاتي ستثير ردود فعل اهم من قبل السياسين والصحافة. بعد 28 أذار، غابت أخبار تلفزيون لبنان من الصحافة. وتساءلت: لو أن بيار ضاهر اعلن عن إقفال المؤسسة اللبنانية للإرسال، هلْ كانت السلطات لتبقى مشلولة! لا شك ان تلفزيون لبنان بات مرضاً مزمناً في حياة الناس اليومية، ولم يعدْ تلك المحطة الضرورية التي

لا غنى عنها. استنتاج مر ولكنه مرآة ساطعة للحقيقة. فهل يعقل أن تؤدّي كل تلك الجهود التي بذلناها، كل تلك الدراسات، وكل تلك التقارير المهنية الى مثل هذه السلبية تجاه تلفزيون لبنان؟ كانت خيبتي عظيمة! فحتى الوزير السبع تلافى مناقشة عمق الموضوع.

مع ذلك تقبل طلباً تقدمت به إليه عندما زرته في مكتبه غداة المؤتمر الصحافي الذي عقدته. فبالرغم من انزعاجه من الصراحة التي تناولت بها المشاكل، أصغى بانتباه الى حلٍّ لمشكلة رواتب أذار. فبما أن مشروع البثّ الفضائي أرجئ الى أجل غير مسمّى، لماذا لا «نقترض» المبالغ المخصصة للساتيليت وندفع معاشات الموظفين؟ وإذا أضفناها الى أموال الاعلانات ستصبح هذ المبالغ كافيةً لاجتياز الخطر في نهاية أذار، مما يعطي الحكومة المزيد من الوقت لإيجاد الحلول. كان علينا اتمام كل ذلك سراً كي لا نكشف التفاصيل. لكن السفير نشرت، مرّة أخرى الخبر!

رافقني بعض أعضاء مجلس الادارة في زيارة للرئيس نبيه بري، ثمّ للوزير عمر مسقاوي بهدف شرح وجهة نظر تلفزيون لبنان وكسب دعم رئيس المجلس وبعض الوزراء قبل انعقاد مجلس الوزراء. كان موقف الرئيس بري مثالياً تجاه تلفزيون لبنان وأعلن دعمه الكامل لمحطتنا. قال انه سيطلب من الحكومة ايجاد حلول جذرية للمشكلة المالية المزمنة التي تشكو منها مؤسستنا. وسعى في اليوم نفسه الى قيام أحد معاونيه المقربين وهو الوزير محمد عبد الحميد بيضون بالتصريح، مكرراً حجج الرئيس بري نفسها. بدا ان الامور تأخذ منحى ايجابياً.

لكن لسوء الحظ! شغلت التهديدات الاسرائيلية ضد لبنان القسم الأكبر من جلسة مجلس الوزراء الذي وجد نفسه مجبراً على إرجاء مناقشة ملف تلفزيون لبنان الى جلسة لاحقة. في هذا الوقت، اجتمعت النقابة (دائماً وأبداً) في المكان نفسه والديكور نفسه حيث عقدت مؤتمري الصحافي وقررت الاضراب في الثاني من كل شهر في حال عدم دفع الرواتب كل أول شهر على أبعد تقدير. مرة أخرى لطخت التهديدات صورة تلفزيون لبنان في نظر جمهور تعبَ من مشاكلنا ودولة تخشى الاضرابات العارمة التي كان الياس ابو رزق يقوم بها لتحسين صورته كرئيس لاتحاد العمال.

والبرهان على ذلك تصريح وزير المال فؤاد السنيورة الذي ربط اي مساعدة مالية لتلفزيون لبنان بما ستقدّمه المحطة الرسمية للدولة من خدمات لا تقدّمها المحطات الخاصة. قلت في نفسي، أن الوزير السنيورة، اما لا يشاهد تلفزيوننا أبداً أو انه يتخذ موقفاً أقلّ ما يقال فيه انّه غير عادل لأن تلفزيون لبنان يضع نفسه في خدمة الدولة والمواطن، كما يشير اسمه.

كنّا نبث، ما لا يقل عن عشرين ساعة في الاسبوع، برامج ذات طابع عام (بيئة، آثار، زراعة، طبّ، ثقافة عامّة، تاريخ، مقابلات، أفلام وثائقية)، دون ذكر الوقت المخصص للاخبار الرسمية التي يطالبنا بها أقطاب الدولة. أخافني موقف الوزير السنيورة كثيراً لا سيما انه قال لي في حضور باسم السبع (كنّا نزوره للمطالبة بدعم مالي) «ما هو نفع تلفزيون لبنان اذا كان يقوم بما تقوم به التلفزيونات الاخرى؟»، فأجبته بالمثل: «ما نفع التلفزيونات الاخرى اذا كانت تقوم بما قام به تلفزيون لبنان منذ انشائه؟». خلال هذا الاجتماع الذي حضره أيضاً المدير المالي ريشار رشيد، شرحت للوزير السنيورة وجوب تخصيص ميزانية شهرية لتلفزيون لبنان كما هو الحال بالنسبة الى بقية المؤسسات الرسمية. وأردفت قائلاً: «نحن في تلفزيون لبنان، لا ميزانية لدينا، ولا نعرف ما تريده الدولة منّا. هل تريد تلفزيوناً ناجحاً لجلب الاعلانات؟ لا نملك هنا سوى امكانيات محدودة. هل تريد تلفزيوناً فقيراً؟ لن يأتي اذاً بالاعلانات وستكون الكلفة مضاعفة. أعلم يا معالي الوزير أنّك، منذ شراء الدولة التلفزيون عام 1995، لم ترغب بهذه المحطة. لكنّها الآن ملك الدولة التي عليها أن تتحمّل مسؤولياتها تجاه مؤسسة تملكها. إذا أقفلتم تلفزيون لبنان سيكلفكم أكثر من كلفته اليوم. علينا توفير مقومات الحياة له على المديين المتوسط والبعيد». قال لي الوزير السبع انه متفائل بالنسبة الى ما ستؤول اليه مناقشاتنا، لكن نظراً لحلول عيد الأضحى وأسبوع الفصح، أرجئ النقاش حول مصير التلفزيون الرسمي الى جلسة مجلس الوزراء المقررة في الخامس عشر من نيسان. وعلى ما يبدو، حملت أعياد الطائفتين الكبريين في لبنان، التي تزامنت في الأسبوع ذاته، النّعمة التي حلّت على وزراء حكومة الحريري المجتمعين في قصر بعبدا في الخامس عشر من نيسان 1998.

يومها، ولأول مرّة في تاريخ تلفزيون لبنان، اعتبرت الدولة أخيراً ان التلفزيون الرسمي هو ملكها الخاص وانها ستتحمل مسؤولياتها تجاهه بتخصيص مبلغ 1.135.000 دولار، بالاضافة الى -وهنا يكمن انتصار مجلس الادارة - 400.000 دولار كل شهر. كنّا طالبنا بـ700.000 دولار لتأمين استثمار جيد، لكن القرار صدر وكنّا مزهوّين فعلاً حين سمعنا محضر الجلسة. تنادينا جميعنا ليهنئ بعضنا بعضاً وشكرت الرؤساء الثلاثة والوزير السبع على هذا القرار التاريخي. كنا سنخرج تقريباً من الهوّة، ونعتمد على 850.000 دولار شهرياً، البعيدة عن الـ1.125.000 دولار الضرورية لحفظ رأسنا.

وبما أن الفرح لا يدوم، حجزت الريجي اللبنانية للاعلانات المبلغ الذي كنّا سنقبضه منها بناء على دعوى قضائية قديمة تعود الى العام 1990 يوم كانت الشركة تملك ادارة الاعلانات

في تلفزيون لبنان. كذلك سارعت النقابة ونسبت الى نفسها «نصف الانتصار» الذي حصلنا عليه، واعلنت رفضها اي ضريبة على اجهزة التلفزيون وطالبت بادارة اعلانات المحطة بنفسها. كان بإمكان هؤلاء الاشخاص تحويل الافراح الى خيبات متلاحقة. علماً انها بالرغم من تسميتها نقابة موظفي التلفزيون في لبنان كانت تقتصر على موظفي تلفزيون لبنان المجبرين على دفع مساهمة شهرية لها (1٪ من المعاش) لتغذية صندوقها. كانت وسائل الاعلام تتابع حركة النقابة وتعطيها الفضل في تحقيق الانجازات!

رغم ذلك، انتشرت الإشاعات مثل النار في الهشيم لتؤكد أن الحلّ النهائي لإنقاذ تلفزيون لبنان سيؤجل الى ما بعد الانتخابات الرئاسية المتوقعة في تشرين الثاني 1998.

وكان المؤتمر العالمي للمنظمة العالمية للاعلان (القاهرة من 7 إلى 14 أيار) مناسبة للقاء العديد من المسؤولين عن وسائل الإعلام المصرية وللتعاقد مع المقدِّم المصري مدحت شلبي الذي سمح لتلفزيون لبنان بتحقيق انتصاره في مونديال كرة القدم.

عند عودتي، وجدت نفسي وجهاً لوجه مع مشكلتين ماليتين: الأولى مع الريجي اللبنانية للإعلانات التي عملت على حلّها ودّيّاً مع نجاح أبو عاصي، والثانية مع فرنسبنك الذي تعود دعواه علينا إلى عهد الرئيس الجميل، وتتعلّق بشراء وزير الاتصالات يومذاك جوزيف الهاشم محطة ارضية (ساتيليت) لتحسين التقاط الاتصالات الهاتفية. ولأسباب اجهلها حتى الآن، وُضعت هذه الفاتورة على حساب تلفزيون لبنان، وطالبنا فرنسبنك الذي سلف الأموال بدفع المبالغ المستحقة له بذمّتنا. كانت الفوائد المصرفية لهذه المحطة، تراكمت مع مرور السنوات، ليرتفع الدين من 30.000 إسترليني الى ما يعادل ثمانمائة ألف دولار تقريباً.

فجأةً، عاد الحديث عن الساتيليت. وبالفعل، زارت بعثة من عرب سات بيروت، واستقبلها الوزير باسم السبع وعبّر لها عن رغبته في رؤية المحطة الوطنية تطلّ فضائياً. حتى انه استدعاني إلى اجتماع ضمّ مسؤولين عن وسائل الإعلام المرئي والمسموع وبعثة عرب سات. لكنّ الاجتماع كان إعلامياً أكثر منه لتحقيق الصعود إلى الساتيليت، لا سيما وان كلفة البث على band KU مرتفعة جداً رغم تغطيتها الضعيفة. كنت سأزور الكويت في أواسط شهر حزيران.

تكررت معزوفة المعاشات في نهاية شهر أيار. فعلى الرغم من تصويت الحكومة على منحنا 400.000 دولار شهرياً، حالت دهاليز الإدارة دون قبضها قبل نهاية الشهر، لا سيما وإن الروتين أخر اقرارها في الفترة ما بين 15 نيسان ونهاية أيار. لم نحصل على هذه الأموال قبل

الأول من حزيران، وبدأنا بدفع الرواتب بعد الظهر تماماً. هذا الجهد الهائل وفي الدقيقة الأخيرة، واجهته النقابة الوفيّة لوعدها باعلان الإضراب في الثاني من الشهر إذا لم يقبض الموظفون في أوله، واجهته باعلانها الإضراب في الثاني من حزيران. كان سوء نية النقابة ورئيسها تحديداً بالغ الوضوح. بدأ الموظفون بقبض شيكاتهم بعد ظهر الأول من حزيران، لكنه اصر على مبدأ الإضراب، والسبب المعلن: «صحيح أننا حصلنا على الشيكات، ولكن من يؤكد لنا وجود أموال في المصارف؟».

في صباح الثاني من حزيران، قدمنا للمشاهدين شاشة سوداء من دون حياة، لكن عند الظهر، انتهى الإضراب. سدد الياس أبو رزق إلى تلفزيون لبنان ضربات قاتلة ليس لشيء إلا لرغبته في رؤية صورته وتصريحاته على الشاشات وفي الصحف. كان يقبْض راتبه لكنه لا يعمل، ويرأس نقابة بهدف الوصول الى الاتحاد العمالي العام، ويهدد بالإضراب للدلالة على عظمته، ثم ينفذ الاضراب من دون سبب. تلك كانت التصرفات الهدّامة لرئيس النقابة. كانت تلك الاضرابات هدّامة فعلاً لأنها اثارت غضب المشاهدين بدلاً من أن تستدرّ شفقتهم، وهم اعتبروا ان موظفي المحطة يمصون دم الدولة، ويتقاضون رواتب أعلى بكثير من معاشات زملائهم في التلفزيونات الأخرى، ويخضعون بطريقة عمياء لنقابة لا تقودهم ابداً إلى النجاح.

زدّ على ذلك، إن التهديدات المتواصلة بالإضراب تبعد المعلنين الذين فقدوا الثقة باستمرارية تلفزيون لبنان وبرامجه وفضلوا استثمار أموالهم في محطات اخرى حيث يتمتع الموظفون بتقديمات أقلّ، لكنهم لا يضربون.

حمَّلت الياس أبو رزق لوماً كبيراً واعلمته به خلال احد اتصالاتي معه، وحملته النتائج المضرّة لتصرفات نقابته غير الشرعية.

في ذلك الأسبوع، زرت الرئيس الياس الهراوي الذي، بظرفِه المعهود وصريح كلامه، استقبلني قائلاً: «يا صديقي العزيز، أنا آسف لأنني ورطّتك معي في هذه المغامرة. هذه غلطتي وكان عليَّ أن أدعك في القطاع الخاص». انحنى رئيس الجمهورية بأبوّة على متاعبي لأنه كان عارفاً بها، ولكنني أكدّت له أنني، على العكس، أتطلّع إلى النجاح في مهمّتي وإعطاء تلفزيون لبنان، الطابع الحقيقي للتلفزيون العام. قلت له أن الغاية من زيارتي، اقترابنا من تاريخ الخامس عشر من حزيران الذي تنتهي بحلوله ولاية مجلس الإدارة الذي أرأسه، فوعدني بأن ينظر مجلس الوزراء في التمديد له في العاشر من حزيران. كانت الفرصة مناسبة لشكره على موافقته على المنحة الشهرية البالغة أربعمائة ألف دولار ولكنني أكدت له أننا ما زلنا بعيدين عن نهاية

النفق. ثمّ ناقشنا مسألة الإضراب غير المبرر ودعوته إلى مشاهدة مباراة كرة القدم على تلفزيون لبنان «لأنّك ستستمع إلى معلّق استثنائي».

مُددت ولاية مجلس الإدارة سنة واحدة ابتداء من الخامس عشر من حزيران 98، سنة واحدة بدلاً من الثلاث المفروضة مما يعني اموراً كثيرة. ففي حال تمديد ولاية الرئيس الهراوي، سيكون للحكومة الأولى التي ستُشكل الوقت الكافي لتمديد ولايتنا إذا رغبت. وإذا جاءت الانتخابات الرئاسية برئيس جديد، فإن هذا الأخير سيأخذ كل وقته لتعيين مجلس إدارة جديد في حال رغب بذلك. بقيت أمامنا أشهر معدودة لحل المشاكل وتخطي العقبات المستعصية.

ردد المياومون شعار النقابة في حزيران. والمياومون هم الأجراء الذين توظفوا على مرّ السنين لتنفيذ مهمات ضرورية لكنهم لم يدخلوا الملاك بعد، ولم يستفيدوا من التقديمات المختلفة التي يحصل عليها المثبّتون: الاشهر الإضافية، التعويضات المضاعفة ثلاث مرات، الخ... علماً أن العمل الذي ينجزونه كان أفضل من عمل الموظفين القدامى المعينين في العام 1960. كانت قضيتهم عادلة وكنت وعدت ببحثها منذ بداية ولايتي. لكنني أصطدمت دائما بواقع أنهم سيكلفون الدولة ثلاثة أضعاف في حال تثبيتهم. حملت قضيتهم في أكثر من مناسبة إلى الوزير السبع، وكان جوابه دائماً اننا سنظهر امام الرأي العام وكأننا نقوم بتوظيف جماعي بينما تنهال علينا الانتقادات لكثرة الموظفين المثبتين.

كان من السهل أن أبرهن له أن هؤلاء الموظفين يتمتعون في النهاية بالوضع القانوني نفسه الذي يتمتع به المثبّتون، وانهم سيتقاضون التعويضات نفسها في حال صرفهم، وان تثبيتهم يكلف أقل من عشر آلاف دولاراً شهرياً ويجنبنا متاعب مع النقابة. إلا أن الحكومة بقيت على موقفها. تلك كانت الدملة التي ركزت عليها النقابة. وبدلاً من التوجه إلى الوزير، طلبت النقابة موعداً مع المدير العام محمد عبيد.

كان وراء هذا التقارب مع رجل معروف بعلاقاته مع حركة أمل ورئيسها نبيه بري، نية سياسية مبيتة. فالياس أبو رزق ينوي الترشح للانتخابات النيابية في مرجعيون ويطمح لنيل رضى الرئيس بري. جاء رد فعل محمد عبيد مذهلاً بعد الاجتماع اذ صرح: «يجب على الإدارة أن تعطي المياومين حقوقهم وتوقف الهدر في النفقات». كان محمد عبيد يحضر اجتماعات مجلس الإدارة كلها ويعلم جيدا استحالة الأمر، كان موقفه للمزايدة ويندرج فقط في خانة الخصومة مع الوزير وفي المدى الابعد بين رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب.

انفجرت الأزمة في نهاية حزيران، وطلب منّي باسم السبع زيارته في 30 حزيران ليعلمني

بانه سيأخذ تدابير بحقّ محمد عبيد من بينها عدم السماح له بالظهور على الهواء تحت أي ذريعة كانت، او من تغطية أخباره. لدى خروجي من مكتب الوزير، قلت للصحافيين أنني جئت لأُعلمه بشأن كتاب أرسلناه إلى «عرب سات» لحجز قناة فضائية لتلفزيون لبنان كما أودعته مذكرة تخصّ الموظفين المياومين.

في صبيحة اليوم التالي، ظهر النبأ في الصحف بالخط العريض. فكتبت الاريون لوجور: وزير يعاقب مديره العام ويقتطع نصف راتبه؟. يجب الإقرار بأن التدبير لم يكن عادياً. ابتدع وزير الأعلام باسم السبع هذه السابقة مع محمد عبيد ليعاقبه على «تجاوز سلطاته والحاق الضرر بكرامة رئيسه». وفي بيانه، أوضح باسم السبع «بأن هذا التدبير هو بمثابة الإنذار الاخير الذي يوجهه إلى مديره العام». اعتقدنا أننا نحلم لأن التدبير نادر لا بل فريد من نوعه يتخذه وزير بحق مديره العام. ويبدو أن الوزير ارتكز على الفقرة 2 من المادة 55 من قانون الوظيفة العامة وقرر معاقبة محمد عبيد بعد سلسلة من الإنذارات الشفوية والخطية اُتبعها بتأنيبه خمس مرات في الثلاثين من حزيران، وفي السابع من تموز والثاني عشر من تموز 1997، ثم في الثلاثين من آذار والثامن عشر من حزيران 1998. وقدّم السبع نسخاً عن رسائله لعبيد إلى مجلس الوزراء.

لم يكن هذا التدبير الوزاري سوى خلاف من سلسلة الخلافات التي وقعت بين الرجلين، والتي تغطي في الواقع النزاع القديم بين بري والحريري على إدارة ملف المرئي والمسموع. على سبيل المثال، غضب السيد عبيد لقيام نظيره في وزارة البريد والاتصالات، عبد المنعم يوسف، عضو اللجنة التقنية للمرئي والمسموع، بوضع تخطيط للمشهد المرئي والمسموع (اي توزيع القنوات) قدمه لمجلس الوزراء، بناء على طلب رئيس الوزراء (الذي كان في الوقت نفسه وزير البريد والاتصالات) وذلك، من دون مراجعة اللجنة المختصة التي يرأسها.... محمد عبيد. وازداد غضب عبيد لأن المخطط المذكور يشير الى استنفاد التغطية الهرتزية، في ما يتلاقى مع وجهة النظر الحكومية التي تقول باستحالة منح التراخيص لأكثر من ست محطات تلفزيونية. مما يقضي بالطبع على آمال NTV، ICN، UTV الخ...

شنَّ محمد عبيد هجوماً معاكساً وعقد مؤتمراً صحافياً مُنِعَت وسائل الإعلام الرسمية* من بثه (تلفزيون لبنان، والاذاعة اللبنانية والوكالة الوطنية للإعلام). اتهم عبيد الحكومة بالتدّخل في نشاطات اللجنة التقنية. وتصاعد عنفه في 30 حزيران، حين اتهم وزيره بتكبيل يديه ومنعه من ممارسة صلاحياته، كما اتهمه أيضاً «بعدم استقبال الجمعية العامة لاتحاد إذاعات الدول العربية (A.S.B.U)، حين علم بأن المدير العام لوزارة الإعلام في البلد المضيف يعين حكماً

رئيساً للاتحاد لمدة سنتين*».

هذه الاتهامات ادت بالوزير الى الرد على مديره العام عبر حرمانه من نصف راتبه بحجة أن السيد عبيد يستحق هذا العقاب «لأنه مسّ بكرامة رئيسه شفهياً وكتابةً ثمّ أعاد الكرّة بنشره معلومات لا أساس لها من الصحة تشهِّر بالوزير، مما يشكل انتهاكاً لا سابق له في تاريخ الإدارة اللبنانية».

هذه الأزمة التي دامت عدة أيام، غذّت الصحافة اليومية واعترف المحلّلون في مقالاتهم بوجود مواجهة صامتة بين الرئيسين بري والحريري بشأن المرئي والمسموع، تتفجر إلى العلن على شكل خلاف بين الوزير والمدير العام.

وإذا كان الصحافيون يتلذذون بهذا الخبر، فهو شكل بالنسبة الينا، في مجلس إدارة تلفزيون لبنان، همّاً إضافياً في إدارة شؤوننا اليومية. لم يكن في استطاعتنا الخيار بين وزير الوصاية ومندوب الدولة لدى تلفزيون لبنان. مرة اخرى كان المطلوب منّا، الإبحار بكثير من الدراية، عبر متاهات النزاعات بين هذين المسؤولين اللذان يخفيان ما هو اعظم: مواجهة الرئيسين.

طالب محمد عبيد مراراً بالظهور على الهواء ولزمنا الكثير من الدبلوماسية لمنعه من ذلك. لم يكن ذلك سهلاً، ولحسن حظنا جاءت المرحلة النهائية لكأس العالم في كرة القدم لتحجب الخلاف بين الرجلين. لكن بوصفه الأمين العام للجنة المعتقلين في السجون الإسرائيلية، كان عبيد يطلب حق الكلام على تلفزيون لبنان، بما يشكّل لنا إحراجاً على المستوى الوطني. هل يمكننا منعه من الحديث حول مشكلة مطروحة يومياً على الضميرين الوطني والعالمي؟ هل نستطيع التغاضي عن المطالب الرسمية للحكومة اللبنانية لتحرير هؤلاء المعتقلين؟

من دون العودة إلى الوزير، سمحت لمنتج برنامج «صبحية» باستقبال السيد عبيد شرط ان يلتزم الكلام حول المعتقلين. الامر الذي اثار حنق الوزير عليَّ فشرحت له بتهذيب إننا لا

---

* في الواقع تعتمد الدول العربية كلها وزارة واحدة للإذاعة والتلفزيون. صحيح أيضاً أن المدير العام لهذه المؤسسات في البلد المضيف للجمعية العامة يصبح تلقائياً الرئيس التنفيذي لاتحاد إذاعات الدول العربية. مثلاً، انتخب المدير العام لراديو وتلفزيون تونس السيد هويدي (الذي أصبح في ما بعد سفيراً لتونس في لبنان) في كانون الأول 1996 رئيساً لاتحاد الدول العربية للإرسال في تونس. في هذه المناسبة دعا محمد عبيد ومحمد كريمه المشاركين لعقد الجمعية العامة في بيروت في كانون الأول 1998. وقبلوا الدعوة، وبصفتي رئيساً لمجلس إدارة تلفزيون لبنان، كانت لي الأولوية على مدير عام وزارة الإعلام لأتولى تلقائياً رئاسة الاتحاد. وبإلغاء انعقاد المجلس في لبنان، حرم الوزير السبع لبنان من فرصته الأولى لترؤس الـ(A.S.B.U) منذ انضمامه إلى هذا الاتحاد.

نستطيع تجاهل موضوع بهذه الأهمية. فرد قائلاً: «مهما يكن الموضوع، لا أريد رؤية السيد عبيد أبداً على شاشة تلفزيون لبنان».

اليوم وبعد مرور الزمن، اشعر أن هذه القضية تركت في نفسي مرارة عميقة. لان تلفزيون لبنان، كان أكثر من أي وقت مضى، ضحية السياسات الضيقة والضربات التي يوجهها المسؤولون لبعضهم البعض. كان رهاننا ان نعجب الجميع وان لا نزعج أحداً. ونظراً إلى صراحتي وعنادي، جلبت لنفسي (نادراً) تعاطف بعض السياسيين الذين كانوا يبتسمون عند رؤية هذا الدونكيشوت الذي يصارع طواحين الحقوق المكتسبة، والصلاحيات وخزعبلات بعض السياسيين. لكنني جلبت لنفسي غضب الكثيرين وخصوصاً الرئيس الحريري، حين ناقشت القرارات التي ارادني اتخاذها على رأس تلفزيون لبنان. هذا النضال اليومي لتأمين استمرارية المحطة، ومعاشات الموظفين، والعلاقات السليمة مع ريجي الإعلانات، واصراري على الموافقة شخصياً على القرارات السياسية التي تصب في مصلحة المحطة ورفضي الإيحاءات التي تهضم مصالح تلفزيون لبنان،هذا النضال تسبب لي بعداوات كثيرة حتى من قبل أصدقاء مقربين. وهو استهلك طاقتي يوماً بعد الآخر. فأنا الذي اعتقدت أن دخولي إلى التلفزيون العام سيتوج حياتي المهنية بفرح الواجب (الوطني) الناجز، كنت أتذوق عذاب جهنم.

الفصل الحادي عشر

نحو تغييرٍ في النظام

كان الناس، في بداية صيف 1998، منشغلين بهمين: أين سيقضون عطلة الصيف، وهل ستتمكن فرنسا من إحراز بطولة كأس العالم في كرة القدم؟ فالمهرجانات ازدهرت من بعلبك الى بيت الدين فجبيل، وكنا ننتظر العديد من السياح.

الحياة السياسية من ناحيتها، كانت تترقب استحقاقاً أساسياً وهو انتخاب رئيس جديد للجمهورية. سؤال واحد غزا الحياة الاجتماعية والسياسية: هل ستمدد ولاية الرئيس الهراوي مرة ثانية ؟ او على العكس: هل سيصبح العماد إميل لحود رئيس الجمهورية الجديد؟

ونظراً للغموض الذي احاط بهذين السؤالين، استبعدنا اتخاذ قرارات جديدة في أي موضوع لا سيما في ما يتعلق بتلفزيون لبنان الذي شهد تعليقاً للعمل في انتظار الرئاسة الجديدة. لم أكنً أنتظر أي جديدٍ في ما يتعلق بالتلفزيون العام بعد حصولنا على أربعمئة ألف دولار شهرياً ابتدأ من نيسان، ومبالغ كبيرة لإسكات بعض الدائنين. لم نتوقع قرارات كبيرة.

وبعد النجاح الاستثنائي الذي حققناه ببث مونديال كرة القدم، غُصنا في مشكلةٍ تؤثر على كل المحطات اللبنانية، ألا وهي تكاثر عدد موزعي برامج الكابلات الفضائية في مقابل مبلغ زهيد يتراوح بين عشرة وخمسة عشر دولاراً شهرياً، يحصل بفضلها المشترك على خيار مشاهدة واحدة من سبعين محطة عربية وفرنسية وإنكليزية وحتى تركية وهندية و...بولونية. أظهرت الإحصاءات أن عدد مشاهدي هذه القنوات يرتفع، فيما يتقلص عدد مشاهدي التلفزيونات الأرضية، الامر الذي يؤدي إلى خسائر إعلانية ضخمة.

بادرت الى الاتصال برؤساء مجالس إدارة كل من المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المر والمستقبل و«أن.بي.أن» والمنار وتلفزيون «كنال بلوس» و«إي.أر.تي» وأوربيت و«شوتايم»

والقنوات الفضائية الأخرى التي شكت من توقف اشتراكاتها كلياً. دعوتهم إلى تلفزيون لبنان لمناقشة الفوضى التي تسيطر على عالم الكابل هذا، واتفق الجميع على ضرورة المعالجة لأسباب عديدة منها:

- هجرة المشاهد اللبناني للتلفزيونات المحلية نظراً للعدد الهائل من أفلام العرض الأول الذي تبثه الفضائيات.
- الغاء اشتراكات عديدة لدى الموزعين الرسميين للبطاقات الرقمية لالتقاط القنوات الفضائية المختلفة («كنال بلوس» و«إي.أر.تي»...)
- هجرة بعض الرساميل الإعلانية بسبب الانتقال السريع من قناة الى أخرى «زابينغ» واجتياحها لوحات الإعلانات في الطرق التي شهدت ازدهاراً استثنائياً.
- سمعة لبنان السيئة لدى دور توزيع الأفلام الكبرى التي خسرت غالبية حقوقها.
- جمود الدولة الكلي وعدم تحريكها ساكناً للحد من هذه القرصنة بحجة أن الجمهور اللبناني محظوظ لحصوله على هذا الكمْ من القنوات.
- الحجة غير المقنعة بأن عدداً كبيراً من اللبنانيين سيصبحون عاطلين عن العمل في حال توقيف محطات «الكابل».

أمام إجماع الحضور، قرر المجتمعون تكليف المحامين إميل بجاني ونعوم فرح بتحضير ملف لملاحقة قراصنة «الكابل» والفضائيات قضائياً. والتهمة: المنافسة غير المشروعة وخرق القانون.

وافقت التلفزيونات على المشاركة في تكاليف هذه الملاحقة القانونية التي ستترافق مع عملية شرح واسعة حول حقوق التلفزيونات العاملة في لبنان. كنا على يقين بأننا سنثير استياء الطبقة الشعبية التي تنال في مقابل عشرة دولارات فقط، حق التقاط قنوات العالم كله. لكننا اردنا تأكيد حقوقنا على أمل أن تقف الدولة إلى جانبنا.

بعثنا برسالةٍ إلى الوزير السبع مرفقة بنسخة عن «اشتراكٍ» رسمي صادر عن وزارة الاتصالات يسمح بإقامة «كابل». استناداً إلى هذه الورقة، كان المستثمرون يشعرون بأنهم «شرعيين» ويعملون بالتالي على زيادة عدد اشتراكاتهم. بالطبع، لم يكن الامر قانونياً لأن وزارة الإعلام فقط، وبالتالي المجلس الوطني للإعلام، لديها صلاحية السماح لتلفزيونٍ «مفتوح» أو مرمز بالعمل على الاراضي اللبنانية. حتى ان قانون التلفزيونات المرمزة لم يكن صدر بعد، والدليل السابقة التي حصلت مع تلفزيون «أم.بي.سي» الفضائي الذي أوشك وزير الإعلام على اعطائه حق إقامة محطة إعادة إرسال أرضية من دون موافقة مجلس الوزراء ولا موافقة

المجلس الوطني للإعلام. كشف الاعلام هذه العملية التي وضعت الحكومة في وضع حرج، والطبع، لم تحصل «أم.بي.سي» أبداً على حق إقامة محطة إعادة إرسال أرضية في لبنان.

بالرغم من البراهين التي قدمناها، وبالرغم من تحركه السريع لدى وزارة الاتصالات، لم يستطع الوزير السبع الحصول على أكثر من تصريح يدين القرصنة ويدافع عن حقوق التلفزيونات العاملة في لبنان. تباحثنا مطولاً في هذه الأمور في اجتماعات متتالية مع التلفزيونات المعنية، وبعد لقائين او ثلاثة، اكتشفنا أن مستثمري الكابلات مدعومون ومن الصعب علينا وقف عملهم. لا سيما وان الرأي العام كان سينقلب علينا لو منعنا أكثر من ستمئة ألف مشترك من مشاهدة SHOWTIME، MBC، CNN، FRANCE 2، TF1 ORBIT، وغيرها... فيما بعد، تقلص عدد ممثلي التلفزيونات المشاركين في الاجتماعات، وتخلى المحاميان عن الدعوى. كان مؤسفاً بعد توحد التلفزيونات بهذا الشكل الفوري والمندفع، أن يتوقف القتال لعدم توفر المقاتلين.

ولا يكتمل ملف «الكابلات» المقرصنة إذا لم أروِ حادثة تبرهن على ارتفاع مردودها. في أحد الايام اتصل بي أحد أصحاب محطات الكابل وطلب مني مقابلته مع نقابة (كذا!...) مستثمري الكابل.

انعقد الاجتماع صباح السبتٍ في مكتبي في الحازمية مع لجنة من أربعة ممثلين لمحطات الكابل اخبروني كم هو عدد العائلات المستفيدة من هذه المؤسسات والأموال التي يستثمرونها وثمن الاشتراكات الباهظة... ربما ظنوا انني سأسكب الدموع لعذابهم!!

فجأةً قال لي احدهم: علمنا أن تلفزيون لبنان يخسر حوالي مليون ومائتي ألف دولار في الشهر، نحن مستعدون لدفع هذا المبلغ لكم اذا اوقفتم حملة التشهير ضد مؤسساتنا.

كنت بالفعل مذهولاً. هذه مجموعة من المستثمرين («القراصنة» كما سماهم الوزير أنور الخليل) تقترح علي حلاً لمشاكل تلفزيون لبنان المالية. ردة فعلي جاءت مباشرة: «لن أكون شريكاً لقراصنة ولسارقي حقوق لا يملكونها. ثم، لست المعني الوحيد بهذا الموضوع بل أتكلم بلسان ستة تلفزيونات أرضية وست محطات فضائية. لا يمكنني قبول عرضكم».

لكنني اليوم، وبعد مرور خمس سنوات على هذا اللقاء، أتساءل اذا لم يكن هذا الحل هو الامثل لاستمرار تلفزيون لبنان. إجبار القراصنة على دفع مصاريف التلفزيون العام، على طريقة روبن هود بصيغة حديثة.

كيف يمكنهم دفع هذه المبالغ؟ إن الحساب سهل: ستمائة ألف مشترك في لبنان (أصبحوا اليوم ثمانمئة ألف) يدفع كل منهم عشر دولارات شهرياً أي ستة ملايين في الشهر واثنين

وسبعين مليون دولار في السنة، سيحصل تلفزيون لبنان منها على 14.4 مليون دولار! انه حلم! سيما وأن العائدات الصافية في 1998 لكافة التلفزيونات الأرضية كانت تساوي خمسة وخمسين مليون دولار، (تدهورت الى خمسة وثلاثين مليون دولار في 2002) ما يعطي اثنين وثلاثين مليون دولار صافي لتغذية ست محطات. واليوم أيضاً، (2003) يحقق أصحاب الكابل ارقاماً تساوي ضعف ارقام الإعلانات المتلفزة. وبالطبع يا معالي وزير المال، هم لا يدفعون الضريبة على القيمة المضافة في حين تدفعها التلفزيونات المرخص لها!

قام وزير الاعلام الكويتي بزيارةٍ رسمية إلى لبنان، فطلب مني الوزير السبع مرافقته طيلة فترة زيارته وعرض واقع تلفزيون لبنان عليه واحتمالات التعاون مع بلاده في الشؤون التلفزيونية. عقدنا اجتماعات عديدة خلال يومي الزيارة، تمحورت حول الصداقة اللبنانية- الكويتية الثابتة وحول كيفية تطوير العلاقات بين التلفزيون الكويتي وتلفزيون لبنان. وبالفعل، كان مستحيلاً بالنسبة الينا اعتماد تبادل البرامج لأن الكويت، وهذا امر معروف، كانت في طليعة الدول التي تشتري برامج تلفزيون لبنان، لكن العكس لم يحصل ابداً. استمع الوزير الكويتي يوسف سميط بانتباهٍ إلى اوضاع تلفزيون لبنان، وفيما كنا ننتظر هبة مالية أو حسية، حصلنا فقط على تهانيه لجودة برامجنا. انها افضل من عدم الحصول على شيء. ثم وقعنا على معاهدةٍ لا اعتقد أنه تم تطبيق ولو حرف منها.

في نهاية شهر آب، أعلم الوزير السبع المحطات اللبنانية بالموجات التي يحق لها بالبث عليها، على الرغم من تحفظات عديدة أبداها المجلس الوطني للمرئي والمسموع، الذي هدد نائب رئيسه، ناصر قنديل، برفع القضية أمام المجلس الدستوري. وفي جلسته في العشرين من آب، حدد مجلس الوزراء القنوات العائدة لكل تلفزيون في لبنان، ونال كل منها ست قنوات مختلفة. ونال تلفزيون لبنان، بالاضافة بالطبع، إلى القنوات UHF الست التي تعود اليه، حصرية استخدام قنوات VHF.

وقبل أن انسى مسلسل النقابة لشهر آب، تجدر الإشارة الى أنها طالبت في مرحلة اولى التنفيذ الفوري للوعود المتعلقة بتسديد المتأخرات، ثم في مرحلة ثانية إعادة النظر في عقد الريجي الإعلانية، ما كان سيؤدي الى استغلال الريجي لهذا الطلب لأنها كانت تأمل بخفض الحد الأدنى المالي الذي تدفعه لتلفزيون لبنان.

في نهاية هذا الصيف، كنا نعيش ايضاً أجواء نهاية العهد. كان التمديد ثلاث سنوات للرئيس الهراوي، الذي تم التصويت عليه في العام 1995، يشرف على نهايته في تشرين الثاني 1998. وكان البلد يتجه نحو حل من اثنين سبق لي الحديث عنهما. توقع الجميع في بداية أيلول، أن

يكون المرشح الجدي لهذا المنصب، إذا تمت الانتخابات، قائد الجيش العماد إميل لحود. لكن احداً لا يمكنه في لبنان، التكهن في السياسة، لأن «كبار الناخبين» في الخارج يمتلكون القرار النهائي، الذي يحسم الخيار بين المرشحين.

تمتع الرئيس الهراوي بخبرةٍ سياسية واسعة على رأس الدولة، دولة تسلمها في حال يرثى لها من الانقسامات والحروب والشرذمة لكنه يسلمها إلى خلفه في فورة إعمار، وعملة مستقرة واعترافٍ دولي تؤكد عليه زيارات رؤساء الدول المختلفة. كان المقربون منه يؤكدون عدم رفضه التمديد لأنه سيسمح له بإكمال ما بدأه، وكان مطمئناً للصداقة التي تربطه بالرئيس حافظ الأسد الذي ارسل اليه اشارات تشجيع عديدة.

لكن كان نجم العماد إميل لحود يرتفع في سماء الرئاسة ونجاحه الشخصي في اعادة توحيد الجيش اللبناني وتحويله الى جيش وطني يضم كافة الطوائف والفئات والمناطق اللبنانية، يعطي عنه صورة الرجل القوي وصاحب القرار، الذي يتحلى بصفة النزاهة التامة والقدرة على جمع مختلف التيارات السياسية. ظن اللبنانيون ان التغيير السياسي لن يتم الا بواسطة لحود ورأت فيه بعثات دبلوماسية عديدة رجل التغيير.

وعلى كثرة المؤيدين لهذين المرشحين، كثر المعارضون لهما ايضاً، الذين رفضوا من جهة التمديدٍ للرئيس الهراوي كما خشوا من جهة أخرى رؤية عسكريٍ على رأس دولة ديموقراطية، سيسعى دون شك الى احاطة نفسه بمستشارين عسكريين وسيتصرف كعسكري. وكانوا يعطون عهد الرئيس فؤاد شهاب كمثل اذ رغم اصلاحه الادارة الفاسدة انهالت عليه الانتقادات لسماحه بتدخل الأجهزة العسكرية في الحياة السياسية المدنية في لبنان.

وبسبب هذه الحيرة، دخلت الحياة السياسية اللبنانية في ركودٍ تام مع بداية شهر أيلول. لم يعد في المستطاع طلب شيءٍ من الوزير أو من رئيس الوزراء وخصوصاً من رئيس الجمهورية. تأجل كل شيءٍ على الإطلاق إلى ما بعد تشكيل حكومة جديدة. فلو تم التجديد للرئيس الهراوي، من الطبيعي له أن يكلف الرئيس الحريري. أما إذا وصل الرئيس لحود الى رأس الدولة، فان حظوظ الحريري تنخفض نظراً للعلاقات المتشنجة بين الرجلين بسبب السياسات الحكومية التي كانت معتمدة، لا سيما في ما يتعلق بمصاريف الجيش اللبناني.

شكلت هذه الامور حديث الصالونات ومآدب العشاء الكثيرة في بداية هذا الخريف. في مختلف الأحوال، كان مجلس النواب سينعقد قبل الثالث والعشرين من تشرين الأول، أي قبل شهرٍ من نهاية عهد الرئيس الهراوي الذي انتخب، كما نذكر، بعد يومين على اغتيال الرئيس معوض في الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1989.

وعلى الرغم من تحديد جلسة الانتخابات الرئاسية الخميس في الخامس عشر من تشرين الأول، ظل الترقب على أوِّجه، ولم يتخذ مجلس الوزراء في جلسته في الأول من تشرين الأول أي قرار سوى السماح للقنوات الفضائية اللبنانية بإعادة بث البرامج السياسية، بعد تسعة أشهر على قرار المنع، تسعة أشهر حصل فيها تلفزيون لبنان على حصرية بث النشرات الإخبارية والبرامج السياسية عبر الفضائية، تسعة أشهر بعد فضيحة حلقة نجاح واكيم. عاد كل شيء إلى نقطة الصفر.

وإذا أردت تحليل هذا التراجع المخجل للحكومة، يمكنني أن أستعرض الأسباب التالية:

- تعترف الدولة بعجزها عن تمويل محطتها ومدها بالآلات الإلكترونية اللازمة والضرورية للبث فضائياً، وبدلاً من السعي الفعلي لتحقيق هذه الغاية، قررت الحكومة، على العكس، ولأسباب سياسية تجميد اطلاق تلفزيون لبنان فضائياً على الرغم من قدرتنا على تحقيق الامر.
- مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي المهم، انتخاب رئيس الجمهورية، وقبل أقل من شهر على موعد انعقاد البرلمان، لم يكن من حق الحكومة حرمان الجاليات اللبنانية في العالم من الأخبار والتعليقات وتغطية الأحداث السياسية. لن يفهم العالم كله هذا التقاعص لا سيما ونحن نتجه نحو تغيير تام في العهد والحكومة وطريقة الحكم. الحل الوحيد لهذه المعضلة كان السماح مجدداً للتلفزيونات الخاصة ببث البرامج السياسية فضائياً.
- تصرف محيط العماد لحود الذي تعززت حظوظ انتخابه رئيساً، بطرق خاصة ليفرض على الحكومة اتخاذ هذا القرار قبل الانتخابات، بحيث تتمكن ماكينته الاعلامية من نشر المعلومات والبروباغندا باتجاه دول الاغتراب.
- مارست المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المستقبل اللذين التقت مصالحمها هذه المرة ضغوطاً كبيرة. فمع توقف نشرة الأخبار والبرامج السياسية التي احبها الجمهور العربي لحرية الكلمة فيها ولخبرة الصحافيين الذين يقدمونها، تقلص عدد مشاهدي هذين التلفزيونين واستمالت محطات مثل «أم.بي.سي» المشاهدين واستفادت من الإيرادات الإعلانية المتزايدة. كان الرئيس الحريري محرجاً بين وضعه كرئيس للوزراء يمنع نفسه كمالك لتلفزيون المستقبل، من بث الاخبار الحكومية فضائياً. كأن الوضع سوريالياً، وشكل قرار عودة البث عبر الفضائيات مخرجاً من هذا المأزق.

قرار آخر اتخذ في اليوم ذاته كنا نظن بأنه سيؤجل ايضاً الى ما بعد الحكومة الجديدة،، ألا وهو منح التراخيص لعددٍ من الإذاعات. وبالطبع انتقد المحرومون من الترخيص

الحكومة بقسوة، وأبدى نائب رئيس المجلس الوطني للمرئي والمسموع ناصر قنديل بعض الاعتراضات (استباقاً لانتخابات المجلس المذكور). لم يرِد الاعلام الديني في صلب القرارات المتخذة، وكان من القرارات المجمدة. تناولت الصحف موضوع تلفزيون لبنان لكن لمناسبة إعادة انتخاب الياس أبو رزق رئيساً لنقابة الموظفين ولاتحاد النقابات. واستمر التهديد باللجؤ إلى الإضراب.

بعد جلسة مجلس الوزراء، توجه الرئيس الهراوي إلى دمشق في إحدى زياراته المعهودة. هذه الزيارة بالذات، (التي حصلت في التاسع من تشرين الأول) كان لها معنى خاص، وشعرت الطبقة السياسية أنها زيارة ستحدد نهائياً خيار الرئيس الجديد. في طريق عودته، اتصل الرئيس الهراوي بالرئيس بري وقال له «عدلوا المادة 49 من الدستور». هذا التعديل يسمح لأحد موظفي الفئة الأولى (أي العماد إميل لحود) بالترشح الى الانتخابات الرئاسية من دون تقديم استقالته قبل ستة أشهر من موعدها. عادت إلى الأذهان سابقة انتخاب الرئيس شهاب. هذه المكالمة الهاتفية وضعت حداً للترقب، فالرئيس الهراوي لن يمدد ولايته، بل شُرعت الأبواب امام انتخاب العماد لحود، ولن يقف شيئاً ضد انتخابه في الخامس عشر من تشرين الأول 1998. صفحةٌ جديدة من تاريخ لبنان تطوى.

ألقى الرئيس المنتخب خطاب قسم مدوٍ أعاد فيه الثقة إلى الشعب اللبناني. عمت البهجة الشوارع كافة والمدن. سجلتُ كلمةَ تهنئةٍ تمّ بثها خلال النشرة الإخبارية. وإذا بالرئيس لحود نفسه يهاتفني في اليوم التالي ليشكرني بحرارةٍ وليعدني بمقابلة في القريب العاجل لبحث مشاكل التلفزيون. شجعتني كلماته على طلب مقابلة معه لاعرض عليه مشاكل المحطة، فحصلت على وعدٍ من مكتبه بأن الرئيس سيقابلني في القريب العاجل.

التسلم والتسليم ما بين الرئيسين الهراوي ولحود سيتم في الرابع والعشرين من تشرين الثاني، وبالتالي سنمر بشهرٍ كامل لا تتخذ فيه القرارات على كافة الأصعدة ولا سيما على صعيد التلفزيون.

دعيت إلى جمعيةٍ عمومية لمساهمي تلفزيون لبنان كانت الأخيرة في عهدي. فالوضع المالي يزداد تدهوراً وتقرير مراقبي الحسابات يؤكد إفلاس تلفزيون لبنان تحت وطأة ديون بملايين الدولارات ومتأخرات وفوائد مصرفية ضخمة. لكن الإفلاس كان مستبعداً. لذا، لبينا توصية الأستاذ جو تقلا بتوجيه رسالةً إلى الوزير السبع نطالبه فيها مرة جديدة بإعلان إفلاس المحطة. كما قررنا طلب التحكيم بين تلفزيون لبنان و«ريجي فيزيون» اثر سوء تفاهم نتج عن تقليص الريجي الضمانة الدنيا الى مئة ألف دولار شهرياً منذ شهر آب.

كان علي الاهتمام بالحاضر مع انتهاء ولاية الرئيس الهراوي، لكن التطلع نحو المستقبل لمعرفة رؤية الرئيس الجديد بالنسبة لتلفزيون لبنان. وعلى رغم سهولة دخولي الى بعبدا، ظل موعد اجتماعي بالرئيس الجديد غامضاً. كانت الصحف تنقل أنه يستقبل الجميع حتى أصغر رئيس بلدية في لبنان، لكن مكتبه لم يكن يحدد لنا موعداً للقائه.

حصلت في احد الأيام على جواب لاذع: «إن الرئيس على اطلاع على ملفات تلفزيون لبنان كافة». نقلت الجواب الى مجلس الإدارة إذ كان ينبغي علينا، نحن أيضاً تقرير مصيرنا. هل نستقيل غداة بداية عهد الرئيس لحود؟ هل ننتظر؟ وماذا ننتظر؟ لماذا لا يستقبل مجلس إدارة تلفزيون لبنان؟

قررنا عدم التحرك بانتظار تشكيل الحكومة الجديدة. فالحكومة الحالية على طريق المغادرة ولا تتخذ قرارات. اتفقنا أن نذهب جميعنا، في مناسبة الثاني والعشرين من تشرين الثاني، لتقديم أمنياتنا للرئيسين ومحاولة معرفة نوايا النظام الجديد. لكن لسوء الحظ، اصيب الرئيس الهراوي بوعكة صحية وعلمنا أن الاستقبالات الرسمية ستقتصر على السياسيين والدبلوماسيين.

في الأسبوع الذي سبق الثاني والعشرين من تشرين الثاني، وقع حادثٌ في تلفزيون لبنان، كانت نتائجه لتكون خطيرة. فيوم الجمعة 20 تشرين الثاني، قطعت شركة كهرباء لبنان التيار عن المحطة لأننا ندين لها بخمسة وعشرين مليون ليرة لبنانية. احتياط المازوت لدينا يكفينا لأربع وعشرين ساعة فقط، و بالطبع لم نكن نملك المبلغ. اتصلت بالمدير العام جوزف الهوا، لأطلبَ منه اعادة التيار رغم عدم قدرتنا على تسديد المبلغ، حتى لا يغيب تلفزيون لبنان عن احتفالات عيد الاستقلال وبداية عهد الرئيس لحود. لكن دون جدوى. جاء رده صارماً: تدبروا أمركم! وبالرغم من اصراري، تمسك بموقفه. اتصلت بالوزير السبع، لم أجده. كان التلفزيون يعاني سلفاً من الانتقادات التي تنهال عليه، ولم يكن باستطاعتي تصور غيابه عن مناسبات بالغة الأهمية في الحياة السياسية اللبنانية. أخرجت مرة أخرى، دفتر شيكاتي، وحررت شيكاً بقيمة 25 مليون ليرة لبنانية (حوالي سبعة عشر ألف دولار) لصالح شركة كهرباء لبنان التي أعادت لنا التيار على الفور[1]. يا للبؤس!

كان الرئيس الهراوي يعد خطاب الوداع الذي سيبث في الثاني والعشرين من تشرين الثاني لمناسبة عيد الاستقلال. تمنيت عليه السماح لي بحضور التسجيل لأشرف على سير العملية وأطمئن الى سير الامور والى جودة الصورة والاضاءة. قضيت معه ساعة في مكتبه، حيث

[1] بالطبع، سدد لي هذا المبلغ قبل أن أترك تلفزيون لبنان.

كانت مي كحاله أيضاً. وحرصت على كل نظرةٍ وعلى كل جملةٍ. بعد التسجيل، وافق على اخذ صورة لنا معاً، فكانت مجدداً مناسبة ليعتذر لي على اقحامي في مغامرة تلفزيون لبنان. من ثم تصافحنا وخرجت حاملاً صورة رئيس عمل جاهداً لمساندتي كي انجح في هذه المغامرة المسماة تلفزيون لبنان، لكنه وجد نفسه غالباً، عاجزاً حتى عن تحقيق كافة طموحاته. في النهاية، لا يسعني سوى أن أكون ممتناً له.

فبعد تعييني على رأس تلفزيون لبنان، أدخل الرئيس الهراوي اسمي في تاريخ المرئي والمسموع في بلدي وانا أعتبر ذلك شرفاً عظيماً بالنسبة لي، كرجل رافق التلفزيون منذ إنشاء CLT سنة 1958، انه تعيين لا يمكن ان انساه. خلال السنتين الأخيرتين، أثبتنا مع فريق العمل الذي أعددته أننا قادرون على تشغيل تلفزيونٍ جيد بأدوات قليلة متوفرة.

جرت مراسم التسلم والتسليم في الرابع والعشرين من تشرين الثاني. انسحب الرئيس الهراوي إلى دارته واستقر الرئيس لحود في قصر بعبدا. في نهاية ولايته، ترك الهراوي لخلفه بلداً موحداً كان تسلمه في خضم حرب قسمته إلى قسمين، بل إلى أربعة أقسام، بلد يتقلص وتسيطر عليه الميليشيات، مع عاصمةٍ مدمرة حيث لا يجرؤ احد على الانتقال من جزء منها الى الآخر. عاد لبنان إلى الساحة الدولية، تعمه ورش الأعمار، ويستقبل مطاره ملايين الزوار يومياً. كان كبار العالم يقومون بزيارتنا واستقرت قيمة العملة الوطنية. باختصار، عادت حلاوة العيش التي افتقدناها طويلاً. وبالرغم من الرقابة على حرية الكلمة ومن تثاقل حركة الاستثمار الا ان السلام المدني عاد، والرئيس المنتهية ولايته يحمل اسفاً واحداً وهو أنه لم يرَ جنوب لبنان محرراً من الاحتلال الإسرائيلي.

لم اتعرف الى الرئيس الهراوي قبل تسميتي سوى من خلال زيارات رسمية نادرة. لكنني خلال السنوات الثلاث في التلفزيون تعلمت ان أحترمه وأن ادرك رغبته الدائمة بفعل أي شيء من أجل خير لبنان، كما تعلمت أن أقدر الرجل الموجود وراء السياسي ورئيس البلاد. وحتى هذه اللحظة هو يشرفني بصداقته.

الرئيس هراوي يستقبلني في قصر بعبدا يوم تعييني.

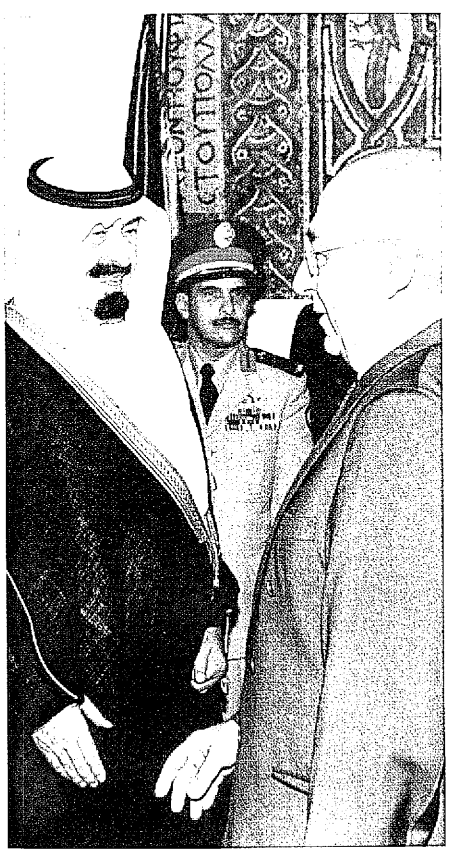
صيف 2005: دعوة الوزير مكاري لمجموعة من الخبراء في الحقل المرئي والمسموع لوضع خطة عمل لدفتر شروط التلفزيونات المستقبلية التي سيتم الموافقة عليها.



مع رئيس الأرجنتين كارلوس منعم.



مع رئيس الغابون، عمر بونغو.



مع الملك عبدالله بن عبد العزيز.

مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك.

مع رئيس جمهورية تايوان.

زيارة القائم بالأعمال الأميركي رون شلايكر إلى تلفزيون لبنان.



مجلس الإدارة مهنئاً الرئيس الياس الهراوي.



مجلس الإدارة مع الرئيس رفيق الحريري في قصر بعبدا.



خلال مأدبة الغداء المقامة على شرف موظفي تلفزيون لبنان: الوزير السابق ورئيس مجلس إدارة تلفزيون لبنان السابق جورج سكاف، الوزير باسم السبع، محمد عبيد والوزير ميشال سماحة رئيس مجلس إدارة تلفزيون لبنان السابق.

سفير فرنسا دانيال جوانو مانحاً إياي وسام الفنون والآداب من رتبة ضابط.

مع زملاء العمل والأصدقاء خلال منحي وسام الفن والأدب من رتبة ضابط.

مستلماً من السيدة منى الهراوي الجائزة الممنوحة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتلفزيون لبنان.

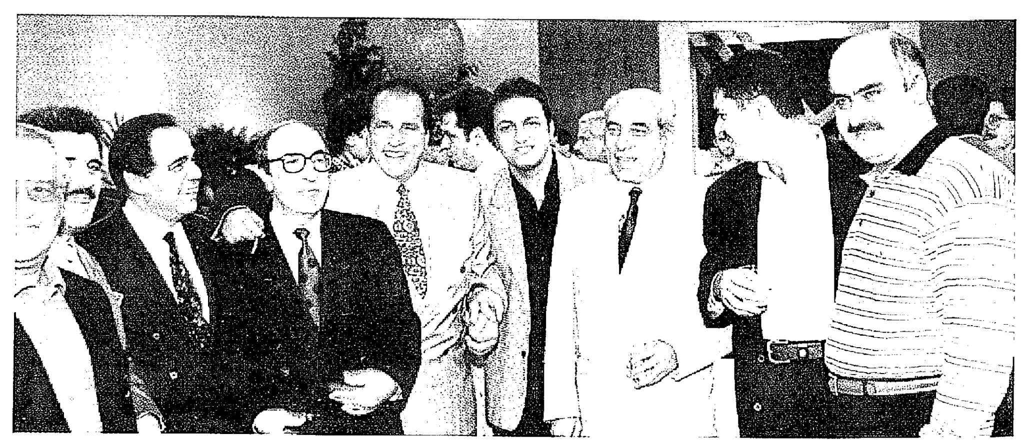
لجنة ادارة المنظمة الدولية للإعلان تستقبلها نائبة رئيس الوزراء في الصين.

أربع لقطات لحفل الإستقبال الذي قدّمه تلفزيون لبنان على شرف الفنانين اللبنانيين في كانون الأول 1996 مجدداً بذلك فترة تعاون طويلة ومثمرة.





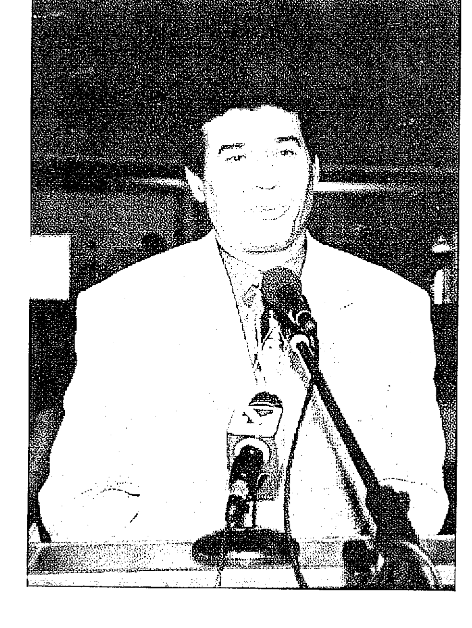




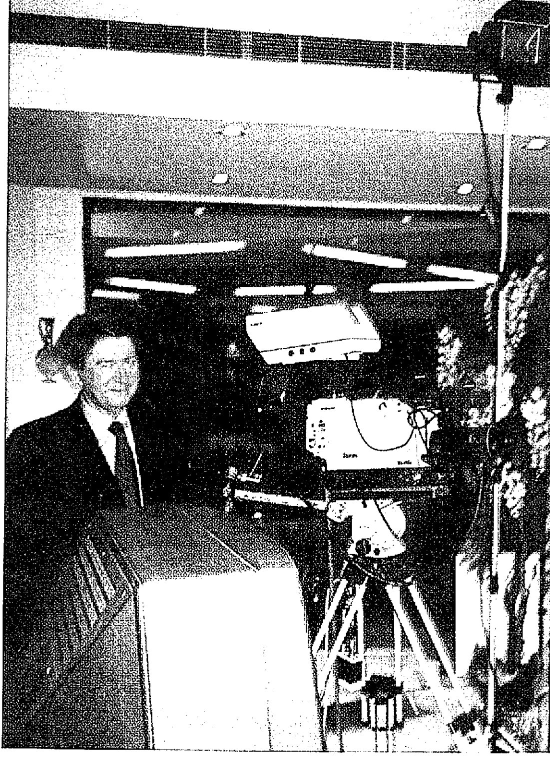


عائلة "نساء في العاصفة" الكبيرة.

مونديال 1998



المعلق المصري اللافت لمباريات كرة القدم مدحت شلبي كسر جميع المقاييس من حيث عدد المشاهدين.



السفير دانيال جوانو يختبر الكاميرا خلال نهائيات كأس كرة القدم.



سفير بريطانيا وعقيلته، سفير بلغاريا، محافظ بيروت، النائب طلال المرعبي وعقيلته خلال اللقاء اليومي للمونديال.





مشهدان لحفل
الإفتتاح للإعلان
الفرنكوفوني
العالمي، برعاية
تلفزيون لبنان
(1997)

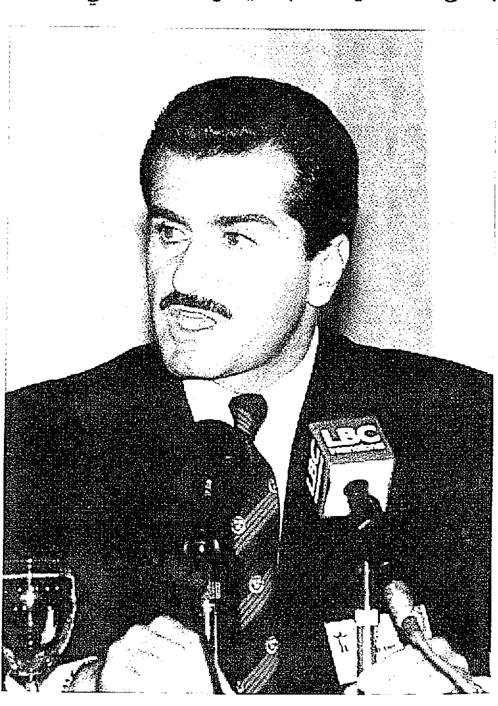




افتتاح حفل
الإعلان
الفرانكوفوني
العالمي.

زيارة كزافيي غويو بوشان، رئيس التلفزيون الفرنسي، برفقة السفير دانيال جوانو في قصر بعبدا.

بعض الشخصيات اللبنانية والعالمية التي تناولت الكلام خلال حفل الإعلان الفرانكوفوني العالمي.



جبران تويني.

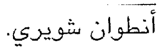


أريك تونغ كيونغ.



عبدالقادر مرزوقي.





أنطوان شويري.



روبير مينار.

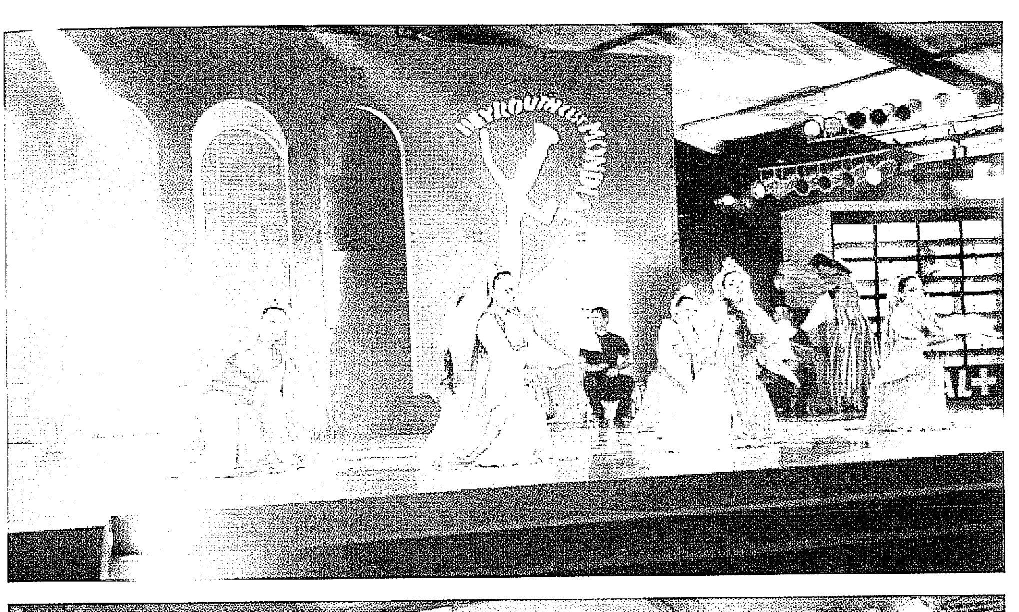
مرسيديس إيرا.



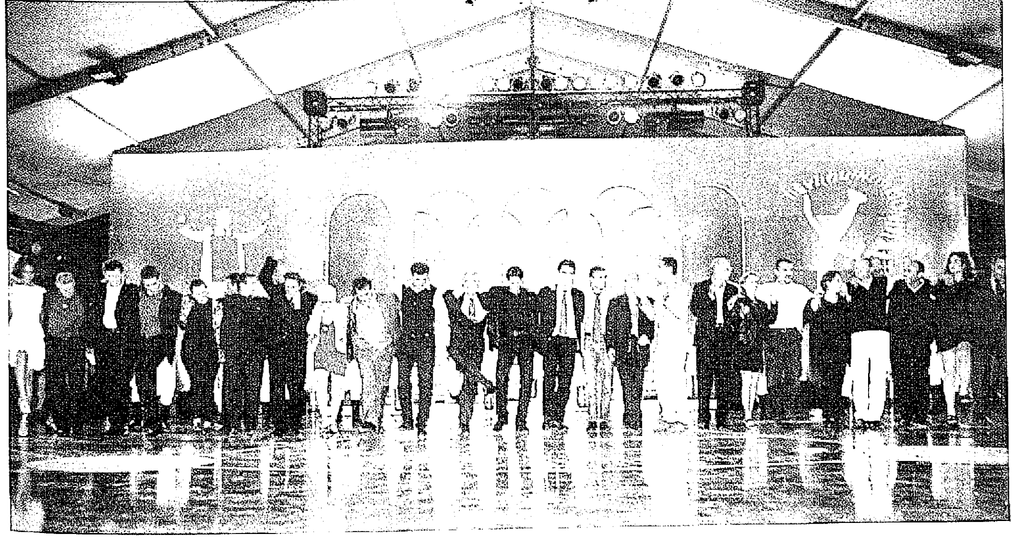
بعض اللقطات
للحفل الرسمي
للإعلان
الفرنكوفوني
العالمي الذي نقله
مباشرة تلفزيون
لبنان.

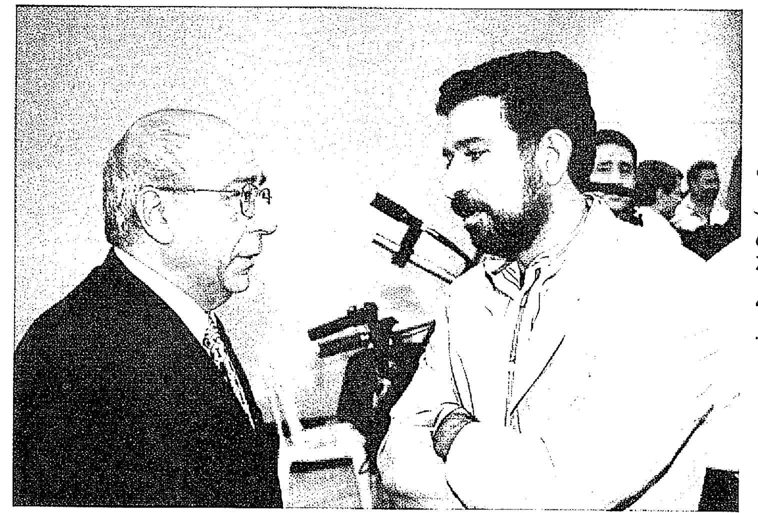








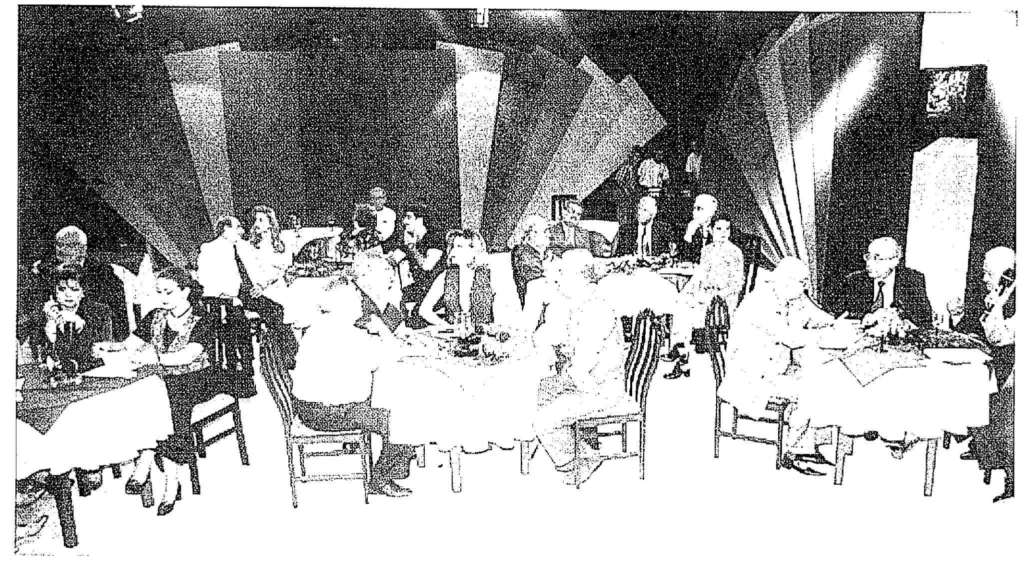




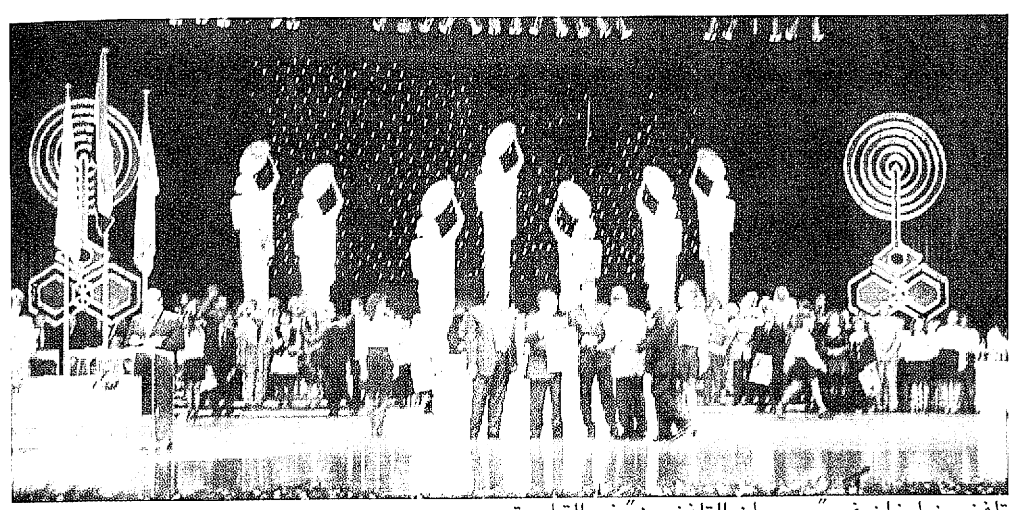
قدّم الصحافي والكاتب
الشهيد سمير قصير
برنامج حواري
أوقفت عرضه حكومة
الرئيس سليم الحص،
ما أدّى إلى استقالتنا.



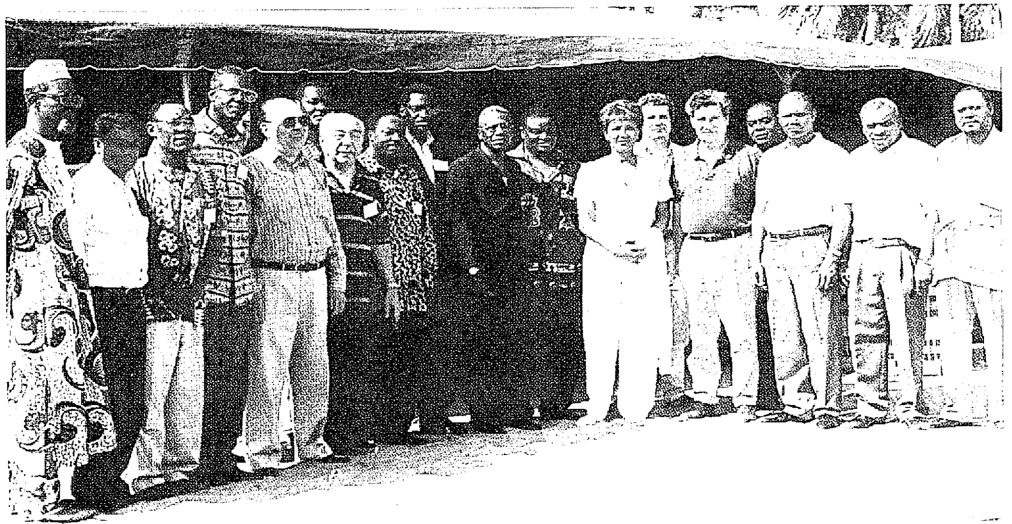
صورة للذكرى... في ذكرى أول نشرة إخبارية في 1959: جان خوري، هند السيّد، عرفان ملص وكميل منسّى.



بمناسبة عيد القناة 7: برنامج مراثوني مع أكثر من مئة فنان شاركوا في برامج تلفزيون لبنان.



تلفزيون لبنان في "مهرجان التلفزيون" في القاهرة.



صورة مأخوذة في حدائق أبيدجان في شاطئ العاج خلال إجتماع الCIRTEF. بعد عودتي من هذه الرحلة تلقيت نبأ استبدالي في تلفزيون لبنان.



صورة الوداع مع أقرب الزملاء إليّ في تلفزيون لبنان.

القسم الثالث

ملفات تلفزيون لبنان

جولة أفق

كان الملف المالي بالطبع هو الأكثر أهميةً خلال الاشهر الإثنين والثلاثين الذين امضيتهم كرئيس لمجلس إدارة تلفزيون لبنان. وقبل إكمال قصة هذا التلفزيون العام بعد تولي الرئيس لحود الحكم، سأعرض للقراء مشاكل أخرى كان علينا مواجهتها، وبعض الانتصارات التي حققناها وافتخرنا بها بالرغم من حال المعدات المزري ونقص الموارد.

في القسم الثاني هذا، سأتناول مشاكل الموظفين والصعوبة التي واجهتنا لانتاج البرامج والنشرة الإخبارية وصعوبة البقاء على مسافة واحدة من الجميع وموضوعيين، ومغامرة القناة تسعة والمونديال وعلاقات تلفزيون لبنان الدولية.

حاولت أن أتجنب إلى أقصى حد تكرار ما سبق ان رويته.

الفصل الثاني عشر

النشرة الإخبارية: جردة أولية

ما إن دخلت تلفزيون لبنان حتى تركز همي الأساسي على إنعاش نشرة الاخبار على شاشة هذه القناة الوطنية. قرأت تقريراً كارثياً عن نوعية مشاهدي النشرة وهم، بحسب التقرير، اشخاص تتخطى أعمارهم الخامسة والأربعين، يقطنون خارج العاصمة، ومن ذوي الموارد المتدنية. كانوا من الحرفيين أو من مربي النحل!

لم يثق كثيرون بالأخبار لأنها كانت أخبار «موجهة ولا تنقل صوت المعارضة». لا شك ان الصورة لم تكن جميلة. موعد نشرة تلفزيون لبنان كان السابعة والنصف مساءً وبالتالي لا منافس لها لأن نشرات المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المر والمستقبل تبدأ في الثامنة مساءً. أظهرت الإحصاءات كلها أن نشرة المؤسسة اللبنانية للإرسال احتلّت من دون منازع المرتبة الأولى أمام التلفزيونات الوطنية الأخرى.

معروف إن جمع عدد مشاهدي نشرة الاخبار على مدى سبعة أيام مهم جداً لقياس نسبة المشاهدة العامة لأي محطة تلفزيونية. فكلما ارتفعت النسبة اليومية، كلما تحسن مستوى المشاهدين العام.

بالطبع حظيت بعض برامج تلفزيون لبنان بنسبة عالية من المشاهدين لكنها نسبة تُحسب على يوم واحدٍ في الأسبوع وتضيع في خضم النتائج السيئة للنشرة الإخبارية.

من جهةٍ أخرى، لم يكن لدينا برنامج سياسي أسبوعي يصنع الحدث بينما كانت المؤسسة اللبنانية للإرسال تقدم برنامج «كلام الناس» لمرسال غانم، الإعلامي العريق، وتلفزيون المر يقدم برنامج «الحكي بيناتنا» للإعلامية الموهوبة ماغي فرح.

كمن سر نجاح الاخبار لدى «الآخرين» بالحرية التي تمتعوا بها، ولو كانت حرية مقيدة بالطبع، لكن تميزت هذه البرامج بصراحة لقيت استحسان الجمهور اللبناني المحب لمواقف المعارضة وللتصريحات الصاعقة، ولانتقاد سياسة الدولة وللتقارير اللاذعة غالباً حول

اخطاء جمهورية الطائف.

في الاثناء، كان تلفزيون لبنان يستهل نشرته بنشاطات الرؤساء الثلاثة تليها استقبالات نائب رئيس الوزراء فوزير الإعلام ووزير الخارجية. ولم يكن وارداً ذكر أخبار نواب المعارضة فتغوص النشرة في ملل اخبار الرسميين، مع تفضيل لنشاطات رئيس الحكومة رفيق الحريري، لسببين رئيسين:

أوّلهما امتلاك الرئيس الحريري لغاية نيسان 1995 مجموع أسهم القطاع الخاص (أي خمسين في المئة من تلفزيون لبنان) فكان في آن واحد، رئيس الحكومة التي تملك خمسين في المئة من الأسهم والمالك الفعلي للأسهم الباقية (أي خمسين في المئة). ما يعني، ثمانون في المئة من التأثير على إدارة تلفزيون لبنان.

ألم يجبر تلفزيون لبنان مثلاً على إعادة بث حملاته الانتخابية مباشرة خلال في العام 1996 من دون أن تعطي المحطة حق الردّ، المنصوص عليه في قانون المرئي والمسموع الصادر في تشرين الثاني 1994، للمرشحين المعارضين للحريري؟ هذا الواقع جعل هؤلاء المرشحين يلجأون إلى المؤسسة اللبنانية للإرسال والى تلفزيون المر (وليس إلى تلفزيون المستقبل بالتأكيد الذي لم يعطِ قط الكلمة إلى «الفريق الآخر»). لكن قانون الانتخاب يحظر الإعلان الانتخابي وبالتالي، كانت المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المر يلجآن الى المقابلات (المجانية؟) كعذر لظهور المرشحين المختلفين على شاشتهما.

السبب الثاني لحظوة الرئيس الحريري يعود إلى تعيينه مدير النشرة عارف العبد ومدير البرامج السياسية محمد شقير (لقب كبير لكن فارغ من المضمون..).

اما البرنامج السياسي الوحيد الذي ظهر على شاشة تلفزيون لبنان فكان من اعداد السيدة سمر الحاج وتقديمها، وهي سيدةٌ مثقفة وذكية، لكنها في الوقت ذاته عقيلة قائد الحرس الشخصي للرئيس الحريري[1]. وبالنتيجة، لم يكن من بد في برنامجها سوى الدفاع عن سياسة رئيس الحكومة وعدم الاكتراث للمعارضة.

كان لا بد من تبديل الأمور بعد استلامي مهماتي. بالنسبة لي، كان تحسين مستوى مشاهدي النشرة الإخبارية من الاولويات، وهذا يمر عبر تغيير مدير الاخبار ومدير البرامج السياسية. كنت في الحقيقة أعتبر ان لا ضرورة لمديرية البرامج السياسية، وكنت اميل الى إنشاء إدارة للاخبار تضم النشرة الإخبارية والبرامج السياسية. سبق لي ان ذكرت ان مديرية البرامج

[1] والذي أدخل السجن بعد أن اتهم في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

السياسية اقتصرت على المدير الذي لعب دورَ الرجل الخفي، فاستغنينا عنه (بثمنٍ عالٍ) بعد موافقة الرئيس الحريري.

تفرغت عندها لنشرة الاخبار وفكرت في تعيين جورج فرشخ على رأسها وهو صحافيٌ بدأ حياته التلفزيونية في تلفزيون لبنان وكان يقطن في فرنسا. كنت اتوقع منه افكاراً جديدة للنشرة. اقترحت أيضاً تعيين محمد المشنوق مديراً للنشرة وهو صحافي معروف يقدره الفرقاء كافة. لكنني لم استطع تنفيذ شروطه. اردت ايضاً تعيين كميل منسّى في هذا المنصب وهو مثلي، من رواد المغامرة التلفزيونية الكبيرة في لبنان. لكن مردود منصبه في تلفزيون المر كان اعلى من ان يتخلى عنه. في هذه المرحلة، وصلتني أصداء غير مباشرة من دائرة المقربين من رئيس الحكومة الذين قدموا لي «نصيحة صديق» ومفادها: «إن تعيين مدير نشرة الاخبار في تلفزيون لبنان هو حكر على رئيس مجلس الوزراء».

فنظراً لعدم حصوله على أي منصبٍ في الإعلام الرسمي، (مدير عام وزارة الإعلام شيعي ومدير الوكالة الوطنية للإعلام مارونيٍ)، طلب مني الحريري أن أختار من بين ثلاثة أسماء اقترحها، فاخترت صائب دياب الذي تولّى ادارة النشرة ابتداءً من الأول من كانون الثاني 1997.

في هذه الاثناء، دعوت موظفي النشرة الإخبارية إلى ندوة تلاها عشاء في فندق البريستول. في هذه الاجواء الهادئة، وبعيداً من جو المكاتب الحزين والمأهول بالموظفين في تلة الخياط، قرأت مقاطع من نتائج الاحصاء (الذي طلبه فؤاد نعيم) وتمنيت منهم التعليق عليها وقول ما يتوجب فعله لتوسيع دائرة المشاهدين لنشرتنا المتلفزة.

من بين الثغرات العديدة، كان العدد الضئيل للمشاهدين الذين يقطنون منطقة الأشرفية. طلبت منهم ابتكار الحلول الملائمة لجذب انتباه المشاهدين من سكان بيروت. لم تتردّد غالبية الموظفين في إلقاء اللوم على رخاوة مديرهم، وذهبوا الى حد اتهام عارف العبد بعدم ملاقاة الخبر والاكتفاء بأخبار وكالات الأنباء.

في اليوم ذاته مثلاً، شل الجامعة اللبنانية اضراب طالبي لم نتطرق إليه في نشرتنا الإخبارية. سألت ببراءة: لماذا؟ فرد عليّ على أحد الصحافيين: لا نريد اغضاب الوزير! «قامت قيامتي» وقلت لهم أنٍ أن راحة بال الوزير هي آخر همومي بينما يهمني ان يعلم الطلاب ماذا يجري لأن الاعلام هو هدفنا الأساسي.

أعترف هنا بأن عارف العبد تحلى بشجاعةٍ كبيرة حين أقر بفشله بسبب التدخلات اليومية لكافة السياسيين ومعاونيهم. قلت له أنني من الآن فصاعداً، أصرّ على بقاء النشرة على

مسافة متساوية من كل الأقطاب وبأنه من الضروري جداً أن نفسح المجال لآراء شخصيات المعارضة والتطرق إلى اخبارهم وان يحتمي بي حين يتلقى مكالمات أو مطالب من السياسيين. وشددت امام الجميع على ضرورة تغطية الأحداث في المناطق اللبنانية وإدخال المزيد من الصور والريبورتاجات على النشرة، عبر تقارير مقتضبة وواضحة ومثيرة للاهتمام. ودعوتهم ايضاً الى التغاضي عن زيارات الرؤساء الثلاثة في مطلع النشرة وتخصيص الاولوية لخبر الساعة حتى ولو تعلق بالرياضة أو بالطقس أو بحدثٍ عادي يُهم كافة المواطنين.

واجهتُ مشكلة أخرى تتعلق بعرفات حجازي. فهو موظف في تلفزيون لبنان لكنه فعلياً المستشار الإعلامي – المدلل – لرئيس مجلس النواب نبيه بري. لم يكن عرفات حجازي يأتي إلى تلفزيون لبنان منذ وقت طويل، وبالتحديد بعد تعيين الرئيس الحريري لعارف العبد مديراً للاخبار، واستبعاد حجازي الذي يتمتع بالاسبقية على سواه.

وضعني الرئيس بري أمام معضلةٍ حقيقية: اما ان يبقى عرفات حجازي في تلفزيون لبنان كمدير عام مساعد للاخبار، او نستغني عن خدماته مع كل التعويضات المستحقة له. كان الأمر فعلاً بمثابة سكين ذو حدَّين.

في الحال الاولى، كان علي القبول بمدير عام (على مستوى محمد كريمة نفسه) سيرأس ادارة الاخبار ويوجه سياسة تلفزيون لبنان. كنت أعي سلفاً المشاكل التي ستطرأ – واقولها بوضوح – ما بين الموظف المدعوم من رئيس مجلس النواب والموظف المدعوم من رئيس مجلس الوزراء والتداعيات الناجمة عن هذا الخلاف على صعيد المواقف المتناقضة التي ستشل الاخبار وتؤدي الى أجواء ملبدة في المديرية. كنت اتخوف ايضاً من أن يترافق هذا التعيين مع ارتفاع في الراتب سيثقل اكثر مالية المحطة نظراً لعدد السنين التي امضاها حجازي فيها.

كنت اتحاشى الوقوع في هذا الفخ حتى لا أنقل خلافات الترويكا إلى قلب تلفزيون لبنان. كانت همومي كثيرة لأضيف اليه هماً جديداً، كما كان لا بد من التعاون وعدم رفض اقتراح الرئيس بري الذي أظهر لي بعد وصولي الى منصبي كل التعاون والود والتشجيع.

ثاني الاحتمالات لا يقل بدوره خطورةً عن الأول، فصرف عرفات حجازي كان سيكلف، بحسب الاتفاق الانتحاري المبرم في 1989 ما بين إدارة تلفزيون لبنان والنقابة، ما لا يقل عن مئة وسبعين ألف* دولار أميركي! اما حسنة هذا الصرف فتكمن في التخلص نهائياً من عضوٍ

* عندما علم الرئيس الياس الهراوي بهذا الرقم سألني ما إذا كان حقيقياً وأمام تأكيدي له، قال لي مستغرباً: وظفني في تلفزيون لبنان!

غير فاعل في المحطة، ندفع له راتبه والشهر الرابع عشر والتأمين الطبي ومصاريف النقل، تضاف اليها رغبة مستمرة في العودة إلى إدارة النشرة.

حين جاءني الوعد بالحصول على المال، في بداية كانون الأول 1996 وبعد التباحث مع مجلس الإدارة تلبيةً لنصيحة من محمد كريمة ريشار رشيد، قررت أن أجيب الرئيس بري بانني سأتخلى عن عرفات حجازي. سألني محتاراً: «من أين لك المال؟» اجبته: «ستتدبر أمرنا يا دولة الرئيس. سنقسط له تعويضاته».

سارعنا الى إعلام حجازي بصرفه من الخدمة قبل الحادي والثلاثين من كانون الأول 1996 لأن الموظفين يحصلون ابتداءً من الأول من كانون الثاني، على زيادة 10 في المئة على رواتبهم بصورةٍ أوتوماتيكية. حصلت المعجزة وسددنا ما يتوجب علينا لعرفات حجازي بأقل من 15 شهراً. بعد ثلاثة اشهر فقط، قدم عرفات حجازي برنامجاً سياسياً على قناة NBN التي يملكها كما نعلم الرئيس بري.

صرفنا ايضاً ثلاثة موظفين بموافقة الرئيس الحريري وهم محمد شقير الذي وصفته بالرجل الخفي، وعارف العبد وسمر الحاج. وحدها زاهرة حرب استقالت من تلقاء نفسها للانضمام إلى تلفزيون المستقبل، الذي عيَّن الرئيس الحريري مديراً له سلفي فؤاد نعيم.

بدأت العام 1997 مع فريق عمل متجدد (غير جديد، بالطبع) لكن مشاكله أقل وطأة على الرأسمال وعلى حسن سير المحطة.

للحال، وجدت نفسي أمام مشكلة جديدة تتعلق بفؤاد الخرسا المبعد هو الآخر عن نشرة الاخبار، والذي تم إرضاؤه بلقب فخم هو «مدير العلاقات العامة». شجعته فعلاً في هذا الاتجاه ليصبح بفضل مرونته عاملاً فاعلاً في ترويج صورة تلفزيون لبنان. من دون جدوى! أولاً لأنه لم يتقبل الوظيفة ومن ثم لأنه سيتعثر مع الزوار الأجانب كما المؤسسات الأجنبيّة لأنه لا يتقن الا العربية.

من ناحيته، حدد الخرسا هدفه بأن يصبح مديراً للبرامج السياسية الشاغر بعد صرف محمد شقير. استمعت إليه بجدية لأنني اردت من كافة موظفي تلفزيون لبنان أن يعملوا حتى لا يتهم احد المحطة بأنها تدفع لأشخاص لا يفعلون شيئاً، لكنني لم أتفق معه حين اعتبر ان هذه الوظيفة ستكون المفتاح لإنتاجه البرامج السياسية وتقديمها على الهواء، بما يتعارض مع رؤيتي للبرامج الإعلامية المماثلة لتلك المعروضة في المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المر والتي نجحت بفضل دراية مقدمي الحلقات وتألقهم. وإذا كان الخرسا يفتخر بقدراته الصحافية (فهو تعلم على يد كميل منسّى وجان خوري) الا انه يفتقر إلى الحضور ويعمد الى رد شعره

على جبهته لتغطية بعض الصلع، ويفتقد الى الردّ السريع والطرافة ولا يعرف الابتسام، ويمثل خصوصاً مدرسة الماضي فيما كنت أبحث عن رجل يمثل مدرسة الحاضر، لا بل المستقبل.

صارحته بشعوري حيال ظهوره على التلفزيون، وبان تقديمه البرنامج غير وارد. ربما امكنه في حالات محددة، ولمناسبة أحداث وطنية اعتاد تقديمها، الظهور على الشاشة، لكن ليس أسبوعياً وببرنامج من اعداده. انطلاقاً من هذا المبدأ، عينته مديراً للبرامج السياسية وبما انه نائب رئيس النقابة، ظننت ان المنصب سيخفف من حماسه النقابي. كنت أحلم!

فبعد أسبوع من تعيينه، طلب فؤاد الخرسا مقابلتي وقدم لي لائحة بأسماء الموظفين الذين يحتاج إليهم في مديريته، ما لا يقل عن 15 موظفاً بين سكرتير ومسؤولين عن الأرشيف ومساعد إنتاج ومتتبعين للاذاعات المحلية والدولية ومصورين حصريين وغرفة مونتاج حصرية. وضعت اللائحة في مكتبي وقلت له: عزيزي فؤاد، لم أصرفك من الخدمة (مع الآخرين) لأنك عضو في النقابة. لنكن واضحين، أنت تملك لقباً وسأعهد اليك ببعض المهمات حين أجد ذلك ضرورياً.

خلال السنتين التاليتين، كلفته بإعداد ستة برامج أو تقديمها: مثل ذكرى اختفاء الإمام الصدر، نشاطات حزب الله، برامج سياسية محدّدة، لم تتعدَّ نسبة مشاهدي هذه البرامج الواحد في المئة!

للأسف، لم أُوفق في التعاقد مع الصحافي (أو الصحافيّة) القادر على جذب انتباه المشاهد واهتمامه.

خسرت بولا يعقوبيان التي اقترحت علي تقديم برنامج سياسي، بعد خروجها من ICN، لكنني بعد تردد، رفضت اقتراحها. وادركت خطأي حين تابعت عملها فيما بعد.

بعد التفكير، تساءلت اذا كان تلفزيون لبنان قادراً على تقديم برامج سياسية تتمتع بحريّة تعبير مطلقة؟ أيمكننا السير على خطى المؤسسة اللبنانية للإرسال أو الـMTV؟

مع صائب دياب تحسن محتوى النشرة الإخبارية. قررت أن امضي فترة بعد الظهر في تلة الخياط للتحقق من مضمون النشرة والتأكد من تلبيتها سياسة التوازن وتغطية أخبار الموالاة كما المعارضة. كان التوازن جيّداً، لكن صائب دياب شكا مراراً من اتصال مكتب الرئيس الحريري به للاعتراض على تغطيتنا للسياسيين المعارضين. قلت له أن يحتمي بي وأن يتذرع بأنني وافقت شخصياً على هذه الاخبار.

اعرت اهتماماً بالغاً لبرنامج زافن كويومجيان الأسبوعي، وهو صحافيٌّ شاب وموهوب، يتمتع بحيويةٍ دائمة وبحسٍّ لا يخطئ. تناولت طاولاته المستديرة مواضيع اقتصادية واجتماعية

لكنها حملت في طيّاتها دلالةً سياسيةً بارزة.

رغم كل ذلك، ظل تلفزيون لبنان يفتقر إلى مقدم برامج ديناميكي وشجاع يتمتع بالكريزما، لذلك فضَّل السياسيون تلبية دعوة المحطات المنافسة. مثلاً، لم يقبل الرئيس الحريري أبداً بأن يكون ضيفاً في تلفزيون لبنان لكنه غالباً ما أطلَّ عبر المؤسسة اللبنانية للإرسال مع مرسال غانم. سايرني الرئيس الهراوي بقبوله الظهور في تلفزيون لبنان في مناسبات وطنية، وتقاسم الظهور ما بين تلفزيون لبنان والمؤسسة اللبنانية للإرسال.

قبل وزير البيئة أكرم شهيّب بأن يكون ضيفاً في تلفزيون لبنان لكنه اعتذر بعد ظهر اليوم ذاته لنجده على شاشة المؤسسة اللبنانية للإرسال في المساء. وطالت لائحة السياسيين الذين ابتعدوا عن التلفزيون الوطني، لا سيما وان صحافيي تلفزيون لبنان قصروا دعواتهم على الوزراء وعلى الشخصيات الموالية أكثر مما توجهوا الى المعارضة.

وضعت حداً لهذه المسألة عندما كلّفت سعيد غريب بإعداد برنامج «صبحية» وتقديمه. كان يخصص نصف الساعة الأولى منه لمقابلة سياسية، ومع أن البرنامج كان صباحيّاً، فهو جذب فوراً جمهوراً كبيراً. والبرهان أن أحداً لم يرفض دعوة سعيد غريب للمشاركة في تحليل الوضع السياسي القائم وأطل رجالات السياسة جميعهم على الشاشة. دعي إلى «صبحية» كل الذين اتهموا تلفزيون لبنان بعدم فتح أبوابه لغير الموالين، مما جعل تلفزيون لبنان يستعيد ثقة السياسيين به. قصدني صائب دياب يوماً، نزولاً عند رغبة لوبي الرئيس الحريري على الأرجح، وطلب مني أن يكون مسؤولاً عن فقرة «صبحية» السياسية لأنها من مسؤولية الاخبار. أجبته بمحبة لكن بحزم أن هذا البرنامج سيبقى تحت إشرافي الخاص ولا يحق لأحد التدخل في محتواه. لكنني شجعته على العكس، على اقتطاع ما يثير الاهتمام من هذه المقابلات الصباحية وبثها في نشرة بعد الظهر والنشرة المسائية كذلك. بفضل «صبحية» استطعنا تأمين التوازن السياسي.

لكن، على الرغم من نجاح «صبحية»، بقينا نفتقر إلى برنامج سياسي في ساعة الذروة. في خلال صيف 1997، خطرت ببالي فكرة برنامج بدت لي للوهلةً الاولى، مهمة. دعوت أربعة من كبار الصحافيين إلى مأدبة غداء وهم:

باسم الجسر الذي تولى ادارة معهد العالم العربي وكانت خطواته الأولى في CLT من خلال مقابلات عنوانها «تعال نتحدث».

رفيق خوري، كاتب افتتاحية جريدة **الأنوار** وأحد الصحافيين المتمتعين بالحضور على الشاشة الصغيرة.

محمد مشنوق، المدير السابق لإذاعة لبنان.

أما الصحافي الرابع فاعتذر عن عدم قدرته على المشاركة في الغداء رغم أنه قبل بالمبدأ وكان سمير قصير...

اقتراحي كان سهلاً للغاية: كل أسبوع، يتولى كل صحافي منهم بدوره رئاسة تحرير هذا البرنامج ويكتب له الافتتاحية والخبر الأساسي، فيما يقوم الصحافيون الثلاثة الباقون مع مساعدين لهم بكتابة الصفحات الأخرى من سياسة داخلية ودولية واقتصادية. اعجبتهم الفكرة فناقشناها وأعطوني موافقتهم المبدئية. لكن، حين اتصلت بهم في ما بعد لاستكمال التفاصيل، وجد كل منهم عذراً لعدم المشاركة وذهبت فكرتي لسوء الحظ سدًى.

جاءت شبكة شتاء العام 1997 رائعة، ولم ينقصها سوى البرنامج الحواري الناجح. رويت لكم تجربتي السيئة مع جوزف عيساوي، وبعد توقيف برنامجه، اتصلت بحكمت أبو زيد وهو صحافي عريق لديه حسنتين أكيدتين: كان معروفاً في الأوساط السياسية كمستشار في رئاسة الحكومة لأكثر من عشرين سنة، كما أن وجوده بالقرب من احد مراكز القرار سيكون مفيداً لنا. حتى قبل أن أوكله بتقديم البرنامج، عبَّر لي أبو زيد غير مرةٍ عن صداقته وكان ينقل لي بعض الأحاديث والانتقادات التي قيلت أمامه فيساعدني على تصحيح الخلل. اعتمد ابو زيد الحياد التام واستضاف على حد سواء الموالين للسلطة والمعارضين لها، وناقش معهم مشاكل ساخنة بتوازن تام في الاسئلة فكان موالياً مع المعارضة ومعارضاً مع المولاة. ونالت الحلقات التي قدمها عن الأحزاب اللبنانية نجاحاً كبيراً. أخيراً أصبح لدينا برنامج سياسي ولو أن نسبة المشاهدين لم ترتفع. وبعد استراحة صيف 1998، عاد أبو زيد إلى برنامجه في أوائل تشرين الأول ثم توقف عن تقديمه في كانون الأول مع وصول الرئيس الحص الى رئاسة الحكومة، وهو استقال بعد فترة قصيرة.

هل أثّر السياسيون على قراراتي المتعلقة بالاخبار؟ قليل جداً. أعتقد أنه سرعان ما علمت الأوساط السياسية أنني سأصر على التوازن السياسي وانها تضيّع الوقت سدًى للتأثير على قراراتي. حتى نشرة الاخبار التي كان يمكن ان تفلت من توجيهاتي، سارت بحسب السياسة الموضوعة لها وطالبني صائب دياب مراراً بتغطيته إمّا بسبب رفضه الانصياع لطلب سياسي، وإمّا ليسألني رأيي حول موضوعٍ محدد. بالطبع لم يكن كل شيء ممتازاً، ولا يمكنً ان يكون، بل حصلت بعض السقطات.

وافق الرؤساء الثلاثة خصوصاً على عدم التدخل المباشر في نشرة الاخبار. كان الرئيس الهراوي يهاتفني شخصياً و«يرجوني» (كذا) أن أبث خطاباته كاملة بعد النشرة لأنها تحتوي

على «رسالة مهمة». الرئيس بري كان راضياً عن الاخبار المخصصة له والتي كانت متوازنة. أما الرئيس الحريري، فكان يشكو عدم رضاه إلى صائب دياب بواسطة نهاد مشنوق فيجيبه صائب دياب بأنه تلقى التعليمات من رئيس مجلس إدارة تلفزيون لبنان، وتنتهي القضية عند هذا الحد.

واتوقف عند هذه الطرفة. ذات يوم، كنت في مكتبي في تلة الخياط، عندما أعلموني بأن النائب البعريني (وهو نائب عكار) يريدً مقابلتي، وهو دخل مكتبي من دون حتى أن يعلم سكرتيرتي. استقبلته بكل تهذيب فقال لي على الفور: «أريد مصوراً» - فأجبته «لتغطية أي حدث؟» فقال: «أريده على مدار الساعة، أن يبقى دائماً إلى جانبي، أن يقوم بتصوير كل نشاطاتي وأن يقوم تلفزيون لبنان ببثها في نشرة الأخبار».

ذهلت فعلاً، وشرحت له أن الأمر غير وارد، وحين بدأ يستاء استنجدت بصائب دياب وأعلمته بتمنيات نائب عكار الذي شكا من ان صائب دياب لا يغطي نشاطاته جيداً ويهتم اكثر بنواب المنطقة الآخرين. قمنا معاً بإعلامه أن ما يطلبه مستحيل التحقيق ووعدناه بتغطية نشاطاته عندما تشكل حدثاً وباننا سنوصي مندوبنا في عكار الاتصال به كي ينظم معه تصوير نشاطاته. انصرف النائب مكتفياً بهذه الكذبة «البيضاء».

سُئِلْت أكثر من مرةٍ إذا كانت الاستخبارات السورية تتدخل في شؤون تلفزيون لبنان. يمكنني أن أؤكد أنه لم تصلني ولو مرةٍ واحدة مكالمةً هاتفية منهم أو قامت شخصية سورية بزيارتي. وحدها الوفود الرسمية للتلفزيون السوري زارتنا في اطار التعاون والعمل. لكن صائب دياب صارحني بأنه بين الحين والآخر، (لكن نادراً) كان يطلب منه تغطية حدثٍ كان السوريون يعتبرونه مهماً.

واذا لم يتدخل أي سوري مباشرة لدي، كان احد اوفى اصدقائهم الدكتور عدنان طرابلسي، النائب السابق لبيروت، لا ينفك يتصل بي طالباً بعض الخدمات، فيبدأ مكالمته دائماً بجملة: «أنقل لك تحيات العميد» (أي رئيس جهاز الاستخبارات السورية في لبنان) وهي طريقة مبطنة لاخافتي!

كنت أحزر على الفور ما سيطلبه مني ألا وهو النقل المباشر لحفلة خطابيةٍ كان مع حزبه ينظمها في ذكرى مناسبات سورية (لم تكن سوريا نفسها تحتفل بها). مثل ذكرى تأسيس حزب البعث أو الحركة التصحيحية أو عيد الجيشين، الى ما هنالك. كان الامر يعني تخصيص ثلاث ساعات من البث المباشر لسياسيين لبنانيين يلقون خطابات لا تنتهي.

قبلت في أول المطاف لأن تلفزيون لبنان اعتاد التغطية، كما قالوا لي. لكن بعد فترةٍ، اتضح

لي أن الدكتور طرابلسي استغل التغطية للترويج لنفسه وأن أحزاباً أخرى اقامت احتفالات خطابية مماثلة ولم تطلب نقلها مباشرةً. مرة واحدة رفضت النقل لتزامنه مع برنامج محشو بالإعلانات. اتصل بي الوزير السبع طالباً مني تسجيل الخطابات وبثها فيما بعد.

امام اصراره، أجبت النائب السابق بأن البرامج السياسية هي من مسؤولية الحكومة وعليّ أن احصل على موافقة الوزير الذي، وقبل أن يتسنى لي التكلم معه، اتصل بي ليطلب مني نقل الحفلات الخطابية هذه التي لا ينقلها أي تلفزيونٍ آخر. كنا في هذه الأمسيات نخسر كل جمهورنا.

هكذا واجهت مشاكل الإعلام في تلفزيون لبنان، أقله حتى نهاية عهد الرئيس الياس الهراوي. ولكنني كنت مرتاحاً للنتيجة إذ أن نسبة مشاهدي نشرة الاخبار ارتفعت من ستة في المئة إلى أربعة عشر في المئة خلال تشرين الثاني 1998. جاءت هذه النتيجة بفضل إصراري الدائم وصراعي اليومي للحصول على أفضل النتائج الممكنة. وانتهى الأمر بان نقلت الصحف اليومية اخبارنا كمصدر موثوق.

اعتقدنا أننا وصلنا الى مستوى مقبول على طريق النقاهة بعد سنواتٍ طويلة من الألم والمعاناة لبلوغ أهدافنا. لكن حكومة جديدة كانت ستشكل في بداية كانون الأول 1998 ومعها سنعيش جلجلة جديدة.

الفصل الثالث عشر

الموظفون، الجرح النازف

كلما طرحت مشكلة تلفزيون لبنان في الدوائر السياسية، يسارع الجميع الى انتقاد الفائض في الموظفين ورواتبهم الخيالية، ليزيدوا فيما بعد بأن الإدارات المتعاقبة وظفت، «على العمياني» وعلى أسس سياسية وطائفية، وتسببت بتضخم عدد الموظفين في تلفزيون لبنان وبالتالي نفقات التشغيل.

من الضروري أن أذكّر هنا بنقاط أساسية واجهتها الإدارات المتعاقبة.

في البداية، تأسس تلفزيون لبنان في العام 1978 بدمج شركة التلفزيون اللبنانية وتلفزيون لبنان والمشرق، بعد امتلاك الدولة 50٪ من أسهم الشركة الجديدة. كان مضى على الحرب ثلاث سنوات والرئيس سركيس يسعى لتوحيد الإعلام المقسّم - مثل البلد - بين نشرة «فلسطينية- يسارية» في تلّة الخياط في «الغربية»، ونشرة «موالية ويمينية» في الحازمية في «الشرقية» انحازت أساساً إلى الرئيس فرنجيه.

هذا «الانفصال الجسدي» الذي لامس الطلاق الكامل في وقت من الأوقات، تواصل بطريقة متقطعة ولم ينقذه سوى المنّ الإعلاني المقسم بين المحطتين الذي ادارته بصعوبة بالغة شركة تلي مانجمنت Télé Management.

كان بديهياً والحال هذه، قيام محطتين مجهزتين كلياً بالمعدات التقنية وبالعناصر البشرية، لكل منهما تقنييها الخاصين، ومراسليها، ومصوريها، ومنتجيها، ومخرجيها والبرامج المختلفة لتغذية القناتين 7 و9 من جهة، والقناة 11 من جهة أخرى. (ستسمى هذه القنوات TL2 - TL1 وTL3 الناطقة باللغة الفرنسية).

بين هدنة واخرى، كانت المحطتان توحدان نشرة الاخبار لوقت قصير، فيما فرض واقع حال المعارك ان تتزود كل منهما بفريقٍ كامل، ليتضاعف بذلك عدد العاملين الضروريين لحسن سير العمل في كل محطة على حدة.

استطاع شارل رزق منع الارتهان السياسي للموظفين الجدد. ومع وصول أمين الجميل الى سدة الرئاسة في 1982، ترك رزق منصبه للعميد كنعان كرئيس لمجلس الإدارة في محطة يترسخ فيها الانقسام أكثر فأكثر. على أثر «الانتفاضة الشيعية» في 6 شباط 1984، شهدت تلة الخياط توظيف عدد كبير من المستخدمين، وسارعت الحازمية للعمل بالمثل فاكتظت هي الاخرى بجيش من الموظفين الموالين للأحزاب في المنطقة الشرقية. الانقسام في قمة الحكم ما بين أمين الجميل ورشيد كرامي، ثم بعد اغتيال رشيد كرامي، ما بين الجميل وسليم الحص، انعكس سلباً على مصير تلفزيون لبنان. ولم تسوِّ تسمية ميشال سماحة على رأس المحطة الأمور، لا بل انه اضطر إلى ترك منصبه غداة المواجهات بين أنصار سمير جعجع من جهة وايلي حبيقة من جهة ثانية.

حين تلقى ريمون جبارة هذه «الهدية المسمومة»، من سلفه ميشال سماحة، اكتفى بإدارة أزمة تلفزيون لبنان من دون أن يتمكن من إيقاف تدخل الدولة في شؤونه.

منتصف ليل 22 أيلول 1988، غادر أمين الجميل الرئاسة، بعد توقيعه ضمن المهل الدستورية، مرسوماً بتعيين العماد ميشال عون رئيسا لمجلس وزراء من ستة عسكريين. إنقسمت البلاد أكثر من أي وقت مضى ومعها إنقسم تلفزيون لبنان. وفي سبيل تأمين المزيد من المال للمحطة، قرر ميشال عون تسليم إدارته إلى الريجي اللبنانية للإعلانات (RLP) برئاسة نجاح أبي عاصي. وبنتيجة هذا التدبير، كان من الطبيعي إغلاق Télé Management وصرف جميع العاملين فيها. بعد عدة أسابيع من النقاش، حصل موظفو Télé Management، الذين دعمهم الياس أبو رزق والنقابة، على ثلاثة أضعاف تعويضاتهم للسبب التالي: «إنهم يقومون بمهمة البحث عن الزبائن، ولن تسمح لهم أي شركة أخرى بالقيام بذلك، لذا سيجدون أنفسهم على الرصيف».

تسلح الياس أبو رزق بهذه السابقة التي طُبقت على مستخدمين «نقابيين»، ليندفع إلى مفاوضات، مدعومة باضرابات، للحصول من الدولة (ولكن أي دولة؟) ومن تلفزيون لبنان على حقوق مماثلة لتلك التي حصل عليها موظفوTélé Management، أي احتساب التعويضات على قاعدة ضربها بثلاثة. وقّع ريمون جبارة الوثيقة، كما وقّعها وسام عز الدين ووزير الإعلام في حكومة العماد عون.

بهذا التوقيع، حكم تلفزيون لبنان على نفسه بالموت البطيء.

عينت الحكومة ألفرد بركات على رأس تلفزيون لبنان، لكن مع انتخاب الرئيس الهراوي في 24 تشرين الثاني 1989، تقرر تعيين الوزير والصحافي السابق جورج سكاف (كان وزيرا

للإعلام عام 1976 في عهد الرئيس فرنجيه). خلال قرابة عام، انقسمت إدارة تلفزيون لبنان بين رئيسين تمسك كلٌّ منهما بشرعيته.

دام الامر حتى 13 تشرين الأول 1990 تاريخ دخول الوحدات السورية لدعم الجيش الموالي للرئيس الهراوي وللعماد قائد الجيش إميل لحود. توحّدت أخبار المحطتين فورا لكن القلوب والنوايا كانت بعيدة كل البعد عن التوحد. فالحال كانت سيئة، وبدلاً من اعتبار اتفاق اذار 1998 لاغيا لتوقيعه بفعل ضغوط عسكرية ونقابية، وبدلاً من ابطاله (لانتهاء الحرب وبدء مسيرة السلام)، وفتح حوار ايجابي مع النقابة لإلغاء اتفاق كان يحمل في طياته - بالرغم من منافعه الأكيدة للموظفين - السمَّ الذي سيقضي على تلفزيون لبنان او يصيبه بالشلل، وبدلا من طمأنة الموظفين لمستقبلهم ولو غير الاكيد، (لكن مع الحفاظ على تلفزيون لبنان) لم تجد إدارة المحطة افضل من تطبيق الاتفاق مرة أولى، ثم ثانية فثالثة عبر صرف عدد من الموظفين لا ترضى عليهم بكلفة باهظة. كثيرون تمّنوا صعود هذه العربة الصغيرة التي تقود إلى «النهاية»، لان التعويضات تستحق العناء.

بذلك، أصبح تطبيق «التعويضات المثلثة» حقا مكتسبا لا قدرة لأحد على التملص منه.

صرف فؤاد نعيم عددا من الموظفين غير الضروريين، لكنَّه عيَّن تقنيين شبابا ملمين بالتقنيات الحديثة. ورثت إذا بعد تعييني في أيلول من العام 1996، إدارة تعدّ 490 موظفا موزعين بين تلة الخياط والحازمية وعشر محطات فرعية بناها تلفزيون لبنان لتغطية الأراضي اللبنانية كافة.

بعد جولة استطلاع على مختلف الأقسام، اكتشفت وجود موظفين يعملون منذ العام 1959! المصور هاروت كويليان (الذي يؤمن التغطية في القصر الجمهوري) عينه فؤاد حداد في العام1960. ويتخطى معاشه ألف وثمانمئة دولار شهرياً، ليثير أسئلة السياسيين العارفين بمستوى المعاشات المتدنية نسبيا في LBC وMTV وغيرهما. في الحقيقة، وبعد 38 عاما من الخدمة، والزيادات التلقائية على الرواتب بنسبة عشرة في المئة كل عامين، وغلاء المعيشة، والزيادات الناجمة عن الدولرة، كان هذا المعاش «عاديا»، لكن مضروبا بأربعمئة وتسعين موظفاً. من جهةٍ أخرى، طلب فؤاد نعيم، الذي بذل جهوداً كبيرة بعد وصوله إلى تلفزيون لبنان، من المقربين إليه ومعاونيه الاساسيين، العمل خارج ساعات الدوام لقاء مكافأة تبلغ خمسين في المئة من الراتب. ورثت ايضاً هذه الحالة التي جعلت سائقي يتقاضى (عن استحقاق) راتباً يساوي مرتين معاش رئيس قسم.

أما الكارثة الكبرى، فكانت في «التعويضات المثلثة» التي علي دفعها كلما اردت صرف

موظف لا يعمل شيئاً. كانت هذه عملياً ضريبة الكسل والغياب، وهذا ما جعلني أقول للرئيس الحريري ان «الحل بالحل»، فأجابني بأن الامر مكلف له، وأجبته: «لكنه بعد سنتين أو ثلاث، سيكلفك أضعافاً مضاعفة لأن الزيادات ستضاف الى الزيادات ايضاً».

في النتيجة، كان علي أن أدير أزمة لا حلَّ لها. فتطوير تلفزيون لبنان، على غرار LBC وMTV وFTV، يكمن في توظيف كوادر شابة وتقنيين، لكن فرضوا عليّ الاهتراء. لم يكن باستطاعتي حتى أن أعين موظفين «مياومين» لأنهم سيستفيدون في النهاية من نفس التقديمات التي يستفيد منها العاملون بدوام كامل.

وكل المستشارين القانونيين الذين اخذت رأيهم وصلوا إلى النتيجة ذاتها: انها حقوق مكتسبة للموظفين. وحده المحامي أنطوان عبود، قدّم تحليلا يسمح بموجبه لوزارة المال بإلغاء الاتفاق. لكن الانعكاسات الاجتماعية جعلت تطبيق هذا الاقتراح مستحيلاً.

كما سبق وشرحت، طبقت قاعدة الصرف على أربعة موظفين فقط هم عرفات حجازي وعارف العبد ومحمد شقير والسيدة سمر الحاج. وكلفنا ذلك قرابة أربعمئة ألف دولار!

لذا، بدأت أحلِّل ما يقوم به كلُّ موظف، وفوجئت حين علمت ان اثني عشر منهم يواظبون على الحضور فيما عثر الآخرون على عمل خارج تلفزيون لبنان. بدايةً، أصدرت تعميما يمنع موظفي تلفزيون لبنان من مزاولة أي مهنةٍ أخرى، فقدم لي جميع الذين يطولهم التدبير رسائل من سياسيين يرجونني فيها «لأسباب إنسانية» بأن أسمح لهم بالاستمرار في عملهم.

كان الحلّ أن أفرض عليهم تأمين عدد معين من ساعات الحضور. ومن المثير للاهتمام إيراد بعض الأمثلة لتقديم الدليل على أن الموظفين المتسلحين بعقد التعويضات، كانوا أقوى كثيراً من الإدارة، بل أقوى من الدولة!...

كان سمير منصور يقدم نشرة الاخبار، وهو اختفى عن الشاشة الصغيرة مع وصول عارف العبد وفريقه الجديد. إتصلت به لأقول له بأنني أعرف أنه يعمل في **النهار** حيث يوقع مقالاته، وان تلفزيون لبنان يبقى الأولوية بالنسبة اليه. أجابني: «أريد أن أكون مديراً». كان ذلك همه الوحيد. ولمَّا كان لبنان أحد الأعضاء المؤسسين في اتحاد إذاعات الدول العربية، الشبيه بالاتحاد الأوروبي للبث الإذاعي، كنت غارقاً في التقارير التقنية والبرامج الواردة من هذا الاتحاد وكان يلزمني قطعاً أميناً عاماً. اقترحت عليه المنصب الذي يقدم إمكانيات السفر، والتنقل، وتمثيل تلفزيون لبنان. أخذ الملفات، وعاد بعد

عشرة أيام ليقول لي أن ذلك ليس من اختصاصه. ترددت بين إرسال مذكرة له، تجبره على القيام بالعمل وتعرضّني لسلسلة من المشاكل، وبين تركه يغيب في عالم النسيان. اخترت الحل الثاني[1].

بعد تعييني في تلفزيون لبنان، لفتت نادين زاخم نظري، وهي سيدة شابة تتكلم ثلاث لغات (خامة نادرة في المحطة)، ومسؤولة عن زاوية أسبوعية في مجلة **الريفو دو ليبان** *Revue du Liban*. كانت تحتل مكتباً ولا تقوم بشيء لأن المدير السابق وظفها كمترجمةٍ أثناء قيام الشخصيات الأجنبية بزيارة المحطة. وهي وظيفة لم أكن في الواقع بحاجة إليها مع زواري. أردت قطعا تشغيلها، لا سيما وان ابرز ما شكا منه مشاهدونا – الفرنكوفونيين على الأخص– هو نوعية الترجمة التي تحوي اخطاء كثيرة بالفرنسية.

(تتم الترجمة الالكترونية في التلفزيون بواسطة آلات تُزوَّد سلفا، وبطريقة إلكترونية، بالجمل المترجمة، فتمرُّ في آن واحد مع الحوار الإنجليزي. أذكر أن محمد كريمة وعاصم جارودي «فبركا» آلة إلكترونية للترجمة في شركة التلفزيون اللبنانية طويلاً قبل وصول الآلات المتطورة المبتكرة في الغرب)[2].

استدعيت نادين زاخم لأوكل إليها مهمة مراقبة الترجمة الفرنسية فور انجازها وتصحيح أخطاء المعنى والمبنى والقواعد. أنجزت عملها بشكل حثيث خلال أشهر عدة. ثم فجأة راحت تتغيب. ذات يوم، تلقيت تقريراً يشير إلى أن السيدة زاخم حامل وعليها قطعا ملازمة الفراش وتفادي التنقل كي لا تهدد حياة الجنين. لم أستطع سوى القبول بهذا الوضع حتّى إنني إتصلت بها هاتفيا لأهنئها وأنصحها (كذا) بعدم التنقل!

لكنني صعقت حين رأيت السيدة زاخم، وفي الأسبوع ذاته، تنتقل إلى مكان إقامة زوجة رئيس شاطئ العاج لإجراء مقابلة معها، وهي أفصحت في مقالتها انها التقتها في فندق يقع على الشاطيء الجنوبي لبيروت.

بعد أسبوع، «إنتقلت» إلى زحلة لإجراء مقابلة مع زوجة النائب الارمني قصارجي. هنا طفح الكيل! فسيدةٍ «مجبرة على ملازمة الفراش»، لا يمكنها التنقل بكل نشاط إلا إلى مكان عملها الاساسي. طلبت إلى محامي الشركة التقدم بدعوى ضدها لتقديمها تقارير مزورة،

---

[1] لاحقا، في عهد الرئيس الحص، وقّع العديد من المقالات اللاذعة ضد إدارة تلفزيون لبنان، معتمدا على صداقته لرئيس مجلس الوزراء. ذات صباح، وصلنا خبر تعيينه مديرا لنشرة الأخبار. عند المساء كان استقال.

[2] أنظر في كتابي «التلفزيون: قصص وحكايات».

وللغياب غير المبرر، وإنهاء خدمات السيدة زاخم من دون تعويضات.

انهالت علي الاتصالات الهاتفية من كلِّ حدب وصوب، وتعرضت لشتى التدّخلات. أولا، من إدارة **الريفو دي لبنان** *Revue du Liban*. ثم من رئيس نقابة المحررين ملحم كرم والمدير ميشال مسك (صديقي الدائم) اللذين اتصلا مراراً لوقف الدعوى. أجبت بأن الامر مستحيل بالنسبة الي، عندها تدخل رجال سياسة.

«نصحني» الياس أبو رزق بعدم معارضة بعض الأحزاب السياسية في زحلة، ولا سيما ايلي الفرزلي نائب رئيس مجلس النواب، المقرب من عائلة السيدة زاخم، كما نصحني بتحويلهم الى حلفاء لي خصوصاً في فترة التصويت على الموازنة. رفضت الإصغاء إلى الياس أبو رزق لأنني أردت أن تكون هذه القضية أمثولة للآخرين من جهة، والبرهان أن تلفزيون لبنان لا يساوم على قانون العمل، من جهةٍ ثانية، وحين يُخطيء الموظف يُعاقب.

ذات يوم رنَّ جرس هاتفي وعرفت للحال صوت نائب رئيس مجلس النواب المبحوح يدعونني لتناول فنجان قهوة في مكتبه. شعرت ان موقفي «الصامد» سيتزعزع. بدأ الحديث مع ايلي الفرزلي بتشخيص المشاكل في التلفزيون العام، ثم طالبني بصراحة بإيجاد حل لمسألة السيدة زاخم. أجبته بأن القضية في يد القضاء ولا أستطيع فعل شيء. ردَّ علي بأن السيدة زاخم ليست الأولى التي تخرق قانون العمل في تلفزيون لبنان ولن تكون الأخيرة ولا يجب أن تكون كبش محرقة. عبثاً حاولت أن أشرح له أنها ضبطت بالجرم المشهود تكذب وتتغيب من دون عذر، ولكنَّه كان حاسماً: يجب سحب الشكوى، ليضيف حالاً: «سنصوت قريبا على الموازنة في المجلس». وظهرت هذه العبارة وكأنها تهديد جدِّي حتى لا اقول ابتزاز.

أجبته «ستحطم هيبتي أمام الموظفين كافة وسيكون الامر مثلاً سيئاً سيحتذي به الجميع». فختم قائلا: «اطلب منك ذلك بالحاح».

غادرت البرلمان بمرارة وخيبة أمل. هل ارفع القضية إلى الرئيس الهراوي؟ (قبل ايام فقط، جاءني شاب يحمل بطاقة من الرئاسة لتوظيفه وأجبته قائلاً: إذهب وقلّ للشخص الذي أرسلك وبالرغم من الاحترام الذي أكنه له، أن الرئيس الهراوي شخصيا طلب مني أن لا أوظف أحداً). هل اواصل معركتي لإرساء سلطة هي نفسها مؤقتة؟ إستشرت كريمه ورشيد وإميل بجاني، فجاءت آراؤهم متطابقة. لا ينفعنا بشيء أن نعارض السياسيين. وأعطوني مثلاً كلَّ الذين انقطعوا عن العمل، لكن ربحوا الدعاوى التي قدموها ضدنا. اعترفت بهزيمتي.

استدعيت السيدة زاخم (وكانت انجبت طفلها). جاءت برفقة زوجها الذي اراد الدخول معها إلى مكتبي. فرجوته أن يبقى في الخارج لأن المسألة لا تعنيه بأي شكل من الأشكال.

ارتسمت ابتسامة على شفتي السيدة زاخم، فطلبت منها إزالة الابتسامة ومنعتها من مقاطعتي. بقيت واقفا؛ وأفضيت لها بكلٍّ مرارتي، وكلِّ المخالفات التي ارتكبتها وخيبة أملي من تصرفها. جعلتها كلماتي القاسية تدمع، إلا أنني لم أبالِ بدموعها المتأخرة، وقلت لها أنني لا أريد رؤيتها في تلفزيون لبنان بعد اليوم ورجوتها بأن تخرج.

كنت تعيساً جداً. فها هي موظفة أخرى تنتصر بعد تقصيرها الكلي في القيام بعملها. كان الامر، في الحقيقة، قاسياً.

انتشرت هذه القضية كبقعة الزيت، كما توقعت، اذ طلبت موظفتان أخريان اللحاق بزوجيهما في الخارج. أخذتا إجازة غير مدفوعة لمدة ستة أشهر، كانت حقاً لهما. انتهت الأشهر الستة، فأرادتا تمديد غيابهما، وعندما رفضت أرسلت لي إحداهن تقريراً طبياً. رفضت التقرير، وادعيت عليها لغيابها الممدد عن العمل. صمدت هذه المرة، برغم تدخل أربعة نواب، من بينهم أصدقاء شخصيين لي. اعتبرتُ هذه الموظفة مستقيلة ومحرومة من حقوقها كافةً. رفعتْ هي دعوى ضدنا من روما، ولا ادري ماذا حلّ بتلك الدعوى لأنها كانت قائمةً عندما تركت التلفزيون في نيسان 99، ولأن، تلفزيون لبنان أقفل أبوابه بعد سنتين وصرف جميع موظفيه.

كان همّي الأكبر في الواقع، رئيس النقابة الياس أبو رزق. كنت غداة وصولي، جمعت اعضاء المجلس النقابي بأكملهم وأكدت لهم نيتي التعاون مع النقابة يداً بيد كوننا نعمل للهدف ذاته: استمرارية تلفزيون لبنان، تأمين أفضل شروط العمل وأجود البرامج، بالإضافة إلى سياسة إدارية تصبُّ في مصلحة الموظفين. ذكرتُّهم أنني يوم كنت مديرا للبرامج في شركة التلفزيون اللبنانية، كنت رئيس أول رابطة للموظفين وأحمل مصالحهم دائما في قلبي. كذلك رجوتهم في حال الإضراب، أن لا يدعوا للمشاهدين شاشة سوداء حتى لا نخدم منافسينا بدلاً من مصالح المحطة التي نعمل فيها.

بالرغم من الاتفاق الضمني بيننا، واللقاءات الشهرية التي كنت أعقدها مع رئيس النقابة، ومواقفي الايجابية من الياس أبو رزق (خصوصاً في فترة سجنه)، لم يمض شهر من دون أن نراه خلف المتراس، يعقد مؤتمراً صحافياً ويهدد بإعلان الإضراب؛ ويسيء كثيرا إلى مصداقية تلفزيون لبنان ويلحق بنا أفدح الأضرار لا سيما تجاه المعلنين الذين كانوا يخشون من انقطاع حملاتهم الدعائية اذا توقف بث البرامج.

وعندما لا يرفع الياس أبو رزق من حدة التوتر، يتولى نائبه فؤاد الخرسا نشر التصريحات العدائيةً ضد الإدارة والحكومة.

عشية نقل مونديال 98، عقدتْ النقابة مؤتمراً صحافياً لانتقاد شركة Régie Vision

ومداخيل اعلاناتها غير الكافية (رغم ان حصتنا بلغت مليون وثمانمائة ألف دولار في مقابل مليونين وخمسمائة ألف للمؤسسة اللبنانية للإرسال!)؛ ادى الامر طبعاً الى زعزعة ثقة المعلنين وكلّفنا تحذيراً من Régie Vision التي خشيت انقطاعاً مفاجئاً للمونديال.

كانت النقابة تفرض علينا سباقاً مع الوقت لضمان دفع الرواتب في الثاني من كل شهر، كنا نلهث لنتلافى اعلانها الإضراب، وكانت تهنئ نفسها لأنها «أجبرت» الإدارة على الدفع. ذات يوم، جاءني أبو رزق إلى مكتبي ليقول لي انه يتقاضى اقلّ من حقه، لأنه لم يستفدْ من الزيادة مثل بقية زملائه خلال ولاية فؤاد نعيم. وكأنه يغريني: «ارفع لي معاشي فترتاح»، سيما وانه أعلن الاضراب لنصف نهار قبل أقل من شهر.

في النهاية، لم يكن العرض مكلفاً. كاشفت مرة أخرى محمد كريمه وريشار رشيد، وبحثنا في حسنات الامر وسيئاته واكد لي رشيد انه سيلتزم السرية إذا حصلت تلك الزيادة، وكان الرأي ايجابياً فأخذت القرار بمنح ابو رزق الزيادة ابتداء من تشرين الأول 98، بعدما حصلت منه على تأكيد بعدم البوح بذلك لأحد. مع تغيير الحكم في تشرين الثاني، تأخرنا في دفع معاشات كانون الأول والشهر الرابع عشر، ولم يصلنا أي تهديد أو قرار بالإضراب. نفعت الزيادة، علماً أن أحداً لم يفكر في صرف رئيس الاتحاد من الخدمة وان الزيادة لن تضاف الى التعويضات «المثلثة».

(فيما بعد، وفي شباط 2001، قررت الحكومة إقفال تلفزيون لبنان، فحصل الموظفون على تعويضاتهم «المثلثة». لكن إدارة المحطة لم تأخذ في الحسبان الزيادة التي منحتها لالياس أبو رزق، وصرفت له تعويضاته على أساس راتبه في أيلول 98. أقام عندها دعوى ضد تلفزيون لبنان).

لا بد من الاشارة الى ان غالبية الموظفين لم تشكل تهديداً. كنت استبقت الامور عبر تقديمي اللفتة الشخصية كبديل من قدرتي على زيادة رواتبهم والمنح. منذ مطلع كانون الثاني97، تلقى كل منهم في عيد مولده، بطاقةً منّي أتمنى له فيها الحياة المديدة. بعد وصول البطاقات الأولى، انتظر كل منهم بطاقته بفارغ الصبر. شاركتهم ايضاً مشاكلهم من خلال اجتماعات عديدة إن في الحازمية أو في تلّة الخياط. اطلعت على أوضاعهم العائلية، وهنأت العرسان منهم، وأهل المواليد الجدد. باختصار، طبقت العلاقات الإنسانية الوثيقة في مؤسسة شهدت باستمرار مشاكل شخصية، وسياسية، وطائفية تفترض حلولا مباشرة. في الأعياد، كنت أمرّ على كل مكتب واقدم تمنياتي لكل موظف واحوّله الى صديق لي. اتاح لي عملي السابق معهم في الاستديو، طيلة ثلاثين عاماً، نسج علاقات عميقة معهم، وصداقة مبنية على الاحترام لمن

يعرف بفعل المهنة جميع مشاكلهم.

نجحت في كسب ثقتهم بحيث أن الغالبية منهم كانت تطبق من دون اقتناع أوامر الإضراب الذي تفرضه عليهم نقابة تبحث عن دور مهني واجتماعي، وعن مصداقيةٍ مشكوك فيها في غالب الأحيان، وعن موقع في المشهد السياسي الداخلي. كنا بعيدين كل البعد عن الدفاع عن حقوق الموظف.

الفصل الرابع عشر

برامج...برامج

التلفزيون الناجح هو الذي يعرض البرامج الناجحة. استوعب سلفي هذه المعالة وأعدَّ شبكة برامج متنوعة، لا سيما الدرامية منها، فكسر بفضل عدد مشاهديها الرقم القياسي. استفاد فؤاد نعيم من المبلغ المتبقي من الأربعين مليوناً التي حصل عليها تلفزيون لبنان وصرفها على إنتاج برامج تابعها العديد من المشاهدين مثل العاصفة تهب مرتين، الذي فاق عدد حلقاته المئة وخمسين عند وصولي إلى التلفزيون.

للأسف، لم تكن مصاريف الإنتاج ملحوظة في الأربعين مليوناً (التي دُفع اثنا عشر مليون منها لشراء القطاع الخاص من رفيق الحريري، كما نعلم). وبما أن مصاريف الإنتاج تخطت الإثني عشر مليون سنوياً، ما بين رواتب الموظفين والإنتاج (من دون أن ننسى فوائد الديون)، تبخرت الأربعون مليون قبل وصولي الى تلفزيون لبنان. لكن كان لا بد من برامج تجذب الجمهور اللبناني، ولم أبدل الشبكة بالتالي، ولو انني تساءلت كيف سنغطي مصاريف إنتاج برامج جيّدة لكن غالية الثمن.

1- مناخ المنوعات

أظهر لي تحليلٌ أولي لشبكة البرامج غياب فقرة مهمة هي برامج المنوعات. كان المطربون والمطربات الذين يحبهم الجمهور يظهرون على المؤسسة اللبنانية للإرسال أو تلفزيون المر أو حتى تلفزيون المستقبل لكنهم، ولأسباب مجهولة، يقاطعون تلفزيون لبنان. علماً أن معظم المطربين الكبار تمّ اكتشافهم عبر هذه المحطة ولا مبرر لعدم عودتهم للغناء عبر شاشتها.

أعلمني المخرج نبيل بشارة المقرب من الأوساط الفنية، أن معظم هؤلاء الفنانين وقع عقود عمل حصرية مع المحطات الأخرى وخصوصاً المؤسسة اللبنانية للإرسال ولا يمكنه الظهور على شاشة تلفزيون لبنان، كما ان رئيس مجلس الإدارة السابق لم يحبذ برامج المنوعات وبالتالي، ابتعد الفنانون عن تلفزيون لبنان، لكنهم مستعدون للعودة إليه إذا خصصت برامج

لعرض آخر أعمالهم، او اذا روجنا لأغانيهم المصوّرة ولحفلاتهم في المقاهي والمرابع.

باختصار، كان علينا أن ان نعيد العلاقات معهم.

قرّرنا تنظيم استقبال كبير في الأستوديو في الحازمية يحضره مجلس الإدارة بأكمله. وزعت الدعوات لكافة الفنانين المشهورين حينذاك وحضر منهم المطربون الذين وقعوا عقوداً حصرية مع المؤسسة اللبنانية للإرسال وشاركوا في عودة المنوعات إلى شاشة تلفزيون لبنان. وبعد تبادل الخطابات والوعود، انكسر الجليد وأعددنا قبل نهاية السنة، برنامج منوعات احتلّ مكان برنامج «حوارات سياسية» الذي كان يُبَث كل اثنين ولا يجذب المشاهدين عدا عن انه يتسبب لنا بمشاكل مع بعض الفرقاء السياسيين. كانت مقدِمة هذا البرنامج تعتقد نفسها ملمّة بالسياسة المحلية، لكنها ارتكبت أخطاء عديدة جلبت لنا انتقادات كنا في غنًى عنها.

2- الكسليك... في الصدارة

ورثت ايضاً مسلسلاً آخراً عنوانه «شارع الكسليك»، اثار في وجهنا عاصفةً صغيرةً. فالكسليك في تلك الفترة كانت منطقة الترفيه بامتياز لأنها ضمت مقاهي الرصيف والمطاعم والفنادق والمسابح ودور السينما والمحال الفخمة، مما جعل منها الحي الأكثر فخامة في لبنان. لكن من جهةٍ أخرى حمل اسم «الكسليك» معنًى خاصاً خلال الحرب لوجود رهبانية في المحلة انضم الآباء الرؤساء فيها الى المجموعة السياسية المؤلفة من كميل شمعون وبيار الجميل وإدوار حنين وشارل مالك وغيرهم... وكانت جامعة الروح القدس في الكسليك مرادفاً للمقاومة المسيحية التي تتصدى للمعارضة اليسارية.

المسلسل الذي جرى التقاط مقدمته المصوَّرة في مواقع من حي الكسليك، روى قصة حبٍّ تدور على خلفية من الأحداث المرتبطة بالتهريب والاغتيالات. ولم تكن الكسليك معنية أبداً بهذه الحبكة الدرامية. فالمؤلف سعى عبر المسلسل الى جذب جمهور فضولي، فسمّاه «شارع الكسليك» رغبة منه في رفع نسبة المشاهدين الى مستوى حضور مسلسل «العاصفة».

استاء أهالي الكسليك، وعلى رأسهم الآباء، من المسلسل وانهالت المكالمات الهاتفية على سنترال تلفزيون لبنان (خصوصاً في الحازمية) بعد شهرٍ واحد على بدء بثه في أوائل تشرين الأول، وتذمر المتصلون من عنوان المسلسل. كذلك وصلتنا بعض رسائل الاحتجاج، في حين نشرت الصحف مقالات انتقاد. أدّى كل هذه الضجيج الإعلامي في المحصلة الى زيادة عدد المشاهدين والى جلب كمية لا بأس بها من الإعلانات. كان الترويج للبرنامج كثيفاً والقصة مشوّقة وبالتالي لم يكن وقفه وارداً البتة رغم الانتقادات العديدة. حتى ان المونسنيور

الجميل اتصل بي هاتفياً ذات يوم وطالبني بوقف المسلسل حالاً. لكنني، وبكل احترام، اجبته بأن تلفزيون لبنان علماني وبأن الكسليك منطقة لبنانية كغيرها وبأننا في السيناريو لا نتهجّم على الدين، وقلت له انني مكلف بادارة التلفزيون مثلما هو مكلف بادارة رعيته.

علت أصوات الاحتجاج أكثر فأكثر، وقصدني مخرج المسلسل أنطوان ريمي معرباً عن خشيته من مقاطعة منطقة كسروان برمّتها لهذه الحلقات إذا احتفظنا بالعنوان الذي لا علاقة فعلية له بمنطقة الكسليك. نصحني بتغيير العنوان في الموسم الجديد، واخترنا اسم «شارع الليل». كان البرنامج يبث الأربعاء، وصدف وقوع عيديْ الميلاد ورأس السنة في اليوم ذاته، لذا أوقفنا العرض أسبوعين وغيرنا المقدمة المصورة وأطلقنا في بداية السنة «شارع الليل» الذي امتد على اثنين وخمسين حلقة بنجاحٍ مقبول.

3- النقد السياسي

ضرب برنامج «الأخ بار» اضجائي الارقام القياسية للمشاهدين في لبنان ولعب منتج البرنامج وكاتب السيناريو شربل خليل على كلمة أخبار، فأعطاها معنيين الأخبار والأخ بار. ساعده فريق عمل تألف من مذيعة ساحرة بالطبع، ومن مقلّدٍ مميز لبس وجوه السياسيين، ومن ممثلين محنّكين ابتكروا شخصيات مضحكة (منهم جورج خباز النحيف الذي يتمتع بمرونة مدهشة وبفكاهةٍ وموهبةٍ وحضور لا مثيل لها الشاشة الصغيرة). ومع موهبة شربل خليل في كتابة النصوص، اكتملت مكوّنات برنامج كوميدي ساخر جلب الضحكة إلى كل بيوت لبنان.

طلب منهم فؤاد نعيم تقديم ثلاث حلقات من عشرين دقيقة كل أسبوع، تعرض عند الساعة الثامنة مساءً، في محاولة لكسب بعض نقاط المُشاهدة من نشرة أخبار المؤسسة اللبنانية للإرسال التي تبث في الوقت ذاته.

في المحصلة، لم يتمكن شربل خليل من انتاج اكثر من حلقةً أسبوعيةً واحدة بثت الاثنين في الثامنة مساءً. كانت الحلقة محكومة بالاعدام سلفاً. اتصلت بالمنتج لألفت نظره الى الرخص والابتذال اللذين يقع فيهما أحياناً ويسيئان إلى صورة التلفزيون. قدمت له نصائح ورثتها من تجربتي في مسرح الساعة العاشرة (دودول، بيار جدعون، غاستون شيخاني والآخرون) واوصيته بحفظ فكاهة الكلمة والموقف والمحاكاة الساخرة المغناة، وعدم استعمال الفكاهة الفظة التي سادت لدى مجموعات عديدة من فرق الشانسونييه التي عرضت أعمالها على المسارح اللبنانية.

لكن ما قمنا به في بداية العام 1997، في شبكة برامج كانون الثاني الجديدة، كان نقل البرنامج من الثامنة إلى الثامنة والنصف، أي وقت الذروة، مع تمديد وقت الحلقة حوالي عشر دقائق. وقمنا بالترويج للبرنامج بشكل كثيف وتقرر أن تكون الحلقة الاولى سياسية بامتياز لا سيما مع ظهور «ام طعان» (وهي شخصية تمثل امرأة من جنوب لبنان مع لكنتها الخاصة) لعبت دورها الآنسة مرشليان.

النجاح جاء صاعقاً. صنّفت استطلاعات المشاهدين هذا البرنامج في قمة برامج السهرة، وانطلق هذا الصنف الجديد المعتمد على تقليد رجال السياسية بالصوت أو بالصورة بطريقة خارجة عن المألوف فتعالت الضحكات في كافة المنازل اللبنانية. ألفّ جورج خباز الأغاني الساخرة وأداها فأصبحت شائعة على السنة الجميع كباراً وصغاراً (كأغنية «مصاري ما فيش» الشهيرة).

نجح البرنامج لدرجة أن دقائقه الثلاثين جلبت ما يوازيها تقريباً من الإعلانات. وصلنا إلى رقم قياسي بلغ خمسة وستين ألف دولار في الحلقة الواحدة. وسجّل البرنامج أعلى نسبة مشاهدين في لبنان على الإطلاق.

وبما أن البرامج تخضع لمقص مراقبي المديرية العامة للأمن العام، شعرت بأن الضباط المكلفين بهذه المهمة كانوا يخشون التغاضي عن تعليق لاذع ضد هذا الوزير او ذاك، (لا سيما رئيسهم وزير الداخلية القوي ميشال المر)، لذا قمت بزيارة المدير العام للأمن العام ريمون روفايل وأقنعته بأن يترك لنا مسؤولية الرقابة الذاتية على البرنامج. وافق وترك لفريق من تلفزيون لبنان مراقبة كل حلقة قبل عرضها على المشاهدين. وعندما يخشى هذا الفريق من حدّة تعليق معين، يلجأ إليّ لاتخاذ القرار الملائم. وكنت أتخذ القرار النهائي.

اشتكى شخصان في الحكومة من هذا البرنامج وهما الرئيس الحريري والوزير المر. وغالباً ما اتصل بي الوزير السبع ليقول أن الفرقة تبالغ وانه سيوقف البرنامج. وبعد نقاش معه، يعود عن قراره بناءً على وعد مني بعدم اطلاق الممثلين صفة السارقين على الوزراء، وهو امر لم يحدث إطلاقاً.

استدعاني الرئيس الحريري ثلاث مرات واصر على توقيف البرنامج ورفضت قطعاً. كنت أشرح له أن هذه الحلقات تفيد صورة الحكومة ورئيسها.

«هل تعلم يا دولة الرئيس بأن الناس يقولون: إن هذا التلفزيون الذي تملكه الحكومة ينتقد سياستها، إذاً تتمتع الحكومة بصدر رحب ومنفتح على الانتقادات».

«دولة الرئيس، يكذب من ينقل اليك بعض الامور، فأنا شخصياً اسهر على مراقبة

النصوص والمشاهد. وانا لا أقبل ابداً بتوجيه الشتائم لكم أو لأي من أعضاء الحكومة».

لم يتوقف هذا البرنامج أبداً. رد فعل الوزير المرّ جاء مباشرا: «الشباب عندك سيتلقون صفعة يوماً ما». استمر البرنامج طوال فترة عملي في تلفزيون لبنان واخذ في ما بعد عنوان «تقرير على التقرير»*.

أدّى «مقلب» ثقيل بعض الشيء، عليّ ان اقر بذلك، إلى فرض المجلس الوطني للمرئي والمسموع عقوبة قضت بوقف بث البرنامج طوال أربع حلقات. كان المقلب يفيد باجراء عملية أمنيّة ضخمة في لبنان يوم وصول الرئيس اليوناني الى بيروت. لم ينتبه المشاهدون ان كلمة LIE اي كذب التي ظهرت على الشاشة ليست LIVE التي تعني النقل المباشر، وهذا ما تسبب لهم بالرعب.

4 - **«نساء في العاصفة»**

في نهاية حلقات «العاصفة تهب مرتين» المئة والسبع والسبعين (التي لاقت نجاحاً جماهيرياً كبيراً إلى جانب النجاح المالي المميز)، كان لا بد من انتاج مسلسل جديد يجذب نفس العدد الكبير من المشاهدين. كان الحديث عن «العاصفة» على كل الالسن، ولا بد اذاً من السعي لاستعمال كلمة العاصفة في مسلسل جديد مبتكر.

جاء مسلسل «نساء في العاصفة» وبدأ الكاتب شكري فاخوري العمل الذي سلّمت اخراجه إلى باسم نصر وتولى الأدوار الرئيسية فيه رولا حمادة وفادي ابراهيم. لكن على مدى الحلقات الجديدة، اشتهر ممثلون يافعون، وتحول المسلسل مثل العاصفة، الى موعد ثابت لكافة اللبنانيين. كانت الوصفة سهلة: قصة معقولة، كتابة سهلة، وشخصيات معاصرة يمكن أن نلتقيها عند زاوية الشارع مع إخراج متقن. برهنت خبرة فريق عمل تلفزيون لبنان في المسلسلات الدرامية انها من دون شك فريدة من نوعها، ولم تتمكن أي محطةٍ أخرى من انتاج مسلسلات لقيت مثل هذا النجاح.

وعدنا أنفسنا، فريق العمل كله، بضربةٍ كبيرة في شبكة برامج شتاء 1997. كان لا بد من ربح بعض مشاهدي نشرة أخبار الثامنة في المؤسسة اللبنانية للإرسال. فنشرة تلفزيون لبنان التي تبدأ في السابعة والنصف مساءً، غالباً ما تطول لتتخطى الثامنة وتتزامن مع بداية نشرة

* بعد خروجي من تلفزيون لبنان بشهر أو شهرين، بات برنامج تقرير عل التقرير يتعرض للرقابة أكثر فأكثر وقد اختصرت إحدى الحلقات لثمانية عشر دقيقة فقط مما حمل شربل خليل على التوقف وشرح خلال مؤتمر صحافي اسباب توقيفه. وعاد برنامجه تحت اسم «بسمات وطن» ولكن من دون مشاركة اثنين من أهم الممثلين فيه ومنهما جورج خباز.

LBC. هذه الفترة تشهد انخفاضاً في عدد المشاهدين فيهبط معدل المُشاهدة العام. كان لا بد من تدعيم نشرتنا الإخبارية وانهائها في تمام الثامنة لا بل في السابعة وثماني وخمسين دقيقة لتلافي منافسة قسمها الاخير مع أخبار المؤسسة اللبنانية للإرسال.

5 - «ألو! نعم»

لم يكن كافياً لنا كسب بعض النقاط خلال نصف ساعة، بل المحافظة ايضاً على المشاهدين بين الثامنة والثامنة والنصف، بحيث نفرض على مشاهدي نشرتنا أن يتابعوا اخبار السابعة والنصف ويكملوا معنا الى ما بعد الثامنة. وحده برنامج ألعاب يمكنه جذب هذا الجمهور، والأمر سهل عبر الهاتف لربح هدايا فورية.

ابتكرت ألعاباً سهلة، انطلاقاً من أفكار قديمة تقدم بطريقة حديثة. مجموعة الألعاب هذه، التي تختلف كل يوم حملت اسم «ألو نعم». وبالتالي، فكل شخص في التلفزيون أو الراديو أو في حياته اليومية، كان يروّج للعبتنا حين يرد على الهاتف بألو نعم. نشرت اعلاناً لجذب وجوه جديدة لتقديم البرنامج، واكتشفت ميسون نويهض التي تتمتع بعينين رائعتين وسناء نصر التي ملأت الشاشة[1]، ورولا أبو سليمان، إحدى تلميذاتي السابقات في الـIESAV والتي تتمتع بصراحة وسرعة بديهة لا مثيل لهما.

ادار المجموعة سعيد ملكي الذي امتلك خبرةٍ واسعة في برامج الألعاب التلفزيونية. كما شاركت باميلا جبرا في التقديم ولو بطريقةٍ متقطعة.

بعد شهرين من التمارين المكثّفة والحلقات التجريبية والغضب والبكاء والفرح الواضح، استعد فريق العمل للانطلاق في مغامرة «ألو نعم». وبعد حملة ترويجية كثيفة في الصحافة وعلى التلفزيون نال البرنامج نجاحاً ساحقاً منذ أيامه الأولى.

هرع إلينا المسؤولون في سنترال المزرعة الذي يؤمن لتلفزيون لبنان في تلة الخياط خطوطه الهاتفية ليقولوا لنا بان السنترال يعاني وقت البرنامج من انسداد تام يتسبب بمشاكل يصعب حلها. واعطانا السنترال إحصاءات تفيد انه في نصف ساعة، يرد اليه حوالى تسعين ألف مكالمة، تعبر أربعمئة منها فقط الخطوط، ولا يتلقى تلفزيون لبنان سوى عشرات قليلة. وبالفعل، كانت إحصاءات المشاهدين تؤكد هذا النجاح، فتمكنا في أيام معدودة من استمالة نحو ستة في المئة من جمهور المؤسسة اللبنانية للإرسال.

---

[1] أصبحت بعد مغادرتي تلفزيون لبنان مذيعة سحب اللوتو اللبناني.

6 - «**صبحية**»

ضمت شبكة البرامج برنامجاً جديداً في حلقات الصباح. طلبت من سعيد غريّب اعداد برنامج صباحي وتقديمه اطلقنا عليه اسم «صبحية»، يبدأ يومياً بمقابلةٍ سياسيةٍ يدعو إليها السياسيين من مختلف التوجهات. اتاح لنا هذا البرنامج أن نبرهن أن تلفزيون لبنان منفتح على كافة الميول السياسية واقمنا بفضله توازناً مع سياسة نشرتنا الإخبارية الموالية غالباً للسلطة. وحده النائب نجاح واكيم لم يدعَ إلى برنامجنا المباشر لأن تصريحاته وانفعالاته السياسية كانت ستجلب لنا مشاكل عديدة.

ويستمر «صبحية» بعد السياسة، بعرض تقارير ومقابلات ذات منفعة عامة. اما الديكور الذي اخترناه فجاء على مستوى طموحنا من حيث الجودة، لأننا بالفعل أقنعنا مؤسسة Obegi Better Home التي افتتحت صالة عرض في فندق الماريوت، بأن تخصص لنا قسماً منها لاستقبال البرنامج.

استفدنا من ديكورٍ رائع وتميز برنامج «صبحية» عن البرنامجين المماثلين على المؤسسة اللبنانية للإرسال وعلى تلفزيون المستقبل[1].

7 - «**الرغيف**»...

تضمنت براامجنا المسائية، إلى جانب «نساء في العاصفة»، مسلسلاً دراميأً آخر هو «الرغيف» من إخراج إيلي أضباشي. ولهذا المسلسل قصة. فقد طلبه فؤاد نعيم من إيلي أضباشي الذي أنهى تصوير ثلاث عشرة حلقةً لكن، حتى وصولي إلى تلفزيون لبنان، لم يكن المونتاج منجزاً. كنت شاهدت بعض مقاطع من التصوير العالي النوعية.

حين توليت إدارة تلفزيون لبنان، حذرني فؤاد نعيم (كما تذكرون) من أنني سأواجه ربما مشاكل مع ورثة توفيق يوسف عواد، الكاتب اللبناني الكبير ومؤلف «الرغيف» الذي يعطى كمادة تعليم في كافة المدارس.

والحقيقة، انني غداة وصولي إلى تلفزيون لبنان تلقيت مكالمةً هاتفيةً من ربيع عواد وهو نجل توفيق يوسف عواد وصديق قديم لي وزميل في مجال الإعلان. حدّثني ربيع بالفعل عن

---

[1] استمر البرنامج بعد مغادرتي. وقد ترك سعيد غريّب تلفزيون لبنان ليقدم برنامجاً سياسياً على شاشة NBN واخذت «صبحية» في ما بعد اسم «صباحو» ومن ثم «صباح الخير يا لبنان». وكان يعدّ في زاوية أحد استوديوهات تلة الخياط.

حقوق تصوير مسلسل «الرغيف» التي يطالب تلفزيون لبنان بها.

اطلعته عندها على نسخة من موافقة مصدقة من توفيق يوسف عواد نفسه عندما كان على قيد الحياة[1] يسمح فيها باعتماد قصته كمسلسل تلفزيوني.

وعلى أساس هذه الموافقة، جرى تكليف أضباشي بتصوير المسلسل. قلت لربيع ايضاً أنني كرئيس لمجلس إدارة تلفزيون لبنان، من واجبي أن أدافع عن حقوق هذا التلفزيون الذي لا يتوجب عليه شيئاً تجاه عائلة عواد لأننا دفعنا لأضباشي المبالغ المستحقة علينا، وهو بدوره، مسؤول عن فضّ الخلاف مع ورثة توفيق عواد.

دامت المفاوضات بين ربيع عواد وإيلي أضباشي أشهر عديدة، لكنهما اتفقا في النهاية وقام إيلي بمونتاج الحلقات الثلاث عشرة. عرضنا حلقة من المسلسل في مهرجان القاهرة، وحصلنا على جائزة أفضل إضاءة. قمنا بالترويج له بشكلٍ ملفتٍ (مؤتمرات صحافية، ملصقات، اعلانات صحافية) فحصد نجاحاً كبيراً وتعليقاتٍ صحافية ممتازة. كان من دون شك عملاً إخراجياً رائعاً.

8 – التراث المنسي

في الفترة نفسها، اتصل بي جان كلود فوازان، المستشار الثقافي في السفارة الفرنسية واقترح عليّ، على غرار فرنسا، الترويج للتراث طوال شهر أيلول. تحوّل هذا الطلب الى حملة سحرية كشفت النقاب عن مدى تعلّق اللبنانيين بتراث بلادهم.

بدأت فرق المحطة بإعداد إعلان يدعو المشاهدين إلى المشاركة في برنامج «التراث المنسي». وخلافاً للعادة، لم يكن المطلوب تصوير جبيل، او بعلبك أو بيت الدين، وكلها مواقع يعرفها اللبنانيون ويعتبرونها جزءاً من تراثهم الثقافي، بل إلقاء الضوء على مواقع أثرية في بلداتهم أو مسقط رأسهم، او في مقر اقامتهم حيث يوجد نبع تاريخي أو شجرة تفيّأ في ظلها الأمراء، أو قصر منسي يشهد على مرحلة تاريخية أو بقايا سور يخبرنا حدثاً مجهولاً من الماضي، الخ....

تلقى مقسم إدارة البرامج سيلاً من اتصالات المشاهدين الذين وضعونا على سكة معالم تراثية طواها النسيان. من كل انحاء البلاد، كشف المواطنون عن ثراء تراثنا وناشدوا المسؤولين الاهتمام بآثار تجاهلتها البلديات أو وزارة الثقافة. شهد البرنامج نجاحاً باهراً لدرجة تمديده

[1] لقي توفيق عواد حتفه مع ابنته جومانا عند تعرّض السفارة الإسبانية في الحدث لقصفٍ توفي على أثره ايضاً السفير الإسباني (زوج إحدى بنات الكاتب الكبير).

حتى شهر تشرين الأول.كان لا يتعدى الدقائق الثلاث قبل نشرة الاخبار.

خلال شهر أيلول رفع مقدمو البرنامج شعار «شهر التراث»، لتحسيس الجمهور باهمية الحدث. والخلاصة كانت ان الدولة واجهت تعلّق اللبناني بتراثه بانشغالها بامور أخرى. انه امر مؤسف.

ضمن الشبكة نفسها، وضعنا برنامج المقابلات «ناس من ذهب»، الذي تفاوت مستواه لكنه جذب الانتباه. والى حلقات «الكاميرا الخفية» التي لم تنجح دائماً، اضفنا الأفلام الطويلة الجيدة التي نجحت ليل السبت في استقطاب المشاهدين الذي ملّوا برامج المنوعات على القنوات الأخرى. كانت الشبكة جيدة وتلقى استحسان المشاهدين. في نهاية الفصل، احتلت المحطة العامة المركز الثاني بعد LBC لكن امام MTV وFuture حتى ولو شككت هاتان المحطتان بموقع تلفزيون لبنان.

برهنت الموازنات الإعلانية على نجاح تلفزيون لبنان الذي انهى عامه بزيادة ولو صغيرة في ارباحه، لكننا بقينا بعيدين كل البعد عن جمع المبالغ الكافية لتغطية مصاريف المحطة. ومن مجمل مساحات الإعلان المباعة في المحطات كافة في لبنان والمقدرة قيمتها بخمسين مليون دولار، كان يمكن لتلفزيون لبنان أن يحصل على نصف القيمة اي خمسة وعشرين مليوناً لكن المؤسسة اللبنانية للإرسال تفرّدت بحصة الأسد، وتوزّع الفتات الباقي على المحطات الأخرى.

حكاية كرة قدم

حمل العام 1998 استحقاقات مهمة، منها على الصعيد العالمي، كأس العالم في كرة القدم الذي جرى في فرنسا، وعلى الصعيد المحلي، الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر ان تحصل في تشرين الاول والتي توقع تلفزيون لبنان منها قراراً لطالما انتظرناه بتخصيص الحكومة مساهمة شهرية بقيمة اربعمئة الف دولار أميركي.

تبين لي مع الوقت ان الحكومة اذا حصلت على حقوق بث أحداث رياضية أو أخرى مهمة كانت تلجأ أولا الى المؤسسة اللبنانية للارسال أو تلفزيون المستقبل. وعليه، حصل تلفزيون المستقبل على حقوق نقل وقائع كأس آسيا لكرة القدم، التي ترعاها وزارة الثقافة وعلى رأسها في ذلك الحين السيد جان عبيد.

حين علمت بالأمر، دفع بي الغضب الى توجيه رسالة حادة الى الوزير وأخرى الى ادارة الشباب والرياضة، أشكو فيها بحسرة عدم ذكر تلفزيون لبنان على لائحة المحطات التي

يمكنها الحصول على حقوق مماثلة.

على الفور، استدعى جان عبيد وسائل الاعلام ومنها المستقبل بالطبع، وشركة الاعلانات الرياضية المسؤولة عن تنظيم الحدث الى عقد اجتماع طارئ.

اكتشفت ان تلفزيون المستقبل ابرم عقداً مع هذه الشركة وان وزارة الثقافة لم تفعل سوى اخذ العلم. أوضحت ما كان على الجميع معرفته، وطالبت الوزارة بعدم تبني مشاريع رياضية في لبنان من دون استشارة تلفزيون لبنان، التلفزيون الحكومي الأحق ببث هذه الأحداث.

عند الوداع في آخر الاجتماع، صافحني جان عبيد ونظر في عيني قائلاً: «منّك هيّن».

كانت فرصة رياضية مهمة فاتتنا في بداية تشرين الاول 1997 وهي اعادة بث رابطة الابطال champions league التي حصلت الـMTV على حقوقها لثلاث سنوات، فيما حقوق شراء موسم 1997-1998 تنتظر العرض الاعلى.

وبما انّ ريجي فيزيون، التي تؤمن الاعلانات لتلفزيون لبنان والـAVM التي تؤمن الاعلانات لـLBC تنتميان الى مجموعة أنطوان شويري، عرضت على شويري تقديم عرض مغرٍ يتيح للمؤسسة اللبنانية للارسال ولتلفزيون لبنان بث مباراتين في الليلة ذاتها لكن في أوقاتٍ متفاوتة.

بمعنى آخر، يبث تلفزيون لبنان المباراة A في تمام التاسعة والنصف مساء، وتبث الـLBC المباراة B في الوقت نفسه، ثم يعرض تلفزيون لبنان المباراة B في الحادية عشر والنصف وتعرض الـLBC المباراة A، الامر الذي من شأنه زيادة الاعلانات ودخل المحطتين معاً.

أعجبته الفكرة لكن كان لا بد من اقناع بيار الضاهر رئيس مجلس ادارة المؤسسة اللبنانية للارسال.

كان شرط الضاهر ان تحتفظ المؤسسة اللبنانية للارسال بحصرية نقل المباراة النهائية، الامر الذي لم أوافق عليه لان المشاهد لن يتمكن من فهم كيف اننا نقلنا له مباريات التصفيات وحرمناه من المباراة النهائية.

وصل الامر بالضاهر الى حد انه عرض علي تسديد كافة تكاليف الشراء في مقابل التخلي عن رغبتي ببث المباراة النهائية. رفضت مجرد التفاوض في الامر.

قدمت الـLBC عرضها وحصلت على حقوق البث ونقلت كل المباريات على شاشتها بنجاح كبير.

لم يعد امامي سوى هدف واحد وهو أخذ الثأر في مونديال 1998.

الفصل الخامس عشر

«يوحنا بولس الثاني، حبيب الشعب اللبناني»

تقررت زيارة البابا للبنان ما بين التاسع من أيار والحادي عشر منه في العام 1997. وكالعادة، ومع أن رئاسة الجمهورية هي التي اطلقت الدعوات، تم الاتصال بالمؤسسة اللبنانية للإرسال أولاً. علمت بالأمر وعبرت عن استيائي لمي كحالة لأنه لا يجوز أن يغيب تلفزيون لبنان عن هذه الزيارة العظيمة ذات البعد العالمي. على أثر ذلك، انعقد اجتماع في بعبدا ضم كافة محطات التلفزيون. رافقني محمد كريمة إلى هذا الاجتماع حيث أكدت للحال عزم تلفزيون لبنان على ادارة كافة العمليات وتنسيق كافة النشاطات المرئية والمسموعة.

كنا اصحاب خبرة في تغطية زيارات رؤساء الدول وأثبت محمد كريمة عن معرفته الكاملة بالمشاكل التكتية التي تطرأ لتأمين مراسلات الصحافيين الدوليين.

توزعت المسؤوليات ما بين المدراء الموجودين:

- يتولى تلفزيون لبنان مسؤولية التغطية المباشرة لوصول البابا إلى مطار بيروت ومغادرته منه، انما خصوصاً يؤمن تلفزيون لبنان البث المباشر للقداس الاحتفالي الذي سيقام على شاطئ البحر بالقرب من مرفأ بيروت.
- تولت المؤسسة اللبنانية للإرسال مواكبة البابا عبر الهليكوبتر على طرقات لبنان وتنقلاته الى بكركي وقداس حريصا وانتقاله من حريصا إلى مرفأ بيروت.
- وضع تلفزيون المستقبل كاميراته في شوارع العاصمة لتؤمن المواقع التي لا تصلها كاميرات LBC المتنقلة والتي حصلت عليها الأخيرة من دبي.
- أما تلفزيون المر، فينقل مباشرةً كل ما يحصل في قصر بعبدا وخصوصاً استقبال قداسته في القصر بعد الاستقبال الرسمي له في مطار بيروت.

هذا يعني ان كل تلفزيون سيوفد مندوبه وصحافييه إلى مواقع الحدث لكن من دون ظهور رمز (لوغو) اي من التلفزيونات الا اذا قام أحد المندوبين بريبورتاج خاص للمحطة التي

يعمل فيها.

القداس الاحتفالي كان دون شك من أصعب التحديات التقنية لا سيما لجهة الصوت. فالتلفزيون والاذاعة العائدان للفاتيكان يبثان هذا الحدث مباشرةً ولا يحق لنا بالتالي تفويت أي من كلمات قداسة البابا أو أي من نغمات جوقة الترتيل. ولا ننسى أن عدداً كبيراً من البطاركة والأساقفة سيتلون تباعاً صلوات القداس، بالاضافة الى توقعاتنا (وهذا ما حصل) بمشاركة ما يزيد على ثلاثمئة وخمسين الفاً من المصلين الذين يريدون جميعاً الاستماع الى القداس من دون أن تُحدِث مكبرات الصوت أي تردّد للأصوات أو أي صفير.

من الناحية البصرية، كان علينا التركيز على كل صورةٍ وتفصيل. لذا اعتمدت شاحنتين للريبورتاجات. استعرنا شاحنة كبيرة مزوّدة بثماني كاميرات مع كاميرا مرفوعة على «لوما» أي كاميرا هوائية يتم التحكم بها أوتوماتيكيّاً لتغطية المصلين من الأعلى، وابقينا على شاحنة ثانية مزودة بأربع كاميرات لاحتمال حصول اعطال اثناء القداس. تولت ست شاشات عملاقة نقل صورة البابا والمشاركين في الصلاة على المذبح وآلاف اللبنانيين والأجانب الذين تجمعوا منذ السادسة صباحاً للحصول على افضل مقعد في أفضل مكان لرؤية البابا يوحنا بولس الثاني عند مروره.

تحولت محطة التردد التابعة لتلفزيون لبنان في أعلى برج رزق مركزاً للعمليات، بحيث تلتقط كافة الإشارات وتعيد بثها للمحطات الأخرى. صباح وصول قداسة الباب كنا جاهزين كلياً ليومين من الخشوع الوطني، من دون تفريق بين الطوائف والمذاهب كلها.

انحفرت صور وصول البابا إلى المطار ومن ثم فرح الناس به عبر شوارع بيروت وفرن الشباك في أذهان اللبنانيين إلى الأبد.

من سيارته الخاصة «البابا موبيلي» والى جانبه غبطة البطريرك مار نصرالله بطرس صفير، حيَّا البابا عشرات آلاف المؤمنين الذين نزلوا لملاقاته في شوارع بيروت والذين هتفوا له، ولوحوا بأعلام الفاتيكان الصفراء والبيضاء.

غصَّ حي فرن الشباك الضيق بالناس وعكست الكاميرات المنتشرة هناك، حرارة استقبال الجماهير له.

في بعبدا تقدم الرئيس الهراوي وعائلته لاستقبال البابا الذي التقى في القصر رؤساء الطوائف المختلفة واختلى بكل منهم. وكانت المناسبةُ مؤاتية للاحتفال بعيد مولد قداسته.

بعد الظهر شهد تعبيراً جميلاً عن ابداع اللبنانيين، اذ تجمع الشباب تحت نوافذ بكركي، وصفقوا للضيف الكبير هاتفين John-Paul II we love you وهو شعارٌ قصير ومعبّر جداً.

خرج البابا الى إحدى الشرفات وحياهم شاكراً وقال لهم: جميل أن تحيّوني بهذه العبارة، لكن لماذا لا تعبّرون لي عن حبكم بلغتكم العربية. خيم الصمت بعد هذا الاقتراح لأن الشباب لم يتوقعوا التعبير عن حبّهم للبابا باللغة العربية، بعد لحظة طلع أحد المبدعين بالقافية والإيقاع (أعتقد أنه كان الأب منصور لبكي) ليصرخ «يوحنا بولس الثاني، حبيب الشعب اللبناني». تصاعد الهتافُ من قبل الجميع، ورددوا الشعار الجديد لقداسة البابا. كان فريق يغني المقطع الاول ويترك لفريق ثان ان يكمله. تردد هذا الشعار طوال فترة زيارة البابا للبنان، كما لو أن قداسة الباب يوحنا بولس الثاني اعاد للشعب اللبناني حسّ الإبداع، بل روح الخلق، او في الاحرى القيامة.

الأحد الحادي عشر من أيار، اقيم القداس الاحتفالي في الهواء الطلق. كان الطقس رائعاً والشمس تسطع في سماءٍ صافية. تجمع اللبنانيون من كل مكان. نزلتُ إلى موقع الحدث باكراً لأتأكد من كامل الاستعدادات. قامت شركة ELTEK المكلفة بضبط الصوت والصورة بعمل جيد. الصورة على الشاشات الكبيرة جاءت واضحة تماماً ووصل الصوت صافياً الى كل زوايا المكان الذي غص بالمؤمنين. حين وصل المسؤولون جميعهم إلى المكان، كان موكب قداسته اجتاز الكرنتينا. وبعد بضع دقائق، دخلت سيارة «البابا موبيلي» فاستُقبِلَ البابا بالتصفيق الحادّ وبأنغام التراتيل. جلس البابا على كرسيه الكبير فزوّده احد التقنيين بالميكروفون، وتنفسنا الصعداء حين بدأ الصلاة ودوّى صوته في أرجاء المكان واضحاً وغير متقطعاً، وحصلنا (كما علمت في ما بعد) على تهنئة راديو الفاتيكان. لم يفوِّت المخرج جورج غياض أي صورة وكان المشاهدون جميعهم راضين.

بعد انتهاء القداس وعودة الرئيس الهراوي إلى قصر بعبدا، اتصل بي مهنئاً: «لقد قمتم بعملٍ ممتاز. لا أخفي عليك أنني كنت خائفاً لكن كل شيء كان ممتازاً. أنقل شكري إلى فريق العملَ كله». نقلت التهاني إلى الجميع لكنني حزنت عندما سمعت بعض التعليقات القائلة: «من الطبيعي أن يسير كل شيء على ما يرام. ففي النهاية، المؤسسة اللبنانية للإرسال هي التي قامت بالبث». كما لو أن الجيد في التلفزيون هو حكر على المؤسسة اللبنانية للإرسال!

ولكي أضع حداً لهذه الإشاعات وأؤكد أن فريق عمل تلفزيون لبنان هو الذي بث القداس البابوي مباشرةً، كرّمت الموظفين جميعهم خلال حلقة مباشرة مساء الثلاثاء. جاؤوا كلهم: المصورون وتقنيو الصوت ومساعدو المخرج، والمخرجون ورؤساء الارسال وبالطبع محمد كريمة. طلبت من كل منهم بدوره أن يصف ما فعله وهنأته عليه مؤكداً له تفوقه. ما جعل فريق العمل يشعر بالفخر وما جعل الحقيقة تظهر.

طلبت من فريق المونتاج إعداد وثائقي من ساعتين عن زيارة البابا منذ وصوله وحتى مغادرته. وأعلمنا الجمهور أن أشرطة الفيديو هذه، أصبحت متوفرة له بعشر دولارات، يعود ريعها إلى الصليب الأحمر اللبناني.

ارسلنا لهذه المنظمة الإنسانية شكاً بقيمة ستة آلاف وخمسمائة دولار أميركي.

كان القربان قد وضع في كؤوس خزفيّة. سألتني مي كحالة ماذا يجدر بنا أن نفعل بها. فاقترحت عليها أن توزعها على الأشخاص الذين عملوا بجهدٍ للتحضير لزيارة الباب أكان بطريقةٍ مباشرة أو غير مباشرة. ولا ازال أحتفظ بإحد هذه الكؤوس الثمينة التي كتب عليها: «زيارة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني- أيار 1997».

عاش لبنان يومين من الأكثر إثارة في تاريخه. كان الامر بمثابة شعاع شمس يسطع وسط كآبة السياسة المحلية والإقليمية والدولية.

لا يمكن نسيان يوحنا بولس الثاني وزيارته.

الفصل السادس عشر

هدفٌ، اثنان، ثلاثة،... صفر

في الحادي والعشرين من حزيران 1970، وللمرة الاولى في تاريخ لبنان، حصلت شركة التلفزيون اللبنانية على حقوق إعادة البث المباشر لنهائيات مونديال كرة القدم التي جرت في مكسيكو. كانت المباراة النهائية تجمع ما بين إيطاليا والبرازيل، ومع الساحر بيليه فرضت البرازيل نفسها بأربعة اهداف في مقابل هدف واحد. لبنان بأكمله تسمر أمام الشاشة الصغيرة وارتفع مبيع التلفزيونات الملونة في شكلٍ خيالي.

منذ ذلك الوقت، نال تلفزيون لبنانً البث الحصري لمباريات المونديال. لكن في 1986، قامت المؤسسة اللبنانية للإرسال، التي لم تكن حصلت بعد على رخصة البث، «بقرصنة» المرحلة النهائية (التي جرت في المكسيك). كان تلفزيون لبنان دفع المبلغ المرقوم للإتحاد الأوروبي للبث الإذاعي لشراء حقوق هذه المباراات... لتشاركه المؤسسة اللبنانية للإرسال بعائدات الإعلان!!

في العام 1990، تكرر السيناريو نفسه مع المونديال الذي أقيم في إيطاليا. لكن في 1994 حصل تلفزيون لبنان على البث الحصري بفضل ضغوط الحكومة.

لحظة وصولي إلى تلفزيون لبنان في أيلول 1996، كانت الأصداء تتردد في المؤسسة اللبنانية للإرسال بأنها ستقوم ببث مونديال 1998 من فرنسا. كان العقد الموقع مع الإتحاد الأوروبي للبث الإذاعي يضمن لنا حصرية إعادة البث على الأراضي اللبنانية. لكن مع نهاية العام 1996، فاوض اتحاد إذاعات الدول العربية وربح القدرة على بيع الحقوق لكافة البلدان العربية بما فيها لبنان (الذي كان خارج هذا الاتحاد خلال سنوات الحرب لارتباطه بالإتحاد الأوروبي للبث الإذاعي). وبفضل وجودها على الشبكة الفضائية العربية، نجحت المؤسسة اللبنانية للإرسال بالانضمام كعضو الى اتحاد إذاعات الدول العربية رغم كونه هيئة مخصصة فقط للتلفزيونات العامة، ولا تستطيع التلفزيونات الخاصة الانضمام إليه إلا برضى تلفزيون الدولة. لكن يوم

التصويت، لم يتمثل تلفزيون لبنان في الاجتماع، وحضر فقط ممثل الاذاعة اللبنانية الذي لم يعترض لأنه غير معني بالمشكلة. دخلت المؤسسة اللبنانية للإرسال إلى اتحاد إذاعات الدول العربية ونالت بالتالي حق شراء حقوق المونديال.

نظم التلفزيون المنافس حملةً كبيرة ومنذ كانون الثاني 1997، بدأت إعلانات المونديال تتوالى عبر شاشات المؤسسة اللبنانية للإرسال. كانت ريجي هذه المؤسسة تحكي للمعلنين أن تلفزيون لبنان لن يستطع حتى تسديد تكاليف حقوق بث المونديال.

لم نقف مكتوفي الأيدي. ومقابل الاعلان المصور لريكي نلسون الذي بثته المؤسسة اللبنانية للإرسال، بث تلفزيون لبنان اعلاناً كتبه الفنان المعروف والموهوب غسان الرحباني وأداه على شاشتنا وهو بعنوان «المونديال كلو عل تي أل». لكن بما أننا كنا ننقل المونديال مباشرةً وفي الأوقات نفسها، كان لا بد لنا من تحسين نسبة المشاهدة عبر احضار مذيعين موهوبين.

يجب أن أعترف أن مذيعي المؤسسة اللبنانية للإرسال كانوا يشكلون خطراً علينا لأنهم اكثر حيوية من مذيعينا. من جهةٍ أخرى، استعانت المؤسسة اللبنانية للإرسال بخبراء من العالم العربي وارسلت فريقاً كبيراً من الصحافيين والمصورين والمندوبين لتنفيذ تقارير حصرية مع أبطال كرة القدم ونقل الأخبار الخاصة مباشرةً من فرنسا. أما المعلقون فانتقلوا الى أرض الحدث أي الملاعب. عرفنا أن ميزانية تفوق ستمئة ألف دولار رصدت لبث المونديال.

أما نحن، فلا يسعنا سوى التعليق على المباريات من داخل أستوديو صغير، ومن أمام شاشةٍ تنقل لنا صورة لا نستطيع التفاعل معها. من هذه الزاوية، كانت معركة المونديال خاسرةً سلفاً، ولا نستطيع تخصيص دولارٍ إضافي لها لأن حقوق البث اتتنا كسلفة من «ريجي فيزيون». لعبنا حينذاك ثلاث أوراق مختلفةٍ، تبين لاحقاً أنها كانت رابحة.

بواسطة برنامج «ألو نعم» اختبرنا للمرة الاولى اللعبة الهاتفية مع مالكي الهواتف الخلوية الذين يمكنهم الاتصال في اي وقت واعطاء إجابتهم الصحيحة عبر الضغط على الرقم واحد، أو اثنين، أو ثلاثة. ويحصل تلفزيون لبنان على خمسةٍ وعشرين في المئة من الكلفة الإضافية التي يدفعها اللاعب للمشاركة.

اقترح علي المدير العام لشركة الخدمات الهاتفية «ليبان كول» نجيب أبو حمزة اعداد مسابقةٍ سهلة، تعلق المشاهد على شاشة تلفزيون لبنان من خلال حصوله على جوائز مالية عديدة. وخلال المباراة، تظهر ثلاثة أرقام على الشاشة من صفر إلى تسع وتسعين تختلف مع اختلاف المباراة. ويتعين على المتصل ان يطلب رقماً خاصاً من أربعة أرقامٍ ليعطي الأرقام التي ظهرت على الشاشة. انهالت الاتصالات بالالاف وكان الكومبيوتر ينتقي اسم الرابح. خلال مباريات

التصفية، قدمنا جائزة من ألف دولار، ثم ازدادت قيمة الجائزة الى الفي دولار، لتصل الى ثلاثة آلاف في ربع النهائيات ومنتصفها، فيما خصصنا خمسة آلاف للمباراة النهائية. كنا في المجموع سنوزع مئة وخمسة ألاف دولار، وهو مبلغ كاف لاقناع الجمهور بمتابعتنا! لكن ايضاً، كان علينا اقناع المعلنين باختيار تلفزيون لبنان. طلب مني وكيلنا ناجي عيراني، الذي تذكر كيف تجاوب المشاهدون اللبنانيون مع أحد المعلقين المصريين، الاستعانة بمعلق قوي لمباريات مونديال 1998. للصدفة، كان القسم المصري للمنظمة الدولية للإعلان انتخب رئيساً له الكابتن حسن حمدي، مدير الإعلانات في الأهرام. ويأتي لقبه نتيجة كونه لفترةٍ طويلة، كابتن فريق الأهلي المصري المتوج مرات عديدة بطلاً لمصر. طلبت اليه ان ينصحني بمعلق كرة قدم مصري، يقبل بالمجيء إلى بيروت لمدة شهر لإحياء المونديال على شاشتنا. فأعطاني اسماً: مدحت شلبي. التقيت مدحت في أحدى صالاًت فندق سميراميس في القاهرة، واتفقت معه في أقل من نصف ساعة. كانت مهى سلمى، إحدى مقدمات البرامج البارعات على شاشتنا تغطي مؤتمراً عالمياً، فأجرت مقابلةً مع شلبي يعلن فيها أنه سيحضر الى لبنان للتعليق على مباريات كرة القدم على شاشة تلفزيون لبنان. عند عودتي، أعلنا عن الاتفاق مع مدحت شلبي ووعدنا الجمهور بتعليق مميز. انتظر الجميع المباراة الأولى وسط توتر شديد: هل اخذت القرار الصحيح؟

اردت للجمهور ان يلتصق بشاشتنا بفضل برنامج ألعاب وتعليق جيد على المباريات مع مدحت شلبي. بقي ان نحل مشكلة التعليقات المباشرة والمقابلات التي ستحصل في نهاية كل مباراة. خطرت لي حينذاك فكرة شكلت ثورة خلال كل مباراة وبعدها. كما تعلمون، كان برنامج صبحية يتم في صالة «عبجي بتر هوم» في فندق الماريوت. خطر لي ان ادعو سفيري البلدين المتنافسين في المساء واحيطهما بشخصيات سياسية لبنانية، نواباً ووزراء، فنانين وصحافيين ورجال أعمال. وكانت مأدبة عشاء جاهزة كل ليلة، بحيث يتعشى المدعوون قبل بداية مباراة الساعة العاشرة مساءً، على ان تتبع المباراة تعليقات لمدة خمس وأربعين دقيقة. كان المخرج ينقل رد الفعل العفوي لسفير كل بلدٍ حين يسجل فريقه هدفاً، فتضفي هذه الصورة حماساً أكبر على المباراة المنقولة مباشرةً.

أعدينا الديكور، وانتظرنا الموعد المحدد لرفع الستارة عن مونديال 1998.

من وجهة النظر الخاصة بكرة القدم، كان هذا المونديال من أروع العاب السنوات العشرين الأخيرة. اللعب والأهداف، والإثارة من المباراة الاولى وحتى الاخيرة التي تواجهت فيها فرنسا مع البرازيل والتي جعلت من زين الدين زيدان معبود الشعب الفرنسي عبر تسديده

هدفي «كورنر» برأسه كرسحا البرازيل التي افتقدت رونالدو الحاضر الغائب. وجاءت النتيجة النهائية ثلاثة – صفر لصالح فرنسا، وهي نتيجة لم يراهن عليها أحدٌ.

وإذا كانت الشاشة الصغيرة تهتز لمهارة اللاعبين، كان لبنان بأكمله مفتوناً بتعليقات مدحت شلبي المرحة لكن المتقنة أيضاً لقوانين كرة القدم ولأسماء اللاعبين، مما جعل المشاهد يلتصق بتلفزيون لبنان. كانت لديه طريقة لوصف الحدث وتشويه أسماء اللاعبين الصعبة (دجاركاييف أصبح ديبور، بارتيز أصبح باتيس، ليزارازو أصبح ليزار...) لكنه فسَّر اسلوب اللعبة بما أمتع المشاهدين. استعمل شلبي تعابير جديدة وغريبة تصف بـ«الموزة» الركلة على شكل قوس، وأصبحت ضربة الرأس لديه ضربة دماغ، واستعان بالتعابير الشعبية المصرية مثل «يا خبر أبيض، ويا خبر اسود» ليحمس الجمهور بنبرة صوته وحيويته. معه، تحولت كرة القدم إلى أوبريت على الطريقة المصرية بفضل حس الفكاهة الذي نقله إلى المشاهدين.

بعد ثلاث مباريات، كسبنا الجولة. المشاهدون الذين فتنتهم الحملة الدعائية للمؤسسة اللبنانية للإرسال، سمعوا ان شيئاً مختلفاً يحصل على تلفزيون لبنان فتسمروا أمام شاشتنا. أصبح مدحت شلبي حبيب اللبنانيين. ومدح المعلقون الرياضيون حسن درايته وعلمه وخبرته فإحتل الصفحات الأولى للجرائد والمجلات واعطى مقابلات عديدة ودعي الى مؤتمرات كثيرة. كان سنترال تلفزيون لبنان معجوقاً باتصالات المعجبين به في حين تخطت المكالمات الهاتفية على شبكة الخلوي اقصى توقعاتنا.

ليل المباراة الشهيرة التي واجهت فيها إيران الولايات المتحدة الأميركية، ولعب فيها الايرانيون ضد «الشيطان الاكبر» جاءت النتيجة التعادل السلبي. عندها تجمعت مئات السيارات لمشجعي إيران من الضاحية الجنوبية أمام فندق «غبريال» حيث يمكث مدحت وهتفوا باسمه وكأنه هو صانع النتيجة التي حققتها إيران.

نجاح مدحت دفع بيار الضاهر إلى الاتصال بي في أحد الأيام ليهنئني على تجاوزي الصعوبات إذ غالباً ما اتت نسبة المشاهدين لصالحنا وحين كنا نأتي بالدرجة الثانية، كان الفارق لا يتعدى واحد أو اثنين بالمئة. ارتاح المعلنون لرعايتهم المونديال عبر تلفزيون لبنان.

أما سبب نجاحنا الثاني، فكان الوعد بالربح اليومي. تسمر المشاهدون أمام شاشاتهم لتسجيل الأرقام التي نبثها احياناً خلال اللعب واحياناً اخرى عند الوقفة الإعلانية قبل المباراة أو خلال استراحة اللاعبين وفي بعض الاحيان في الدقيقة التاسعة والثمانين، لنرغم المشاهدين

الباحثين عن الربح على البقاء معنا حتى الدقيقة الاخيرة.

وتلقت شركة ليبان كول ألاف، لا بل عشرات الاف الاتصالات يوميا[1]. فيدوم كل اتصال حوالي الدقيقتين ويكلف حوالي ثلاث دولارات بالمكالمة. وهذا ما مكننا من تقديم الف ثم الفين فخمسة آلاف دولار للرابحين الذين يعلن الكومبيوتر عنهم كل مساء ليأتي صاحب الحظ في اليوم التالي تماماً ليقبض الشك مباشرة على الهواء. كانت الشفافية تامة فتضاعفت الاتصالات.

الشق الثالث من استراتيجيتنا سمح لنا بجذب الجمهور. كنا قبل المباراة نقدم السفراء والشخصيات الموجودة في الاستديو وغالباً ما يمرر المخرج صور الحضور خلال المباريات.

من السفراء الذين أحبهم اللبنانيون كان سفير المغرب السيد علي محمدي الذي كان وصل لتوه إلى لبنان. وخلال لقاء المغرب والدنمارك، سجل فريق المغرب الهدف الأول مما جعل السفير يطير من الفرح، ويجول في الصالة مصفقاً، ومصافحاً الحضور ومعانقاً اياهم. عمت الفرحة في الاستديو. ثم سجلت الدنمارك هدف التعادل. لكن سفير الدنمارك لم يكن موجوداً، هنا حلت الصدمة لكن لم يفقد علي محمدي الأمل وكان محقاً إذ عاد المغرب وسجل هدفاً ثانياً، فكانت فرحة السفير عارمة وراح يقفز كالمراهق، الى ان قلصت الدنمارك من حماسه بتسجيلها هدف التعادل قبل نهاية المباراة.

خلال مباراة المغرب الثانية، حضر السفير مع أحد مساعديه الذي لبس الزي المغربي وقام بتقديم الشاي على الطريقة المغربية لكافة الحاضرين.

---

[1] طبعاً لم نقم باختراع النظام الهاتفي. لكن كان تلفزيون لبنان الاول في لبنان وفي الشرق الأوسط الذي يستخدم الهاتف الخلوي للحصول على عائدات من أرباح مسابقة ألعاب. وكانت شركة ليبانكول تسدد لشركتي سيليس وليباسيل مبلغ المكالمات التي ترتفع قيمتها لتغطية مصاريف اللعبة. أما الباقي، فتتقاسمه شركة ليبانكول (75%) مع تلفزيون لبنان (25%). واستطعنا بالخمس والعشرين في المئة هذه من تسديد أجر مدحت شلبي والفندق وسفره ومآدب العشاء في فندق الماريوت واحتفظ تلفزيون لبنان بحوالي ثمانية عشر ألف دولاراً من الأرباح. في حين دفعت شركة ليبانكول المبالغ المخصصة للرابحين أي مئة وخمسة آلاف دولاراً أميركياً.

هكذا يفهم المشاهد كيف يمكن انتاج برامج مثل «من سيربح المليون» لجورج قرداحي على ام بي سي، و«سوبر ستار» على شاشة المستقبل، و«ستار أكاديمي» على شاشة المؤسسة اللبنانية للإرسال، وكيف يمكنها أن توزع مبالغ مالية وهدايا قيمة وجوائز على المشتركين. الأمر في غاية السهولة لأن المشاهد هو الذي يدفع المكالمة الهاتفية وبالتالي مصاريف البرنامج والهدايا والجوائز القيمة. وكلما ارتفع عدد المكالمات الهاتفية، كلما حصد التلفزيون الدولارات من الشركات الهاتفية الموزعة في العالم العربي. فإذا استطاع تلفزيون لبنان أن يحقق أرباحاً مالية كبيرة بفضل أربعمئة ألف هاتف خلوي فقط، فكيف بمحطة فضائية تتلقى ملايين الاتصالات الهاتفية من كافة البلدان العربية. المهم عدم الاصابة بصداع أليم بعد اجراء الحسابات!

شارك تقريباً معظم السفراء المعتمدين في لبنان الذين لعب فريق بلادهم في الساعة العاشرة مساءً وتابعوا من «الأستوديو» المباراة وانضموا الى الحوارات التي تلتها. وبالرغم من تأخر الوقت، كان عدد المشاهدين كبيراً، وكانت حشريتهم تزداد لمعرفة آراء الجميع، لا سيما اذا حصلت أحداث لم تكن في الحسبان خلال هذه المقابلات. مثلاً وبما أن يوغوسلافيا لا سفير لها في لبنان، قمنا بدعوة عارضات أزياء يوغوسلافيات. كان النائب جميل شماس أحد المدعوين في حضور الفنانة صباح. وبما أنه كان عيد مولده انشدت له صباح «سنة حلوة يا جميل».

قدمت لي إحدى شركات الإحصاءات عبر الاتصالات الهاتفية نتائجها حول نسبة المشاهدين ابتداءً من الساعة الحادية عشرة وخمس وخمسين دقيقة. كنا في معظم الأوقات نتخطى عدد مشاهدي المؤسسة اللبنانية للإرسال.

وبرأي الجميع، ربح تلفزيون لبنان مباراة المونديال. وقبل مغادرة مدحت شلبي، أقمنا مأدبة غداء على شرفه لوداعه. اعترف لنا أنه لم يتلق أبداً خلال مشواره الطويل هذا القدر الهائل من التكريم من قبل الصحافة المكتوبة ومن الجمهور. وكان مغرورق العينين.

وبالفعل، اتصل به الذين خلفوني في إدارة تلفزيون لبنان ليعلق على اللقاءات الدولية الكبيرة في كرة القدم من مباريات اليورو 2000، ومونديال 2002، واليورو 2004.

في الجو القاتم الذي عاشه تلفزيون لبنان، حققنا هدفاً قيماً وبرهنا أننا خبراء بامتياز. لكننا لعبنا في فريق على شفير الإفلاس. للأسف كم من النشاط ذهب سدىً!

الفصل السابع عشر

جديد التسعة

لطالما كان للبنان قناةٌ ناطقة بالفرنسية، فمنذ انشائها قررت شركة التلفزيون اللبنانية (CLT) تخصيص قناةً للغة العربية وأخرى للغة الفرنسية في غالبية برامجها، عُرفت منذ البداية بالقناة تسعة، لأن أجهزة التلفزيون يومذاك كانت يدوية وتتغير القناة فيها بواسطة زر مرقم من واحد الى 12. ولما حازت شركة التلفزيون اللبنانية على إجازة البث على القناة 7 والقناة 9، صارت القناتان تسميان برقميها[1].

بفضل مساعدة فرنسا التقنية لشركة التلفزيون اللبنانية وتقديمها لها خمسمئة ساعة من برامج RTF ثم ORTF، تابعت القناة 9 نخبة من الفرنكوفونيين في لبنان شاهدوا على هذه القناة المتعددة اللغات، نشرةً إخبارية بالانجليزية ايضاً، بالاضافة الى برامج حوار (كانت تسمى بالطاولة المستديرة) ومسلسل أو مسلسلين أميركيين.

حافظت القناة 9 على تسميتها لحين اندماج شركة التلفزيون اللبنانية (القناتان 7 و9) وتلفزيون المشرق (القناتان 5 و11) حين انشأت الدولة تلفزيون لبنان.

أُطلق عندها على التلفزيون شبه الرسمي والوحيد تسميةٌ جديدةٌ،[2].

- TL1 ويبث من الحازمية على القناة 5 والقناة 11، ليكون تلفزيون استعراضي ضخم مع برامج تسلية. توقفت القناة 11 خلال الحرب.
- TL2 ويبث من تلة الخياط على القناتين 7 و4 (محطة الباروك، توقفت القناة 4). وبرامجه غير تجارية اجمالاً.
- TL3 ويبث بالفرنسية على القناة 9 التي قضى القصف المدفعي على تجهيزاتها فانقطع

---

[1] أنظر كتابي التلفزيون: قصص وحكايات.

[2] انتهى هذا الاحتكار تلقائيا في أيلول 1985 مع انشاء المؤسسة اللبنانية للإرسال.

إرسالها.

حُرمَ المشاهدون من القناة الفرنكوفونية لسنوات عدة لحين قررت المؤسسة اللبنانية للإرسال في بداية التسعينات إنشاء الـC33 ببرامج فرنسية اجمالاً تتغذى (بمباركة السفارة الفرنسية) من البرامج الفرنسية «الملطوشة» في فرنسا أو المأخوذة من القمر الاصطناعي من دون موافقةٍ مسبقة، ومن دون دفع الحقوق المتوجبة. كانت بدايات مرسال غانم في كلام الناس على القناة C33، التي تحولت أكثر فأكثر الى العربية بفعل الخسارة التي تكبدتها.

اتاحت البرامج بالفرنسية، واخبار فرانس 2، للفرنكوفونيين حق مشاهدة بعض البرامج (وهذا بالتأكيد، قبل أن يغزو أصحاب الكابلات السوق ويقدموا مئات القنوات العالمية بسعرٍ زهيد).

في نهاية سنة 1995، اضطرت الـC33 الى التوقف بعد منح الدولة حق البث للشركات المختلفة التي تقدمت بطلباتها.

واظبت الـMTV في البداية على عرض عددٍ لا بأس به من البرامج باللغة الفرنسية اشترتها من France2 وTF1. لكنها عرضت هذه البرامج إما خلال النهار، وإما في وقتٍ متأخرٍ من الليل.

عند تعيني في تلفزيون لبنان، أحال إليَّ فؤاد نعيم دراسة مهمة أعدها بسكال جوزيف وجان كلود بابولان، المندوبان من قبل وزير الخارجية الفرنسي لدراسة امكانية إنشاء قناة فرنكوفونية في لبنان.

زار الخبيران فعليا جميع المعنيين من قريب أو من بعيد بالتلفزيون في لبنان: شركات التلفزيون، شركات الريجي والصحافيين. كما زاراني في مكتبي بعد صدور كتابي «التلفزيون: قصص وحكايات» فنصحتهما بإلحاح بشرائه إذا رغبا فعلاً بالحصول على نظرة شاملة لمشهد المرئي والمسموع في لبنان ما بين 1958ً و1995.

كان التقرير وافياً وتوصل الى بعض النتائج التي تتوافق في معظمها مع حقيقة الوضع، وجاء في خطوطه العريضة ما يلي:

1- هناك ضرورة لاعادة اطلاق قناة فرنكوفونية.

2- المحطات التي تقدم افضل الشروط التقنية هي المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المر.

3- لكن المحطتين لن تقبلا بخسارة اموال طائلة.

4- في النتيجة، وحده تلفزيون لبنان، بصفته تلفزيوناً عاماً، يمكنه استثمار قناة

فرنكوفونية للأسباب التالية:

أ) ستعقد الاتفاقات ما بين دولتين

ب) لطالما بث تلفزيون لبنان برنامجاً فرنكوفونياً على إحدى محطاته.

ث) نظراً لهيكليته، يستطيع تلفزيون لبنان اطلاق قناة فرنكوفونية عبر استعمال معداته التقنية وموظفيه الواجب تدريبهم في مطلق الاحوال على التقنيات الحديثة للمرئي والمسموع.

ما كدت أنهي قراءتي لهذا التقرير المشوق، حتى اعلموني بزيارة السيدة مارجي سودر، الوزيرة الفرنسية للشؤون الفرنكوفونية، وماري كريستين ساراغوس، مديرة العلاقات المرئية والمسموعة مع الخارج في وزارة الخارجية.

حدد لي دومينيك شاستر، مستشار المرئي والمسموع في سفارة فرنسا، الذي عرفته قبل وصولي الى التلفزيون، موعداً مع الوزيرة، والسفير لافون وماري كريستين ساراغوس. تمَّ اللقاء في أوتيل البريستول حيث نقلت لي السيدة سودر تمنياتها بإنشاء تلفزيون فرنكوفوني في لبنان. وأكدت السيدة ساراغوس أن الخارجية تدعم هذا المشروع بقوةٍ وهي مستعدة لدراسة الموضوع مع الخبيرين بسكال جوزيف وجان كلود بابولان.

كانت هذه المناسبة الباب المفتوح لتأسيس قناة فرنكوفونية، لكن بعد تذليل عقبات كثيرة قبل الوصول الى النهاية:

- مسألة التمويل أولا. أين سنجد المال لقناةٍ فرنكوفونية بينها هدفي الرئيسي إنعاش لا بل انقاذ القناة باللغة العربية ؟ لم أرَ كيف يمكن لحكومة تواجه مصاعب اقتصادية هائلة، تخصيص ميزانية تناهز المليون دولار (في الأقل) لتقدم للبنانيين قناةً فرنكوفونية. وذلك بالرغم من الصداقة الحميمة التي تربط بين الرئيس الحريري والرئيس شيراك.
- مسألة البرمجة ثانياً. كيف السبيل الى بث الاخبار بالفرنسية عند الثامنة مساء، فيها نبث الاخبار العربية عند السابعة والنصف؟ من أين، وفي أي استديوهات سيتم تسجيل البرامج الفرنكوفونية؟

(وبمناسبة زيارة السيد كزافيه غويو بوشان، رئيس France Télévision، ورئيس مجلس الادارة السابق لشركة التلفزيون اللبنانية في تشرين الأول 1997 الذي وقع اتفاقيات إنشاء تلفزيون لبنان مع الدولة اللبنانية، قال لي الرئيس الحريري في حضوره: «قلت للرئيس شيراك أنني موافق على انشاء قناة فركوفونية في تلفزيون لبنان بشرط أن لا تكلفني شيئا»).

بالفعل، لم يكن وارداً ان ننقل برامج TV5 ونبثها على القناة 9. بداية، لأن ساعات الذروة

تشهد عدداً من البرامج الوثائقية، التي لا تهم المشاهد اللبناني. ثم، لأن اللبنانيين الناطقين بالفرنسية يحصلون بواسطة الكابل على برامج الـTF1، TV5، Canal+ Horizons، France2 ويمكنهم الانصراف بسهولة عن القناة 9. أخيراً وخصوصاً - ولكوني فرنكوفوني كلياً - علي أن أقدم للبنانيين قناة فرنكوفونية يصنعها لبنانيون، بلهجتهم الشيقة الليبانو- فرنسية، وعباراتهم المحلية. محطة تهتم بشؤونهم اليومية (مجلة أسبوعية)، وبوجهة نظر سياسييهم (طاولة مستديرة يقدمها صحافيون فرنكوفونيون)، بالاضافة الى لعبة، وفقرة رياضية، ونشرة بالفرنسية. بكلمة واحدة، قناة لصيقة بالناس.

- هل سنؤمّن مدخولاً اعلانياً ؟ بالطبع برهن مثال *L'Orient Le Jour* خصوصاً والصحافة الفرنكوفونية عموماً (*Mondanités*، *Femme*، *Commerce du Levant*، *Spécial, Noun, Prestige*...) وجود عدد هائل من القراء الذين يمكنهم تأمين جزء من الميزانية الاعلانية لقناة 9 مميزة، لاسيما وان الاعلانات بلغت في العام 1997 حوالي اثنين وخمسين مليون دولار من الايرادات الخام توزعت على التلفزيونات الخمسة الأساسية: (LBC 28M، TL 10M، MTV 7M، FTV 5M، NBN 2M). لكن بقي الشك يساور ريجي محطتنا في ما يتعلق بحصة القناة 9 الجديدة.
- كان شراء البرامج الفرنسية حاجزاً آخر يجب اجتيازه. وبالفعل اعتبرنا وفقاً لدراسة بسكال جوزيف وجان كلود بابولان، اننا سنحصل على حق الاختيار (كما في بداية شركة التلفزيون اللبنانية !... بين أفضل برامج الـTF1 وFrance 2&3 لبثها على القناة 9. لكن الحقيقة كانت مختلفة. حين توجهت أولاً الى مونتي كارلو حيث يقام مهرجان عالمي للتلفزيون ثم الى «كان» للسوق العالمية للبرامج، استنتجت ان القنوات الثلاث الكبرى في فرنسا، ستعاملنا كأي من زبائنها العديدين، وعلينا شراء أفلامنا كبقية المحطات. بالاضافة الى ذلك، فان المدير التجاري لـTF1 أعلمني بأن العقد الموقع مع الـMTV كان يعطيها نوعاً من الحصرية على بعض البرامج كما تعطيها TF1 نوعا من «الرفض الاولي» «first refusal» الذي يعني حرفيا في لغة المرئي والمسموع: حق الخيار الأول.

وعلى الرغم من صداقتي مع كزافيه غويو بوشان، فان رئيس FR2&FR3 تحدث معي باللغة نفسها أثناء فطور الصباح الذي قدمه لي في مكتبه في France Télévision. كان علينا شراء البرامج، وإن لم تكن غالية (حوالي ألف دولار للساعة تبث مرتين) مما يعني أن مجمل البرمجة على ثلاثمئة وخمسة وستين يوماً كانت ستكلف، لساعتين يومياً، حوالي سبعمائة

وخمسين ألف دولار سنوياً. ولا يملك أحدٌ هذه الأموال.

- اثار الخبيران الفرنسيان قضية تطوير التغطية التقنية وجاء في تقريرهما أنه من الضروري تزويد القناة الفرنكوفونية بالوسائل التقنية لتصل الى أكثرية الشعب اللبناني ولا تبقى محصورةً بسكان العاصمة وضواحيها. اوفد وزير المال الفرنسي مهندساً متخصصاً في تشرين الثاني 1996، فدرس مع محمد كريمه حاجات الشركة اللبنانية للتلفزيون لتحسين تغطية القناة 9 وتلقيها على بقعةٍ كبيرة من الأراضي اللبنانية. فاستعاد في تقريره مجمل حاجاتنا:
  - أ) إقامة استديو خاص بالقناة 9 يؤمن لها استقلالية الانتاج عن TL1
  - ب) إنشاء إدارة تقنية خاصة بالاستديو ومتكاملة
  - ت) شراء ثلاث كاميرات لداخل الإستديو واثنتان للمقابلات في الخارج
  - ث) تركيب أجهزة وسيطة للبث على القناة 9، تضاف الى الأجهزة الموجودة على الأعمدة التي يملكها تلفزيون لبنان في مختلف الأراضي اللبنانية.
  - ج) مساعدةٌ تقنية لتأهيل الموظفين.

ارتفع المبلغ المطلوب الى اثنين وثلاثين مليون فرنك، أي ما يساوي خمسة ملايين دولار في ذلك الوقت. وهو مبلغٌ زهيد للحكومة الفرنسية، التي كانت تحاول أن تزيد،(وربما قال البعض أن تحافظ) وبشتى الوسائل على أولوية اللغة الفرنسية في لبنان. لكن المبلغ كان هاماً بالنسبة للحكومة اللبنانية، لأنه ليس بهبة بل - وبحسب الاتفاقات الثنائية والتفاهم ما بين الحكومتين - قرضاً طويل الأجل وبفائدةٍ متدنية جداً. مما يستلزم موافقة الحكومة كي يصبح ممكناً.

اعطى مجلس الانماء والاعمار موافقته، لكن ستستفيد الإذاعة اللبنانية وحدها من المنِّ الفرنسي بعد الاتفاق مع راديو فرنسا الدولي، اما الاتفاق مع تلفزيون لبنان فلم يبصر النور[1].

همدت عزيمتي حين واجهت هذه الصعوبات. قمت بزيارات عديدة الى فرنسا وبلجيكا لاقناع مختلف التلفزيونات بمساعدتنا. أظهرت ادارة راديو وتلفزيون بلجيكا الفرنسة RTBF استعداداً لاعطائنا برامجها مجاناً، بفضل تدخل السيد عبد القادر مرزوقي، الأمين العام ل CIRTEF. بعدئذٍ، التقيت برئيس TV5 جان ستوك في مناسبات عدة، وعقدت اجتماعات ماراتونية مع ماري كريستين ساراغوس وبسكال جوزيف. لكنَّ «حوار الطرشان» كان سائداً:

[1] لم توقع هذه الاتفاقية لحين وضع هذا الكتاب تحت الطبع.

«ستقدم فرنسا دعماً تقنياً الى تلفزيون لبنان لكن عليه شراء برامجه».

«نقدم قناة خاصة بالفرنكوفونية للحفاظ على الفرنسية كلغة أولى بعد العربية، ولكن لا مال لدينا لانفاقه».

في النهاية، وبهدف ارضاء المشاهدين الفركوفونيين، اتخذت قراراً شجاعاً لكنه مبرراً: لماذا نشتري دائماً مسلسلات وأفلاماً باللغة الانجليزية بينما يمكن للانتاج الفرنسي تقديم مسلسلات في غاية الجودة، وأفلاماً طويلة تجذب جمهوراً عريضاً؟ هكذا اشترينا المسلسل P.J.، الأحمر والأسود، المرأة بالأبيض، نيستور بورما وغيرها، ومرت على قناة تلفزيون لبنان، كعلاج مؤقت.

وقّعت القناة 9 في النسيان عملياً لحين اعلنت الـLBC ومشت على خطاها الـMTV ما اشعل النار في البارود وحثنا على القفز الى الماء. فقانون المرئي والمسموع منح حق استثمار تردد واحد على UHF، بالاضافة الى أربع ترددات مؤازرة لتغطية الاراضي اللبنانية. وحده تلفزيون لبنان احتفظ باستثمار شبكات الـVHF كافة وشبكة واحدة على الـUHF كامتياز وحيد (؟) للتلفزيون العام، وفقاً للبند 39 من قانون المرئي والمسموع الذي حرم تلفزيون لبنان من حقه الحصري الثمين لغاية 2012، من دون أن يعطيه في المقابل سوى اعفائه من الضرائب السنوية - البخسة - التي كانت تدفعها(؟) بقية المحطات.

في نهاية تشرين الأول 1997، اثارت الـLBC سجالاً (في غاية الذكاء أعترف بذلك) للالتفاف على أحادية قنوات الارسال، بعد شرائها الكثير من الاحداث الرياضية، والبرامج، والأفلام الطويلة، بحيث لا تكفيها شبكة واحدة خصوصاً بعد توقف الـC33 في العام 1996. وخلال مقابلة متلفزة، أعلن الشيخ بيار الضاهر بأن المشاهدين يستطيعون مشاهدة برامج مختلفة، على شبكة رقمية تسمح لمحطة واحدة ببث حزمة من القنوات، وبالتالي إمكانية التقاط أكثر من قناة.

دخلت الـLBC بقوة الى عصر الرقمية (برافو! لأنها كانت الأولى في العالم العربي، واحدى الأوائل في العالم في اعتماد هذا النظام). لكنها تحايلت على قانون المرئي والمسموع، وبتقديمها الخيار بين شبكتين، نافست المحطات الاخرى الموجودة في لبنان وزادت أيضا من حصتها (الكبيرة أصلا) في قرص الحلوى الاعلاني.

ولم تشأ MTV ان تتخلف في السباق، لذا أعلنت فوراً بانها ستحذو حذو الـLBC في الاسابيع القليلة المقبلة، فهي كانت تعتبر الـLBC كمنافستها الأساسية، لكن الاحصاءات كانت قاطعة: الـLBC تحتل مركز الصدارة بتقدمها بخمس عشرة نقطة، وحلّ تلفزيون لبنان

ثانياً (كان يتخطى الـLBC ثلاث مرات بالاسبوع، على سبيل التذكير)، وجاءت الـMTV في المرتبة الثالثة بثلاث أو أربع نقاط، ومن ثم المستقبل رابعاً متأخراً بثلاث أو أربع نقاط عن الـMTV.

لم يكن تلفزيون لبنان قادراً على البقاء مكتوف الايدي أمام خرق المحطتين للقانون مجدداً، وعلى أثر اجتماع لمجلس الادارة، أرسلنا بكتاب الى وزير الاعلام باسم السبع والى رئيس المجلس الوطني للاعلام المرئي والمسموع طلبنا بواسطته:

1- الحفاظ على حقوق تلفزيون لبنان المخول حصريا ببث برنامجين على قناتين في لبنان.

2- منع اي محطة تلفزيونية محلية من بث برنامجين مختلفين على محطتين أرضيتين.

هذا الوضع فتح شهيتي. فإذا كانت الـLBC والـMTV تستطيعان بث برنامجين، فلماذا لا نستطيع نحن أيضاً؟ جمعت للحال «هيئة الاركان» في التلفزيون المؤلفة من محمد كريمة، وريشار رشيد، وسمير تابت، ومدير الاخبار صائب دياب ومديرة الاخبار بالفرنسية الآنسة نجوى أبو الحسن.

أعلمتهم برغبتي بتشغيل القناة 9 في الثالث والعشرين من تشرين الثاني أي في اليوم التالي لعيد الاستقلال. وطلبت من كريمه أن يزودني بتقرير حول الامكانيات التقنية لبث برنامج ثانٍ، وعهدت الى سمير تابت وريشار رشيد بمهمة اعداد قائمة بالبرامج باللغة الفرنسية الموجودة في ارشيفنا واحوال هذه البرامج. وقلت للآنسة نجوى ابو الحسن بأننا سنضطر الى تسجيل نشرة الاخبار في البداية الى حين انشاء غرفة الإرسال التي إلتزم محمد كريمه بحماسه المعهود بتركيبها. وسألت عن الموظفين الفرنكوفونيين الذين يستطيعون الاهتمام بالبرمجة عبر «لطش» حلقات عن القنوات الفضائية الفرنسية (TV5-ARTE-La 5). وقع الخيار على جان ألفا الذي أصبح بهذا المعنى مديراً لبرامج القناة 9. لم أرَ حماساً مماثلاً لدى معاوني المباشرين: «نحن نقيم تلفزيون لبنان من الموت»، «نحن نعيد أيام زمان»، «نحن نفتخر بعيش هذه اللحظات»، تلك كانت بعض تعليقاتهم.

كان علينا أن نجد اسما لهذه القناة. فاخترت LE NEUF، لم اكتبها بالرقم 9 ولكن بالاحرف الكاملة، مما أعطى معنى مضاعفاً (9 والجديد بالفرنسية) وبالتالي زخماً مضاعفاً أيضاً. استثار الرقم 9 الحنين الى الماضي، ايام القناة الفرنكوفونية التي لا تنسى، والسنوات العشرين الاولى لشركة التلفزيون اللبنانية. أما LE NEUF بالاحرف، فحملت معنى الجديد، والحداثة والتجديد.

بعد أسبوع، جاءني فريق العمل بالحلول:

تقنياً سنستأجر من نقولا أبو سمح (المخرج السابق في تلفزيون لبنان ومالك قناة Antenne+ المتوقفة بفعل قانون المرئي والمسموع) غرفة الإرسال الواقعة بالقرب من تلفزيون لبنان. وبفضل جهاز وسيط موضوع على Antenne+، نوجه الارسال نحو TL الحازمية، الذي يعيد بدوره الارسال نحو القناة 9، لنحصل بذلك على استقلالية ما بين السادسة والحادية عشرة والنصف مساء على قناتي VHF 5&9. المشكلة الوحيدة العالقة كانت البث المباشر للنشرة الاخبارية بالفرنسية، التي يستحيل نقلها مباشرة قبل العاشرة والنصف بسبب النشرة بالعربية. من جهة اخرى، كان من المستحيل أيضا التفكير بنشرة اخبارية مباشرة من دون استديو ومن دون ريجي مستقلة. وعد محمد كريمه بتهيئة غرفة إرسال مستقلة في أقل من أربعين يوما، ورضي الصحافيون في النشرة بالفرنسية التضحية بالبث المباشر واعطاء آخر خبر.

أما البرامج، فكان لدينا «العتيق» منها بما يكفي لشبكة من أسبوعين (المعارك التاريخية الكبرى، ثلاثون سنة من التاريخ، حوالي 15 حلقة من نستور بورما، وبضعة أفلام أرسين لوبين)، بالاضافة الى بعض برامج المنوعات التي تبث على ARTE. «لطشنا» أيضا النشرة الاخبارية لفرانس 2 التي كانت تبث في الساعة الحادية عشرة، واضفنا اليها المسلسلات الجيدة التي يبثها تلفزيون لبنان. كانت بالانجليزية مع ترجمة الى الفرنسية والعربية. هذه السياسة بررتها حجتان اساسيتان: الاولى ملء حيِّز من الوقت لمدة ست ساعات من البث يوميا، والثانية تخفيف بعض الانتقادات المحتملة من قبل المشاهدين (والاوساط) الناطقة بالانجليزية، عبر انشاء قناة ناطقة كلياً باللغة الفرنسية. وهكذا امنَّا الساعات الست اليومية.

وبقيت المشكلة الكبرى وهي تغذية القناة 9 بست ساعاتٍ يومياً على 365 يوما من السنة. كان يتحتم علينا توقيع اتفاقات معقولة مع الشبكات الفرنسية والفرنكوفونية. وفي هذا الاطار، توجهت إلى TV5 للقاء ماري كريستين سارغوس التي عينت مديرة عامة للمحطة الفضائية الفرنكوفونية. وبما انها كانت اساساً وراء فكرة انشاء تلفزيون فرنكوفوني في لبنان، لم أشك لحظة واحدة بدعمها وبسماحها لنا بالحصول على برامجنا بالفرنسية من TV5. وظننت ان الصفقةٌ ستكون مجانية.

ولكن وجودها على رأس TV5، ووظيفتها، حتما عليها الدفاع عن مصالح المحطة. أفهمتني أنه في جميع الاحوال، لم يطرح البتة موضوع اعطاء تلفزيون لبنان برامج بالمجان، وانه بالرغم من الصداقة التي تربطها بي وبتلفزيون لبنان، عليها احترام الاتفاقات المعقودة

مع المحطات الفرنسية (FR3 وFR2) لا بل الدفاع عنها. عبثاً حاولت تغيير رأيها لصالح محطة LE NEUF التي يرغب الجميع بتطويرها، الا انها هنأتني على فتح المحطة وأصرت على موقفها. الموقف الذي دعمته برسالة استلمتها بعد ايام.

قبيل عيد الميلاد، تلقيت اتصالاً هاتفياً من الوزير باسم السبع، يقول لي فيه ان السيد جيروم كليمان، رئيس الـARTE وla CINQ موجود في مكتبه ويرغب في زيارة تلفزيون لبنان. هل كانت هذه الزيارة شعاع الشمس الذي سيخترق ضباب الرفض الكثيف من TV5؟ بالواقع كان السيد كليمان يمضي إجازةٍ في لبنان ولا طابع رسمياً لزيارته، لكنني لم اتمالك نفسي عن اخباره قصة القنال 9 بكاملها والرهان الصعب الذي التزمنا به لاعادة القناة الفركوفونية الى لبنان.

الظاهر ان خطابي أثّر فيه. فقال لي «انظر، بالنسبة إلي، ان ترويج اللغة الفرنسية عبر تلفزيون الدولة اللبنانية يشكل رهاناً كبيراً لمستقبل الفرنكوفونية في الشرق الاوسط». وتابع يقول «تقوم دول عدة حول العالم بقرصنة برامجنا، ونغض النظر عنها. فكم بالأحرى عندما يتعلق الأمر بمساعدة تلفزيون دولة صديقة مثل لبنان، كيف نرفض تقديم دعمنا الكامل؟».

في نهاية النقاش بيننا، أكد لي بانهم سيغضون النظر عن تلفزيون لبنان اذا سجل برامج عن ARTE، وخصوصاً اذا بقيت هذه المحادثة سرية. حافظت على وعدي بالسرية إلى حين نشر كتابي هذا. سبع سنوات مرَّتْ والـLE NEUF تبث TV5 الشرق. استطيع وبكل طمأنينة أن اشيد بالسيد جيروم كليمان، الذي لولاه، لما انبعثت القناة 9 ثانية.

لم يكن ذلك كافياً. كان على القناة 9 أن تقدِّم الى الجمهور الفركوفوني مجموعة من البرامج القيِّمة تشكل شبكة قادرة على جذب المزيد من المشاهدين الموصولين بواسطة القمر الاصطناعي الى شبكات فرنسا والعالم الفرنكوفوني، وإيجاد شبكة لصيقة بالناس تعيدهم الى مشاهدة LE NEUF.

بعد تخلي الشبكات الفرنسية عنا وبيعها برامجها الى القنوات الاخرى (حتى الـNBN اشترت !Le Comte de Monte Cristo. بأغلى الاثمان.). اتخذت قراراً بالتوجه الى الرئيس جاك شيراك لأخبره اننا التزمنا بفتح شبكة فركوفونية في لبنان كما سبق له ان تمنى على الرئيس الحريري. اوجزت له في رسالتي المراحل المختلفة التي قطعناها، ورجوته مساعدتنا بمنحنا برامج القنوات الفرنسية التي تدعم نوعية القناة 9 وتحسن بالتالي دخول اللغة الفرنسية الى الاوساط اللبنانية.

الشيء الاكيد هو ان الرسالة وصلت الى الرئيس جاك شيراك. فبعد عدة اسابيع، تمنى علي

السفير جوانو الذي تربطني به صداقة كبيرة، أن ازوره في السفارة الفرنسية. لحظة وصولي، بادرني ببسمة جانبية: «قلْ لي يا جان كلود، لقد كتبت للرئيس شيراك؟».

- فأجبته: نعم. كان ذلك نداء استغاثة. ولكن كيف عرفت بالامر؟
- حسنا وبكل بساطة، كلفتني الخارجية ان أجيبك. لكنني أخشى أن اجيبك كالعادة، بان فرنسا لا تسطيع ان تحلَّ مكان لبنان في شراء البرامج. عليكم تحمل مسؤولياتكم. في كل الاحوال، عندي خبر سار لتلفزيون لبنان. سنعاود العمل ببروتوكول مساعدة التلفزيون والاذاعة اللبنانية، وستبلغ المساعدة حوالي ثلاثين مليون فرنك تقريباً لتحسين تقنيات القناة 9 وتغطيتها. أعدّ لي تقريراً ودراسة بحاجاتكم لاقدِّمها الى المراجع العليا.

هكذا اعترفت فرنسا بالجهد الذي قام به تلفزيون لبنان عندما أعاد الحياة الى القناة الفرنكوفونية. وستصل الاموال التي سيشرف عليها الفرنسيون لتحسين الحاجات التقنية.

في هذه الاثناء لم يُصرفْ قرشٌ واحد لمساعدتنا في شراء البرامج. اخذت القناة 9 مسارها الطبيعي، واخذ جوزف ألفا دوره بجدية واختار الأفضل عن القناة 5 وARTE، بثينا النشرة مباشرة في الثامنة والنصف من تلة الخياط، فسارعت الـMTV التي كانت تتباهى بحقها الحصري ببث برامج فرانس 2، الى انذارنا بواسطة المحامي بضرورة التوقف عن بث نشرة الثامنة، استبدلناها بالنشرة المباشرة لـTV5 عند الساعة الحادية عشرة.

كنّا بحاجة ايضاً الى برنامج محلي باللغة الفرنسية، وكان المونديال الذي جرى في فرنسا في أيار 98 مناسبة لاطلاق شبكة القناة 9 التي ستجد المرأة فيها سعادتها. بداية أطلقنا الشبكة الجديدة تحت اسم «النساء من دون فوتبول»: les femmes sans foot واشترينا برنامج العاب جوليان لوبيرس: Questions pour un champion. وعمدنا الى بثِّ حلقات عدة من مسلسل «ارلكان»، والحلقات المسجلة عن ARTE وهي قصص حب رقيقة ومؤثرة، بالاضافة الى ذلك، طلبت من الصحافية أيف فرح، تحضير برنامج اسبوعي وتقديمه تحت عنوان: Portraits de Femmes.

تعرفت الى ايف فرح حين رافقت رئيس التحرير السابق لمجلة **الكومرس دي لوفان** *Commerce du Levant* كلوفيس رزق إلى مقابلةٍ طويلةٍ على تلفزيون لبنان. هي من مواليد مدينة «ميتز» الفرنسية، تزوجت بطبيب لبناني وعملت كمراسلة للشهرية الاقتصادية اللبنانية. تمتلك صوتاً اذاعياً جميلاً، ووجهاً لطيفاً علمت انه سيكون مقبولاً على شاشة التلفزيون. سألتها فجأة: «ألم تفكري أبداً بالعمل في التلفزيون؟». فاحمرت وجنتاها لكني كنت جاداً، فاحدى

الصحافيات الفرنكوفونيات كانت على وشك مغادرتنا ويلزمنا بديلاً منها. وعدتني بالرد علي وجاء ردها بالايجاب. بعد شهر من العمل خارج الهواء وتمارين مكثفة على الإلقاء، وكتابة الأخبار، وفقنا بصحافيةٍ جديدةٍ على القناة 9.

في إطار شبكة البرنامج femmes sans foot كان عليها تحضير مقابلات مع نساء لبنانيات لمعنَ في السياسة، في الادب، في الصحافة، وفي الحياة الاجتماعية الخ... كانت المقابلات وجهاً لوجه وبرهنت ايف فرح عن مقدرة كبيرة في فن المقابلات. الضيفة الأولى كانت السيدة ندى مغيزل نصر، الكاتبة بالفرنسية والعربية. وبالرغم من مباريات المونديال في كرة القدم التي سمّرت اللبنانيين قاطبة أمام الشاشة الصغيرة، حصد برنامج Portraits de Femmes (وجوه نسائية) نجاحاً كبيراً. والبرهان على ذلك شهادة اللبنانيات اللواتي جرت معهن المقابلات واللواتي عبرن لنا عن دهشتهنّ لعدد المتصلين بهن للتهنئة على ظهورهن. وبفضل هذا النجاح الكبير، استمر Portraits de Femmes واعدنا بثه مع ترجمة بالعربية على تلفزيون لبنان.

نجحت مجازفة القناة 9 اخيراً. أصبح لدينا شبكة وبرامج ومشاهدين. وعلى الاخص اصبح لدينا الاعتزاز باننا رفعنا التحدي بعد خمسة عشر عاماً على «وفاة» القنال 9 و الـTL3.

ولم يكلفنا الامر شيئاً، كما تمنى الرئيس الحريري. لا شيء أو تقريبا لا شيء. طالبنا نقولا ابو سمح بـ 5000$ شهريا كبدل ايجار عن +Antenne. وضعنا المبالغ في حسابه لكنني لم اوقع ابدا شيكا باسمه[1].

عمل الموظفون في القناة 9، لكنهم في الواقع كانوا يعملون لصالح تلفزيون لبنان. فالافلام التي تبث على القناة 9 كانت تسجل ايضاً لحساب تلفزيون لبنان وتحلّ مكان افلام ومسلسلات بالإنجليزية أغلى بكثير. اما الموظفين الذين «لا عمل لهم» فعملوا للقناة تسعة. وكانت كلفة برنامج Portraits de Femmes خمسة وسبعين دولاراً أسبوعيا.

ان نبث ست ساعات يومياً وعلى مدى 365 يوما وبأقل من سبعين ألف دولار، أي ما يعادل خمسين دولاراً للساعة الواحدة، انه رقم قياسي يستحق التسجيل في كتاب «غينس» للارقام القياسية للساعة التلفزيونية «الاقل كلفة في العالم». قلدني السفير جوانو، في السادس والعشرين من تشرين الثاني 1998 وسام الاستحقاق من رتبة ضابط للفنون والآداب تقديراً للانجازات التي حققتها في مجال الدفاع عن اللغة الفرنسية.

---

[1] في جميع الاحوال، لم أعلم ابدا اذا قبض لقاء ما قام به من عمل ودي. بالفعل، لقد اصبح عضوا في مجلس الادارة الذي عينه مجلس الوزراء في الحادي والعشرين من نيسان 1999، ليحل محل المجلس الذي كنت ارأسه.

الفصل الثامن عشر

العلاقات الدولية

على الرغم من سنوات الحرب الطويلة، حافظ تلفزيون لبنان على علاقاته المميّزة مع معظم الهيئات الدولية التي كانت تتيح له احتلال مكانةٍ خاصة بين التلفزيونات الكبيرة والاستفادة من امتيازات عديدة تقدمها هذه الهيئات للتلفزيونات العامة.

العلاقة الأقدم كانت مع الاتحاد الأوروبي للبث الإذاعي UER الذي ينظم العلاقات بين تلفزيونات الدول الأوروبية. هذا الاتحاد يشتري عادة حقوق إعادة بث الأحداث الرئيسة التي تجري في أوروبا أو حول العالم ويعيد بيعها للتلفزيونات العامة في كل دولة.

باكراً، حبكت شركة التلفزيون اللبنانية الـCLT علاقات طيبة مع الاتحاد الأوروبي للبث الإذاعي ونجحت في 1970 في بث مباريات كأس العالم لكرة القدم مباشرةً. ونتيجةً لهذه الاتفاقات، تم فيما بعد نقل الأحداث الرياضية المهمة (دورة رولان غاروس، الألعاب الأولمبية، Champions League...) عبر الـCLT ومن ثم عبر تلفزيون لبنان بدأً من العام 1978. واعتبر الاتحاد ان تلفزيون لبنان هو الوحيد المخوّل بنقل هذه الأحداث.

عام 1985، ومع دخول المؤسسة اللبنانية للإرسال على الساحة اللبنانية، توقف احتكار تلفزيون لبنان، لكن بقي الاتحاد الأوروبي للبث الإذاعي وفياً لالتزاماته مع تلفزيون الدولة اللبنانية. في الوقت عينه، أنشأت الدول العربية في اطار جامعة الدول العربية، اتحاد إذاعات الدول العربية ASBU، النسخة العربية للاتحاد الأوروبي للبث الإذاعي.

في 1986، نقل تلفزيون لبنان وقائع كأس العالم لكرة القدم في بث مباشر عبر محطة جورة البلوط، ونقلت المؤسسة اللبنانية للإرسال هذا المونديال ايضاً لتقاسم بذلك تلفزيون لبنان الجمهور كما الاعلانات ومردودها المالي.

لكن في 1994، ومع عودة تطبيق القانون في لبنان اثر توقف المعارك، قام تلفزيون لبنان وحده بنقل المونديال بالاتفاق مع الـUER. وارتفع عدد المشاهدين إلى حدود خيالية ازعجت بالطبع

المؤسسة اللبنانية للإرسال التي حاولت بشتى الطرق الحصول على حقوق بث المونديال.

في هذه الفترة، حصل أمران مهمان اديا الى تغيير كافة المعطيات. أوّلهما حصول إتحاد إذاعات الدول العربية على حقوق بث المونديال، وثانيهما دخول المؤسسة اللبنانية للإرسال الى هذا الاتحاد بالرغم من حصر العضوية فيه بالتلفزيونات الرسمية، وفي حال رغبت التلفزيونات الخاصة بالانتساب إلى الاتحاد فهي تتقدم بطلبٍ يتم رفضه لمجرد وضع تلفزيون الدولة فيتو عليه.

استفادت المؤسسة اللبنانية للإرسال من جهةٍ من اطلالتها الفضائية في 1996 ومن النوعية التي قدمتها وعجز التلفزيون العام عن مجاراتها فيها، وساعدها من جهةٍ أخرى، فتور حماس رئيس مجلس الادارة الذي سبقني لإرسال ممثلٍ دائم عن تلفزيون لبنان إلى اتحاد إذاعات الدول العربية. تمت مناقشة طلب المؤسسة اللبنانية للإرسال بالانضمام إلى الاتحاد خلال جلسةٍ عامة لم يشارك فيها أي ممثلٍ عن تلفزيون لبنان، وحده ممثل الاذاعة اللبنانية كان حاضراً، وحين طرح الطلب على التصويت، لم يلق أي فيتو يحول دونه. هكذا أصبحت المؤسسة اللبنانية للإرسال عضواً في اتحاد إذاعات الدول العربية ولعب بيار الضاهر دوراً نشطاً جداً ومميّزاً فانتخب رئيساً للجنة التلفزيونات الفضائية.

لم تنفع احتجاجاتنا لدى اتحاد إذاعات الدول العربية، بل بدخولها اليه، حصلت المؤسسة اللبنانية للإرسال على كافة الحقوق بما فيها بث كأس العالم للعام 1998. لجأنا إلى الاتحاد الأوروبي للبث الإذاعي لكنه عجز بدوره عن تغيير الواقع لإن لبنان بات عضواً في اتحاد إذاعات الدول العربية ولو استمر استثنائياً وبسبب الحرب، في نيل تعاون الاتحاد الاوروبي معه. لذا، بتنا محطتين تبثان مونديال 1998.

بعد هذه الواقعة، حرصنا على تمثيل لبنان في اجتماعات اتحاد إذاعات الدول العربية المهمة إما بحضوري أو بحضور محمد كريمة، أكان ذلك في تونس أو القاهرة أو الجزائر حيث وطدت علاقات متينة مع رؤساء المحطات أو مدرائها العامين. كانت علاقتي جيدة بالمدير العام التونسي رؤوف البستي ، الذي عين في نهاية العام 1998، سفيراً لتونس في لبنان قبل استدعائه لتولي حقيبة وزارية.

حاولت محطات التلفزيون كلها في لبنان الانتساب الى اتحاد إذاعات الدول العربية، لكننا وضعنا فيتو عليها ورفعنا طلباً الى الاتحاد لاعادة النظر في انتساب المؤسسة اللبنانية للإرسال بسبب خلل في الشكل واتخاذ القرار في غياب ممثل عن تلفزيون لبنان. لم تنتسب اي محطة الى الاتحاد لكن شكوانا ضد المؤسسة اللبنانية للإرسال سقطت.

تمّ استدعائي ذات صباحٍ إلى قصر قريطم لأقابل الرئيس الحريري. وكما هو معلوم، كانت المواعيد الصباحية مهمة جداً لأن رئيس الحكومة يتّخذ في خلالها قرارات مهمة مع زوّاره. استقبلني الحريري وتبادلنا الكلمات الودية، ثم قال لي: «لدي مقابلة أخرى، لكن نديم المنلا (رئيس مجلس إدارة تلفزيون المستقبل) لديه ما يطلبه منك». خرج الرئيس فطلب مني نديم منلا بطريقةٍ شبه فظّة: «يجب أن يرفع تلفزيون لبنان الفيتو عن دخول تلفزيون المستقبل إلى اتحاد إذاعات الدول العربية».

فقلت له مذهولاً: «عزيزي نديم، المسألة غير مطروحة، وسبق لنا ان اشتكينا على المؤسسة اللبنانية للإرسال ولن اسمح الآن للمستقبل بدخول الاتحاد».

- لكنني أريد حقوقي.
- اعتذر، هذه ليست حقوقك. تم تعييني لأدافع عن مصالح التلفزيون العام الذي تملكه الدولة اللبنانية وسأحتفظ بموقفي.
- لكن الرئيس الحريري يرغب بذلك.
- فليسألني الرئيس الحريري وسيلقى الجواب نفسه.

عندها عاد رئيس الحكومة وسألني بابتسامةٍ: «إذاً، هل اتفقتما؟

- فقلت له: كلا يا دولة الرئيس.
- فأجاب مستغرباً: ولكن كيف؟ يجب أن ينتسب تلفزيون المستقبل الى الاتحاد.
- آسف يا دولة الرئيس لكن حكومتكم عينتني على رأس التلفزيون العام لكي أدافع عنه. وطالما بقيت على رأس هذه المؤسسة لن اصوت لصالح دخول تلفزيون المستقبل. وبصفتك رئيساً لمجلس الوزراء، يمكنك أن تطرح على التصويت قراراً يرغمني على قبول ضم المستقبل إلى الاتحاد. ولن يكون ذلك بمرسوم وزاري عادي بل بقرار من مجلس الوزراء لأن نظام تلفزيون لبنان مرتبطٌ بالسلطة التنفيذية وليس بالوزير.

حدّق بي رئيس الوزراء مطوّلاً وبصمت ثم قال لي سريعاً: «حسناً سنرى». وصافحني وخرج لاستقبال ضيوفه.

ولكي اختم الحديث حول تلفزيون المستقبل واتحاد إذاعات الدول العربية، لا بد من هذه الواقعة. قدّم الرئيس الحريري استقالة الحكومة بعد انتخاب الرئيس لحود، بالتالي، كان الوزير باسم السبع مستقيلاً وعليه فقط تصريف الاعمال. لكن، وقبل تشكيل حكومة الرئيس الحص في نهاية تشرين الثاني 1998، انعقدت جمعيةٌ عمومية لاتحاد إذاعات الدول

العربية في الجزائر ومثل تلفزيون لبنان فيها محمد كريمة في الأيام الثلاثة الأولى على ان انضم إليه فيها بعد. اتصل بي كريمه في إحدى الأمسيات، وهو في حال من التوتر الشديد، وقال لي «وقّع الوزير السبع على رسالةٍ بصفته وزير الوصاية على تلفزيون لبنانٍ، ووزعها على كافة المندوبين يطلب فيها التصويت لقبول انتساب تلفزيون المستقبل إلى اتحاد الدول العربية للإرسال».

بالطبع، لم تكن للوزير صلاحيةٍ تخوّله فعل ذلك لأن الأمر يعود إلى رئيس مجلس إدارة تلفزيون لبنان. لكن، وبما أن تلفزيونات الدول الأخرى تابعة لوزارة الإعلام، وجد رؤساؤها و/ أو مدراؤها العامون ان طلب الوزير السبع شرعياً ومالوا الى التصويت لقبول عضوية المستقبل. طلبت من محمد كريمة أن يبعث برسالةٍ باسمي، يرفض فيها قطعا طلب وزير الإعلام، أولاً، لأنه مستقيل، وثانياً لأن الحكومةٌ الجديدة في طور التشكيل، وثالثاً، لأن تلفزيون لبنان وحده هو المخوّل البت بمثل هذا القرار المهم، إما بشخص رئيس مجلس إدارته، وإماً بشخص ممثله. طلبت الى كريمة ايضاً أن يعلن عن وصولي وأن يقول للأعضاء أنني اتصلت برئاسة الجمهورية وعرضت عليها الأمر بحذافيره فكانت توصيتها صارمة: الابقاء على الفيتو.

عند وصولي إلى الجزائر، القيت خطاباً حاداً عارضت فيه ليس فقط انتساب تلفزيون المستقبل إلى الاتحاد بل طعنت مجدداً (وفي حضور بيار الضاهر) بعضوية المؤسسة اللبنانية للإرسال فيه. هنأني كثيرون على صراحتي هذه.

في الرابع من كانون الأول 1998، ووسط هذا الجدل، تشكلت حكومة الرئيس الحص. وعيّن أنور الخليل مكان باسم السبع وزيراً للإعلام.

***

فور وصولي إلى تلفزيون لبنان، وجدت على مكتب سكرتيرتي مراسيل عديدة من CIRTEF. سالتها عن الأمر فأجابت أن الانسة جان مسعد (المكلفة بالعلاقات العامة) هي التي تهتم بالأمر. انه «المجلس الدولي للاذاعات والتلفزيونات الناطقة بالفرنسية». هذا المجلس الموجود في بروكسيل، يشجع على انتاج الأفلام والبرامج الوثائقية باللغة الفرنسية ويوزعها على التلفزيونات الفرنكوفونية التي تتقدم بطلباتها اليه. كان مديره العام التونسي عبد القادر مرزوقي امضى في منصبه ثماني سنوات وهو موضع احترام الجميع.

بسرعةٍ، اتصلت بمرزوقي لاكتشف أموراً ثلاثة. الأول أننا أنتجنا معهم فيلماً وثائقياً عن آلة العود مع محمد سويد. والثاني أننا ندين لهم بثلاثة اشتراكات. والثالث أنه مسرور لمعاودتنا الاتصال به لأن مشاريع التعاون في الإنتاج عديدة جداً.

كانت جمعية عمومية تعقد كل سنتين، وموعد التالية في نيسان 1997 في مركز الـFuturoscope في مدينة Poitiers سيترأسها رئيس مجلس إدارة France Télévision كزافييه غويو بوشان. شاركت فيها واعدت لبنان الى مجتمع المرئي والمسموع الذي يوفق بين فرنكوفونية الشمال والجنوب.

بسرعةٍ هائلة، اطلقنا مخططاً جديداً للتعاون في الإنتاج، عنوانه العام «السكن». كان الموضوع مشوقاً، وحصلنا بفضله على ميزانية مالية فيما نحن نؤجر المعدات ونوظف التقنيين على ان يتم التصوير في لبنان والمونتاج في Cotonou.

انجز المخرج ميشال نجيم عملاً ممتازاً وتم عرض الفيلم الوثائقي عن مختلف المساكن في لبنان على تلفزيون TV5 ولقي نجاحاً كبيراً.

توطدت العلاقات ما بين تلفزيون لبنان والمجلس الدولي لمحطات الراديو والتلفزيون الناطقة بالفرنسية بعد إعادة فتح القناة 9.

كان عبد القادر مرزوقي يعشق لبنان، ويخصه بعاطفة مميزة. دعاه تلفزيون لبنان للمشاركة في المؤتمر العالمي للإعلان الفرنكوفوني» (تشرين الأول 1997) الذي جمع أكثر من مئة وثمانين عضواً جاءوا من بلدان فرنكوفونية عدة. ونقل تلفزيون لبنان حفلة توزيع الجوائز مباشرةً.

***

شارك تلفزيون لبنان أيضاً في مناسبات عديدة تعنى بالمرئي والمسموع كانت تتم في لبنان كما في البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط إجمالاً.

في مهرجان مونتي كارلو أو في كان، حاولنا اعادة تلميع صورة تلفزيون لبنان الداكنة، واثبتنا للجميع أننا ما زلنا على قيد الحياة.

وفي المؤتمر الدائم للمرئي والمسموع المتوسطي، دافعنا عن العروبة ورفضنا إنشاء تلفزيون متوسطي وطالبنا بحقوق متساوية للبلدان المتوسطية لا سيما وان الشاطيء الجنوبي يعد تسع دول تتكلم لغةً واحدة هي العربية، فيما يضم الشاطيء الشمالي من أسبانيا الى تركيا، دولاً تتكلم بأكثر من عشر لغات مختلفة. اقترح تلفزيون لبنان إنشاء مركز في بيروت لقراءة الافلام المرئية والمسموعة المختلفة (من 8 ملم إلى الـDVD) يتيح للبلدان كافةً انقاذ أرشيفها التلفزيوني

الذي لم تعد المعدات القديمة قادرة على قراءته بعد الآن.

اشتركنا في مهرجان القاهرة حيث حصل اثنان من برامجنا على جوائز. كان الأمر جيّداً.

لكن ليس كافياً! فللأسف، وبالنسبة الى البلدان العربية، كانت في لبنان محطتان فقط هما المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المستقبل. كانوا ينسون ذكر التلفزيون الاول في العالم العربي. فبغيابه عن الفضاء، بات تلفزيون لبنان الرائد، منسيّاً تمام النسيان.

القسم الرابع

النظام الجديد

تشرين الثاني 1998 - نيسان 1999

بداية النهاية

حمل العام 1999 من دون شك نفحة من التغيير. كان للبنان رئيس جديد، وبعد غياب تسع سنوات تقريباً، عاد الرئيس سليم الحص ليشكل اولى حكومات العهد التي ستأتي مناقضة تماماً للحكومات المتعاقبة التي شكلها الرئيس رفيق الحريري.

في عميق نفسي، علمت ان حزيران 1999 سيشهد نهاية مجلس الادارة الذي اتولاه في تلفزيون لبنان. فهل اترك الامور تمر وكأنني مشاهد عادي لا يأبه لمستقبل هذه المحطة التي اسهمت شخصياً في ولادتها؟ هل اتركها تموت من دون تقديم العون لمؤسسة في خطر؟

وهل سيحمل العهد الجديد فعلاً هذا الامل الذي اثار حماس اللبنانيين الى اي جهة انتموا؟ لكن خصوصاً، ماذا سيكون موقفه من دور تلفزيون لبنان؟

اسئلة كثيرة طرحتها على نفسي في بداية هذا العام الجديد، ولم اتمكن من اقناع نفسي بالتخلي عن اعادة احياء تلفزيون لبنان. وكأن عهدي انا لن ينتهي ابداً.

لكن، لا بد من الاقرار بالواقع: فالاول من كانون الثاني 1999 سيشكل بالنسبة الي بداية نهاية عملي كرئيس لتلفزيون لبنان.

هكذا عشت هذه النهاية.

الفصل التاسع عشر
المعطيات الجديدة

غداة انتخاب الرئيس إميل لحود، هب نسيم من التفاؤل على البلاد، واعتبر اللبنانيون انه الرجل الذي سيبدل الأوضاع. بعد 24 تشرين الثاني تبدل فريق العمل في القصر الجمهوري مع مغادرة الرئيس الياس الهراوي ووصول الفريق الجديد الذي سيحيط بالرئيس إميل لحود. حلّ العقيد منير عقيقي مكان مي كحالة في منصب المستشار الإعلامي.

لم أكن على معرفة بالعقيد عقيقي لكني سمعت به في مناسبة اجراء تحقيقات حول تصرفات بعض الزملاء في مجال الإعلان والإعلام. وصفه العديد من الناس بانه الرجل ذو القبضة الحديد في كفٍ من حرير.

لكن، بعيداً عن كل التغييرات الناجمة عن النظام الجديد، كان على مجلس إدارة تلفزيون لبنان حل مشكلة حساسة وضعته في مواجهةٍ مع رئيس مجموعة الشويري وRégie Vision.

في تموز، أرسل لنا الشويري بواسطة المحامي نعوم فرح استجواباً حقيقياً حول أداء تلفزيون لبنان، وتغطيته، ومستوى برامجه الرديئة، والتهديدات المتواصلة بالإضراب التي تدعو النقابة اليه. في خلاصة هذه الاتهامات، طالبت الرسالة بمراجعة العقد لتخفيض الحد الأدنى للضمان الشهري من أربعمئة وخمسين ألف دولار الى ثلاثمائة وخمسين ألفاً. بالرغم من الصداقة التي كانت تربطني بأنطوان شويري ونعوم فرح (وبالعديد من أعضاء مجلس الادارة) لم يكن لدينا من خيار سوى رفض كافة النقاط المطروحة من قبل Régie Vision.

جاء ردنا اذاً برفض مضمون هذه الرسالة، لكن الرسائل تعددت وتتالت وبطريقة لاذعة بعد تمسك كل فريق بموقفه. نفّذت Régie Vision، تهديداتها من دون حتى انتظار قرار قضائي، ولم تدفع سوى ثلاثمائة وخمسين ألف دولار شهرياً. الأمر الذي وبطبيعة الحال، أغرق تلفزيون لبنان أكثر فأكثر في هاوية الديون المصرفية.

قرر مجلس الإدارة استدعاء السيد أنطوان شويري لمناقشة صريحة معه. فاقترح رئيس Régie Vision، وبما أن كل فريق متمسك برأيه، اللجوء إلى التحكيم كما نص عليه العقد الموقع فيما بيننا. تلقى الوزير باسم السبع طلب التحكيم هذا، وحوّله إلى السلطات القضائية[1].

في هذا الوقت، جرت الاستشارات لاختيار رئيس الحكومة واقترح النواب بأكثرية كبيرة تكليف الرئيس رفيق الحريري. كنت آمل أن تسمح لي هذه الاستمرارية بانجاز مهمتي على أفضل حال. لكن لم يستطع الرئيس المكلف تشكيل الحكومة التي يريدها فتنحى قبل أيامٍ قليلة من بداية كانون الأول.

سريعاً كُلف الرئيس سليم الحص وشكل بسرعةٍ حكومة ضمت أصدقاء لي من بين السياسيين وتولى أنور الخليل وزارة الإعلام وهو رجل أعمال معروف ومحترم في الأوساط الاقتصادية. علمت بتعيينه وانا في الجزائر أشارك في اجتماع لاتحاد إذاعات الدول العربية، فأرسلت له فاكساً مطولاً لتهنئته.

تعود صداقتي بعائلة أنور الخليل إلى صهره فيصل الحلبي، الذي تولى إدارة قسم التسويق في المجموعة الكبيرة التي يديرها آل الخليل في لاغوس في نيجيريا، والتي كانت تصنع سجائر فيليب موريس، وتنتج البيبسي كولا والسفن آب، والعلك والسكاكر. باختصار كانوا من أشهر الصناعيين في لاغوس.

عام 1988، زارني فيصل الحلبي في وكالتي للإعلانات أنتر ريجي، وطلب مني انجاز حملة تسويقية لسفن آب وكراش لعرضها على تلفزيون لاغوس. كانت الدعاية على شكل يانصيب وتم تنفيذ الفكرة في لبنان، تحت شعار «شتاء من النايرا»، (النايرا هي عملة نيجيريا) وقضيت أسبوعاً في لاغوس حيث استضافني آل الحلبي وآل الخليل، بهدف تعليم فريق العمل ومقدم اليانصيب أسرار اللعبة. فكونت معهم صداقات قوية، سأتبادلها مع أنور الخليل قبل أن يصبح وزيراً للإعلام.

أدخلتُ هذه «الوقفة الإعلانية» (دعاية خلال برنامج تلفزيوني) لكي أصف علاقاتي مع الوزير الخليل. حين قابلته مع أعضاء مجلس الإدارة، شرحنا له مشاكل تلفزيون لبنان الحادة وصعوبة حلّ همومنا المالية. كانت الاجواء السائدة في حينه في اوساط النظام الجديد تثير علامات استفهام حول كل من خدم النظام السابق. شعرنا في كل مكان بوجود رغبة بالانتقام

---

[1] أخذ القضاء وقته لأنني وحتى نهاية رئاستي، لم أسمع بتطورات هذه القضية. واستدعاني القاضي كشاهدٍ بعد ما يقارب السنتين على خروجي من تلفزيون لبنان.

أو في الاقل بالانتقاد لكل من تولّى سابقاً منصب مسؤولية. ومن بين كافة مؤسسات الدولة، كان تلفزيون لبنان في عين العاصفة والجميع يصفه على انه «حفرة للمصاريف» و«مؤسسة يجب إقفالها» و«إرثٌ ثقيل من النظام السابق»، وغيرها من الاقوال.

لا شك انهم تناولونا بهذه العبارات ولم تكن التركيبة الجديدة اكثر رفقاً بنا. بعد عرض مشاكلنا للوزير، طلبنا منه مساعدتنا، لأن كانون الأول يشرف على نهايته ونحن بحاجة في الاقل إلى مليون ونصف مليون دولار أميركي لتسديد الأجور والشهر الرابع عشر وبدل أتعاب الفنانين الذين يشاركون في برامجنا.

عليّ الاعتراف بأن الوزير لم يتأخر وحصل لي على موعدٍ مع العميد سالم أبو ضاهر، المساعد المباشر للرئيس اميل لحود، لكي أعرض عليه مطالبنا الملحة.

قابلت العميد أبو ضاهر في قصر بعبدا، استقبلني بأناقة واضحة، واستمع إلى شرحي بانتباهٍ. اطلعته على الأرقام وبرهنت له استحالة حل مشاكلنا المالية ورجوته العثور على الحلّ الجذري والسريع لأن الهوة كبيرة وكلما تأخرنا ازداد عمقها. لحسن الحظ اقنعه شرحي للوضع وإصراري عليه، لأن مجلس الوزراء الذي انعقد بعد زيارتي صوَّت على منحنا مليون ونصف مليون دولار أميركي اتاحت لنا تمضية أعياد سعيدة.

بدأنا نتلقي اتصالات من ضباط يعملون في القصر الجمهوري. وبالطبع كانت اللهجة ودية خصوصاً من قبل المقدم عقيقي لكنها كانت تدخلات مباشرة في فحوى نشرة الأخبار وفي ضيوف البرامج الحوارية، وتصحيح بعض التوجهات و«الرجاء» بعدم التحدث عن فلان أو فلان. بالطبع لم نفهم هذه التدخلات لأن التلفزيون العام في رأينا هو تلفزيون منفتح على جميع المواطنين اللبنانيين وعلى كافة التيارات السياسية، المعارضة أو الموالية. وتلقى مدير الاخبار صائب دياب كمية من الاتصالات اطلعني عليها دائماً.

اخذت موعداً من الوزير الخليل وقلت له: «معالي الوزير، انتم وزير الوصاية على تلفزيون لبنان وانتم مرجعنا وملجأنا. أنا مستعدٌّ لتقبل أي ملاحظة أو تعليمات تصدر عنك لأنك تمثل السلطة المدنية، لكنني أرفض تعليمات منبثقة من مصادر عسكرية ولو كانوا يتصرفون بكل لباقةٍ مع اداراتنا».

شعرت أن ليس في مقدوره شيئاً في هذا المجال. قال لي: «علينا التعامل مع الأمر بصبر».

مع انتهاء العام 1998، حاولت وللمرة الأخيرة اخذ موعد مع الرئيس لحود، لأنقل له مع مجلس الإدارة التمنيات بأعياد نهاية السنة. «الرئيس لا يستقبل أحداً لمناسبة الأعياد». رغم ذلك اتصلت يوم عيد الميلاد وتركت اسمي وتمنياتي بأعياد مجيدة لدى سكرتيره. بعد نصف

ساعة عاود الرئيس لحود الاتصال بي ليشكرني وتناقضت حرارة شكره وتمنياته الخاصة مع برودة سكرتاريا القصر الجمهوري.

تبادلت أحاديث عديدة مع المقدم عقيقي تتعلق بالإعلام المتلفز. وبعد كسر الجليد معه، أطلعته على وجهة نظري بأفكار اراد اقناعي بضرورة اطلاع الجمهور عليها.

مع بداية شهر كانون الثاني اتخذ الانزعاج السياسي حجماً كبيراً.



الثنائي الأسطورة في "العاصفة تهب مرّتين"، رولا حماده وفادي إبراهيم يتواجهان مجدّداً في "نساء في العاصفة" (TL).



رولا حماده في "نساء في العاصفة".



السيِّدة الأولى منى الهراوي ضيفة سعيد غريب في برنامج "صبحيّة" (TL).



أضاباشي مكلما الممثلين: "الرغيف" إنتاج وإخراج رائعان (TL).



شربل خليل، في الوسط، معد ومخرج البرنامج الانتقادي "تقرير ع التقرير".

جميع أعضاء فرقة "تقرير ع التقرير".



خلال الحديث عن فيلم "الرجل الذي يتكلم مع الأحصنة" (TL).



في برنامج "تيليسينما"، كانت باميلا جبرا ترتدي ملابس بطولة الأفلام التي تقدمها. هنا مع المخرج إيدي أسطا عند تقديم فيلم "النمل" (TL).



ورد الخال نجمة مسلسل "شارع الأيام" (TL).



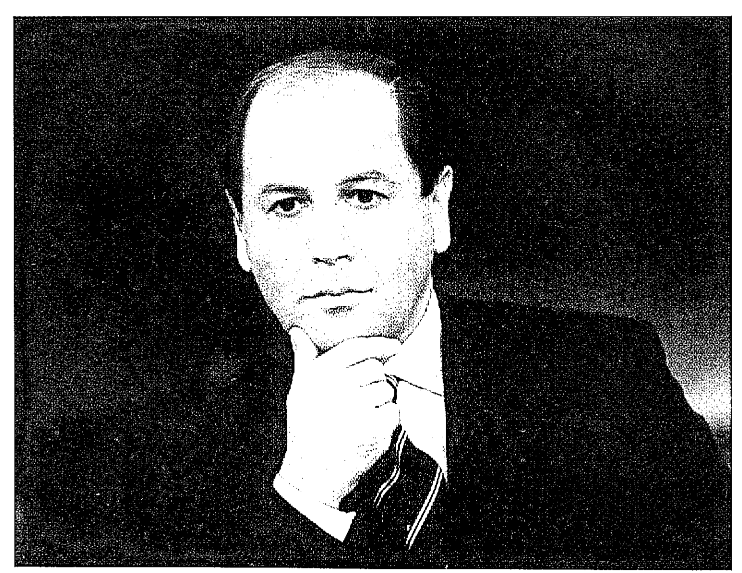
رندة الأسمر موهبة الشاشة الصغيرة والمسرح (TL).



جوليا قصّار في "مذنبون ولكن" (TL).



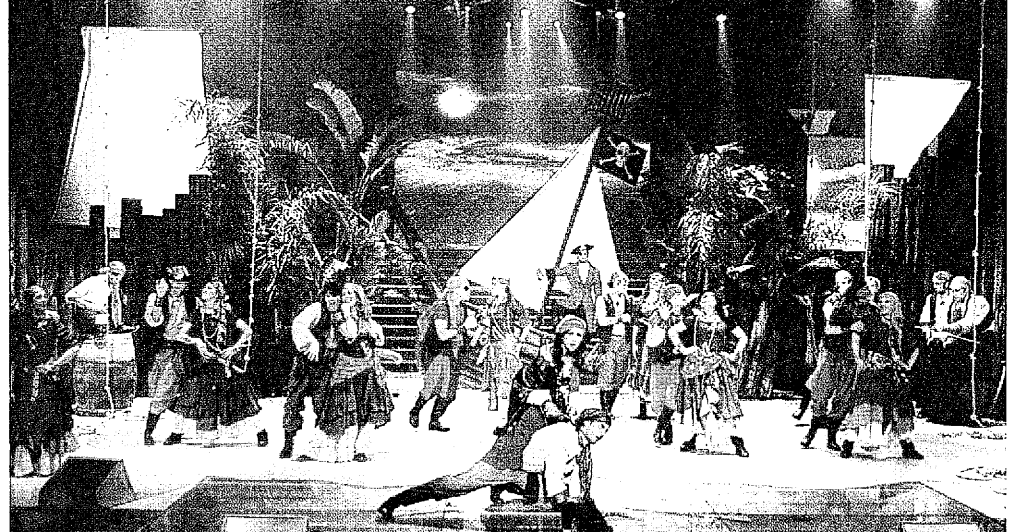
تواصل مي شدياق حواراتها مع "بكل جرأة" رغم محاولة الإغتيال التي كادت تودي بحياتها.



جورج غانم، مذيع نشرات الأخبار في المؤسسة اللبنانيةللإرسال: نجومية مطلقة.



مارسال غانم: إستُنْسِخ برنامجه السياسي من قبل جميع القنوات العربية.





ديكورات برنامج "ستار أكاديمي" غنية وتتنوع أسبوعاً بعد أسبوع.



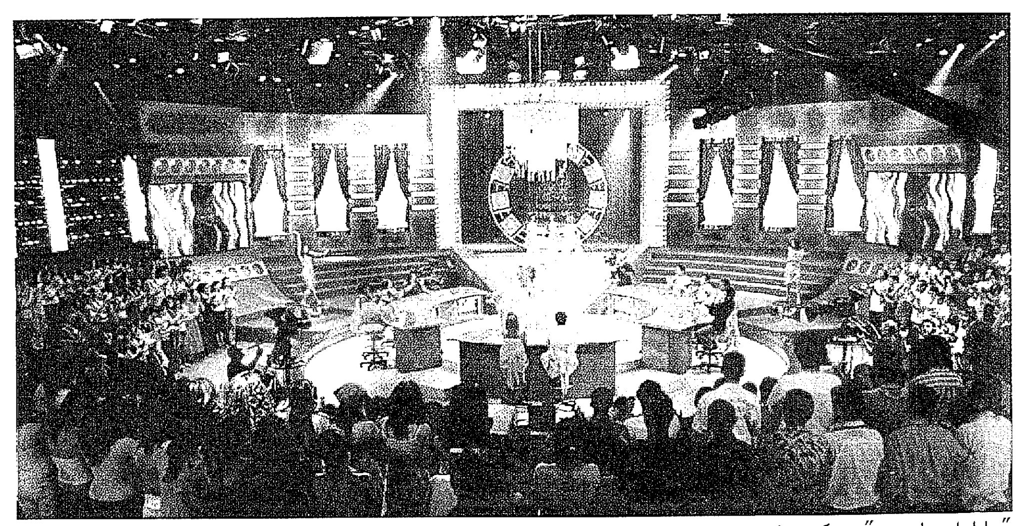
طوني خليفة مقدّم برامج المنوعات.



هيلدا خليفة متألقة خلال تقديم برنامج "ستار أكاديمي".



"يا ليل يا عين" مع طوني أبو جودة وزوجته، إيقاع سريع وبرنامج خارج عن المألوف.



"يا ليل يا عين": ديكور فخم.



الممثلة القديرة كارمن لبّس في مسلسل "بنت المعلم".



"بس مات وطن"،من تلفزيون لبنان إلى المؤسسة اللبنانية للإرسال: نجاح متواصل مع فرقة شربل خليل.



ميشال قزّي محبوب المشاهدين العرب في برنامج"ميشو شو". موهبة كبيرة وطريقة جديدة لتقديم البرامج.



هل يحلّ مزاح أبو رياض مكان قصص أبو العبد الطريفة؟

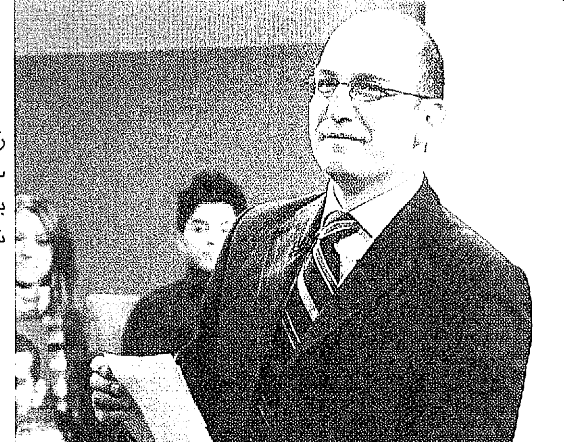


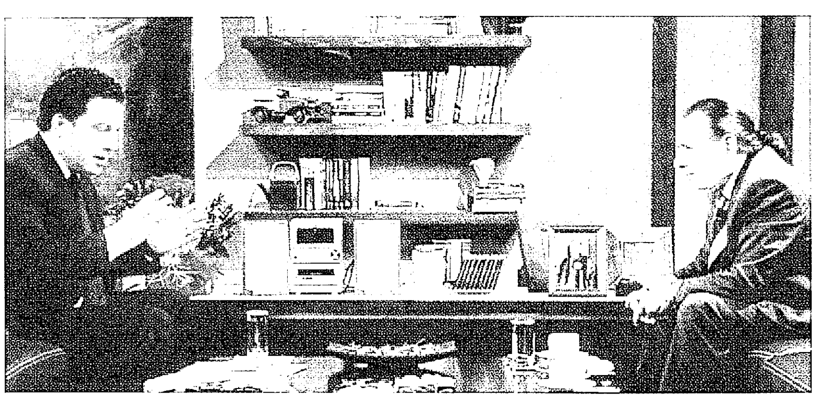
فريق "أس أل شي" الذي لاقى نجاحا كبيرا على شاشة تلفزيون المرّ يكمل إضحاك المشاهدين عبر شاشة المستقبل في" لا يملّ".



أطلق تلفزيون المستقبل منافسة أزياء كبيرة عبر البلاد العربية.

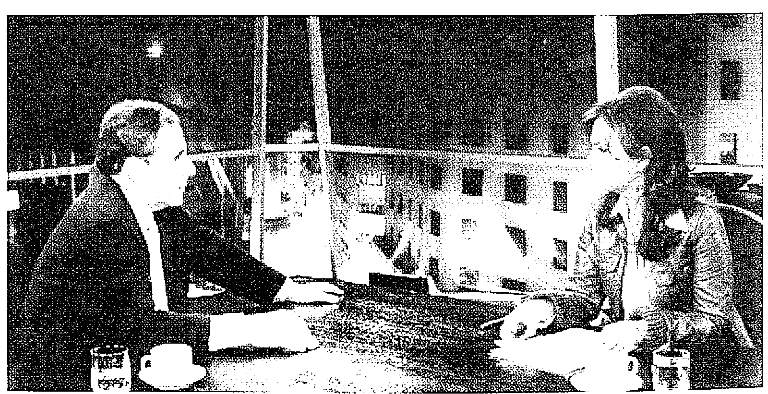
زافين قويومجيان على شاشة تلفزيون المستقبل: برنامج حواري يلاقي نجاحاً كبيراً.

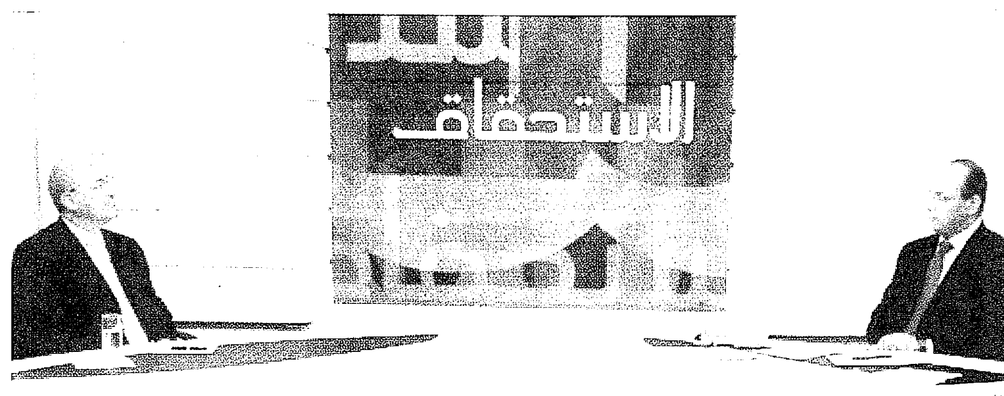




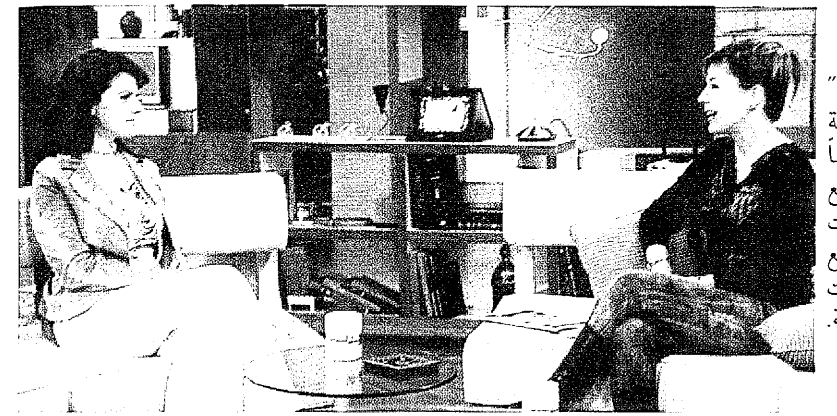
اللقاء الأسبوعي على شاشة المستقبل مع زاهي وهبه (هنا مع أنطوان كرباج).

تقدم سابين عويس على شاشة تلفزيون المستقبل "الأحد عل هوا": برنامج اقتصادي ناجح.

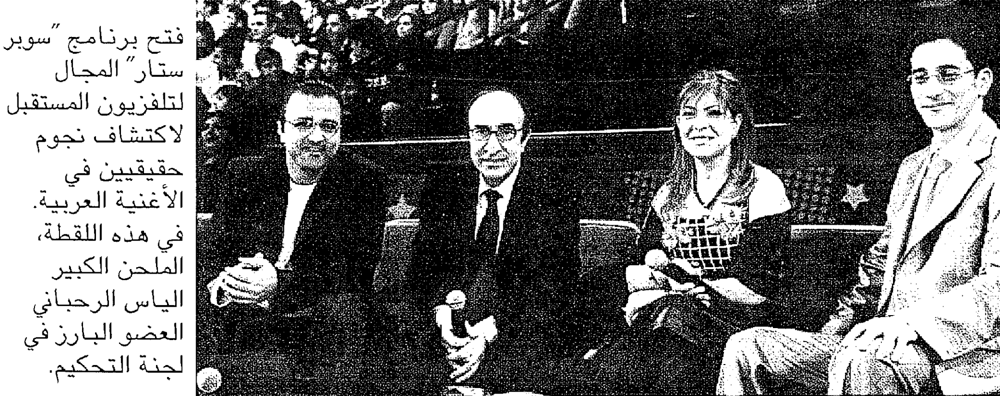




الاستحقاق الرئاسي للعام 2005 واغتيال الرئيس الحريري اظهرا موهبة علي حمادة كمحاور.



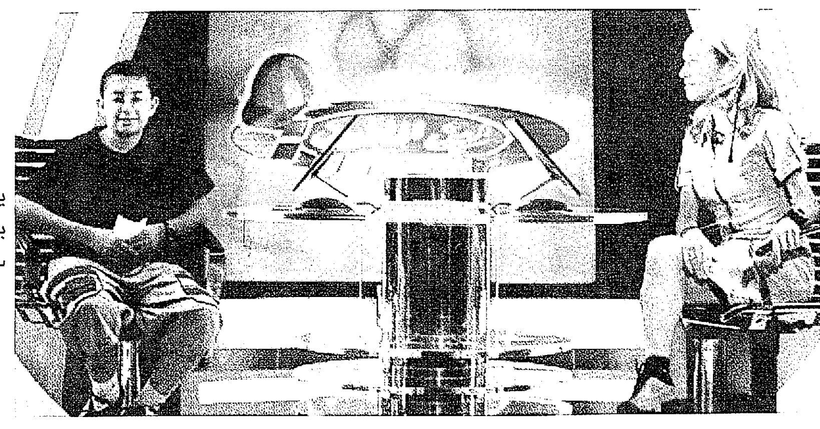
شكّل "عالم الصباح" على شاشة المستقبل برنامجاً صباحياً رفيع المستوى وحذت حذوه جميع التلفزيونات العربية.

فتح برنامج "سوبر ستار" المجال لتلفزيون المستقبل لاكتشاف نجوم حقيقيين في الأغنية العربية. في هذه اللقطة، الملحن الكبير الياس الرحباني العضو البارز في لجنة التحكيم.



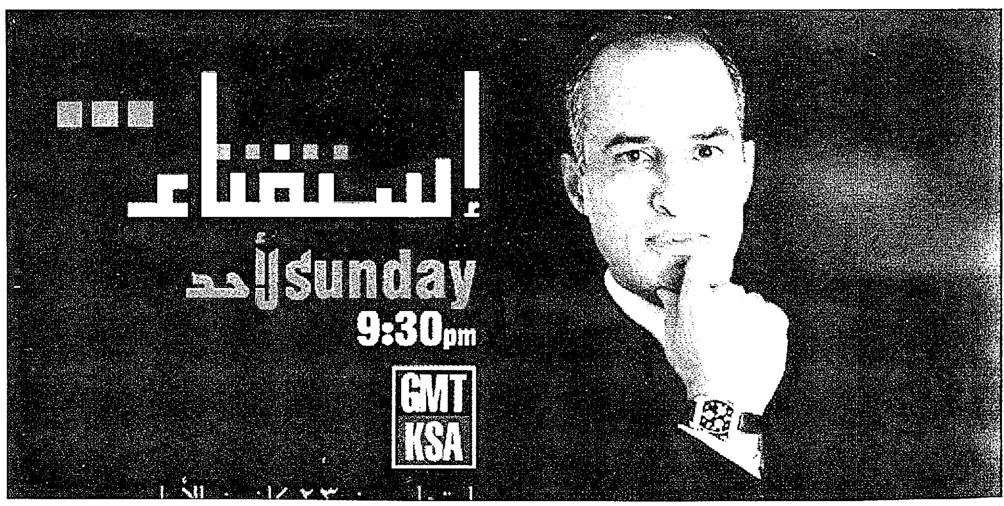
المتبارون في نهائيات "سوبر ستار".



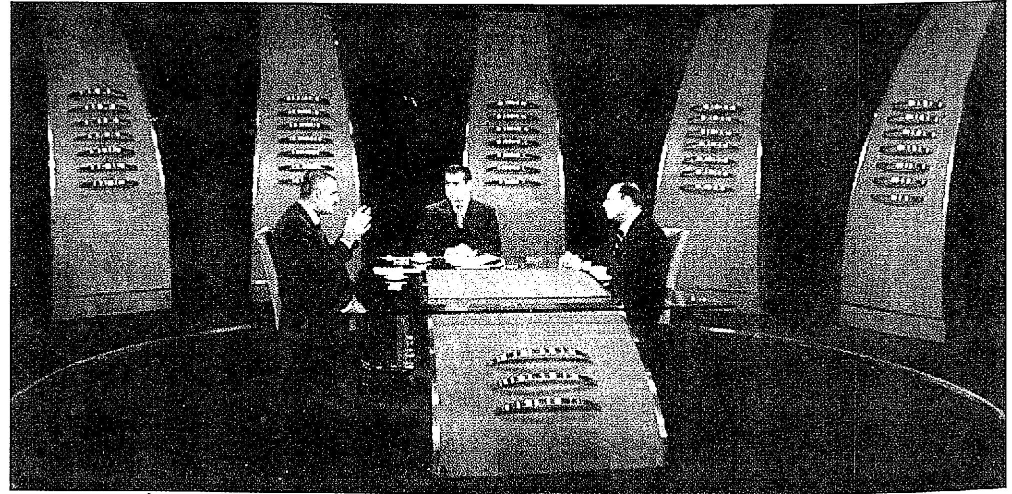
يقدّم الأولاد برنامجهم على شاشة المستقبل.



سجلت أخبار الـ MTV منحى جديدا بفضل حرية رأي غير مقيّدة.



لمع زياد نجيم، وهو الاختصاصي في طب الاسنان، في برامج حوارية مع الجمهور عرضت على شاشة المؤسسة اللبنانية للإرسال ثم على شاشة تلفزيون المرّ واليوم على قناة الحرّة.



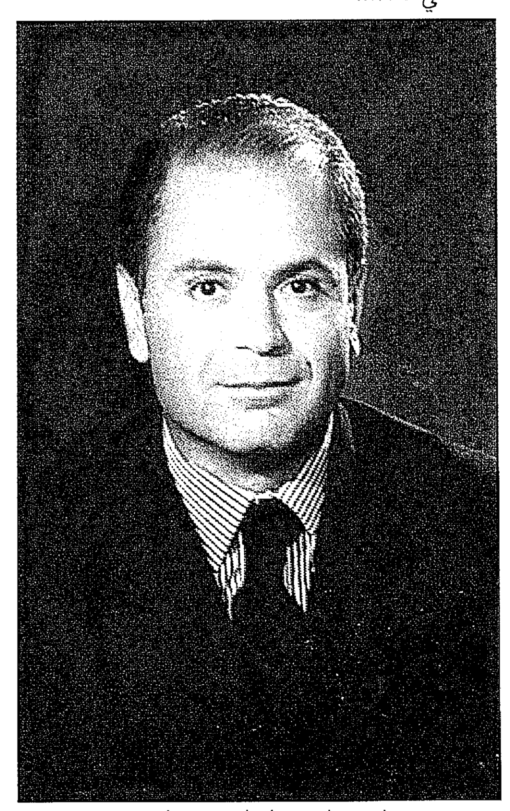
حثت الحوارات في برنامج "سجّل موقف" مع إيلي ناكوزي على مواقف معارضة، ممّا أدى إلى إغلاق تلفزيون المرّ.



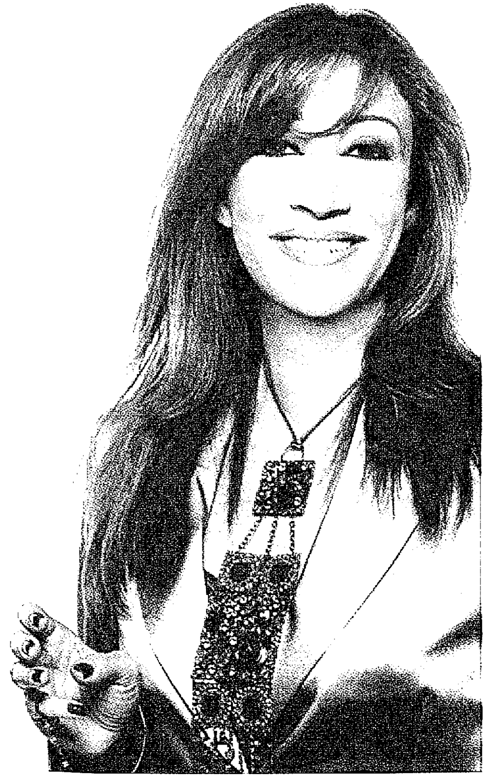
تحيي هيام أبو شديد برامج إنسانية ذات طابع عاطفي MTV.



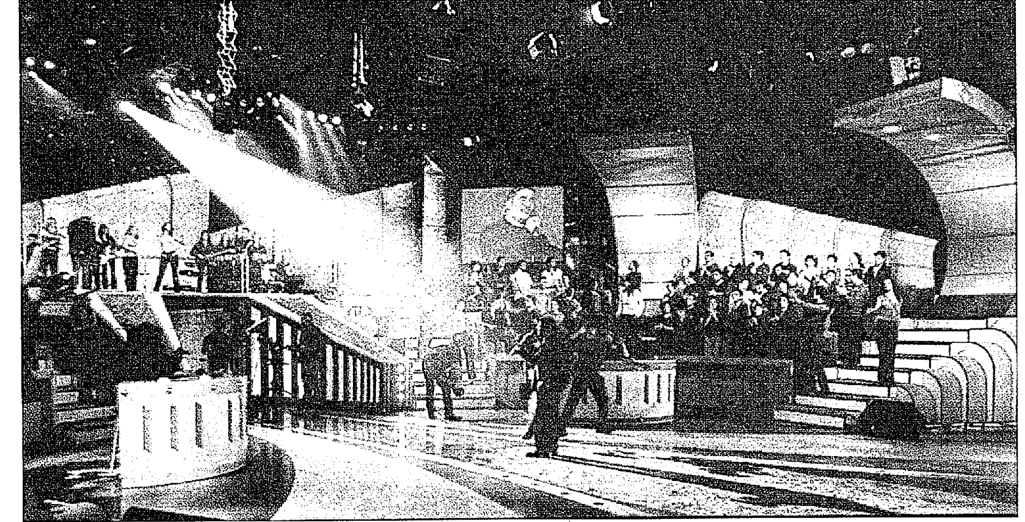
لاقت ماغي فرح نجاحاً لا مثيل له في الحوارات السياسية MTV.



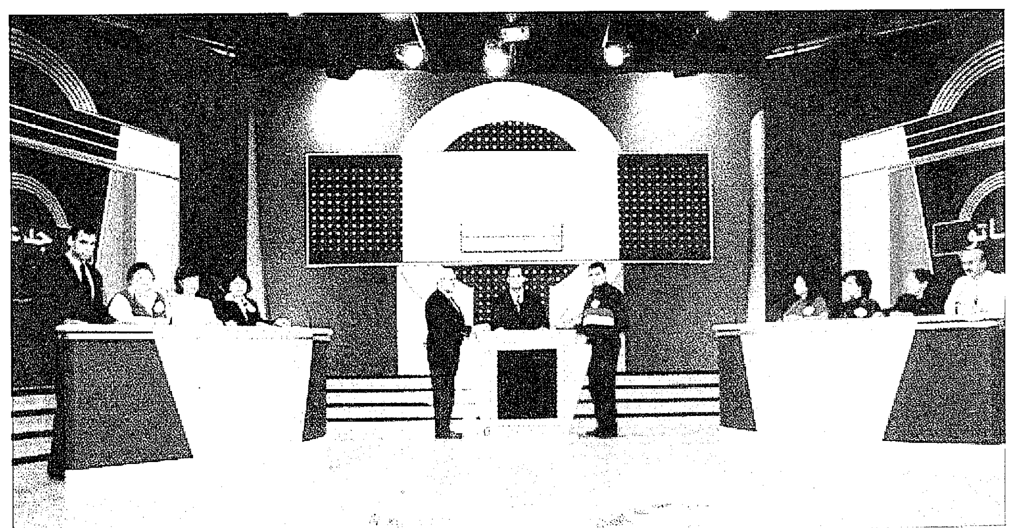
سيرج زرقا، صاحب اسلوب خاص في تقديم برامج الألعاب MTV.



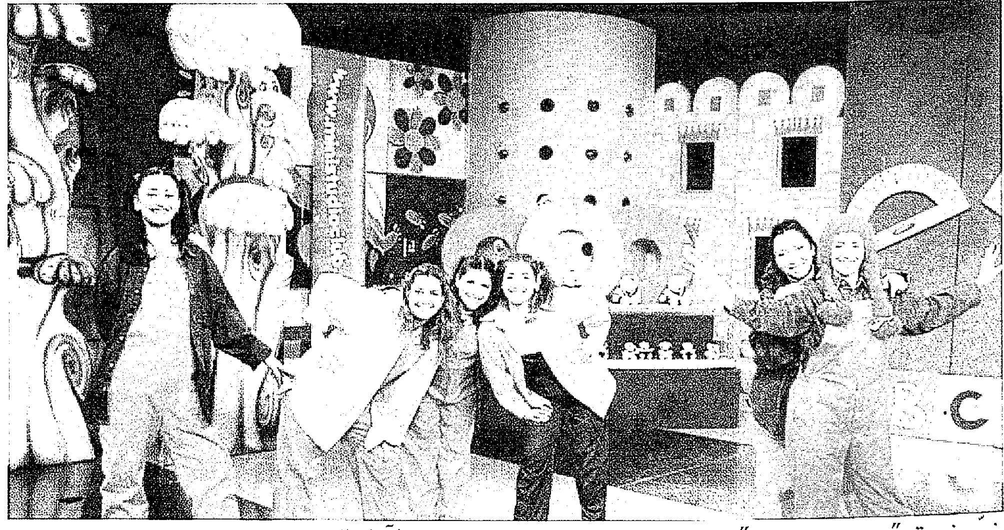
ميراي مزرعاني، ذات حيوية رائعة في تقديم برامج المنوّعات MTV.



من البرامج الضخمة التي عرضها تلفزيون المرّ.



″كل ميله عيله″: برنامج ألعاب مسلٍ.



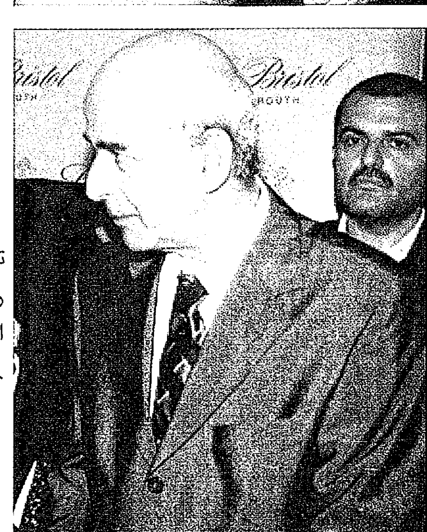
غيّر فريق ″ميني ستوديو″ في تلفزيون المر مفهوم برامج الأطفال.



الصحافي عرفات حجازي يقدم حلقة من برنامجه "الملف" (NBN).



سعيد غريّب مستقبلاً في برنامجه الرئيس السابق لجمهورية إيران الأسلامية، محمد خاتمي.



ترك ناصر صفيّ الدّين، رئيس مجلس إدارة الـ NBN إرث شهامة خلال إدارته المحطة.

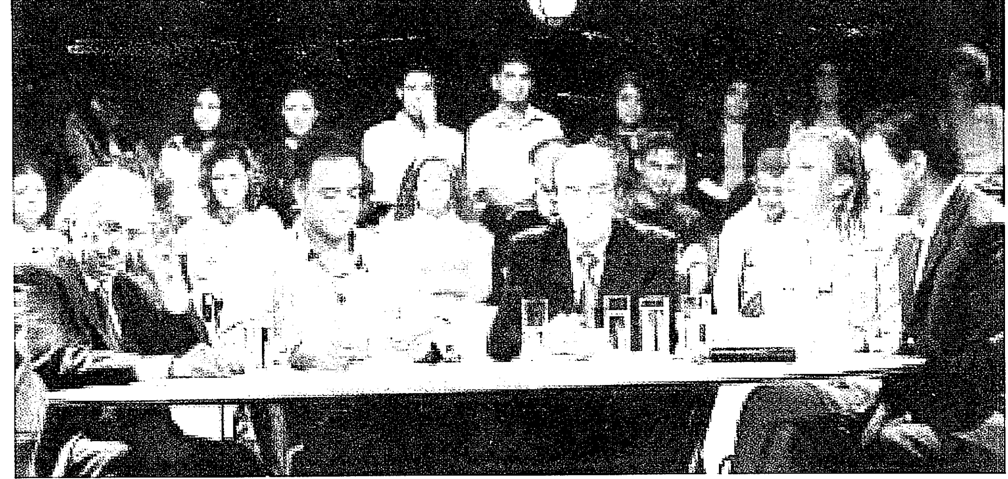
برنامج رائد على قناة الـ New TV ،"عاللموضة"، من إعداد وتقديم كلير دمعة؛ هنا مع كارل لاغيرفيلد.

إستقبل نيشان في "مايسترو" رجال السياسة وفنانين ومشاهير في الغناء. هنا مع الفنانة هيفا وهبي.

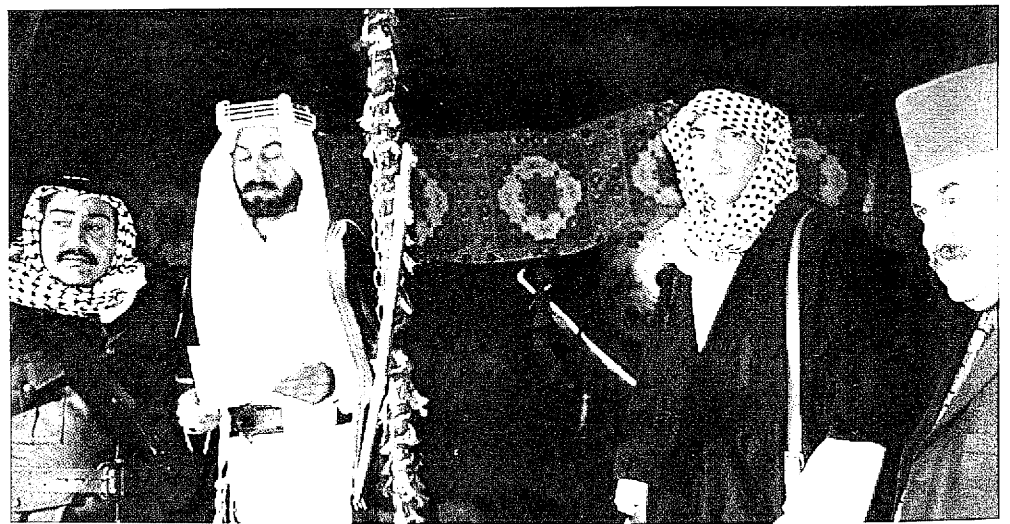
حفل انطلاقة السومرية، من اليمين إلى اليسار: الأستاذ شفيق تابت، رئيس مجلس الإدارة، الأستاذ جاسم اللامي، سفير العراق وزوجته.



ملحم كرم، نقيب المحررين، الآنسة مي كحالة مديرة قسم الأخبار، ورئيس مجلس إدارة السومرية الأستاذ شفيق تابت.



شكل برنامج "رمضان من هنا وهناك" إنطلاقة لبرامج السومرية. ثلاثون حفلة بثت مباشرة وقدمتها مهى سلمى.



حصدت ثلاثية "منّاوي باشا" نجاحا استثنائيا.



خلال تصوير المسلسل الدرامي "سبع العيون".



كتب الرئيس حلو مقدمة كتابي الأول عن التلفزيون وشرّف حفل التوقيع بحضوره.

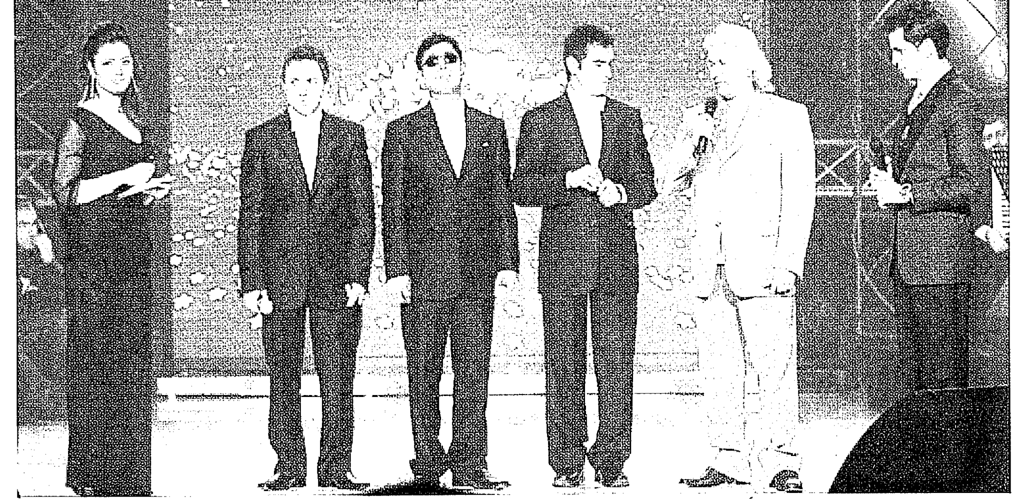


مباشرة بعد تعييني في تلفزيون لبنان، منحتني مجلة Arab Ad لقب "رجل العام".

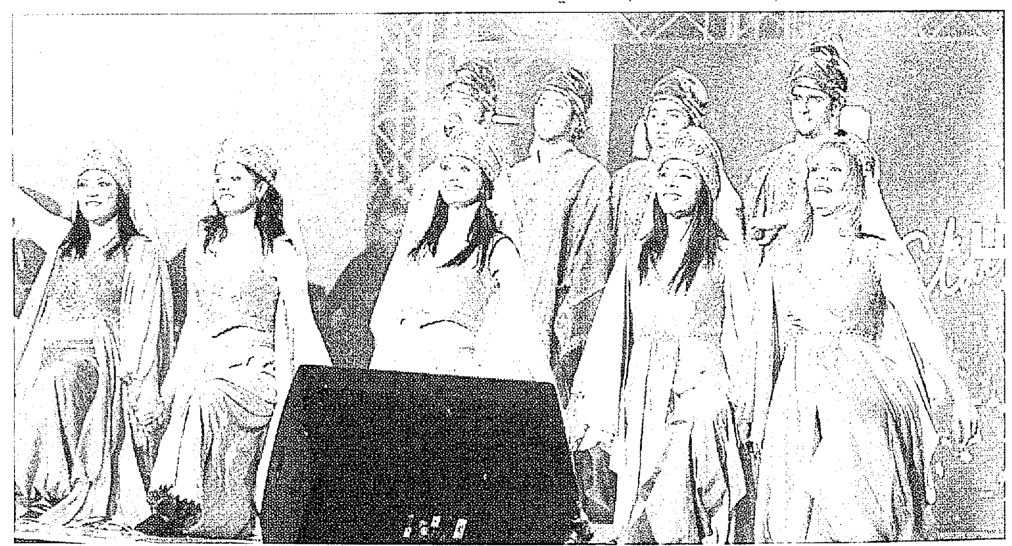
رئيس مجلس إدارة نيسان (ورينو) كارلوس غصن يتسلم جائزة المنظمة الدولية للإعلان خلال مؤتمر بيروت 2002.



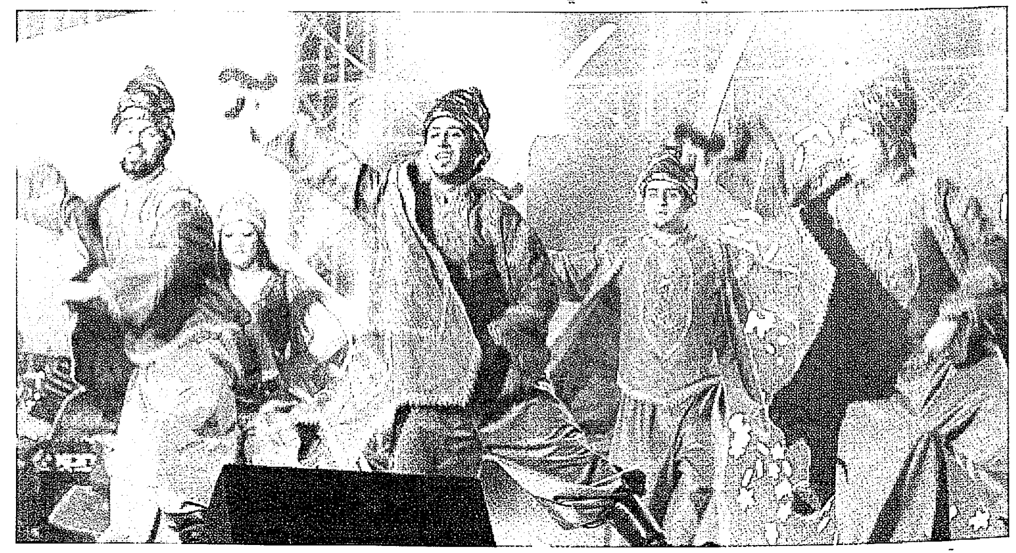
لا يزال أعضاء مجلس إدارة تلفزيون لبنان السابقون يلتقون خلال إجتماعات غداء شهرية.



الفائزون الثلاثة يقدمهم الأستاذ جاسم اللامي.



نهائيات مباراة "عراق ستار" في كانون الثاني 2006.



مشهد آخر من هذه النهائيات المثيرة.





البرنامج الصباحي "نهاركم سكر" يجمع العفوية والأخبار المفيدة.

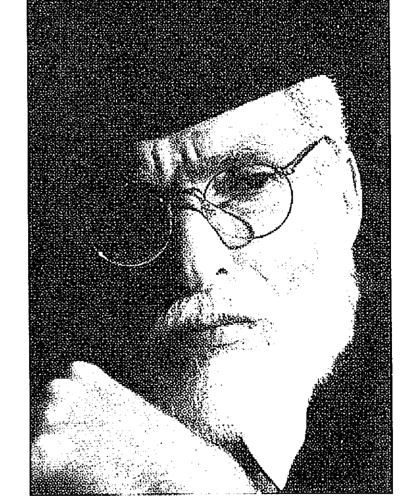


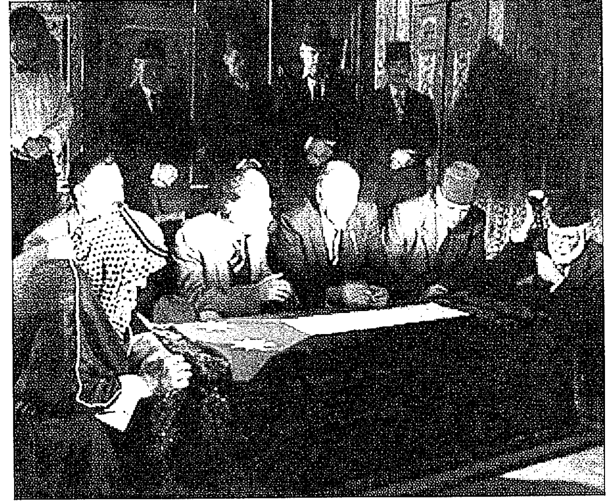
داليا ...

ألو وليد.



"الحب والحياة" ينتجه ويخرجه وليد ملكي.

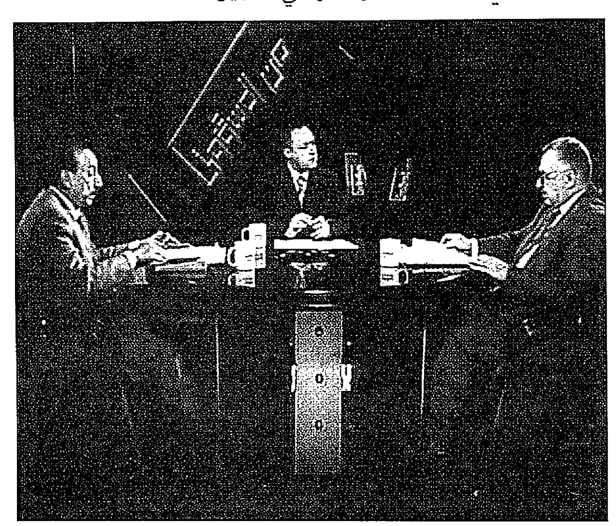




مسلسل "معروف الرصافي" من إنتاج السومرية يروي حياة الشاعر العراقي الكبير.



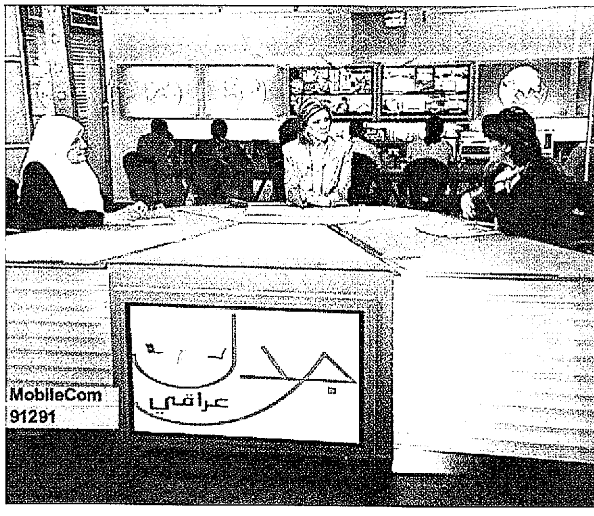
ثلاث نشرات اخبارية يومية.



برنامج "من المسؤول".



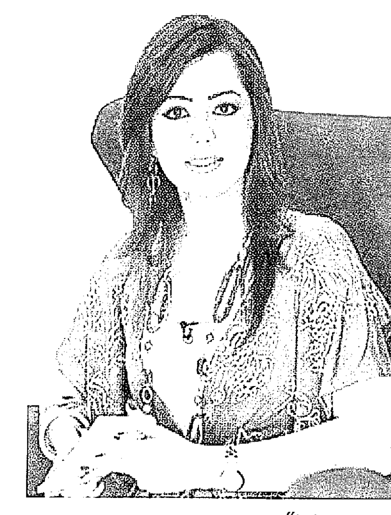
"وراك وراك" برنامج اجتماعي.



"جدل عراقي" تعده وتقدمه الانسة مي كحاله.



"توب مزيكا".



"نجوم الشعر" البرنامج الذي ينتظره ملايين من المشاهدين.



"أسرار الفلك" تعده وتقدمه السيدة جاكلين عقيقي.



الرياضة البدنية.



"أطياف": برنامج ثقافي ناجح.



ألعاب مباشرة على الهوا.

الفصل العشرون
الوعكة السياسية

تزامن شهر رمضان المبارك مع بداية كانون الثاني 1999. كان الرئيس رفيق الحريري منذ سنوات ينظم طوال هذا الشهر الكريم، إفطاراً يومياً يدعو إليه كل ليلة ضيوفاً ينتمون إلى مختلف الجمعيات الخيرية والاجتماعية، أو إلى النقابات وفي معظم الوقت يدعو مواطنين من بيروت. كانت مآدب الإفطار هذه تشكل بالنسبة للرئيس الحريري فرصةً للتعبير عن رؤيته للوضع في البلد. وكان تلفزيون المستقبل ينقلها كل ليلةٍ مباشرةً على الهواء، فيما يغطي تلفزيون لبنان نشاطات رئيس الوزراء (على أنواعها) ويصوّر مآدب الإفطار هذه ويتكلم عنها على شكل تقارير تأتي في نشرة الاخبار كخامس أو سادس خبر.

مع بداية كانون الثاني اذاً، أرسل صائب دياب كاميرا لتغطية إفطار عند الرئيس الحريري، فانهالت عليه الاتصالات من قبل الأجهزة تسأله عن سبب تغطيته لإفطار رئيس وزراء سابق. أطلعني على الأمر فاتصلت بالوزير الخليل وبمنير عقيقي. وبالرغم من قولي لهما أن الرجل كان رئيساً سابقاً للحكومة، وهو لا يزال نائباً انتخبه الشعب ويحق له الظهور على التلفزيون، لم افلح في اقناعهما بل كان علينا وقف تصوير هذه الإفطارات والتقليل من تغطية نشاطات الرئيس الحريري.

أطلعت صائب دياب على الامر لكن على مضض لأن تلفزيون لبنان يستقبل المعارضين تماماً كالموالين، تماماً مثلما كان المعارضون لنظام الرئيس الهراوي ضيوفاً في مختلف برامجنا السياسية. امتثل مدير الاخبار لكن مشاكلنا لم تتوقف عند هذا الحد.

فجأةً، هبّ هواء تنقية الإدارة العامة ومختلف الوزارات. وُضع مدراء عامون (بمن فيهم محمد عبيد المدير العام للإعلام) في تصرف الدولة فيما شطبت أسماء أشخاص آخرين لأسباب متنوعة بدأت من الإهمال البسيط ووصلت إلى السمسرة المالية والمصاريف غير المبررة. المدير العام لوزارة العدل الذي طاولته حملة الاصلاح هذه، أصيب بنوبة قلبية توفي على إثرها. الامر

الذي وضع الرئيس الحص في موقع حرج جداً لا سيما بعد استبدال الأشخاص الذين تم الاستغناء عن خدماتهم بأشخاص أوفياء للنظام الجديد.

أدّت حادثة أخرى إلى نهاية صائب دياب في رئاسة الاخبار، اذ عمدت الحكومة في نوع من التخلص من شخصيات العهد السابق، الى تحريض الرأي العام ضد وليد جنبلاط الذي لم يتمثل في الحكومة بوزراء دروز مقربين منه. فالوزيران أنور الخليل وعصام نعمان هما من المعارضين لسياسة جنبلاط. في احد الايام، قام هذان الوزيران بحملة قدح ونقد لاذعين ضد جنبلاط، وكالعادة اعدت النشرة تقريراً من دقيقتين وبثته في اطار الاخبار. في المساء نفسه، اتصل بي منير عقيقي وطلب مني بث كلام الوزيرين كاملاً بعد النشرة، ورغم جدلٍ طويل، وجدت نفسي مرغماً على «الانصياع» للتعليمات بدلاً من مناقشتها.

في صباح اليوم التالي، أيّد العديد من النواب الموالين كلام الوزيرين الخليل ونعمان وقام مكتب الإعلام التابع لمجلس النواب باستكتاب صائب دياب نصاً مقتضباً عن هذه التصريحات عند الثانية وخمس عشر دقيقة أي قبل ربع ساعة فقط من بداية نشرة الثانية والنصف. دوّنها دياب خطياً وسلّمها لزافين قيومجيان الذي قرأها عن الورقة بدلاً من شاشة القراءة «برومبتر». وبما أنه يقرأ النص من دون تحضير ويحاول فهم خط صائب دياب، تلعثم زافين قيومجيان رغم كونه من افضل مذيعي الاخبار، فكرر بعض الكلمات، وقراء البيان بأخطاء عديدة. وهذا ما زاد الطين بلة لدى المكلفين بالإعلام «الرسمي» الذين اعتبروا تردد المذيع جريمة كبيرة.

تلقيت في الرابعة من بعد ظهر ذلك اليوم أي بعد تسعين دقيقة على الواقعة، اتصالاً على هاتفي الخليوي من الوزير الخليل:

- أستاذ بولس، من هو هذا زافين، زيفان، زافون الذي يقدم النشرة الإخبارية؟
- تقصد زافين، زافين قيومجيان،
- نعم. يجب أن لا يظهر على الشاشة بعد الآن.

ذهلت للحظة ثم قلت له: زافين؟ ولأي سبب؟

- لا يعرف القراءة ويتلعثم. باختصار، لا يجدر به أن يكون على الشاشة.
- ربما تخطيء يا معالي الوزير لإن زافين من ألمع مقدمي نشرة الأخبار.
- أستاذ بولس، أنا أطلب منك ذلك، لن يظهر على الشاشة بعد الآن. شكراً.

صدمت كلياً. لم أفهم سبب هذا الطلب المفاجئ وغير العادل. اتصلت بصائب دياب لأستعلمه حول التفاصيل فشرح لي مدير الاخبار ما حصل فعلاً. انطلاقاً من هذه المعطيات، طلبت موعداً مع الوزير الخليل في اليوم التالي (أي الأحد) في منزله.

وفي حضور مستشاره الإعلامي، شرحت له ماذا حصل بالضبط وأنه لا لوم بالتالي على زافين، كما قلت له أنني لو حصلت على ثلاثة مثل زافين في النشرة لكانت الاخبار أفضل بكثير من نشرة المؤسسة اللبنانية للإرسال. (وافق مستشاره على كلامي وكان ضد فكرة عزل زافين). ظل الوزير على موقفه بسحب زافين عن الشاشة.

تمكنت من تأجيل تطبيق القرار لأن زافين كان سيستقبل في برنامجه الحواري 7/ 7 الثلاثاء التالي الشيخ بطرس حرب، أحد أقطاب المعارضة الذي سيعتبر أن النظام الجديد يقاطعه اذا الغينا الحلقة.

كانت الحلقة الاخيرة التي يقدمها زافين، لا سيما وان جهاز الاستخبارات (على حد قول الوزير) جمع ضده ملفاً كاملاً! في اليوم الذي تلا مقابلته مع الشيخ بطرس، استدعيت زافين إلى مكتبي لأعلمه بالقرار الهمايوني، انهمرت دموع الشاب ولم يفهم لماذا يتلقى هذه الضربة وهو في عزّ شبابه وينتظره مستقبل صحافي لامع. نصحته بالتوسط لدى النواب والوزراء الأرمن، فاتصل بي سيبوه هوفنانيان ليدافع عن زافين ظناً منه بأنني صاحب العقاب، وعندما شرحت له الأسباب، لم يتفوه بكلمة ولم أعلم ما إذا ظلّ يدافع عن زافين[1].

لم يتوقف الغضب ضد نشرة الاخبار عند هذا الحد. كان من الواضح ان أحدهم يطلب «رأس» صائب دياب! اتصل بي الوزير وقال: «اعثر على شخصٍ لادارة الاخبار بدلاً من صائب دياب».

– معالي الوزير أنت تدرك ماذا يعني هذا القرار لجهة التعويضات، فتعيين دياب جرى في الأول من كانون الثاني 1997، ونحن في بداية العام 1999. سيقبض صائب دياب مقابل هاتين السنتين خمسة وخمسين ألف دولار تقريباً استناداً إلى الاتفاقية المبرمة مع النقابة عام 1989.

– القرار اتخذ. فهو مقرّب جداً من الرئيس الحريري، نريد مدير نشرة إخبارية آخر.

ذهلت بالطبع واستدعيت مجلس الإدارة لأعلمه بما يجري. صُدم الاعضاء بدورهم وقرروا على الفور تقديم استقالتهم الجماعية بناء على ثلاثة أسس هي:

1 – خرق الوزير للقانون الذي اقرته الحكومة بعدم توظيف أحد.

2 – خرق الحكومة لمبدأ التوازن ما بين كافة الفرقاء عبر منع المعارضة من حق الردّ.

---

[1] حتى انتهاء ولايتي، لم يظهر زافين على شاشة تلفزيون لبنان. بعد ذهابي، تفاقمت صعوباته واستقال تاركاً تعويضه (الكبير جداً) ووافق على تقديم حوارات متنوعة على شاشة المستقبل بنجاحٍ كبير.

3 - فرض الحكومة طرد موظفين على قاعدة التعويضات الثلاثية فيما هي تتهم إدارة التلفزيون في الوقت ذاته بالتبذير (وهو ما تتهمنا به الصحافة بشكلٍ دائم ويومي).

اخذنا موعداً من الوزير أنور الخليل وبعد السلام والكلام، قدمنا له رسالة طويلة نعرض فيها كأعضاء لمجلس الإدارة، شكوانا من الحكومة ومن طريقتها بالتعاطي مع الإعلام المتلفز المنافية لأصول الديمقراطية.

وختمنا الرسالة بالقول: «إفساحاً منا في المجال امام الحكومة لإيجاد الحل السياسي لوضع تلفزيون لبنان، نقدّم استقالتنا كأشخاص وكأعضاء لمجلس الإدارة».

طلب منا الوزير ابقاء أمر الاستقالة سرّياً. وما إن عدنا إلى مبنى تلة الخياط حتى عقدنا اجتماعاً بدا فيه للجميع أن لا فائدة لا بل خطير وغير مجدٍ أن نستمر في لعبة الحكومة. كتبنا بياناً وزعناه على كافة الوسائل الاعلام المرئية والمكتوبة نعلن فيه استقالتنا.

كنت قبل الخروج من مكتب الوزير، طلبت منه على حدة، أن يعلمني مسبقاً متى يتم قبول الاستقالة فوعدني بأنه سيفعل.

ما إن تم تقديم الاستقالة وبثها، حتى شعرت بارتياح كبير لكنني استمريت بالعمل كما لو أنني سأظل في تلفزيون لبنان لمدة سنة أخرى.

كان عليّ حل قضية صائب دياب بسبب اصرار الوزير. قدمت له لائحة بأسماء مرشحين قادرين على تولي النشرة، بعد الاتصال بصحافيين من الدرجة الأولى، مسلمين ومسيحيين، لأن النظام الجديد بدل المراكز من دون اخذ طوائف الموظفين في الاعتبار (وهو امر لم يحصل قبل انتخاب الرئيس لحود). إذاً، عرضت لائحة بالأسماء على الوزير الذي قدم لي لائحة بأسماء أخرى اكتشفت من بينها اسم عثمان مجذوب لإدارة الاخبار وحسان فلحة لإدارة البرامج السياسية بالاضافة الى صحافي سيقوم «بالمساعدة» على كتابة الأخبار.

جاء ترشيح عثمان مجذوب مرفقاً بسيرةٍ ذاتية طويلة يعرض فيها لكافة انجازاته التي يمكن اختصارها بانه اعد وثائقياً عن الجيش وكان مصوّراً للعرض العسكري في 22 تشرين الثاني، الخ... لكن لم أجد أي سطر عن شهادةٍ يحملها. ومن بين المراجع: شهادة تقدير من قائد الجيش لخدماتٍ قدمها مجذوب. زملائي في تلفزيون لبنان عرفوا مجذوب لأنه عمل في المونتاج والتصوير لكنهم شكّوا بقدرته على إدارة الأخبار.

أما بالنسبة إلى حسان فلحة فكان مجرد موظف في وزارة الإعلام، يعيش في ظل العديد من المدراء العامين من دون أي خبرة في التلفزيون أو السياسة.

صحيح أنني كنت سأترك منصبي قريباً، لكنني لم لأتخيل كيف يمكن لتلفزيون «بنيته» بيدي ان ينتهي به الأمر بين أيدي موظفين على هذا القدر المتدني من الكفاءة، خصوصاً بعد أشخاص مثل جان خوري وكميل منسّى وحتى جاك واكيم وعرفات حجازي. هرعت لأقابل الوزير وأعبر له عن رفضي لكافّة هذه التسميات. تقبل وجهة نظري في ما يتعلق بحسان فلحة لكنه أصرّ على توظيف عثمان مجذوب لأنه «مقرّب من الرئيس عمر كرامي».

- «وإذا انتقل عمر كرامي غداً الى خانة المعارضة، ماذا ستفعل؟».
- أستاذ بولس، وظّفه.
- ولكن المنصب ما زال مشغولاً.
- ضع دياب في عطلة إجبارية.

طلبت من دياب أن يأخذ عطلة، لأن قانون العمل يمنع صرف أحد خلال عطلته. حاولت كسب بعض الوقت، لكن سرت الشائعات وتناولت الصحف التغييرات الجذرية في إدارة اخبار تلفزيون لبنان.

تحدّثت الصحافية ماريا راضي من جريدة **الديار** التي حصلت على الخبر من داخل تلفزيون لبنان عن تعيين عثمان مجذوب مديراً للأخبار وذكرت أنه مقرّب من الرئيس كرامي ومن أحمد منذر في إدارة التحرير*. واستعانت الصحافية بكلام مصدر «رسمي موثوق منه» تساءل:

1 - كيف يعين تلفزيون لبنان موظفين رغم وجود مرسوم حكومي يمنع ذلك؟
2 - كيف يضيف تلفزيون لبنان على مصاريفه رغم عدم البت في وضع الموظفين الحاليين؟
3 - كيف تناقض الحكومة نفسها بعدما قطعت وعداً بعدم تعيين موظفين الاّ على أسس الكفاءة وليس العلاقات السياسية؟

بعد هذه التصريحات، وتعرّضه دون شك لضغوط كبيرة، اتصل بي الوزير وقال: «هل وقّعت كتاب توظيف عثمان مجذوب؟

- كلا معالي الوزير، أنت تعلم أن صائب دياب في عطلة والقانون يمنعني من صرفه من عمله.
- وقعها أستاذ بولس. و«ريّح حالك وريّحني».

أدركت كم عاني صديقي الوزير من ضغوط المعارضين للحريري. فهذه الجملة تختصر

* جريدة **الديار**- الخامس من آذار 1999.

بالنسبة الي حال الضغط الذي عاشه، وتقدم برهاناً آخراً على خيانه خطاب القسم الذي اعطى للشعب آمالاً كبيرة!!!

هكذا كان. وقّعت كتاب صرف صائب دياب (حصل على خمسة وخمسين ألف دولار كتعويض لسنتين وشهرين من العمل) ووقعت كتاب توظيف عثمان مجذوب كمدير لنشرة الاخبار وأحمد منذر كمدير للتحرير. وفي «الحامولة» نفسها، حولنا بسام ضو (المقرب من جنبلاط) من الاخبار إلى قسم الإنتاج في الحازمية.

لم أكن فخوراً بنفسي أبداً.

في هذه الفترة، حدث أمرُ غريب ومهين. زارني ناجي عيراني مدير Régie Vision ليستعرض معي سياسة تلفزيون لبنان التسويقية. هذه الزيارة الدورية تدخل في إطار العلاقات الدائمة ما بين ريجي الإعلانات ومحطتنا. لم تكد تمضي عشر دقائق على خروجه من مكتبي حتى قال لي أحد الموظفين أن ناجي عيراني أوقف أمام أبواب تلفزيون لبنان في الحازمية. خرجت مدهوشاً لأستعلم عن الأمر، كان في المنطقة كوخاً لعناصر من قوى الأمن الداخلي مكلفين السهر على أمن المحطة، تجمع عنده بعض الموظفين لمعرفة ماذا يحدث في داخله. عندما اقتربت من المكان وجدت عنصراً باللباس المدني يستجوب ناجي عيراني فيما عنصر آخر يسرد على الهاتف لأحد رؤسائه محتويات حقيبة عيراني (شبكة البرامج، ونسخ عقود عمل.....).

فسألت عيراني: ماذا يحدث. اومأ الى مدير Régie Vision بأن لا أثير فضيحة. رفعت صوتي وتكلمت إلى العنصرين بانفعال: من تحسبان نفسيكما لتخرقا حرمة تلفزيون لبنان وتوقفا الزوار؟ هل لديكما مذكرة وبأي حقٍ تقومان بالتحقيق؟

- لدينا تعليمات، أجاب أحدهما.
- تعليمات؟ إنني الوحيد الذي أتلقى تعليمات، إما من رئيس الجمهورية وإما من رئيس مجلس الوزراء. ليس لدي الحق بطردكما من هذا الكوخ لكن إذا وجدتكما داخل التلفزيون، سأثير فضيحة لدى رؤسائكما. انتبها لما تفعلاه.

بالعودة إلى مكتبي علمت أن عناصر آخرين تمركزوا أمام أبواب مبنى تلة الخياط وهم يفتشون الموظفين كافة بحثاً عن أشرطة، بمن فيهم المصورون المكلفون بمهمة.

عدت إلى مركز المراقبة. كان العنصران لا يزالان فيه لكنهما اطلقا ناجي عيراني. «اسمعا، قلت لهما، من الواضح أنكما تبحثان عن أشرطة مسروقة. قولا لرئيسكما أن لا سارقين في تلفزيون لبنان، بل اذهبا لتفتيش الذين يسرقون الدولة وليس موظفي تلفزيون لبنان».

كنت في حال من الغضبٍ الجنوني، واتصلت بالوزير الخليل لأسأله اذا كان على علم

بالأمر. فطلب مني أن أهدأ. «معالي الوزير لا يمكنني أن أهدأ فالوضع خطير، وغير مقبول على الإطلاق لأنه منافٍ لقيم الديمقراطية التي نعيش فيها. اعتذر منك ولكني سأرفع الأمر إلى مستوى أعلى».

اتصلت بوزير الداخلية ميشال المر فأعلمني مساعده أنه سيضع الوزير في الاجواء.

ثم تذكرت أن أحد أقرب اصدقائي هو العميد غسان نجيم، مدير قوى الأمن الداخلي. فاتصلت به وأعلمته بالأمر (بنبرةٍ اختلط فيها الغضب بالمرارة واليأس) ورجوته وضع حدٍّ لهذه المسخرة. وعدني بالتحرك فوراً، وبعد نصف ساعة من هذه المكالمة زارني ضابط من قوى الأمن الداخلي جاء لتهدئتي وللاعتذار لكنه قال ان العنصرين في الثياب المدنية ليسا تحت امرته وسيلازمان المركز لحين تلقي الأوامر من المسؤولين عنهما. رضيت بشرطٍ وحيد وهو أن يظلا في الكوخ وأن لا يتعاطيا مع احد، لا الموظفين ولا الزوار. بعد يومين على هذه الحادثة، غادر هذان الرجلان!.

انبأني حدسي بان الامور لم تنته بعد اذ عكّرت قضية أخرى علاقتنا بوزراء عديدين في حكومة الحص. هذا ما اسميته بـ«قضية قصير».

بحسب كافة استطلاعات الرأي، احتل تلفزيون لبنان المرتبة الثانية بعد المؤسسة اللبنانية للإرسال التي نالت الاسبقية بفضل نشرة أخبار يتابعها معظم المشاهدين. للأسف حصلت نشرتنا على نسبة 10 إلى 12٪ من المشاهدة في افضل الاحوال فيما وصلت نسبة مشاهدي نشرة الـLBC إلى 30 و35٪ يومياً. علماً أن برامج تلفزيون لبنان تصدرت خلال ثلاثة ايام من الأسبوع رأس القائمة مع «تقريرع التقرير» و «نساء في العاصفة».

ما ينقصنا فعلياً، هو البرنامج السياسي من المستوى الجيد الذي من شأنه جذب انتباه المشاهدين نحو تلفزيون لبنان.

بناء على نصيحة عضوي مجلس الإدارة أسامة العارف ووليد شقير، اتصلت بسمير قصير، أحد كتاب افتتاحية جريدة النهار المحببين وسألته إذا كان يقبل بإعداد وتقديم برنامج سياسي مهم يجذب المشاهدين.

- هل ستكون لي حرية اختيار من أشاء من الضيوف؟ هل سيبث مباشرةً؟ هل سأتحدث عن كافة المواضيع؟
- لن يكون لدي سوى شرط واحد. ان تكون معارضاً مع الموالين وموالياً مع المعارضين. أن ترد على الانتقاد بانتقاد مضاد وعلى المديح بمدائح مضادة. نحن بحاجةٍ إلى برنامج-حقيقة إلى برنامج يصفع. أريد مشاهدين.

بحثنا عن عنوانٍ للبرنامج واتفقنا أن يكون «سجلّ مفتوح» لاعطاء فكرة عن فحوى البرنامج المباشر ووقعنا على عقد عمل لثلاث عشرة حلقة، قابل للتجديد.

الضيف الاول في البرنامج كان النائب نسيب لحود الذي بادله ميشال المر وزير الداخلية آنذاك العداء وابقاه بعيداً عن الأضواء خلال العهد السابق. جاء النقاش مهماً ومثيراً للاهتمام، وتميز سمير قصير بقدراته الممتازة على ادارة حوار جيد. لكن أدّى ظهور نسيب لحود في البرنامج إلى إغاظة الوزير المر الذي أعلمني بذلك بمحبةٍ. (لا انسى أننا كنا زميلين من أيام كلية الهندسة في جامعة القديس يوسف).

الضيف الثاني كان نجاح واكيم، الذي قاطعته جمهورية ما بعد الطائف ولم يستقبله هواء تلفزيون لبنان أبداً. لعب قصير دور المعارض الحقيقي لهذا «الموالي الجديد» الذي كان العدو اللدود لسياسة الياس الهراوي ورفيق الحريري.

تتالت حلقات هذا البرنامج التي جذبت اهتماماً ملحوظاً، واغضب الموالين كما المعارضين مما أمّن له النجاح الفعلي.

عندما أُعْلِنَت بيروت العاصمة العربية للثقافة عام 1999، دعا قصير وزير الثقافة محمد يوسف بيضون، أحد أصدقائي الشخصيين، ليشرح التدابير التي ستأخذها الوزارة للاحتفال بسنة الثقافة هذه. شاركه في البرنامج الصحافيان الياس خوري وبول شاوول المشرفان على صفحة الثقافة في الصحف التي يعملان فيها، وكلاهما تناول المواضيع الحساسة بطريقة لاذعة لا سيما تلك التي تستحق الانتقاد.

وبما أن البرنامج كان مباشراً، انتظر سمير قصير الوزير حتى التاسعة وخمس وأربعين دقيقة، فقررت معه أن يباشر البرنامج مع الضيفين من دون انتظار، وجاء كلام الصحافيين لاذعاً إلى أقصى حد في انتقادهما لوزارة الثقافة حتى ان جهود سمير قصير في الدفاع عن أعمال وزارة الثقافة لم تفلح من تهدئة رشقات خوري وشاوول.

أنتظرت في اليوم التالي مكالمة من أبو يوسف وحضرت نفسي للإجابة فيها عن أسئلته. جاءت اللهجة عنيفة: قال لي:

«جان كلود كنت اعتبرك صديقاً لي لكنك طعنتني في ظهري، هذا غير مقبول. يجب إيقاف هذا البرنامج».

بالطبع لم يكن لوزير الثقافة أي سلطةٍ على تلفزيون لبنان. حاولت أن أقول له أنه مخطئ لتغيبه عن الحلقة للدفاع عن وزارته، لكنه لم يسمعني.

«سأجعل مجلس الوزراء يتدخل إذا لم توقف هذا البرنامج. إن تلفزيون لبنان هو تلفزيون

الدولة ولا تجوز إهانة الوزراء على شاشته».

أجبته أنه تلفزيون عام يحترم التوازن ما بين كافة السياسيين، موالين ومعارضين، وأنني اترك له حق الردّ كما ينص عليه قانون المرئي والمسموع لعام 1994. بلا جدوى. كان يريد رأس سمير قصير ووضع حد للبرنامج. في اليوم نفسه، اتصل بي وزير الوصاية أنور الخليل وطلب مني وقف برنامج «سجل مفتوح»، كانت خطوة جديدة لنا باتجاه الجحيم. غداة وقف البرنامج قرر مجلس الادارة الاستقالة الجماعية.

بعيداً من الحسنات التي يقدمها منصب رئيس مجلس إدارة تلفزيون لبنان الذي يتوق اليه الجميع، كان الاهم بالنسبة الي هو حرية الإعلام المقدسة التي آمنت بها دوماً كأداةٍ أساسية وضرورية لتكوين المواطن المتكامل. فغياب الشفافية من الإعلام العام منذ بداية عصر المرئي والمسموع كرس عدم تصديق الناس للدولة ولجوئهم إلى مصادر أخرى في الصحف اليومية والأسبوعية الحرة التي شكلت مثلاً لصحف البلدان العربية. جعل كل عهد من التلفزيون (الذي يعود إلى الدولة منذ العام 1978) وسيلة ترويج شخصية له، وزادت الحرب من خطورة الأمور لأنها أدّت إلى تقسيم المحطات بحسب موقعها الجغرافي ما بين موالين للسلطة الحاكمة أو أعداء لها.

هذا ما دفع بشخص مثل بشير الجميّل لإمتلاك تلفزيونه الخاص، المؤسسة اللبنانية للإرسال، التي اوقف العمل فيها بعد انتخابه رئيساً للجمهورية وعادت إلى العمل سنة 1985 للدفاع عن مبادئ القوات اللبنانية التي كانت آنذاك على تعارض أيديولوجي مع الرئيس أمين الجميّل.

هذا ما دفع أيضاً برفيق الحريري سنة 1990 لشراء نصف أسهم تلفزيون لبنان (وأعاد بيعها إلى الدولة سنة 1995)، وإنشاء تلفزيون المستقبل لتأكيد سلطته والاستفادة من شاشته لكسب الرأي العام، ثم الحكومة ومن ثم لاستعادة جمهوره بعد هجوم إعلام الدولة المعيب ضده عبر تلفزيون لبنان حيث كان قبلاً يذبح بظفره.

هذا ايضاً ما دفع بهنري صفير إلى امتلاك تلفزيونه الخاص الـICN[1] وغبريال المر إلى إنشاء الـMTV التي بسبب قوتها وحرية التعبير فيها، دخلت التاريخ كأول محطة تلفزيون (وأتمنى أن تكون الأخيرة) في لبنان تغلق العدالة اللبنانية ابوابها.

هذا ما دفع أيضاً بنبيه بري وبمساعدة مالية من أصدقائه، إلى اطلاق الـNBN التي لم تكن

[1] قبل التصديق على قانون المرئي والمسموع وقد أعادت بث براجها لفترةٍ وجيزة قبل توقيف الـICN.

سوى حبراً على ورق عند صدور قانون المرئي والمسموع.

لم تطبق أي من هذه المحطات حق الرد المقدس في عملها اليومي. وحده تلفزيون لبنان تمكن في عهد الهراوي- الحريري، من تأمين التوازن السياسي. ليس باستطاعتي سوى أن أعبّر عن امتناني للرئيس الهراوي للدعم الذي قدمه لي وللرئيس الحريري لتفهمه محتوى حلقات «تقرير عَ التقرير» عندما كان الممثلون فيه يقلدونه وينتقدونه. هبّ نسيم ديمقراطية مرئية مسموعة حقيقية خلال سنوات عملي الثلاث في تلفزيون لبنان.

بعد مرور ثلاثة أشهر على النظام الجديد، شعرت أنني لن اتمكن من تطبيق مبدأ التوازن السياسي بعد الآن. وكلما انسحبت باكراً كلما قصّرت مسافة نزولي إلى الجحيم. لكن للأسف، وطالما لم تقبل استقالتنا، فأنني مضطر لمتابعة عملي بقلب مثقل وحزين والاستمرار في إدارة هذه المحطة التي لم تعد تلفزيوناً عاماً بقدر ما اصبحت تلفزيوناً للدولة.

ولكن، ليس لدولة القانون.

الفصل الحادي والعشرون

«آخر خرطوشة»

ما إن جرى التصويت بمنح الثقة لحكومة الرئيس الحص الجديدة، حتى نظمت جدول زيارات على الوزراء لأشرح لهم شخصياً وليس عبر «القيل والقال» وضع تلفزيون لبنان المالي المتدهور. وبالرغم من استقالتنا الجماعية، كنت دؤباً على القيام بزياراتي، آملاً مع النظام الجديد، تطبيق الحلول التي اقترحتها على الرؤساء الهراوي والحريري ولم استطع تحقيقها.

زيارتي الأولى كانت لوزير الوصاية أنور الخليل الذي، على غرار أسلافه، استغرب عمق الهوة المالية التي وقع فيها تلفزيون لبنان. كررت له كل المعطيات التي كانت بحوزتي للتوصل إلى حلولٍ، وأبدى الوزير اهتماماً وقطع لي الوعود.

ثم التقيت نجيب ميقاتي وزير الأشغال العامة آنذاك، الذي تربطني به علاقات جيدة إذ نفذت وكالتي الإعلانية «أنتر ريجي» حملة إطلاق شركة سيليس للهاتف الخلوي التي يُعد ميقاتي من ابرز المساهمين فيها. وحصل الفيلم الاعلاني الذي ابتكرناه لهذه الشركة على جائزة الفينيكس البرونزي. اللقاء جاء ايجابياً لأننا تحدثنا بلغة أصحاب شركتين خاصتين، وفهم بسرعةٍ الحلول التي اقترحتها ووعدني بتقديم المساعدة داخل مجلس الوزراء.

لقائي بناصر السعيدي، وزير الاقتصاد، كان ودياً أيضاً، وهو بحث معي في أدق التفاصيل كاقتصادي متخصص وأغناني بالعديد من النصائح القيمة.

أما لقائي بالوزير عصام نعمان، فكان أقل حرارةً، وكنت ألتقيه للمرة الأولى، ليس لجهة أنه أقل تعاوناً من غيره بل لأن الاجتماع كان سياسياً اكثر مما كان اقتصادياً وتناول سياسة تلفزيون لبنان وباقي التلفزيونات الأخرى.

استقبلني الوزير القرم في وزارة المالية في حضور مستشاره يحيا حكيم الذي تعرفت إليه سابقاً في جمعية رجال الأعمال اللبنانيين RDCL.

دام اللقاء أكثر من ساعةٍ وكان يمكن أن يطول اكثر لو لم يكن على الوزير استقبال احد

نظرائه. أصغى الوزير بانتباهٍ شديد إلى عرضي وناقش اقتراحات الحلول ووعد بحلول مناسبة لهذه المعضلة المالية المستعصية في تلفزيون لبنان.

كنت أجول على «كبار» البلد عندما أعلمني الوزير الخليل، الذي كلفته الحكومة بإيجاد حلول ملائمة لوضع تلفزيون لبنان، أن مجلس الوزراء التالي يدعوني لعرض مشاكل المحطة والحلول التي اقترحها، طوال عشرين دقيقة.

ورغم أنني مدير عام مستقيل، ثابرت على السعي لإيجاد الحلول النهائية لتلفزيون لبنان كما لو أنني سأبقى في منصبي ثلاث سنوات أخرى. لم أتقبل فكرة أن أحداً في الحكومة لم يسمع حلولنا، وها أن مجلس الوزراء يوفر لنا فرصة التكلم. ورغم أن عشرين دقيقة بالكاد تكفي لإلقاء التحية وتوضيب الأغراض، قبلت عرض الوزير وقلت له أنني سأقدم ملفي على شكل عرض مصور لذلك علي أن انصب شاشة وآخذ معي الى مجلس الوزراء آلة عرض للصور ومعدات ضرورية.

كان أمامي أسبوعان. فاقترح علي الوزير الإجابة على ثلاثة أسئلة يطرحها الجميع بمن فيهم الوزراء الثلاثين وهي:

* لماذا تجني كافة التلفزيونات اللبنانية الأرباح في حين يخسر تلفزيون لبنان؟
* هل من المفيد خصخصة تلفزيون لبنان أم تحويله إلى شركةٍ مختلطة؟
* لماذا لا يبث تلفزيون لبنان فضائياً وما الذي يجب القيام به حيال ذلك؟

من البديهي أن عشرين دقيقة لن تكون كافية لعرض الأجوبة على هذه الأسئلة الثلاثة التي تشرح الأسباب الحقيقية وراء إفلاس تلفزيون لبنان. أعلمت مجلس الإدارة بطلب الوزير وحصلت منه على الدعم لتعزيز الملف حتى ولو لن يستفيد مجلسنا منه، حتى ولو استفاد منه الذين سيأتون من بعدنا كما سيفيدون من كافة دراساتنا والحلول التي اقترحناها.

وضعت خطة عمل مع محمد كريمة وريشار رشيد وبحثنا عن معلومات تخص شركات التلفزة الاخرى. أطلعنا بيار الضاهر على أرقامه واستطعت الحصول على أرقام من تلفزيون المر بفضل تعاون صديقي أمين قاصوف رحمه الله وكان وكيل تلفزيون المر، وقدم لي وليد قزي، صاحب مجلة «أراب آد» أرقاماً حصل عليها بفضل علاقاته الشخصية. بذلك، تمكنت من إنهاء القسم الأول.

أما القسم الثاني من الشرح فكان أسهل لأن الجواب بسيط: لن يشترى احد محطة متدهورة مالياً، وسيتكلف المستثمر أقل كثيراً اذا انشأ محطة جديدة بدلاً من مشاركته في أعباء تلفزيون لبنان.

أما في ما يتعلق بالنقطة الأخيرة (أي البث الفضائي)، فالجواب واضح: الحكومة السابقة سهلت بث تلفزيون المستقبل والمؤسسة اللبنانية للإرسال فضائياً من دون أن تترك مجالاً لتلفزيون الدولة لتغطية العالم.

حُدد موعد العرض في السابع عشر من شباط. جهزت الملفات في مكتبي في أنتر ريجي ووزعتها على الوزراء قبل الجلسة، لكنهم ادعوا عدم استلام نسختهم منها فتأجل العرض. طبعت نسخاً أخرى ودققت في التفاصيل مع الوزير واجريت تجارب على العرض، وصباح الرابع والعشرين من شباط، وضع احد التقنيين المعدات في مكانها واجريت تجربة اخيرة بعد الظهر في مقر مجلس الوزراء ثم انتظرت في غرفة مجاورة أن يتم استدعائي.

في تمام الخامسة، وصل الرئيس لحود وابتسم لي قائلاً: «هل أنت حاضر؟» اجبته بالايجاب، وكانت أول مرة وآخر مرة ايضاً أقابله فيها بصفتي رئيساً لمجلس إدارة تلفزيون لبنان في عهده. في ممر المجلس، تعرفت إلى المقدم منير عقيقي الذي لم أكن قابلته شخصياً لكنني كنت على اتصالٍ دائم به عبر الهاتف، تبادلنا بعض الأحاديث الودية والمهنية قبل استدعائي للدخول مع فريق العملً. كان الجو داخل قاعة مجلس الوزراء ضاغطاً لا سيما في وجود الوزراء الثلاثين. نظرت اليهم الواحد بعد الآخر قبل البدء بعرضي، اذ اردت التأكد من تعابير وجوههم، هل سأتوجه إلى أشخاص عدائيين لأنهم غير مطلعين، أم إلى أصدقاء يبدون التفهم لي أو ربما الاعتبار بدافع من الحشرية لمعرفة ما سأقوله لهم؟ أم سأكون أمام وزراء لا مبالين لأن تلفزيون لبنان خسر الكثير من المال ولا يولونه اي مصلحة تذكر؟

لن أذكر هنا كل الحجج والبراهين التي قدمتها خلال عرضي، فهي موجودة في الملحق الذي أرفقته بالكتاب، ومن يريد معرفة الحقيقة، كل الحقيقة عن وضع تلفزيون لبنان عام 1999، قبل مغادرتي منصبي، سيجد في هذا الملحق كل البراهين التي دافعنا عنها وكل الحلول التي اقترحناها للحفاظ على كيان تلفزيون لبنان، وعلى دعوته الفريدة كتلفزيون عام، وعلى صورته التي تشكل الذاكرة الجماعية لأجيال عديدة كبرت وعاشت مع أبو ملحم وأبو سليم وأشخاص مثل بيار جدعون وغاستون شيخاني ووسيم طبارة ونهى الخطيب وإيفيت سرسق ورينيه الحلو ورياض شراره، إلى جانب صباح وفيروز ووديع الصافي ونصري شمس الدين، أو الذين اكتشفهم التلفزيون مثل ماجدة الرومي وراغب علامة ووليد توفيق ورولا حماده وآلاف الممثلين والممثلات والمطربين والمطربات الذين احيوا المحطة تلفزيونية الاولى في لبنان والعالم العربي والتي للأسف، تقع في النسيان بسبب شراء الدولة اسهمها. دولةٌ حرمت تلفزيونها بطريقةٍ غير مشرفة وعبر تصويتٍ برلماني غير متوقع، من حقه الحصري ومن دون تعويض، مع

سماحها بإنشاء خمسة تلفزيونات خاصة وفق تنازلات سياسية ومن دون دراسة جدية لقدرة هذه المحطات على الاستمرار بتقاسمها حصيلة الإعلانات. دولةٌ تفضل التلفزيونات الخاصة على تلفزيونها العام فتعطي الاولوية الاخبارية والمقابلات الحصرية للمحطات الاخرى بدلاً من محطتها الخاصة.

دولةٌ لا تعي أنها اشترت تلفزيون لبنان سنة 1995، وانها بامتلاكها له يجب أن تعامله كباقي مؤسساتها العامة: الجيش والمدارس الرسمية والجامعة اللبنانية وشركة كهرباء لبنان وغيرها، بما يفرض عليها تأمين ميزانية شهرية لاستمراره. دولةٌ تعتقد خطأً، لأنها لم تكلف نفسها عناء الاطلاع ودراسة سوقها، أن تلفزيون لبنان، لأنه تجاري سيدر عليها المال بدلاً من تكليفها اياه. كان على تلفزيون لبنان ان يدفع فوائد مصرفية تبلغ سنوياً أربعة ملايين دولار أي تقريباً ما يوازي المساعدة التي قدمتها الدولة لهذا التلفزيون منذ آذار 1998 (أربعمئة ألف دولار شهرياً).

دخلت حالاً في صلب الموضوع وأعلمت الوزراء الثلاثين المذهولين أنه بعكس ما يقال، لا يربح اي تلفزيون في لبنان بل كلها تخسر. ووفقاً لقانون المرئي والمسموع، كان عليها كلها أن تتوقف عن البث حين تخسر الاموال لسنتين على التوالي. التصويت على القانون تم عام 1994، وها نحن في العام 1999، والتلفزيونات «المسيسة» لا زالت تعمل بالرغم من خساراتها. أوضحت كذلك أن، المؤسسة اللبنانية للإرسال وحدها، عوضت عن خسائرها ببيعها إنتاجها الكامل للمؤسسة اللبنانية للإرسال الفضائية[1] (وهي شركة مستقلة عن المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناشيونال).

تقبل العديد من الوزراء المعطيات التي قدمتها، وأثبت وزير الداخلية ميشال المر أن تلفزيون شقيقه غبريال كان يخسر، وأيد الوزير ميقاتي عرضي، في حين بقي آخرون على شكوكهم لقوة الإشاعات حول تبديد اموال تلفزيون لبنان في حين أننا ننفق أقل بكثير من المحطات الأخرى. وقلت «ما يقتلنا هي الفوائد على ديون تلفزيون لبنان التي تعود الى ما قبل نهاية الحرب.»

أوضحت بعد ذلك كيف يتم توزيع المصاريف في تلفزيون لبنان المؤلف من محطتين

---

[1] (كالوزير الذي لن أذكر اسمه بسبب الصداقة التي تربطني به، والذي قبل أن يطل على تلفزيون لبنان في مقابلة، اعتذر متحججاً بوعكة، فاكتشفنا أنه كان ضيف «كلام الناس»). حتى ذلك اليوم كانت التلفزيونات تخسر، كما أن المصاريف الإعلانية المخصصة لها انخفضت من 44 مليون دولار عام 1998 إلى أقل من 35 مليون عام 2004، وذلك قبل إلغاء عمولة وكالات الاعلانات وتخفيض الأسعار. فالدخل الاعلاني في لبنان بالكاد يكفي لتشغيل محطة ونصف ونحن لدينا 7.

مختلفتين، عملتا باستقلال تام الواحدة عن الأخرى طيلة فترة الحرب وفي مكانين متباعدين من العاصمة، وتضمان فريقين من الموظفين ضروريان لتشغيل القناتين. اضفت انه من بين الموظفين الأربعمئة والثمانين في كلتي المحطتين، (450 في المؤسسة اللبنانية للارسال) اثنا عشر موظفاً في الاقل كانوا يجلسون مكتوفي الأيدي لأنهم يتنعمون بتغطية شخصيات سياسية مختلفة.

عندها قمت بمحاكمة الدولة التي حرمت تلفزيون لبنان عام 1994 من حقه الحصري (لغاية العام 2012)، من دون أي تعويض في المقابل، وعاقبته، وهو محطة الدولة، بحرمانه من إمكانية تحصيل خمسة وخمسين مليون دولار سنوياً كانوا مع التقدم السنوي الذي يشهده الاعلان سيصلون إلى حوالي مليار دولار، ولاستطاع تلفزيون لبنان في هذه الحال من ربح الأموال وتنويع قنواته والانفتاح على المشاركة في رؤوس الأموال الخاصة.

انقضت الدقائق العشرون المخصصة لي لكن اي من المسؤولين لم يطلب مني التوقف. فباشرت بالقسم الثاني من عرضي الذي يطرح السؤال: هل يجب تخصيص تلفزيون لبنان؟

شرحت في البداية كيف تراكمت الخسائر وكيف يمكن، خلال خمس سنوات، جعل المؤسسة قادرة على رد ديونها، فلا يبقى للدولة سوى دفع مليون ومئتا ألف دولار سنوياً أي مئة ألف دولار شهرياً. كان على الدولة أن تستوفي الشروط التالية[1]:

- تسديد مجموع الديون للمصارف وتوفير أربعة ملايين دولار سنوياً
- طرد كافة الموظفين وإعادة توظيف حوالي مئة موظف من النخبة وإدخال أشخاص جدد ملمين بالتكنولوجيا الحديثة. وحتى لو كلفنا ذلك خمسةً وثلاثين مليون دولار الا ان التوفير في الأجور وفي التعويضات سيصل الى حوالي ستة ملايين دولار سنوياً.
- جمع المحطتين في مكانٍ واحدٍ، مما يخفض عدد الموظفين الضروريين الى مئة شخص ويخفض نفقات الاستثمار بحوالي مليوني دولار.
- فرض ضريبةٍ بنسبة خمسين دولاراً على كل جهاز تلفزيون يدخل إلى لبنان الذي يستورد حوالي ستين ألف جهاز في السنة، ما يؤمن حوالي ثلاثة ملايين دولار سنوياً.
- زيادة ألفي ليرة لبنانية على تعرفة المكالمة الخلوية أي دولار وخمسة وعشرين سنتاً، ومع وجود ثمانمئة ألف خط خلوي سيصلون الى مليون،يتم تحصيل ما بين ثمانمئة الف دولار ومليون ومئتي ألف دولار شهرياً، أي ما بين عشرة وأربعة عشر مليون دولار سنوياً.

---

[1] كنت قد استعرضت سابقاً لقسمٍ كبير من النقاط التي تكلمت عنها هنا، ولكني أظن أنه من المفيد أن أعيد عرضها مجدداً على القارىء.

- فرض ضريبةٍ من خمسين ألف دولار على كل قناةٍ تستخدمها التلفزيونات الخاصة للتعويض على خسارة تلفزيون لبنان لحقه الحصري.
- تطوير معدات أستوديوهات الإنتاج لتحسين نوعية البرامج من جهةٍ، وإعادة النظر ابتداءً من العام 2001 في عقد الإعلان لكي يزداد المردود ويبلغ عشرة ملايين دولاراً سنوياً يحتاج تلفزيون لبنان اليها.

إن تسديد كافة ديون تلفزيون لبنان للمصارف وللموردين، وتسديد تعويضات الصرف من العمل وتحسين الأستوديوهات والمعدات، سيكلف ثمانين مليون دولاراً. قدمت هنا مخططاً لتنقية مالية الشركة يمتد على خمس سنوات ويستند الى الموارد الجديدة والوفر في الأجور، وبرهنت بالارقام أن تلفزيون لبنان قادر على الخروج من وضعه المزري بعد خمس سنوات ويبدأ بجني الأرباح. اقترحت لعملية التمويل، إصدار سندات خزينة مضمونة من الدولة، تكتتب فيها عشرة مصارف لبنانية بفوائد مخفضة جداً.(كان عددٌ من مدراء المصارف أكدوا لي موافقتهم على هذه الفكرة). كانت الخطة متقنة.

في ختام هذا العرض الطويل، طرحت السؤالين التاليين للحصول على رد ملائم:

- لجذب اي مستثمر للمشاركة برأسمال تلفزيون لبنان، لا يمكننا منحه اكثر من 49 بالمئة من الأسهم، لكن المستثمر سيطالب المؤسسة الجديدة بمحو ديونها وبالتالي، إذا تمكن تلفزيون لبنان من تسديد ديونه لماذا يبيع أسهمه إلى شخصٍ ما ويبدل وضعه من تلفزيون عام إلى تلفزيونٍ خاص، في بلد يضم ستة تلفزيونات خاصة؟
- هل يمكن للدولة أن تتخلى عن تلفزيونها الخاص؟ ان بيع كل الاسهم غير وارد لأن الدولة ستتخلى بذلك عن اعلامها الخاص حتى لا اقول عن الترويج لنفسها.

شعرت لدى المستمعين بقناعةً لعدم التخلي عن تلفزيون لبنان.

انتقلت عندها إلى القسم الثالث من عرضي: لماذا لا يبث تلفزيون لبنان عبر الفضائية؟ أشرت إلى أن الدولة أعطت الحق لكلٍ من المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المستقبل في نهاية العام 1996 باستئجار جهاز الاستجابة إلى الذبذبة عبر الفضائية، ثم تحدثت عن رغبة الرئيس الهراوي بجعل تلفزيون لبنان محطة فضائية. وأضفت أن تلفزيون لبنان لا يمكنه أن يبث فضائياً في وضعه المالي الحالي ووضع الدولة المالي أيضاً.

واضفت ايضاً اننا في هذه الحال فقط، علينا التفكير بمحطة مختلطة لتلفزيون لبنان يشارك فيها أشخاص يملكون تسعةٍ وأربعين في المئة فقط من الأسهم، فتستأجر خدمات تلفزيون لبنان وإنتاجه وأرشيفه، وتقدم حسابات مستقلةً بالربح والخسارة. ثم برهنت بالارقام ان مثل

هذه الشركة ستربح وفق خطة خماسية.

تلا عرضي نقاشٌ قصير ما بين الوزراء، وابدى كل منهم رأيه. ثم، تحدث الرئيس لحود وقال: «تلفزيون لبنان سيبقى ملكاً للدولة. أشكرك جان كلود على عرضك الواضح والجيد.»

دام العرض ساعة وعشرين دقيقة، الاطول التي قيض لمدير عام في مؤسسة رسمية ان يحصل عليها أمام مجلس الوزراء. كانت الساعة تقارب السابعة، ونشرة الأخبار تبدأ بعد نصف ساعةٍ. اتصلت بهم ليعلنوا عن القرار الرئاسي في النشرة وليخصصوا لي الوقت الكافي لمقابلة اشرح فيها للجمهور اللبناني ان تلفزيون لبنان سيبقى ملكاً للدولة.

شرحت مباشرة للمشاهدين وبتأثر كبير، كيف استطعت اعادة دعم الحكومة لتلفزيون لبنان والحفاظ عليه ملكاً للدولة.

انتصرت؟ ممكن. لكنه انتصار زائل، لأنه كان بداية النهاية. فأعضاء مجلس الإدارة، ومحمد كريمة، وريشار رشيد وأنا، استطعنا أن نبرهن ولو بعد استقالتنا اننا مسؤولون عن مستقبل تلفزيون الدولة، كما يسميه البعض.

ولولا نصائح ودعم كل من يوسف تقلا، وأسامة العارف، وإبراهيم فهمي الخوري، ووليد شقير، وعلي عبد الله، لما نجحت في الدفاع عن تلفزيون لبنان أمام الحكومة اللبنانية. وازداد اعتباري لهم اكثر بعد نهاية عهدنا حين قام بعض القضاة المجتهدين الذين استجابوا ربما لتلك «القوى الخفية» التي لا يجروء احد على تسميتها، باستدعاء بعض من هؤلاء الأعضاء الشرفاء للتحقيق معهم حول «مبالغ مهدورة ادت الى إفلاس تلفزيون لبنان». هؤلاء الاعضاء الذين تقاضوا مئة وخمس وعشرين ألف ليرة لبنانية لحضور الاجتماعات وخمس وسبعين ألف ليرة شهرياً كأعباء تمثيلٍ، حقق معهم قضاة متعطشون للأخبار المثيرة. سامح اللهُ هؤلاء المجتهدين الذين شكوا بشرفاء وارادوا الحكم على «مواطنين فوق كل الشبهات».

في الرابع والعشرين من شباط 1999، بقي تلفزيون لبنان ملكاً للشعب اللبناني بفضل هذه الحفنة من النزهاء.

الفصل الثاني والعشرون

«باي باي يا حلوين!»

في اليوم التالي، اتصل بي الوزير الخليل هاتفياً ليهنئني وليعرب لي عن امتنانه لأنني دافعت جيدا عن تلفزيون الدولة، وزاد: «رغم ذلك، ولكي نعطي قوة أكبر للحجج التي قدمتها، سأطلب من شركة Price Waterhouse القيام بتدقيق مالي يثبت طروحاتك كافةً، ويصب في مصلحتك. هذه الدراسة ستكلف مئة ألف دولار أميركي سيدفعها تلفزيون لبنان.» (كذا)

يا لها من هديةٍ!.

لم يكن لدي مشكلة، كنا شفافين بما يكفي للقبول بأي تدقيق. طلبت موعداً من الرئيس سليم الحص، لاتشاور معه في مشكلة عامة وأخرى خاصة جداً. تحدد الموعد عند العاشرة صباحا، وطلبت من محمد كريمة أن ينضم إلي عند العاشرة والربع.

استقبلني الرئيس الحص، الذي سبق لي اللقاء به مرات كثيرة في الساعة المحددة وهنأني على عرضي الممتاز من مجلس الوزراء. ثم دخلت في صلب الموضوع، وقلت له:« دولة الرئيس، بعد دقائق سيلحق بي محمد كريمة الذي يعمل في تلفزيون لبنان منذ العام 1959. أنت تعلم أنني مستقيل، وأنا أعلم بأن العهد الحالي لم يعدْ يفرض تسمية المدير العام من طائفة محددة. حتى الآن، شغل أحد المسيحيين مركز رئيس مجلس إدارة تلفزيون لبنان، لكن إذا أردتم تعيين شخص يتحلى فعلاً بجميع الصفات المطلوبة لشغل هذا الموقع، فأنا أنصحكم بقوة، بتسمية محمد كريمة.»

لم يصدق الرئيس الحص أذنيه، وهو يسمع مارونياً يقترح تسمية سني، فهذا ما لم يستطع تصوره بالحقيقة. لكن الوقت لم يسمح لنا بمناقشة الأمر مطولاً، لأن محمد كريمة انضم إلى الاجتماع. كان الهدف الأوحد للزيارة، وضع حدٍ لسلسلةٍ من الشكاوى قدمها موظفون في تلفزيون لبنان، وتناقلها صحافيون (مقربون من الرئيس الحص) في وسائلهم الاعلامية، فأكدنا له معاً أن هذه الاتهامات المتهورة تصدر عن موظفين وصوليين رفضنا ترقيتهم لأنهم غير أهل لذلك، وان عليه النظر إلى التلفزيون العام بعين العطف. أكدنا أيضاً، أننا لم نوظف

احداً، باستثناء مدير نشرة الأخبار ومساعده نزولاً عند اصرار وزير الإعلام، مما حمل مجلس الإدارة على الاستقالة. أخيراً، كذّبنا كلَّ خبر عن ترقياتٍ مالية داخل المحطة، لا بل عملنا على رفع بعض الموظفين المخلصين إلى درجةٍ أعلى من دون رفع رواتبهم.

اراحنا هذا الاجتماع تماماً وأعتقد أنه أقنع رئيس مجلس الوزراء بحسن نوايانا. لأن مجلس الوزراء، في جلسته التي انعقدت في السابع عشر من آذار، وافق على إعطاء تلفزيون لبنان مليونين ومئة ألف دولار لدفع الرواتب وأجور الفنانين.

ربما جئت قبلاً على ذكر الواقعة المضحكة المبكية التي حصلت معي حين خضت معركةً في وجه قراصنة المحطات الفضائية، لكن لا بد لي من التذكير بها. بين ليلةٍ وضحاها بات الشعب اللبناني قادر على تلقي كل المحطات الفضائية بفضل أصحاب الكابلات الذين أنشأوا بكل وقاحةٍ محطات إرسال وراحوا يوزعون العروض التلفزيونية بأقل من خمسة عشر دولاراً شهرياً. حصل ذلك على حساب مشاهدي المحطات الأرضية الذين ذابوا كالثلج تحت الشمس. وبرهنت دراسة جدية لـSTAT IPSOS بأن الكابل يستأثر بحوالي ستٍ وخمسين في المئة من مجموع المشاهدين، وتأثرت بالتالي مداخيل الإعلانات. هنا أخذت الثور بقرنيه واستدعيت رؤساء المحطات الأرضية والفضائية، فمثل المحامي نعوم فرح المؤسسة اللبنانية للإرسال، وميشال غبريال المر تلفزيون الـMTV، وعلي جابر المستقبل، واشترك موفق حرب عن الـNBN، بالاضافة الى ممثلين عن الـART، +Canal satellite، Orbit Showtime. الذين لبوا ايضاً الدعوة.

شكا الجميع من هذه الحالة ووافقوا على إقامة دعوى قضائية لوقف القرصنة، وبالقوة إذا لزم الأمر. وأُقرت ميزانية قبل الطلب الى محامينا الأستاذ إميل بجاني والأستاذ نعوم فرح المباشرة بالدعوى فوراً.

اكتشفنا بسرعةٍ فائقة بأن القوة كانت إلى جانب القراصنة الذين غالباً ما تقاسموا الأرباح مع القوى المسلحة الموجودة في البلد، ونعتهم الوزير الخليل بـ«نقابة السارقين» في تصريحه إثر جلسة مجلس الوزراء.

اتصلت بي «النقابة» التابعة لهم في يوم من الأيام وطلبت مقابلتي. واستقبلت ثلاثة ممثلين عنها في مكتبي في الحازمية قالوا لي أننا نقَطع برزق أكثر من خمسة آلاف عائلة. فاتهمتهم في المقابل بسرقة التلفزيونات والمحطات العالمية.

عندها عرض علي أحدهم ما سبق لي ان رويته في مكان آخر أي مليون ومئتي ألف دولار شهرياً، قبل ان اضع حداً لحديثنا.

بعد مغادرتهم، رحت أحلم: إذا كان باستطاعتهم دفع مليون ومئتي ألف دولار شهرياً، فكم يربحون إذاً؟ واذا حسبنا خمسة عشر دولاراً في الشهر للبيت الواحد، فإنهم يحصلون من ستمئة ألف منزل في لبنان على تسعة ملايين دولار شهرياً أي ما يوازي مئة مليون دولار سنوياً. وهو ما يتخطى مداخيل التلفزيونات، والصحافة، والاذاعات ولوحات الإعلانات مجتمعةً. كان تلفزيون الدولة يحتضر، والدولة تسمح للقراصنة بالاثراء.

انتهى شباط من دون أن يأتي بجديدٍ على صعيد القرار الحكومي للبت في استقالتنا. كان باستطاعتي انتظار القرار بهدوء والاكتفاء بتصريف الأعمال. لكن قلة العمل ليست من طبيعتي.

صادف الثامن والعشرون من أيار 1999 العيد الأربعين لأول برنامج في الشركة اللبنانية للتلفزيون[1]. للمناسبة، قررت تنظيم برامج خاصة بهذا التلفزيون الذي سيبقى أبداً التلفزيون التجاري الأول في البلاد العربية، (إذا استثنينا البرامج التجريبية التي قدمها العراق عام 1958). كانت تلك مناسبة لإنعاش الذاكرة الجماعية للبنانيين، الذين رافقوا، منذ نعومة أظفارهم، شخصيات أبو سليم، أبو ملحم، شوشو، والعديد من الشخصيات الأخرى التي أصبحت مع السنين، وجوهاً جماهيرية نحترمها، لأنها رسمت من لا شيء، الصور التلفزيونية التي قلدتها لاحقاً البلدان العربية كافةً. كنا ايضاً نبدي التقدير لهؤلاء الرواد، الذين لم يعرفوا قبلاً مجرد كتابة كلمة تلفزيون فنجحوا طوال أربعين عاماً في اختراع كل شيءٍ من لا شيء، وفي تحقيق أروع الأعمال قبل ولادة المونتاج الالكتروني، والتأثيرات الخاصة، والخدمات، والانترنت، والكاميرات المتطورة والوسائل الحديثة. التقدير أيضاً لأنهم دربوا جميع الذين بمواهبهم سيساعدون على إنشاء بقية التلفزيونات في لبنان، قبل إنطلاقهم إلى المحطات العربية حيث انتجوا، واخرجوا واعدوا برامج كبرى ناجحة.

كانت مناسبة أخيراً، لمكافأة أولئك الجنود المجهولين الذين، وبرغم خمس عشرة سنة من الحرب والقصف الكثيف على محطتي تلة الخياط والحازمية، ظلوا مخلصين لوظائفهم يعملون بتفانٍ، وبتجهيزات بالية أكثر فأكثر، لإضاءة بيوت اللبنانيين بهذه «العلب الغريبة» التي كانت تأتيهم بالخبر، والقصة، والرواية، والأغنية، والبسمة والثقة ليستمروا ويصمدوا. خمسمئة موظف من تلفزيون لبنان سيشتركون في هذا العيد الكبير وكان يجب إثارة حماسهم.

---

[1] في 28 أيار 1959، دشن الرئيس رشيد كرامي المعرض الصناعي في المدينة الرياضية، و أطلقت القناة 7 برامجها ببث الحدث مباشرة.

بعد تحضير برنامج الاحتفالات التي ستستمر ثلاثة أيام متتالية، عقدت مؤتمراً صحافياً في استوديوهات تلة الخياط في الخامس والعشرين من آذار 1999.

غطّت تلك الاحتفالات أيام السابع والعشرين والثامن والعشرين والتاسع والعشرين من أيار 1999. على ان يقدم كل يوم برامج من ذاكرة الارشيف، وشهادات، تختمها في المساء برنامج منوعات ضخمة يشارك فيها نجوم من البلدان العربية.

أعلنتُ عن حدثٍ آخر خلال المؤتمر الصحافي وهو إقامة مهرجان الأغنية العربية بالتعاون مع اتحاد إذاعات الدول العربية في التاسع والعشرين من تموز. هذا المهرجان الذي ينظم سنوياً في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد كان مثل Eurovision العالم العربي ويشترك فيه اثنا عشر بلداً.

عند نهاية عرضي، أمطرني الصحافيون بالأسئلة. قال لي أحدهم: « عندما نراك ونسمعك، نشعر وكأنك ستبقى في وظيفتك لسنوات عدة إضافية. غير أنك قدمت استقالة مجلس الإدارة واستقالتك أيضاً، وأصبح استبدالكم وشيكاً. فكيف تفسر هذا السلوك؟» أجبت بكل بساطة: «التلفزيون لا يتوقف، بل عليه ان يستمر على الدوام، على مدى ثلاثمئة وخمسةٍ وخمسين يوماً في السنة. علينا واجب تجاه المشاهدين، تجاه الدولة وتجاه الفريق الذي سيخلفنا. نحن نعمل وكأننا ما نزال في نهاية أيار. وإذا تمَّ استبدالنا في هذا الوقت، سنحيل تحضيراتنا إلى الذين سيخلفوننا. لكننا أولا وقبل كل شيء في خدمة مشاهدينا واحترامهم واجب علينا».

تعمدت عقد المؤتمر الصحافي في الاستديو الذي أُعدَّ خصيصاً لبثِّ نشرة الأخبار الفضائية، والذي كان جاهزاً منذ سنتين. ورداً على أحد الصحافيين الذي سأل عن سبب عدم بث تلفزيون لبنان فضائياً، أجبت بالطريقة عينها التي استعملتها في مجلس الوزراء: «منحت الدولة حق الصعود على الساتليت إلى تلفزيوني المستقبل والمؤسسة اللبنانية للإرسال وتجاهلت تلفزيون لبنان. واليوم، بدلاً من دفع مليون ونصف مليون دولار للبث الفضائي، سندفع ثلاثة ملايين دولار. وهذا المبلغ الكبير غير متيسر لا لتلفزيون لبنان ولا للدولة.»

انعقد اجتماع انتخاب الرئيس الجديد الـCIRTEF في ساحل العاج من الأحد 18 نيسان وحتى الثلاثاء 20 منه. كنت تبادلت رسائل طوال اشهر مع جان ستوك رئيس TV5 في ذلك الوقت، لأنني في ذهني وفي أحلامي الاورومتوسطية لتلفزيون لبنان (والقناة 9 خصوصاً)، قررت اقتراح مشروع على شركائنا في الـCIRTEF والـTV5، وُلدَ من فكرة TV EUROMED التي كنّا ناقشناها خلال اجتماعات COPEAM (المؤتمر الدائم للسمعي والبصري المتوسطي). كنّا تبادلنا رسائل عديدة دافعت فيها عن قضية القناة 9 في تلفزيون

لبنان، القناة الفرنكوفونية الوحيدة في الشرق الأوسط، وارتكز دفاعي على التالي: نستطيع بسهولة تزويد الساتليت الذي يغطي الشرق الأوسط ببرامج عربية مع ترجمة إلى الفرنسية إلى جانب برامج TV5 الفرنسية مع ترجمتها إلى العربية، فنربح على الجهتين العربية والفرنسية.

كنت اعلم أن التلفزيونات كافةً في العالم الفرنكوفوني ستحضر اجتماع الـCIRTEF وأكدت بدوري حضوري مؤتمر أبيدجان.

ولإصابة عصفورين بحجر واحد، دعوت الى غداءين في المطعم اللبناني «الديوان»، في شارع جورج الخامس، في باريس، كبار المتعاونين الفرنسيين معنا الذين ساعدونا على إطلاق الشركة اللبنانية للتلفزيون وازدهارها في بداياتها. كان هدفي تصوير مقابلاتٍ معهم تحسباً لبرنامج خاص: «مغامرة القناة 9» من المفترض بثه خلال الاحتفالات بالعيد الأربعين لتلفزيون لبنان.

حضر كل من بوشكو جيفادينوفيتش، المدير العام للشركة اللبنانية للتلفزيون ما بين 1963 و1967، جان لالليه، مدير البرامج من بين 1960 و1962، كلود غالو، مدير التصوير من 1960 الى 1962، المخرجة انّيك لوغال ما بين 1959 و1961. كما دعوت أيضا جان لوفيفر، مدير المؤسسة الوطنية للمرئي والمسموع INA في بيروت،المدير المساعد في النشرة الإخبارية المتلفزة ما بين 1963 و1964، ودومينيك بوديس الذي كان صحافيا في نشرة القناة 9 عندما كان في لبنان، ولانهما لم يتمكنا من الحضور الى باريس، أرسلا لي لاحقا مقابلات مسجلة.

راح المدعوون الواحد تلو الآخر يتذكرون أيام أقامتهم في لبنان، وتجربتهم في شركة التلفزيون اللبنانية، وتذكر كلٌّ منهم أسماء زملائه في العمل، وتكلموا إلى الكاميرا وكأنهم يتوجهون إلى كل صديق لهم في شركة التلفزيون اللبنانية. كانت شهادات مؤثرة ليس فقط للتلفزيون الذي رافقوه منذ خطواته الأولى، بل أيضاً للبنان وللحياة فيه: بلد لا مثيل له، شعب رائع وذكريات لا تمحى. هؤلاء المدعوون حقق كل منهم عملاً رائعاً في مجال المرئي والمسموع:

* بوشكو جيفادينوفيتش أصبح رئيسا لـ RTL، قبل أن تطلق عليه الفيغارو لقب «يوغو صاحب المليارات الاحد عشر» عندما تسلم إدارة الاعلانات في TF1، نظراً إلى الرقم القياسي في الإعلانات الذي حققه للقناة الفرنسية الأولى.
* جان لالليه أصبح مدير البرامج في Antenne 2 ومستشار الرئيس ميشال روكار في مجال السمعي والبصري.
* كلود غالو أصبح من أهم مدراء التصوير في التلفزيون الفرنسي والمفضل لدى جان

كريستوف افرتي الشهير.

* أنيك لوغال أسست نواة التلفزيون المدرسي التعليمي في أفريقيا، وأصبحت إحدى أهم المراجع في هذا المجال.
* جان لوفيفر تسلّم إدارة التلفزيون الإقليمي في ستراسبورغ
* دومينيك بوديس أصبح نائب مدينة تولوز ويشغل حاليا رئاسة المجلس الأعلى للمرئي والمسموع.

أخذت جميع الأشرطة على أمل انجاز مونتاج مهم لدى عودتي للذين ما زالوا يتذكرونهم.

توجهت في السابع عشر من نيسان إلى أبيدجان. إن ساحل العاج بلدٌ ساحر من دون شك. بهيٌ بمناظره وبمناخه، أما أثاره السياحية فكانت مميزة ومنها منازل أوائل المهاجرين اللبنانيين في العام 1920، الواقعة في وسط جنائن خضراء رائعة.

خلال جلسات العمل، كانت لي لقاءات على انفرادٍ مع جان ستوك ومساعديه المقربين وسارت فكرتي لإنشاء تلفزيون ARAB-MED في طريقها المرسوم. حتى إنني أعددت شبكة برامج لهذا التلفزيون تحتوي على أفضل برامج التلفزيونات العربية والفرنسية، احتفظ مساعدو جان ستوك بنسخة منها. غادرت أبيدجان في ليل الثلاثاء 20 إلى الأربعاء 21 نيسان.

كنت اغفو بعد الظهر في فندق المريديان في باريس، (لأن سفر الليل كان متعباً جداً) عندما اتصل بي محمد كريمة ليقول لي بان الوزير الخليل يريد التكلم معي اضطرارياً. قلت لكريمة بأنه يستطيع الاتصال بي على هاتفي الخلوي، وغاب عن بالي أننا الأربعاء، موعد جلسة مجلس الوزراء.

بعد دقائق اتصل بي الوزير وكان لي معه هذا الحديث:

- أستاذ بولس، وعدتك كما تذكر بأن اعلمك سلفاً بتغيير مجلس الإدارة
- نعم معالي الوزير واني أشكرك على صداقتك
- إذا سيعين مجلس الوزراء مجلس إدارة جديد
- جيد جداً. متى؟
- هذا المساء، في الجلسة
- هل أستطيع أن أعرف من سيحل مكاني؟
- لا يهم، فالقرار اتخذ وأريد أن أشكرك على كل ما فعلته
- سأعود غداً إلى بيروت وأقوم بالضروري لنقل صلاحياتي الى المجلس الجديد.

استدعيت زوجتي فوراً لأعلمها بالأمر، وطلبت منها الاتصال برئيس مجلس إدارة المؤسسة اللبنانية للإرسال الشيخ بيار الضاهر للاستعلام منه عن اسم الشخص الذي سيخلفني. بعد عشر دقائق اتصلتْ بي لتقول أن بيار غير مطلع على الامر وانه اتصل بثلاثة أو أربعة وزراء من معارفه فأجابوه بأنهم لا يعرفون شيئاً عن هذا الموضوع.(!)

في هذه الأثناء، أعدت الاتصال بمحمد كريمة لأعلمه بالخبر ولأعرف منه معلومات إضافية عن هوية المدير الجديد، فأجابني بأن الاسم المتداول هو إبراهيم الخوري. أخذني الذهول.

بدأ إبراهيم الياس الخوري مهنته في الاذاعة اللبنانية حيث كان يحضِّرُ برنامجاً موسيقياً. عينتُه في الشركة اللبنانية للتلفزيون في 1962 كمسؤول عن الديسكوتيك والمعد الصوتي لنشرة الاخبار. أصبح لاحقاً مدير مسرح ثم مخرجاً للأخبار. مع اندلاع الحرب، ترك التلفزيون ليعين كمدير في صوت لبنان. وخلال اقامته القصرية في باريس، شغل موقع مدير اذاعة الشرق قبل حصوله على وظيفة مستشار في وزارة الإعلام. تألف مجلس الإدارة من نقولا أبو سمح المخرج السابق في تلفزيون لبنان، وحسام أبو شقرا الدرزي المقرب من الوزير الخليل والذي سيحمل مسؤولية التدقيق المالي، وأنطوان كرم الماروني، وبشار قوتلي السنّي، ورفيق نصر الله الشيعي، الذي حل محله بعد عام نبيل رزق.

باكرا في اليوم التالي، اتصلت هاتفياً بسكريترتي جانيت عقل لاطلب منها توضيب أغراضي الشخصية والارشيف الذي احتفظ به، كما طلبت اليها دعوة مجلس الإدارة ومديري المحطات الى اجتماع عند الظهر في تلة الخياط، ثم دعوة مجلس الإدارة الجديد إلى اجتماع عند الساعة الواحدة. اتصلت بمحمد كريمه الذي كنت اقدِّرُ خيبة أمله الهائلة لرؤية أحد المعاونين السابقين له على رأس تلفزيون لبنان.

اتصالُي الثالث كان مع ريشار رشيد، المدير المالي، كنت أمديت تلفزيون لبنان بمبالغ كبيرة لدفع المصاريف اليومية الصغيرة، ومع نهاية ولايتي لم يعد يحقُّ لي توقيع شيكات، ولأنني اعلم أن المجلس الجديد سيطرح الكثير من الأسئلة، طلبت منه إيجاد أفضل السبل لاستعادتي التقديمات التي منحتها.

كان ميلاد، سائقي الأمين، ينتظرني في المطار بوجهٍ كئيبٍ والدموع تملأ عينيه. شجعته قائلا بأننا توقعنا الامر وعلينا تقبله. فوصف لي حال الوجوم التي تسيطر على غالبية الموظفين الذين ما زالوا لا يصدقون ما سمعوه.

اليوم الأخير كان الجمعة الثالث والعشرين من نيسان. مررت أولاً بالحازمية لأخذ

حاجاتي الشخصية التي وضعها ميلاد في سيارتي. ثم قمتُ بجولةٍ على المكاتب لمصافحة كل زملائي وشكرهم على ما فعلوه لي وللتلفزيون. كانت عيون البعض حمراء، وادار البعض الآخر رؤوسهم. ثم رافقني قرابة خمسةَ عشرَ منهم إلى سيارتي ليودعونني.

وصلت إلى تلة الخياط عند الساعة الحادية عشرة واختليت أولاً بمحمد كريمه لتقييم الموقف وبقية الأحداث. كان مصعوقاً كلياً بهذه التسمية التي لم يفهم مغزاها، لكنه اضطر للقبول بها حفظاً لحقوقه في نهاية الخدمة التي كان ينتظرها في عمر التقاعد سنة 2000.

اعلمتني لودي بولس، سكرتيرتي في تلة الخياط أن الموظفين موجودون في قاعة الاجتماع. ها إن لحظة الوداع قد اقتربت. بدأتُ أولاً بأعضاء مجلس الإدارة: يوسف تقلا، أسامه العارف، وليد شقير، إبراهيم فهمي خوري وعلي عبد الله، الذين أصبحوا أصدقاء حقيقيين لي. كان وجودهم الى جانبي مفيداً، واتاحت نصائحهم القانونية والمالية تخطّي الكثير من المزالق.

كانت لي لفتة خاصة لمستشاري الخاص إميل بجاني، لأنه كان الرفيق اليومي للمشاكل التي عشتها خلال السنوات الثلاث.

بعدها توجهت مباشرة الى مدير الأخبار وأفهمته بكلمات خافتة بان تسميته جاءت مخالفة لإرادتي ولإرادة مجلس الإدارة، وأنني لم اوافق على التغيير في راس النشرة، وتمنيت له مع ذلك حظاً سعيداً.

تحدثت إلى سمير تابت، الذي كان مساعداً مثالياً في البرامج وفي التنسيق، وتحدثت عن دقته في العمل وشكرته على تعاونه اليومي. كان مساعدي منذ 1958. أما سليم تابت الذي كان مديرا للموظفين كامل الصفات، فشكرته على نجاحه المطلق في عمله وعلى حفظه السرية التامة الضرورية لعمله.

شكرت السكريترات على العمل الجيّد الذي طالما قمنَ به.

ثم أعربت لريشار رشيد عن امتناني له كمدير مالي. فمنذ الدقيقة الأولى، كان المستشار الذي أصغيت إليه بانتباه، لبراعته في الأرقام والمحاسبة، وكلما اردت تقديم تقرير إلى احد المسؤولين، كنت اشرح له رغباتي بجمل سريعة فيعود بعد يومين على الأكثر وفي جعبته كل الأرقام، وكل المعطيات والأجوبة على الأسئلة المطروحة. إن التقرير الناجح الذي قدمته إلى مجلس الوزراء في 24 شباط كان في اغلبه من عمله، أما أنا، فاكتفيت بجعل التقديم أكثر وقعا واقرب إلى الفهم.

تملّكني التأثرُ أكثر فأكثر وأنا انطق بكلمات الوداع، وعندما وصلت إلى محمد كريمه، لم استطع حبس دموعي. ليس لأنني لن أرى محمدَ بعد اليوم، بل لأنني عرفته منذ 40 عاما،

ولأننا عملنا معاً ونجحنا معاً في مغامرة شركة التلفزيون اللبنانية، كما ربحنا معاً رهان تلفزيون لبنان خلال السنوات الثلاث من رئاستي، ثم إطلاق القناة 9، وتصورت كيف سيعمل غداً مع مدير عام جديد، كان طوال مسيرته في شركة التلفزيون اللبنانية، يعمل تحت إدارته. طوال ثلاث سنوات، لم اطلب أبداً من كريمه المجيء إلى مكتبي (إلا إذا كنت استقبل احداً). كنت اذهب إلى مكتبه كي لا يشعر، وأنا برتبة مدير مثله، بأنني أصبحت رئيساً له. احترمته لدرجة أنني تعاملت معه على قدم المساواة من دون أن أشعره يوماً بأي فرقٍ بالرتبة. كيف سيتعاطى إبراهيم الخوري معه؟ وكيف سيشعر كريمه؟ هذه الصور للمستقبل القريب جعلتني ادمع. فكريمه، ابعد من كونه مساعدي كان صديقي. صديقي الحقيقي. يوم كانت الخطوط الهاتفية مقطوعة ما بين الحازمية والاشرفيه، أثناء اعنف الحروب ما بين العماد عون والقوات اللبنانية، كنت اتصل بمحمد كريمه في تلفزيون لبنان ليتصل بأهلنا وأصدقائنا ويطمئنَّ عليهم. إن رجالاً مثل محمد كريمه نادرون، لا بل نادرين جداً.

شربنا كأس الوداع وانصرف أعضاء مجلس الإدارة قبل وصول أعضاء المجلس الجديد.

استقبلت إبراهيم الخوري، وحسام أبو شقرا ورفيق نصر الله في مكتبي واوجزت لهم المشاريع قيد التنفيذ والوضع المالي للتلفزيون، كان اجتماع ودّياً ومهنياً دام نصف ساعة، لأعود وأجتمع مجدداً مع المدراء في قاعة المحاضرات.

بمعزلٍ عن مدير الأخبار، كان إبراهيم الخوري يعرف الجميع والجميع يعرفونه. بعد تقديمي اياه، اخذ الكلام وقال: «أصدقائي الأعزاء، جئنا اليوم لنشمّر عن سواعدنا ولنعمل من دون هوادة، لنجعل من تلفزيون لبنان، التلفزيون الأول في لبنان». رأيت ابتسامة صغيرة ترتسم على شفاه معاوني كافة.

عند المغادرة، قال لي إبراهيم، سنعود ونتلاقى طبعاً في حفل التسلّم والتسليم. أجبته: «عزيزي إبراهيم، إن التسلّم حصل لتوّه. ولم يعدْ لي الحق بشراء دبوس. الملفات موجودة أمامك وكلها في منتهى الشفافية. وسيكون مساعدوك سعداء بوضعك في جو كلٍّ شيء. سأرتب فقط درجي واغادر، ولن تروني بعد اليوم».

رافقت المدير الجديد ومستشاريه الى المصعد ثم عدت لأخذ آخر ملفاتي. استدعيت ريشار رشيد لأسلمه فواتير بتكاليف سفري الى شاطئ العاج، وسلّمني المدفوعات التي تعود اليَّ من تلفزيون لبنان، ثم طلبت منه إغلاق باب المكتب.

قلت لرشيد: «سأخبرك بشيء أبقيته سراً طيلة السنوات الثلاث الماضية. عند وصولي إلى تلفزيون لبنان، استدعاني الوزير مكاري إلى مكتبه وقدم لي لائحة من ستة أشخاص طلب

مني تسريحهم ليوظفهم تلفزيون المستقبل. كان اسمك في رأس تلك اللائحة. (بدا لي رشيد مندهشاً) كنت أمام خيار دراماتيكي بعض الشيء: أما أن اقبل وأترك الرجل الذي يملك بين يديه مالية تلفزيون لبنان يذهب، مما سيتسبب بشللي، وإما أن أبقيك بالقرب مني وحينئذ، أستطيع الاعتماد على مستشار مالي قانوني لكنه قد يتحول الى يوضاس ويمرر الأرقام إلى تلفزيون المستقبل الذي يطلب توظيفك.

«عزيزي ريشار، قررت الاحتفاظ بك بقربي، من دون أن أقول لك شيئا، قد يجعلك تبالغ في حماسك، وحسناً فعلت. أنا راحل اليوم وأستطيع أن أقول لك كم كانت مساعدتك لي ثمينة، واهنئ نفسي عليها. اعتقد أنني معك ومع كريمه، شكلنا ثلاثي مهم لإدارة تلفزيون لبنان. وأنا شاكر لك».

اغرورقت عيوننا بالدموع فتعانقنا. مررت مجددا بالمكاتب لأودع زملائي.

كان ميلاد ينتظرني وهو غاضب جداً. تركت تلفزيون لبنان مع غصة في القلب. عندما عدت إليه قبل ثلاث سنوات، كانت الأحلام تضج في راسي، إلا أنها ما لبثت أن تبخرت حين استيقظت الى الواقع. حلمت خصوصاً بإنجاح تلفزيون عام في المعنى الصحيح للكلمة، تلفزيون يملكه الشعب، وليس رئيس الدولة، أو رئيس مجلس الوزراء، أو البرلمان أو أحد السياسيين. تلفزيون للشعب على غرار تلفزيونات فرنسا، والـBBC والـ RAI.... الدولة بالتأكيد تتحمل عبئه المالي لكن ليس للترويج لنفسها وتبرير سياستها، وابعاد المعارضين لها عن شاشته.

طوال ثلاث سنوات، حلمت بتلفزيون رسالته تثقيف المواطن، وتلقينه حقوقه وواجباته، يقدم حواراً في الثقافة، والتاريخ، والحضارات. وفي سبيل تحقيق هذا الغرض، على التلفزيون العام بث برامج في ساعات الذروة لا طابع تجارياً لها ولا تدر ارباحاً من الإعلانات. إلا أن الدولة لا تملك هذا المال ولا تستطيع أن تسمح لنفسها بهذا الترف.

لذلك، حلمت ايضاً بإشراك المواطن في نفقات تلفزيونه العام، وهو ما جهدنا للقيام به خلال السنوات الثلاث: فرض دولارين كضريبة إضافية على فاتورة الهاتف الخلوي أي 24 دولارا سنويا، مقتطعة مباشرة، تدر علينا 20 مليون دولار بفضل الاجهزة الثمنمئة الف الموضوعة في الخدمة. لم يكن احد ليلاحظ هذه العلاوة على فاتورة محمّلة بأعباء خدمات مختلفة.

حلمت بان تغطي هذه المبالغ، تكاليف تلفزيون لبنان والإذاعة اللبنانية والوكالة الوطنية الاعلام. لكنها ستغطي بالفعل محطة ذكية ومسلية وتحافظ عليها كأول محطة في الشرق

الأوسط.

بدلاً من ذلك، حرمت الدولة تلفزيون لبنان من امتيازاته لصالح التلفزيونات الخاصة، وكأنها تعلن وفاته مسبقاً. اختارت الشخصيات الفاعلة في الدولة الظهور على شاشات المحطات الأخرى وقاطعت تلفزيون لبنان.

حلمت بثلاث سنوات من الفرح والانتاج، ولم لا، الابداع...

لكنني تركت تلفزيون لبنان بقلبٍ معصورٍ، انما ايضاً بالرغم من كل شيء، بنهدة ارتياح لأنني انهيت عملي.

حلمت بتلفزيون مثالي لكن الدولة شاءت العكس وتركت المحطة في حال النزاع الاخير.

قضيت ثلاث سنوات في الجحيم!

القسم الخامس
نهاية القصة

تابع

في الحادي والعشرين من نيسان 1999 انتهت تجربتي التعيسة مع تلفزيون لبنان. نحن الآن في الالفين وسبعة. سبعة اعوام مرت، فاين اضحى تلفزيون لبنان ؟ واين اصبحت باقي المحطات في لبنان وكيف تطورت؟ في سبع سنوات، عرف لبنان تطوراً كبيراً في ميدان المرئي والمسموع، لكنه تطور ترافق في العالم العربي بثورة فعلية في هذا القطاع أكان على مستوى المحطات الارضية او تلك الفضائية.

في الصفحات التالية، سيجد القاريء صورة دقيقة ولو غير شاملة للنهضة الكبيرة لهذا القطاع في العالم العربي حيث امتلكت كل دولة الوسائل الاحدث في الانتاج والبث وانفقت مئات الملايين من الدولارات لامتلاك الحق بان تكون الاولى في الشرق الاوسط الغني بالوعود.

هذا الشرح سيكون وصفياً وتحليلياً على طريقتي الشخصية حول ادارة المحطات التي تبث من لبنان ومجموعة المحطات الفضائية الجديدة

الفصل الثالث والعشرون

تلفزيون لبنان: الموت البطيء

بدأ مجلس الإدارة الجديد العمل فوراً للحفاظ على النبض الذي خلفناه في البرامج وفي الأخبار. وبكل أسفٍ، فإن النشرة التي عُهد بها إلى مدير لا يتمتع بخبرةٍ تلفزيونية، بدأت تفقد من مشاهديها. شعرنا بأن الاجهزة توجه الاخبار عن بعد، لكنها لا تفهم ماهية التلفزيون العام. عكست نشرة الأخبار وبرامج الحوار السياسي، وجهة نظر الدولة بالكامل، ولم تتركْ مكاناً للمعارضة وأقطابها. لم يُسمحْ بانتقاد أداء الحكومة، وتصرفت الإدارة بكاملها على طريقة «أمرك سيدنا» بإيعاز من مكاتب الاعلام، أو من رئاسة الجمهورية، أو الأمن العام، أو بحسب تعليماتٍ آتية من «مصادر حسنة الإطلاع» لا يجهلها احد، لكن يتكتم الجميع عنها.

في ما يتعلق بالبرامج، غابت الحلقات التي استحدثناها وحلت مكانها برامج من النوع ذاته ولكن ليس مع الأشخاص أنفسهم.

استبدل برنامج «صبحية» الذي كان يعده ويقدمه الصحافي الموهوب سعيد غريب، بـ«صباحو» الذي أعده أحد صحافيي جريدة السفير عبيدو باشا وقامت بتقديمه مذيعات فرضهن فجأةً السياسيون الموالون.

لعبة «ألو نعم»، التي جذبت الكثير من المشاهدين، توقفت أيضاً، فتلقفت التلفزيونات الأخرى المقدمين والمقدمات لبرامج مباشرةً.

ولكن الضحية الكبرى كان برنامج «تقرير عَ التقرير» لشربل خليل، الذي لم يتقبل المسؤولون الجدد عن الاعلام في العهد الجديد، بأن يتعرض للسياسيين، ولا إلى الوزراء ولا خصوصاً إلى أقطاب الدولة الثلاثة. شربل خليل الذي أضحك المشاهدين في لبنان برمته، حتى المشاهدين الصعبين، رأى نفسه مضطراً للتخفيف من لذعاته وثني سيفه وكسّر سهامه. وبالرغم من ذلك، وجدت أوساط الحكم أنه يبالغ، وفرضت عليه رقابة حازمة حوّلت البرنامج إلى خمسَ عشرةَ دقيقةً. ضاق شربل وفرقته ذرعاً وعقدوا مؤتمراً صحافياً، أعلنوا فيه توقفهم عن التعاون مع تلفزيون لبنان، لأن الرقابة قمعتهم الى اقصى الحدود، مما شكل صفقةً

رابحةً لـLBC التي كانت تسعى لإيجاد فرقة شانسونيه جيدة تنافس بواسطتها برنامج «أثقل شي» الذي كان يحصد على تلفزيون المر شعبية كبرى. اطلق خليل على برنامجه اسم «بس مات وطن» وهو يواصل إضحاك مشاهدي الـLBC حتى اليوم.

حتى ان برنامج «Télé Cinéma» الذي قدمته باميلا جبرا وأعده ادي أسطا اوقف بدوره بحجة انه «سخيف»، وهو امر منافي للحقيقة تماماً، بدليل أن النقاد السينمائيين في الصحافة اللبنانية اجمعوا على وصفه بالبرنامج الأكثر إبداعاً وتشويقاً.

أمّا إنتاج المسلسلات الذي يعد فخر تلفزيون لبنان، فلم يعد ويا للأسف، بالمستوى الذي كان عليه تحت إدارة فؤاد نعيم والذي استمر معي، وتم انتاج «اسمها لا» و«ليالي الذئاب».

أمّا الذي أجهز كلياً على تلفزيون لبنان، فهي السياسة التي اتبعتها الدولة في انتخابات العام 2000 والتي طبّقها تلفزيون الدولة بحذافيرها.

كانت انتخابات العام الفين مناسبة لعهد الرئيس لحود، ليضرب بقوة لاسقاط العديد من النواب الموالين للرئيس الحريري ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، اللذان شكّلا رأس حربة المعارضة للنظام الحاكم. الرئيس الحريري كان تنحّى في تشرين الثاني 98، بالرغم من الأكثرية المريحة من النواب الذين سمّوه لرئاسة الحكومة. لم يكن الرئيس لحود قادراً على المساكنة مع الرئيس الحريري لإدارة أعمال الدولة.

في المعارضة، ابتعد الرئيس رفيق الحريري عن النشاطات المباشرة، وفضّل العمل في العمق لدى حلفائه وناخبيه، وهو استعمل قوة تلفزيون المستقبل الذي يملكه كلياً، وتصرف ازاء هذه المحطة تماماً مثلما فعلت الدولة من خلال تلفزيون لبنان: انتقاد لاذع، عدم إعطاء حق الرد، ترويج غير مباشر «للمرشح» رفيق الحريري ولحلفائه السياسيين. انتقل تلفزيون المستقبل للمرّة الأولى بعد انشائه الى المعارضة.

عندما شعر مستشارو رئيس الجمهورية (العسكريين من دون شك)، بأن تأثير تلفزيون المستقبل المرئي والمسموع سيكون كبيراً على الناس، نصحوه بشنِّ حملة تحقير وذمٍّ بحق رفيق الحريري، تعدت حدود الأخلاق وآداب السلوك والتهذيب واللياقة. اخترعوا شهوداً مستعدين للتشنيع بالمرحوم الرئيس السابق لمجلس الوزراء، ولُفقوا تحويلات مصرفية منه إلى إسرائيل، واتصالات برجال أعمالٍ مشبوهين. حتى أن احد علماء الدين ذهب إلى حد اتهامه برفض إعمار جامع محمد الأمين[1] . وأعدت كليبات تظهر عطش «مصاص الدماء»

[1] حيث يرقد جثمانه اليوم.

لدم الأبرياء، بالاضافة الى أفلام اخرى شائنة.

في هذه الأثناء، انتظر الجميع الحملة على المستقبل، وتضاعف عدد مشاهديها، لكن بقيت المحطة رزينة ولم تردّ على كليبات تلفزيون الدولة، بل دافعت عن عمل الرئيس الحريري طيلة خمسة عشر عاماً. لم يفرغْ قصر قريطم أبداً، وشيئاً فشيئاً جاء التقدير من الذين كانوا ينتقدون الرئيس الحريري، ولو لم يشاطرونه الرأي، وانضم كثيرون إلى معسكره لأن حملة تلفزيون الدولة أثارت الاشمئزاز في نفوسهم، كما جذبتهم المقابلات التي خصَّ بها تلفزيون المستقبل والتي انتظرها الناس باهتمام.

المحزن في هذه الحملة الانتقادية، كانت قناعة «المستشارين» انه بفضلها، أصبح الحريري في حكم المنتهي. وزادوا قائلين: «وحده الحريري سينجح من لائحته، ومن الممكن أن يمرَّ وليد جنبلاط لكن ليس بالتأكيد».

جاءت نتائج الصناديق لتمحو ادعاءاتهم الخادعة، ونجحت لوائح رفيق الحريري الثلاث في بيروت بفارق آلاف الاصوات، كما ربح وليد جنبلاط في الشوف وبعبدا وعاليه، واخترق بيار حلو وحده لائحة الزعيم الدرزي.

أتمنى أن يأتي يوم، تدرِّس فيه جامعات المرئي والمسموع، ظروف هذه الحملة وملابساتها من التحقير والذمِّ بالإضافة إلى نتائجها. فجمهور المشاهدين الواعي تمكن من التمييز بين الدعاية والخبر الحر، وغلبت لديه حرية الاختيار على انحطاط التفكير عند الأشخاص الذين لم يفهموا أن رجال مثل غوبلز لم يعودوا موجودين. وبكلمةٍ واحدة انتصرت الديموقراطية على الديكتاتورية المزعومة.

في أول مؤتمر صحافي عقده بعد الاكتساح الانتخابي الذي عزز زعامته السياسية، اظهر الحريري كرم أخلاق رفيعة. ورداً على سؤال احد الصحافيين إذا كان سينتقم من تلفزيون لبنان، أجاب: «لم يكن موظفو تلفزيون لبنان مسؤوليين عما جرى. بل قاموا فقط بتنفيذ الأوامر. سأهتم بالذين أعطوا تلك الأوامر».

بالطبع، أخذ الحريري حجم المرشح الأقوى لرئاسة الحكومة، بفضل الأكثرية التي ايدته في الاستشارات الملزمة. كان الجميع يخشون هذه المساكنة الجديدة التي لم ترقْ لأحد. شكّل رفيق الحريري وزارة حمل فيها غازي العريضي حقيبة الإعلام. كان خياراً ممتازاً لكون الرجل إعلاميا وصحافياً محنكاً يعرف جيداً تلفزيون لبنان. اعتقد الجميع أن تلفزيون لبنان سيشهد معه انطلاقة جديدة.

للأسف، في شباط 2001، هزّ عالم المرئي والمسموع إعلان الوزير العريضي وقف تلفزيون

لبنان عن البثّ في الأول من آذار 2001، بعد وضع قرابة 500 موظف من الإذاعة اللبنانية في التصرف. هل كان هذا ثأر رفيق الحريري من تلفزيون شتمه، وأهانه، ومرّغه بالوحل؟ أم بداية تطبيق الحل الذي وضعته شخصياً من خمس نقاط والذي تقضي النقطة الأولى فيه بصرف جميع الموظفين؟ الم يجد العريضي أقل من وقف تلفزيون لبنان وصرف الموظفين كافةً؟ هل هي بداية الخصخصة التي أرادتها حكومة الحص واستبعدها الرئيس لحود بعد المرافعة التي قدمتها في 24 شباط 1999 في مجلس الوزراء؟ أم انه العمل بنصيحة الوزير السنيورة الذي لم يفتأ يردد منذ تعييني في تلفزيون لبنان: «أنا لا أريد تلفزيون لبنان»؟

كيف سيصادق الرئيس لحود على القرار، وهو الذي استعمل تلفزيون الدولة لضرب عدوه اللدود، رئيس الوزراء نفسه، وهو الذي أكد لي أيضا، يوم كان قائداً للجيش انه لن يرضى أبداً بإقفال تلفزيون لبنان؟ أم إنه قرار فرض نفسه لعدم وجود حلٍ لإنقاذ تلفزيون لبنان ومن الأفضل بالتالي وقف نزيف تلفزيون الدولة، هذه الدولة التي تسيرٍ أكثر فأكثر نحو الإفلاس، بالرغم من جهود التمويل التي سعى اليها رفيق الحريري وفؤاد السنيورة؟

كانت هذه الأسئلة كلها مطروحة في الإعلام وكانت موضوع المناقشات كافة.

اتصلت بزملائي السابقين: محمد كريمه، ريشار رشيد، سمير تابت وسليم تابت. كانوا جميعهم مذهولين لهذا القرار ولكنهم كانوا أيضا يجرون، في اذهانهم، حساب التعويضات الثلاثية التي سيتقاضونها في حال صرفهم. القدامى منهم شعروا بأنهم يخسرون مؤسسة تعلقوا بها، لأكثر من 40 عاماً في بعض الاحيان.

أمام صرخة الاستنكار التي ارتفعت في الأوساط السياسية، والصحافية، والفنية والشعبية، في وجه هذا القرار، وعد غازي العريضي بأن يكون الإقفال لفترةٍ قصيرة، وان يعاود تلفزيون لبنان بثَّ برامجه في الخامس والعشرين من أيار لمناسبة الذكرى الأولى لتحرير جنوب لبنان بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي.

في 28 شباط، نظّمت المؤسسة اللبنانية للإرسال طاولة مستديرة دعتني إليها كما دعت ريمون جبارة وضيوف بارزين. كان المقصود «تأبين» التلفزيون الاول في الشرق الأوسط.

قمت بمرافعةٍ مؤثرة لصالح المحطة المحتضرة مذكراً بكل ما جعل منها الذاكرة الجماعية للشعب اللبناني.كان الانفعال يصدئ حناجرنا كلّما اقتربنا من منتصف الليل، ساعة الإقفال النهائي. انضم إلينا وسام عز الدين من باريس بواسطة الهاتف ليعبر عن مرارته للحال التي وصل إليها التلفزيون العام، بفعل عدم تفهم الدولة والقرارات التعسفية التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة. كان وسام، أكثر من أي شخص آخر، يشعر بأنه مصاب في عمق أعماق

نفسه. ألم يكن، بعد حصوله على أول رخصة لاستثمار تلفزيون في لبنان، المبتكر الحقيقي للشاشة الصغيرة في لبنان وفي البلدان العربية؟ وكلما تتالت الدقائق، كلما غصت الحناجر تأثراً، فيما ننظر إلى شاشة تلفزيون لبنان حيث ظهرت المذيعات بعيون دامعة لتلاوة كلمات وداع يخنقها الحزن.

مرّ ببالي جميع الذين «صنعوا» التلفزيون في لبنان منذ اليوم الأول: (محمد كريمه، سمير تابت، عز الدين صبح، وكثيرون غيرهم). طبعاً، جاء وعد الوزير العريضي ليبلسم قلوب الجميع. تلفزيون لبنان سيعود إلى الهواء لمناسبة الذكرى الأولى لتحرير الجنوب في 25 أيار 2001. لكن منتصف الليل كان قاسيا، والليلة السعيدة التي قالتها المقدمة تحولت إلى وداع تعيس.

هذا الإقفال اسعد فريقين: الأول هو الموظفون الذين سيتقاضون تعويضاتهم مضاعفة ثلاث مرات لتبلغ ما يناهز الـ34 مليون دولار، والثاني مجلس الإدارة الذي رأى ولايته تطول ليشرف على الإقفال النهائي للمحطتين.

أما خيبة الأمل الكبرى فتسبب بها الشعب اللبناني الذي لم يحرك ساكناً ليحتجَّ ضد القرار الحكومي، واكتفى بعضهم بالتحدث في الصالونات عن إقفال المحطة القديمة، وايد هذه النهاية لمؤسسة تغوص في مستنقع من الديون والخسائر المالية، وترهق موازنة الدولة التي لديها أولويات أخرى مهمة (وتدر الثروات على القيمين عليها مثل مجلس الجنوب، وصندوق المهجرين الخ...). لكن المتعلقين بالمحطة اسفوا لأنها لم تستطع الإفادة من اعادة النظر في حالها المادية لتبقى صامدة في وجه العواصف المختلفة التي هزّتها خلال السنوات والأزمات الماضية. أما الجمهور فبقي خامدا ولم يظهر اي تعاطف مع التلفزيون الاول في الشرق الأوسط.

كنت في باريس عندما أعلنت القناة الفرنسية الخامسة la Cinq الإقفال لأسباب اقتصادية، فتجمهر آلاف المشاهدين أمام مبنى القناة للإعراب عن سخطهم، والاحتجاج على الإقفال. تضامن المشاهدون ضد إقفال قناة اعجبتهم كثيراً.

ربما ملَّ اللبنانيون سماع النقابة تهدد بالإضراب مع نهاية كل شهر، ورؤيتهم مزاريب الهدر تزداد يوما بعد الآخر، والنواب ينتقدون تلفزيون الدولة، والسياسيون الموالون يكيلون المديح للدولة اللبنانية وللدولة السورية الحاضرة في كل القرارات.

بالرغم من ذلك، أدخل هذا التلفزيون البهجة إلى كل بيت ومنزل، وثقف أجيالاً بأكملها. واستمرَّ بالرغم من الحرب هذا الخيطِ الرفيع للوحدة الوطنية.

المحطة جُرحت واغتُصبت وقصفت واحرقت وتألمت وقمعت وقسمت ثم توحدت،

وأُسيء استغلالها والدفاع عنها لتقع اخيراً فريسة الاغتيال.

نسي الناس أن تلفزيون لبنان موجود، وشاهد المشتركون بالكابل (وهم كثر) الصورة تختفي عن شاشتهم الوطنية والتلفزيون العام يغيب عن المشهد المحلي.

فيما بعد أخبرني أحدهم أن موظفين قابلوا الوزير، ليعرضوا عليه العمل من دون راتب بشرط أن تبقى صورة تلفزيونهم على الهواء. فكان الرفض قاطعاً. عاد البث في 25 أيار وشاهدنا خلال ثلاثة أيام استعراضات فصائل حزب الله وخطابات نارية، ثم حلت بعد الابتهاج «الصحراء البرامجية» وأصبحت الصورة المقدمة للجمهور مثيرةً للشفقة أكثر من إي وقت مضى.

أوقفت نهائياً مسلسلات جيدة (بقلم شكري فاخوري) وترك آلاف المشاهدين اللبنانيين والعرب (لان تلفزيون لبنان كان يبث فضائياً منذ بعض الوقت) على عطشهم بسبب انقطاع القصة في منتصفها. (أتخيل ردّ فعل الجمهور الفرنسي في حال قطع TF1 بثَّ المسلسل الناجح DOLMEN، بعد الحلقة الرابعة، وهو برنامج كسر الرقم القياسي لمشاهدي المسلسلات في فرنسا! كانوا سيستولون على الباستيل مرة ثانية بالتأكيد!!!)

خلال زيارة قمت بها لاحقاً إلى الوزير العريضي، قلت له بكل صراحة رأيي في قراره المتعلق بإقفال تلفزيون لبنان. صارحني عندئذٍ وبكلِّ مودّةٍ بدوافعه الفعلية:

«أنت ادرى من أي كان بالخسائر الهائلة لتلفزيون لبنان. لا شيء يمكنه تعويم صناديق هذه المؤسسة. والدولة عاجزة عن سدِّ الثغرات، كما ان فرض ضرائب على الشعب، اثار كما تذكر استنكاراً عارماً من قبل السلطات والنقابات. (والصحيح أيضاً أن الوزير أخطأ عندما صرح فجأةً أنه سيقترح زيادة 5000 ل.ل. على فاتورة الكهرباء...»).

«لم أعدْ قادراً على ترك الأمور على حالها، كما ان شخصيةً بارزة في التلفزيون العربي تبدي رغبة حقيقية لشراء 49٪ من رأسمال تلفزيون لبنان[1]، بالإضافة إلى التزامها بإعادة تجهيز الاستديوهات، وأجهزة الإرسال، ودفع مئة ألف دولار شهريا للدولة». وتبقى السياسة من مسؤولية الدولة كما تبقى لها الكلمة الأولى في الأخبار اليومية والحوارات السياسية.

ستكون الدولة رابحة على الأصعدة كافة: الحد من النزف المالي، الحصول على تجهيزات جديدة، ضخّ دمٍ جديد على مستوى الموظفين، تجديد الهيكلية، وفي الأخص انهاء سيطرة النقابة على الإدارة. ومع وضع اليد على الأخبار تحصل الدولة «على الزبدة وعلى ثمن الزبدة» كما

[1] يتعلّق الأمر بالشيخ صالح كامل، رئيس مجلس إدارة الـ«أي.أر.تي» الذي كنت على وشك توقيع اتفاق تعاون معه.

يقول المثل الفرنسي.

عندما سألته لماذا لم يعقد هذا الاتفاق بعد، أجابني غازي العريضي: «كما في جميع أعمال الدولة التي لا تتوافق فيها مصالح الرئيسين الحريري ولحود، اجهض مشروع إنقاذ تلفزيون لبنان لسوء الحظ!».

كانت الدولة ستحصل على اثني عشر مليون دولار في غضون عشر سنوات، وستحافظ على التلفزيون وعلى ادارة الأخبار. مرة أخرى، وقع تلفزيون لبنان ضحية الخلافات السياسية، لذا قررت الدولة إقفاله بعد ثلاث سنوات من قرار الرئيس لحود الاحتفاظ بملكيته كاملة للدولة اللبنانية.

تمت إعادة الافتتاح اذاً في ذكرى تحرير الجنوب، لكن الدولة لم تقم بأي جهد لرفع شأن هذه «السيدة الجليلة».

منحت الدولة مئة وخمسين ألف دولار شهريا لإدارة تلفزيون لبنان، وهو مبلغ يثير السخرية. أعادت الإدارة توظيف بعض القدمى من المستخدمين لكن الميزانية لم تكن كافية إلا لإحياء نشرة الأخبار في حدها الأدنى. لم يقدَّم أي برنامج جديد (فقط برنامج بيع متلفز يحييه مقدمان لا يدريان ماذا يفعلان)، ولا أي فكرةٍ جديدة. لم يقدم أحد على ما بوسعه تجديد المحطة، بل هم لجأوا للمرة الألف إلى بث مسلسلات أبو ملحم، وأبو سليم، ومسرح شوشو، وبرامج لهند أبي اللمع. كثيرون أحبوا تلك القصص الآتية من القرن الماضي والتي تحتفظ بشباب دائم.

كانت أهم الخسائر الناجمة عن إقفال تلفزيون لبنان اختفاء القناة 9 الفرنكوفونية، التي ماتت وشبعت موتاً وكان يلزمها أعجوبة لإعادة إحيائها. علماً أن اتفاقاً وقِّع في بداية عهد الرئيس لحود بين وزير خارجية فرنسا، ووزيري الإعلام والثقافة اللبنانيين، يسمح بتطوير القناة الفرنسية في الإذاعة اللبنانية والقناة 9 في تلفزيون لبنان.

جاء البروتوكول كنتيجة للجهود التي بذلها صديقي دومينيك شاستر، القائم بأعمال المرئي والمسموع في السفارة الفرنسية والذي ساعدني كثيرا لدعم القناة 9 أثناء ولايتي.

بعد رحيله، حمل خلفه بيار دوفولوي الشعلة واندفع دون تروٍ لإعادة فتح القناة 9. كانت لنا في هذا الصدد مناقشات طويلة، ولقاءات مثمرة، رعاها السفير الفرنسي الجديد فيليب لوكورتيه الذي قام هو الآخر باتصالات حثيثة لإعادة فتح القناة 9.

مع وصول غازي العريضي الى وزارة الإعلام، راهن الجميع على فرنكوفونية الوزير الجديد (في مقابل انغلوفونية سلفه أنور الخليل) واعتقدنا بأنه سيكون أكثر تأثرا بحججنا لإعادة فتح القناة 9.

استغليت انعقاد مؤتمر الإعلان الفرنكوفوني العالمي في بيروت في نهاية العام 2002، لمقابلة الرئيس لحود[1] وطلب موافقته على إعادة إحياء القناة 9. أجابني: «بالطبع أوافق، لا بل اعتمد عليك لأرى من جديد برامج جيدة».

تسلحت بهذا الدعم غير المتوقع وطلبت موعداً من الوزير العريضي وطلبت منه إعطائي تفويضاً رسمياً للتكلم باسم الحكومة اللبنانية، للحصول على الدعم والمساعدات الضرورية لإعادة تجهيز القناة الفرنكوفونية. وقّع لي التفويض حالاً.

توجهت في كانون الثاني 2003 إلى فرنسا لأعمال خاصة وطلبت موعداً من «كنال+» وTV5 ومن السيدين بوادان وفياتّ في وزارة الشؤون الخارجية. تكللت الزيارتان الأولى والثانية بالنجاح والصداقة، لكن المحادثات التي أجريتها في وزارة الخارجية سقطت علي كالصاعقة ووضعت حداً لحماسي في الدفاع عن الفرنكوفونية المتلفزة في لبنان.

في الواقع، عندما تطرّقت للمساعدة المالية من خمسة ملايين دولار لإعادة إطلاق القناة 9، قال لي السيد بوادان فجأة: «لا يوجد ما يسمى بمساعدة مالية، هناك موافقة على قرض طويل الأمد، تسدده الدولة اللبنانية بفائدة متدنية. فلتكفل الدولة اللبنانية هذا القرض وثمة احتمال قوي للافراج عن الأموال. لكن في ظل الظروف السياسية الراهنة في لبنان، لا امل في قيام اتفاق بين أقطاب الحكم . ومن دون هذا الاتفاق، لا نستطيع تحرير القرض لإعادة فتح القناة 9 . نحن نأسف لهذا الامر لأننا نعرف جهودك كرئيس لمجلس إدارة تلفزيون لبنان، لكنَّ الظروف تغيرت للأسف».

دام اجتماعنا ثلاثين دقيقة، خرجت بعدها خائباً من وزارة الخارجية. عند عودتي إلى بيروت، طلبت مقابلة السفير فيليب لوكورتيه الذي استقبلني في مكتبه في السفارة على طريق الشام.

بعد أن أخبرته بمحطاتي المختلفة في فرنسا، قال لي بكل مودّة: «جان كلود، أنني أقدر فيك اندفاعك الدونكيشوتي لكنك ستحارب الكثير من الطواحين وأخشى ان لا تنجح جهودك. فرنسا لا تفكر إلا بشيءٍ واحد: الدفاع عن الفرنكوفونية في هذا البلد عن طريق اذاعة وتلفزيون فرنكوفونيين. مع الأسف، المسألة مسيسة لدرجةٍ، أصبح معها الاتفاق بين الرؤساء صعباً حتّى على إنشاء تلفزيون فرنكوفوني. لقد أعطيتَ الكثير من وقتك ومن شخصك، لكن

---

[1] كانت البعثة تضمُّ المأسوف عليه سرج أدّا، رئيس الـ«تي.في.5» والمدافع عن قناة فرنكوفونية في لبنان، جاك بيل وكان نائب رئيس وكالات الإعلان في فرنسا، وهو حالياً عضو في ديوان المحاسبة الفرنسي، إبراهيم تابت عضو مجلس الفرنكوفونية وأنا.

عليك التوقف لأن ذلك لن يقودك إلى شيء».

لم أستطع إلا أن أصغي إلى نصائح السفير. بالرغم من كل شيء، كانت لي انتفاضة أخيرة عندما دُعيت لإلقاء كلمة في مؤتمرٍ مخصص للبنان عُقد في أيلول 2003 في مجلس الشيوخ الفرنسي. وفي حضور الشيوخ والنواب الفرنسيين[1]، وسياسيين لبنانيين (الرئيس أمين الجميل، والنواب سعيد، لحود وغيرهم) ورجال أعمال و صحافيين وأساتذة جامعة، قدمت خطة للمستقبل تتمحور حول القوة الفرنكوفونية للبنان، والمنافع التي يمنحها لنا هذا الانتماء الثقافي الذي يتخطى اللغة. وختمت بنداءٍ مؤثر لإنشاء قناة فرنكوفونية في لبنان تكون بمثابة «معلّم الفرنسية الحقيقي للأجيال الصاعدة» لأنه «بتشجيع اللغة الفرنسية في لبنان، تقوم فرنسا ليس فقط بعملٍ ثقافي بل أيضاً وخصوصاً بالدفاع المشروع عن النفس».

في مطلق الأحوالٍ وجدت الحكومة صعوبة في المحافظة على تلفزيون لبنان، والحديث عن القناة 9 ظهر وكأنه عمل طوباوي يستحيل تطبيقه، حتى ولو حاولت مرة، وضع القناة 9 تحت وصاية وزير الثقافة.

في نيسان 2003، حصل تعديلٌ سياسي وعاد ميشال سماحة مرة أخرى إلى وزارة الأعلام. اعتقدنا أنه فأل خير يأتي بأمل ضئيل إلى صفوف الفرنكوفونيين، او ربما الدفاع عن تلفزيون لبنان. ألم يُصدر، من موقعه كرئيس لمجلس إدارة تلفزيون لبنان في العام 1985، انذاراً إلى وكالات الاعلان بعدم التعاون مع الـLBC (المنشأة حديثا)، تحت طائلة الملاحقة القانونية التي تفرض دفع مبلغ يساوي ثلاثة أضعاف المبلغ المدفوع إلى شبكة القوات اللبنانية؟

كان موقفه مبررا بالدفاع عن حقِّ تلفزيون لبنان الحصري لغاية 2012. كان مدافعاً حقيقياً عن التلفزيون العام.

بالإضافة إلى ذلك، فهو فرنكوفوني للغاية كونه أمضى «منفاه» القسري في باريس وشبك فيها صداقاتٍ متينةً.

لحظة تعيينه، اتصلت بسماحه لتهنئته فدعاني لمقابلته فوراً، لأنه يملك مشاريع كبرى للمحطة. كان يريد إعادة النظر في تلفزيون لبنان، في دوره وطريقة تشغيله والوسائل الكفيلة بانقاذ التلفزيون العام من حال التسيّب التي يستنقع فيها. الحديث معه جاء مليئاً بالوعود، وقوله لي: «أريدك إلى جانبي» كان ينم عن صداقة فعلية.

---

[1] كان السيد برنار ايميه الذي كان يرأس الندوة التي اشتركت فيها يؤيد وجهة نظري وقد عُين لاحقا سفير فرنسا في لبنان، بعد مغادرة فيليب لوكورتيه في نهاية العام 2004.

بيد أن تلك المقابلة بقيت من دون نتيجة واستمر تلفزيون لبنان على حاله. بعد تصويت البرلمان اللبناني لصالح تمديد ولاية الرئيس لحود ثلاث سنوات إضافية، كُلِّف الرئيس كرامي بتشكيل الحكومة بعد اعتذار الرئيس الحريري، المعارض للتمديد المفروض عليه من قبل السلطات السورية.

عينت الحكومة الجديدة نائب رئيس مجلس النواب السابق ايلي الفرزلي وزيرا للإعلام، وهو معروف بصداقته وعلاقته الوثيقة بسوريا. ظهرت هذه التسمية وكأن الدولة تريد التضييق على حرية التعبير. في الواقع، جاء تصريحه الأول تحذيراً موجهاً إلى وسائل الإعلام كافةً لتلتزم كلياً بقانون الصحافة وقانون المرئي والمسموع، معلناً خصوصاً ان المادة 68 ستطبق بدقةٍ (تمنع هذه المادة الإعلان الانتخابي تحت طائلة الإقفال النهائي للوسيلة الإعلامية المرئية من دون إعطائها حق الطعن). اعتبرت الصحافة والطبقة السياسية المعارضة هذه التصريحات كإنذار يسبق انتخابات إن لم تكن مزورة، فعلى الأقل معروفة النتائج سلفاً، لتضمن للحكم الحالي، أكثرية مريحة.

جاءت محاولة اغتيال مروان حماده في الأول من تشرين الأول 2004، ثم اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في الرابع عشر من شباط 2005، مع باسل فليحان ورفاقهما لتغيِّر هذه المعطيات وتحدث هزةً سياسيةً، ليس فقط على مستوى الجمهورية الصغيرة، بل أيضا على الصعيد العالمي.

بعد استقالة الرئيس كرامي، وتولي نجيب ميقاتي رئاسة الحكومة (وهو رجل أعمال شاب، ووزير للأشغال العامة مرات عديدة، كان أصغى الي بانتباه يوم عرضت عليه مشاكلي المالية في كانون الأول 1999) وقع الاختيار على شارل رزق ليكون وزيراً للإعلام، وكان خياراً سديداً وواعداً. بالفعل وبعد عودته إلى لبنان، عين شارل رزق مديراً عاماً لوزارة الإعلام إبان عهد الرئيس فؤاد شهاب، وقام بعمل مميز في العام 1978، يوم إنشاء تلفزيون لبنان من خلال دمج شركة التلفزيون اللبنانية وتلفزيون الشرق وتملك الدولة 50٪ من رأس المال، ثم تولى شارل رزق رئاسة اول مجلس إدارة للمحطة الوطنية ومارس مهامه إلى ما بعد انتخاب الرئيس أمين الجميل على رأس الجمهورية اللبنانية.

أتت تسمية شارل رزق كوزير للإعلام تتويجاً لقيامه بوظيفته خير قيام في خدمة الدولة، وبشكل أوضح في خدمة إعلام الدولة.

اجريت معه اتصالاً بروتوكولياً، تبادلنا المجاملات، والوعود باللقاء لمناقشة وجهات النظر.

كلفت حكومة ميقاتي بتنظيم الانتخابات النيابية فقاد ميقاتي المهمة إلى برِّ الأمان ووصل إلى الندوة البرلمانية عددٌ مهمٌّ من النواب الجدد اعطوا المعارضة (معارضة من؟ ولماذا؟...) أكثريةً مطلقة في مجلس النواب.

استفاد الوزير رزق من مروره في الوزارة لاستعادة ملفات تلفزيون لبنان (وقام بعملية تنظيف حقيقية للبرامج الموجودة)، وملفات الإذاعة اللبنانية (حيث عجزت وفرة من الموظفين المعيّنين من قبل المدراء المتعاقبين عن استعمال المعدات الحديثة التي قدمتها فرنسا لتجديد الإذاعة الوطنية) بالاضافة الى ملفات الوكالة الوطنية للاعلام ANI.

تقدّم الوزير بمشروع طموح اقترح فيه دمج الإذاعة اللبنانية وتلفزيون لبنان في مجموعة كبيرة تحمل اسم إذاعة وتلفزيون لبنان. وتحسَّبَ أيضا لخصخصة هذه المجموعة الجديدة RTL، التي تحافظ فيها الدولة على ما سمّاه السهم الذهبي الذي يسمح لها بالتّدخل في سياسة المحطة: الأخبار اليومية، البرامج السياسية، الحوارات الخ...

هذه الخطة تناقض «مشاريعي» لتلفزيون لبنان، لكنها قادرة على استمالة مجلس الوزراء لأنها تزيل عن كاهله هذا الكم من المصاريف والخسائر وتعفي الدولة اللبنانية من المسؤولية المباشرة. لكن هل سيسمح ضيق الوقت الذي طبع حكومة الانتخابات، للوزير رزق بطرح اقتراحه على مجلس الوزراء وانتزاع موافقته؟

في الواقع، قدّم الوزير رزق مشروعه في الجلسة الأخيرة للحكومة، المستقيلة حكماً، فأخذت الحكومة علماً بالاقتراح، وفق ما وصفته في اليوم التالي صحيفة لوريان لوجور على أنه «تصويت ايجابي» على المشروع.

وبما أنني كنت خائباً ومحبطاً من رؤية تلفزيون لبنان يخضع للخصخصة، توجهت برسالة إلى الاوريان لوجور التي شرفتني بنشر مقالي تحت عنوان: «مسيرة للسيدة الجليلة المتوفاة». واليكم النص:

اعلن صديقي وزير الإعلام شارل رزق، وفاة سيدة جليلة.

من دون ان يلفظ حتى العبارة التقليدية في نشرات الوفاة : «ننعي إليكم بمزيدٍ من اللوعة وفاة السيدة الجليلة القدر، «تلفزيون لبنان»، البارحة، بعد صراع مرير مع المرض. الرجاء عدم ذرف الدموع، وعدم ارسال الأكاليل. والاكتفاء بإرسال تبرعاتكم إلى التعساء الذين سيخصخصون هذه المؤسسة الرسمية».

أُنشأت شركة تلفزيون لبنان في الأول من كانون الثاني 1978 وكان الدكتور شارل رزق أحد الموقعين على دمج شركة التلفزيون اللبنانية وتلفزيون المشرق كمدير عام لوزارة الاعلام

في حينه. تأسست الشركة الاولى في 1958 وكانت الاولى في الشرق الاوسط، وتأسست الثانية في العام 1962.

كنا شارل رزق وانا رئيسان لمجلس إدارة تلفزيون لبنان، لكن في زمنين مختلفين: هو في العام 1978، وأنا ما بين العامين 1996 و1999. ست سنوات تفصل ما بين خروجي من تلفزيون لبنان والخصخصة. يا للفرق!

العام 1999، طلب منّي مجلس الوزراء، برئاسة السيد سليم الحص يومذاك (حيث استقر رئيس الحكومة الحالي نجيب ميقاتي)، أن أجيب على ثلاثة أسئلة:

1) لماذا تربح جميع التلفزيونات بينها تلفزيون لبنان يخسر؟ قدمت الدليل، معتمدا على خبرتي المزدوجة كرجل إعلان وكرئيس لمجلس إدارة تلفزيون لبنان، على عدم صحة هذه المقولة، وقلت أن المؤسسة اللبنانية للإرسال هي الوحيدة التي تربح قليلا لأنها تبيع منتجاتها فضائياً.

2) هل يجب خصخصة تلفزيون لبنان؟ كان جوابي «لا» لانه في حالة من التدهور المادي يستحيل معها العثور على من يشتريه لان الرخص شبه مجانية .

3) لماذا تلفزيون لبنان لم يكن على الساتليت؟ أجبت بكل بساطة: منحت الدولة هذا الحق، ولأسباب سياسية، إلى المؤسسة اللبنانية للإرسال والمستقبل، وتجاهلت قناتها الخاصة.

في نهاية العرض، ضرب الرئيس لحود الطاولة براحة يده، وقال: سيبقى تلفزيون لبنان ملكاً للدولة.

الرئيس عينه وقع امس على موت أحدى املاك الدولة. زدّ على ذلك، أن السيد ميقاتي الذي وافق في العام 1999 على الاحتفاظ بتلفزيون لبنان، أصدر اليوم حكم الإعدام في حق المؤسسة الرسمية اللبنانية وحرم الدولة من المؤسسة الإعلامية الرئيسية التي سمحت لها بأن تكون على مسافة واحدة من جميع الافرقاء على الساحة، وفي وقت لا تسمح فيه القنوات الأخرى بحق الرد، للذين لا يشاطرونها الرأي.

وداعاً للحق في الثقافة، للحق في التعلم، للحق في تثقيف الأجيال ويجدر بالمواطن أن يفرض حصوله على هذا الحق على حكومته. وداعاً للتلفزيون العام.

تلفزيون لبنان كان سيدة عظيمة.

تتجه أفكاري الآن إلى صديقي المرحوم وسام عز الدين، الذي أنشأ التلفزيون في لبنان.

الصورة تتوقف، والدموع تبقى.

رد علي شارل رزق بعد يومين في الأعمدة نفسها من الصحيفة عينها. وعندما قرأت رده (الوارد لاحقا)، أدركت انه لم يلتقط أبدا الرسالة التي أردت إيصالها لدعم التلفزيون العام.

(رزق: الخصخصة مرادفة للنهضة وليست ورقة نعوة)

صرح السيد شارل رزق وزير الإعلام في أعقاب مقال ظهر في الاوريان لوجور عن خصخصة تلفزيون لبنان قائلاً: « يؤكد المقال أن خصخصة تلفزيون لبنان تعادل وفاته. امتنع عن التعليق واكتفي بتذكير القراء بالمعطيات الموضوعية التالية:

1) حين توليت مسؤولية تلفزيون لبنان عام 1978، كان رقم الاعمال يشير إلى عشرة ملايين ليرة لبنانية (أي 3،5 ملايين دولار في ذاك الوقت) في مقابل نفقات من احد عشر مليون ليرة لبنانية. عند مغادرتي عام 1983، كانت ميزانية المحطة خمسة وسبعين مليون ليرة لبنانية للواردات (23 مليون دولار في ذاك الوقت) و33 مليون ليرة لبنانية للنفقات.

2) تعود اسباب تلك النتائج إلى النظام القانوني الممتاز للتلفزيون المبني على التوازن ما بين مساهمة القطاع الخاص (خمسون في المئة) ومساهمة القطاع العام (خمسون في المئة). ومثلت Sofirad المساهمة الفرنسية ضمن القطاع الخاص وتولى مندوبها في تلفزيون لبنان، كزافييه غويو بوشان، لاحقاً رئاسة تلفزيون فرنسا (Antenne2 et FR3).

3) بعد العام 1983، غرق تلفزيون لبنان في الإفلاس. وبلغ تراكم العجز، ما بين العامين 1990 و2004، مئة وواحد وأربعين مليار ليرة لبنانية. وهذا عائد بشكل أساسي إلى التغييرات التي أدخلتها الدولة على نظام تلفزيون لبنان الذي أصبح، بعد استبعاد القطاع الخاص، ملكاً للدولة مئة في المئة. أما الخسائر الكبيرة فتعود إلى الأعوام 1996، 1997 و1998.

4) بهدف وقف النزف، اقترحت على الحكومة ونلت موافقتها على خطة نهوض مبنية على الخصخصة الشاملة للشركة، كضمانة وحيدة لإدارة جيدة. وفقاً لهذه الخطة، تتخلى الدولة عن المسؤولية التجارية والإدارية وعن تعيين الموظفين، وتحتفظ فقط بحقِّ التدخل في مسائل محددة في دفتر الشروط وتقتصر على الأمن الوطني، مع الحفاظ على مستوى ثقافي معين، وعدم استخدام التلفزيون لأهداف طائفية الخ. في المحصلة، إن الخصخصة في مجال التلفزة، بعيداً من أن تكون ورقة نعوة، هي مرادف للنهضة ولحياة جديدة. من جهة أخرى، فان عدداً من أصحاب رؤوس

الأموال والمستثمرين الأجانب أبدوا رغبتهم في الاستثمار في الشركة المجددة».

بعد مشاورات طويلة ومنهكة، كلف فؤاد السنيورة، وزير المال في حكومات الرئيس الحريري، بتشكيل الحكومة.

عاد غازي العريضي مجدداً إلى وزارة الإعلام.

كنت مقتنعاً بأن شارل رزق سيتولى هذه الوزارة لإنهاء المهمة التي أوكلت إليه؛ وهذا ما دفعني لارسال تحليل طويل إلى الرئيس لحود، دفاعاً عن تلفزيون لبنان، ملك الدولة، ومؤسسة عامة حقيقية.

التغيرات السياسية المستجدة اسعدت البعض: أولهم أعضاء مجلس الإدارة المعينين في الحادي والعشرين من نيسان 1999، لمدة ثلاث سنوات، لأن ولايتهم مددت مرة أولى، ثم مرة ثانية[1].

السعيد الآخر كان صائب دياب الذي دعي للمرة الثالثة لإدارة الأخبار في تلفزيون لبنان.

لكن للأسف، دلت دراسات المشاهدة، ان تلفزيون لبنان لم يستطع النهوض أبداً بعد إقفاله في 28 شباط 2001.

---

[1] أكتب هذه الجملة الأخيرة في 26 آب 2006.

الفصل الرابع والعشرون

المؤسسة اللبنانية للإرسال: الصعود الصاروخي

بعد تأسيسها في العام 1985، صعدت المؤسسة اللبنانية للإرسال سريعاً أدراج الشهرة لتصبح المحطة المفضّلة لدى اللبنانيين . ومع بدء بثها الفضائي، أصبحت القناة المفضلة للمشاهدين في العالم العربي.

بطبيعة الحال، وباعتراف الشيخ بيار الضاهر نفسه ووكيل أعمال المؤسسة اللبنانية للإرسال أنطوان شويري، خسرت القناة الأرضية المال بالرغم من حصولها على غالبية العائدات الإعلاناتية التي تنفق في لبنان. وفي 1997، بلغت حصة الإعلان المتلفز المدفوعة في لبنان حوالي اثنين وخمسين في المئة من مجموع المبالغ المصروفة (أي وقتها، ما يوازي أربعة وخمسين مليون دولار أميركي)، وبلغت حصة المؤسسة اللبنانية للإرسال اثنين وثلاثين مليون كمبلغ إجمالي، وحوالي تسعة عشر مليون كمبلغ صافٍ. أدى هذا الواقع الى غيرة التلفزيونات الأخرى التي تبث من لبنان، لكنه لم يسمح للمؤسسة اللبنانية للإرسال بتحقيق الأرباح.

خطط الشيخ بيار الضاهر، المدعوم من الماكينة الإعلانية للريجي التي يمتلكها أنطوان شويري، للبث الفضائي سريعاً، وراح يستثمر في البث عبر الفضائيات وفي الإعداد لبرامج أكثر فأكثر شعبية. كانت حكومة الرئيس رفيق الحريري أعطت حق البث الفضائي في كانون الأول 1996 لكلٍّ من المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المستقبل وتركت تلفزيون لبنان على الهامش من دون إمكانية لعرض برامجه (الجيدة) في البلدان العربية.

بعدها، تجاوزت المؤسسة اللبنانية للإرسال المنافسة مع القنوات اللبنانية الأخرى، لتطول ليس فقط لبنان (حيث كانت الأولى) بل قطاع الفضائيات الذي احتل فيه تلفزيون الـMBC مكانة واضحة إذ كان السباق الى اعتماد التنويع في برامجه، التي كانت تروق لمشاهدي المملكة العربية السعودية المتحفظين، تماماً كما كانت تروق لجمهورٍ أكثر انفتاحاً في لبنان ومصر

والإمارات العربية المتحدة. كان هدف المؤسسة اللبنانية للإرسال أن تقوم بالمثل وتشغل حيزاً جيّداً في بانوراما الفضائيات.

عقد الشيخ بيار الضاهر اتفاقاً مع أحد أهم أقطاب المرئي والمسموع العرب وهو الشيخ صالح كامل، مالك شبكة الفضائيات المتعددة ART (راديو وتلفزيون العرب). بفضل هذا الاتفاق، انطلقت المؤسسة اللبنانية للإرسال في برامج المنوعات التي وضعها على حساب المحطة الأرضية تماماً كما على حساب الفضائية. وبهذا استفادت المحطة الأرضية وساد الاعتقاد بأن المؤسسة اللبنانية للإرسال تربح المال في حين أن المحطة الارضية كانت تخسر في الحقيقة.

وبطلب من الرئيس الياس الهراوي، اتصل بي بيار الضاهر يوماً ليقول لي إنه مستعد لمساعدتنا على البث فضائياً لكن الأرقام التي قدمها كانت خيالية وكنت اكيداً بأن الدولة لن تساعدنا أبداً في هذه المغامرة. وهو أشار أن علينا البث على «C-Band» لنكون في عداد المحظوظين، وهنا ايضاً كانت خيبة الأمل الاخرى لعدم وجود قنوات شاغرة على هذه الموجة، اذ نالت القناتين المتبقيتين المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المستقبل. كان علينا انتظار القمر الاصطناعي الجديد لنستأجر الجهاز المخصص للذبذبة التي ستخوّلنا استعمال موجةٍ رقمية على الشبكة المعروفة بالـ«K.U». وهذا القمر لن يبدأ العمل قبل تشرين الأول 1998!!

سمح لي هذا اللقاء بتوطيد علاقتي أكثر ببيار الضاهر وكان لا يفوّت فرصةٍ الا ويعلمني بأحدث الابتكارات في عالم التلفزيون العربي.

تعاونت المؤسسة اللبنانية للإرسال كليّاً معنا خلال زيارة البابا يوحنا بولس الثاني إلى لبنان لكن، رغم ذلك، كان الشيخ بيار يسعى الى نيل المجد لوحده. فالمؤسسة اللبنانية للإرسال كانت افضل المحطات الاخرى على الصعيد التقني لذا حصلت على القسم الأكبر من التغطية، أكان من المروحية أو بالكاميرا النقالة منذ وصول البابا إلى المطار وانتقاله إلى قصر بعبدا. وهي غطت ايضاً تجمّع الشباب في بكركي وحريصا، ولقاءات الشباب مع قداسته وتنقله في «البابا موبيلي» ما بين المقر ألبطريركي والمرفأ، حيث احتُفِل بالقداس البابوي الذي غطاه فريق عمل تلفزيون لبنان. لكن بالنسبة الى الأكثرية الساحقة من اللبنانيين، بدت المؤسسة اللبنانية للإرسال وكأنها التلفزيون الوحيد الذي قام بتغطية هذا الحدث، من دون الاخذ في الاعتبار الجهود المشهود لها التي قام بها تلفزيون لبنان وتلفزيون المر وتلفزيون المستقبل. هذه هي الحياة: من له يعطى ويزاد.

تحدثت مليّاً عن تجربة كأس العالم لكرة القدم عام 1998. والحقيقة، نحن ربحنا الجولة في المنافسة ما بين المحطتين في لبنان، لكن حدثاً واحداً لا يجعل من محطة تلفزيونية محطة رابحة، بل عاد الروتين إلى تلفزيون لبنان فيما كانت المؤسسة اللبنانية للإرسال تنطلق باتجاه مشاريع جديدة، اكثر جرأة ونجاحاً.

استثمر بيار الضاهر في توسيع استوديوهاته وفي تحسين نوعية معداته. وحصل على حق انتخاب ملكة جمال لبنان، الذي كان في الماضي يتم في حفلةٍ مقتضبة وبائخة، ليصبح فجأةً، بفضل الإخراج الجيد والديكور الرائع، حدثاً تلفزيونياً شعبياً بامتياز. كذلك أصبح حفل توزيع جوائز الـPhénix لاختيار أجمل إعلان (اطلقناه عندما توليت رئاسة المنظمة الدولية للإعلان فرع لبنان ونظمت ابنتي جوزيان الحفل)، موعداً يجتمع فيه كل الإعلانيين اللبنانيين والعرب في نقلٍ مباشرٍ لهذا الحدث التلفزيوني الحقيقي.

بعد خروجٍ برنامج «تقرير عَ التقرير» لشربل خليل من تلفزيون لبنان، استقبلته المؤسسة اللبنانية للإرسال تحت عنوان «بس مات وطن» وهو أحد البرامج الأكثر شعبيةً في هذه المحطة. كما أن كافة المشاهدين في البلدان العربية هم على موعدٌ كل جمعة وسبت مع برامج منوعات مبتكرة في الديكور والإخراج والأضواء والمقدمين، فيتسمر الجمهور أمام برنامج «يا ليل يا عين» (مريان خلاط وطوني أبو جوده)، «الشاطر يحكي» (زياد نجيم)، «علْ الباب يا شباب» (سيمون أسمر)، «ساعة بقرب الحبيب» (طوني خليفه).

تشجعت المؤسسة اللبنانية للإرسال، التي احتلت رأس الإحصاءات، على إبرام اتفاق مع شركة Endemol المبتكرة لفكرة Star Academy. فأعدت في بداية كانون الثاني من العام 2004 لأوّل Star Academy شارك فيه هواة من مختلف البلدان العربية: المغرب ومصر وسوريا والمملكة العربية السعودية والكويت ولبنان. فتن البرنامج المشاهدين في العالم العربي كله، ووردت ملايين الرسائل الهاتفية او عبر الهواتف الخلوية كل أسبوع إلى الشركة المختصة للتصويت للمشارك المفضل. وقف العالم العربي طوال أربعة أشهر مع برنامج Star Academy أو ضده. في خانة المؤيدين وجدنا الشباب الذين صفقوا للأعمال المبدعة من أغاني ورقصات وديكور يتبدّل كل أسبوع ويتغيّر للأجمل . وفي خانة المعارضين له، كان العلماء المتشددين الذين هددوا بتكفير هؤلاء الشباب الذين يعيشون تحت سقفٍ واحدٍ (ولو منفصلين شباناً عن الصبايا) ومنعت بعض البلدان تلقي البرنامج. هذا لم يمنع المؤسسة اللبنانية للإرسال من إعادة الكرّة في بداية العام 2005. لكن اغتيال الشهيد رفيق الحريري أحزن المشاركين في الموسم الثاني وأدخل الحزن إلى حياتهم اليومية. وعاد ستار أكاديمي في سنته الثالثة وفاز لبنانيٌ باللقب.

طرأ تغيير في بداية سنة 2004 اذ اشترى الأمير الوليد بن طلال أسهم الشيخ صالح كامل (49٪) فتقاربت مجموعة روتانا من المؤسسة اللبنانية للإرسال وسمح الأمر بمزيد من الاستثمار في بناء الاستوديوهات وتوسيع أبنية المؤسسة اللبنانية للإرسال.

لم يخلُ الأمر من بعض الاخفاقات مثل برنامج (إفتح قلبك) الذي قدمه جورج قرداحي (الذي أحرز نجاحاً كبيراً مع (من سيربح المليون)* فلم يحصل على النجاح المرتقب له، وبرنامج (الوادي) الذي لم يقنع أحداً ولم يستمر حتى نهايته.

لكن المؤسسة اللبنانية للإرسال فتحت ثغرةً هائلة في السياسة. اذ قامت بتغطية الأحداث باحتراف لا مثيل له. ونظراً لتعاونها مع مجموعة الحياة، كانت حاضرة في مختلف البلدان العربية. ومن بعض أعمالها الجريئة: تغطية حرب الخليج وحرب العراق، والتغطية المستمرة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، ووجودها على أرض الأحداث المهمة.

في لبنان أيضاً، كانت المقدمة السياسية للمؤسسة اللبنانية للإرسال ملفتة، ومن دون التراجع أمام أي تهديد، ظلت نشرة الاخبار تجذب أكثرية المشاهدين، وكذلك فعلت البرامج السياسية مثل (كلام الناس) لمرسال غانم و(الحدث) لشذا عمر.

أما صباحاً، فتتقدم اللحظة فقرة سياسية مباشرة تمتد على ساعتين ما بين الحادية عشرة والأولى ظهراً تستقبل فيها دولي غانم أو مي شدياق احدى الشخصيات السياسية أو الصحافية لتستعرض معها الأحداث اليومية.

كانت الإعلامية مي شدياق الأكثر حدّةً في هذا البرنامج أكان ذلك من خلال مظهرها أو طريقة طرحها للاسئلة أو شجاعتها. كانت تجمع عدداً كبيراً من مشاهدي البرنامج خصوصاً يوم الأحد، يفتنهم سحرها وجمالها إلى جانب جرأتها وحرفيتها. حملت مي شدياق راية هذه الحرية التي لطالما دافعت عنها بكل جوارحها، وانتقدت ما كانت تعتبره مناقضاً لحرية بلدها. وفي طرحها للأسئلة، كانت تتقن خلط الانتقاد بحسن السلوك لكنها لم تتراجع أبداً أمام أجوبة ضيوفها المنمقة بل كانت تلاحقهم حتى النهاية.

لا شك أن مي شدياق قالت في الخامس والعشرين من أيلول 2005، أكثر مما كان عليها أن تقوله، استرسلت في حرية تعبيرها أكثر من اللازم، طرحت السؤال اللاذع الذي كان لا يجدر بها التفوّه به.

---

* في شبكة برامج الشتاء 2005 عرضت المؤسسة اللبنانية للإرسال الأرضية برنامج (من سيربح المليون) الذي تم تصويره في استوديوهاتها بينما عرضت الـ(أم. بي. سي) البرنامج نفسه في الوقت نفسه على قناتها الفضائية مع جورج قرداحي بالتأكيد.

وبعد نهاية حلقتها، توجّهت مي شدياق لتناول الغداء عند أصدقاء، فقامت يدٌ مجرمة بوضع قنبلةٍ تحت مقعد سيارتها انفجرت بها. أراد أحدهم الانتقام منها بأبشع الطرق.

لكنه، وإن نجح في بتر يدها ورجلها، الا انه لم يستطع خفت صوتها.

ندّد المجتمع اللبناني كما المجتمع الدولي بهذا الاعتداء.

انا حزين في ختام هذا الفصل الذي أهديه إلى المؤسسة اللبنانية للإرسال، هذا التلفزيون الحرّ، الشجاع، الجبّار.

تماماً كما هي مي شدياق[1].

---

[1] عادت مي شدياق إلى لبنان بعد علاج طويل في باريس وعادت «بكل جرأةٍ» على شاشة المؤسسة اللبنانية للإرسال في 25 تموز 2006 في برنامج عنوانه... «بكلّ جرأةٍ». كانت حرب إسرائيل على لبنان مندلعة ولم تخسر مي لا من جمالها ولا من حماسها ولا من شجاعتها.

الفصل الخامس والعشرون

تلفزيون المستقبل: أي مستقبل؟

وصلت المفارقة في ميدان المرئي والمسموع إلى أوجّها مع إنشاء رفيق الحريري تلفزيون المستقبل وامتلاكه كلياً . لماذا مفارقة؟ لأن الحريري بشرائه خمسين في المئة من حصة القطاع الخاص في تلفزيون لبنان، سيطر كرئيس للحكومة (للحكومات) على رأسمال القطاع العام. بمعنًى آخر، كان الرئيس الحريري يشرف على كامل تلفزيون لبنان لأنه في الأساس «تلفزيون الدولة الرسمي».

بعد بيعه الدولة في نيسان 1995، مجموع الأسهم الخاصة، بقي الرئيس الحريري متحكماً بالمحطة العامة، لكن تضارب المصالح استمر رغم امتلاك رئيس الحكومة تلفزيون المستقبل وسيطرته على تلفزيون لبنان. وحدد تعارض المصالح هذا، تصرّف وزراء عديدين ومعاونين للرئيس الحريري.

رويت في الفصول السابقة كيف طلب مني الوزير مكاري صرف بعض موظفي تلفزيون لبنان الجيدين لتوظيفهم في تلفزيون المستقبل. وتطرقت إلى كلام الوزير السنيورة الذي ظلّ يقول: «أنا لم أرغب أبداً بتلفزيون لبنان»، وكرر لي كلامه كلما قصدته للحصول على سلفة مالية.

كما شرحت كيف قام وزير الإعلام باسم السبع بالسماح لتلفزيون المستقبل بالبث الفضائي غير آبه بتلفزيون لبنان على الإطلاق، وكيف طلب مني الرئيس الحريري بواسطة رئيس مجلس إدارة تلفزيون المستقبل نديم منلا، التصويت على إدخال محطته الى اتحاد إذاعات الدول العربية الـASBU حيث تشارك هيئات الدولة فقط.

نص قانون المرئي والمسموع الذي تم التصويت عليه في تشرين الثاني من العام 1994 على سلسلة توصيات وموجبات لم يطبقها العديد من التلفزيونات حتى الساعة، خصوصاً وأن مجموعة من الخبراء اعدت دفتر شروط بموجبات طبقتها بضع محطات لكن ليس تلفزيون «المستقبل».

ومما جاء في المادة السابعة:

«احترام الإنسان وحرية الغير وحقوقه و«الطابع التعددي للتعبير عن الأفكار والآراء والموضوعية في بث الأخبار» والأحداث وحماية النظام العام وضرورات الامن الوطني ومتطلبات المنفعة العامة».

بالطبع لم يطبق تلفزيون المستقبل ما يتعلق بالطابع التعددي للتعبير عن الأفكار والآراء الا في حالات نادرة. فمعارضو الرئيس الحريري كرئيسٍ لمجلس الوزراء، لم تتم دعوتهم إلى برامج حوارية وتم غض النظر عن أخبارهم السياسية. وفرض المسؤولون عن اعلام رئيس الوزراء مقاطعتهم ايضاً على نشرة تلفزيون لبنان[1].

رغم ذلك، كان تلفزيون المستقبل ولا يزال محطة متنوعة جيدة وجمهورهالا يزال وفيٌّ لها.

لكن نشرة أخبار الساعة الثامنة لم تتمكن من ربح نسبة مشاهدي المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المر.

كان النقاش يحتدم كلما ظهرت نتائج المشاهدَة التي تعلنها شركة STAT IPSOS بانتظام. وخلال سنوات عملي الثلاث في تلفزيون لبنان، اتت المؤسسة اللبنانية للإرسال دائما في الطليعة وبفارق كبير، يليها تلفزيون لبنان والـMTV ومن ثم تلفزيون المستقبل، بفروقات لا تتعدى الاثنين إلى الثلاثة في المئة.

هذه النتائج دفعت بمسؤولي تلفزيون المستقبل إلى ابتكار برامج شعبية غنيّة. وتم توسيع الاستوديوهات، وأقيم أستوديو نقال في شارع القنطاري، في مقابل القصر الجمهوري القديم الذي اشتراه تلفزيون المستقبل وحوّله إلى استوديوهات فخمة، كما أعدّ أستوديو كبير في معرض بيروت هول في سن الفيل لبرامج المنوعات الضخمة.

قدم تلفزيون المستقبل برامج رائدة جذبت المشاهدين على الدوام:

- برنامج «عالم الصباح» الذي يقدم صورة منوعة للحياة الاجتماعية والفنية والثقافية وحتى السياسية في لبنان. وحصلت المقدمات فيه، الأنيقات والواثقات بانفسهن، على عروض مغرية للانضمام الى التلفزيونات العربية وتحولن الى نجمات مشهورات.
- حقق ميشال قزي، وهو شابٌ في العشرينات، نجاحاً باهراً في لبنان كما في البلدان العربية من خلال برنامجه «ميشو شو». وافتتن به الشباب في البلدان العربية الذين

(1) سنرى أيضاً أن تلفزيون الـ«أن.بي.أن» يتصرف بالطريقة نفسها تجاه رئيس مجلس النواب. وكان تلفزيون لبنان قد تخطى الحدود في ما يخص عدم تطبيق هذه المادة عام 2000.

توافدوا بالألوف إلى الملاعب الكبيرة حيث قدم الألعاب والمنوعات.

- أما الصحافي البارع زاهي وهبه فلا يزال يقدم برنامجه الأسبوعي «خليك بالبيت"، ويلتقي في خلاله بشخصيةٍ من عالم الغناء أو الموسيقى أو الثقافة، تروي قصة حياتها خلال ساعتين من الوقت. زاهي وهبه، الذي كان سجيناً لدى الإسرائيليين في الخيام، برع في المقابلات المنوعة والمثيرة للاهتمام.

أما نشرة تلفزيون المستقبل فظلت ضعيفةً بالرغم من الإمكانيات الضخمة المخصصة لها. فانتماؤها إلى الرئيس الحريري يربطها بطبيعة الحال بسياسته . وارتفع عدد مشاهدي النشرة والبرامج السياسية عندما ترك الرئيس الحريري الحكومة، ودلت نتائج الإحصاءات، انها احتلت المرتبة الأولى في تلك المرحلة. وقبل انتخابات العام 2000، حين قام تلفزيون لبنان ببث حملة التشهير برفيق الحريري لاسقاطه في الانتخابات، تسمّر المشاهدون أمام شاشة المستقبل ليعرفوا اجوبته على الاتهامات المختلفة التي رمته بها اجهزة الدولة التي فبركت السيناريوهات الكاذبة والعارية من الصحة. حتى ان البرامج السياسية صارت تشد المشاهدين إلى متابعة تلفزيون المستقبل.

والكل يعلم النتيجة. حصد رفيق الحريري في بيروت كافة المقاعد البرلمانية بفارق على منافسيه وصل احياناً الى سبعة آلاف صوت، وجاء ذلك برهاناً رسمياً على أن الخبر السيء ينقلب على صاحبه.

بعد مرحلة طويلة من العمل في تلفزيون المر، أدى سوء تفاهم ما بين الإدارة وماغي فرح إلى تخي هذه الصحافية الموهوبة عن برنامجها الحواري التي قدّمته ببراعةٍ لسنوات طويلة. للحال، تبنّاها تلفزيون المستقبل (اقترحت عليها قبلاً أن تصبح مديرة نشرة أخبار تلفزيون لبنان). لكن بحسب رأيي، لا يمكن لماغي فرح أن تلمع الا في تلفزيون MTV. لأنها حظيت فيه بحرية تعبير مطلقة، ولم يكن لها مكان في المؤسسة اللبنانية للإرسال مع وجود برنامج «كلام الناس» لمرسال غانم الذي تابعه مشاهدون كثر، وهي لا تستطيع التكيف مع متطلبات تلفزيون لبنان حيث يمكن لأي وزيرٍ طلب الوقف الفوري للبرنامج (كما اختبرنا ذلك مع سمير قصير).

أما في المستقبل، فلم تتمتع ماغي فرح بالحرية المطلقة التي تحلت بها في تلفزيون المر وكان ضيوفها يعتذرون «عن عدم الظهور على شاشة السيد الحريري»، أو كانت هي مرجوّة بعدم استقبال فلان أو فلان من الأشخاص الذين يمكنهم المس بصورة الرئيس الحريري.

ولا يزال احد «ضحايا» تلفزيون لبنان زافين كويومجيان يقدّم برنامجاً حوارياً مميزاً في

تلفزيون المستقبل، بعدما اضطررت الى الاستغناء عنه فبقي في الظلّ أشهراً عديدة، الى ان قرّر التخلي عن تعويضاته في تلفزيون لبنان واقترح طاولة مستديرة في تلفزيون المستقبل تحت عنوان «سيرة وانفتحت»، الذي أصبح في طليعة برامج «المستقبل» وتكمن أهميته في نوعية الضيوف والاعداد الدقيق الذي يقوم به هذا المقدم البارع.

بعد النجاح الكبير الذي عرفته المؤسسة اللبنانية للإرسال مع ستار أكاديمي، اشترى تلفزيون المستقبل حقوق «سوبر ستار"، الذي يشهد منافسةً حقيقيةٍ بين مبتدئين في الغناء، يتم انتقائهم من مختلف البلدان العربية ويمثلون أمام لجنة تحكيم ثم يخضعون لتصويت الجمهور.

كان الموسم الأول ناجحاً جداً وربحت المستقبل نقاطاً عديدة ليس في لبنان وحسب بل أيضاً في البلدان العربية حيث فضّله كثيرون على برنامج ستار أكاديمي الذي يجمع ما بين شبان وشابات تحت سقفٍ واحدٍ.

وتنتهي المنافسةً ما بينَ الشباب والشابات إلى انتخاب أفضل مطرب مبتدئ، وهذا ما حصل في العام 2003 و2004 ويتم التحضير لسنة 2006، ويقوم الموسيقار والمؤلف الكبير الياس الرحباني بدور رئيس لجنة التحكيم ويذهلنا بتعليقاته وظرفه العفوي .

سارت الأمور على خير ما يرام بالرغم من الاعتداءٌ بالصواريخ على مبنى المحطة . وتراوحت البرامج ما بين الجيد جداً والاقل جودة، حتى نهار الاثنين الواقع فيه الرابع عشر من شباط، الساعة الحادية عشرة وخمس وخمسين دقيقة ظهراً: ففي هذا التاريخ أدّى انفجارٌ ضخم إلى اغتيال الرئيس رفيق الحريري والوزير باسل فليحان (الذي توفي بعد شهر) وثمانية من مرافقيهما. هذا الانفجار المدوّي حصل بالقرب من السان جورج عند الشاطئ.

واهتز لبنان والشرق الأوسط وأوروبا والعالم كله لهذا الاعتداء الذي أجمع الكل على اعتباره «اغتيال القرن».

وتهافت مندوبو العالم بأكمله إلى لبنان للاطلاع على معطياته وتغطية ادنى تفاصيله.

كما التزمت وسائل الإعلام اللبنانية كلها الحداد الرسمي وخصصت برامجها لتغطية الحدث.

وطبعاً، حصل تلفزيون المستقبل على أكبر نسبة مشاهدين، ليس فقط كتعاطف مع تلفزيون الفقيد الكبير، بل للاطلاع مباشرة مع ملايين المشاهدين الآخرين، على كل مقابلة وكل نقاش.

ظهر محاورون جدد على الساحة مثل علي حماده أو فارس خشان الذي قام، قبل ديتلف ميليس، بتحقيقٍ كاملٍ عن الاعتداء وأسبابه. وأصبحت المستقبل منبر المعارضة الأساسي

للوجود السوري ومن ثم منبر المعارضة للنظام الحالي.

استفاد تلفزيون المستقبل من انتخابات العام الفين واربعة غير آبه للضغوط التي فرضت عليه ما بين العام الفين ونهاية العام 2004، فروّج من دون تردد للوائح تيار المستقبل وحليفه وليد جنبلاط ولم يفكر أحد بتطبيق المادة الثامنة والستين المتعلقة بالإعلان الانتخابي.

أصبح تلفزيون المستقبل لسان حال المعارضة الباحثة عن صوتها حتى الآن، اذ لا يزال ينقص المحطة افتتاحية أخبار قوية ومجموعة صحافيين متحفزين، بالاضافة الى افتقارها إلى التجردٍ ما بين الفرقاء كافة لكي تعالج المشاكل بشكلٍ أفضل وتسمح للمشاهدين بتحليل المعطيات والخروج بالنتائج الخاصة بهم.

حالياً، يشكل تلفزيون المستقبل لعائلة الحريري، ما شكله تلفزيون لبنان للدولة اللبنانية.

ملحق

لقد التقيت الرئيس رفيق الحريري عشرات المرات خلال السنوات الثلاث التي أمضيتها في تلفزيون لبنان ما عدا الحفلات الرسمية والإفطارات التي كنت مدعوّاً إليها بصفةٍ رسميةٍ. وكانت مقابلاتي معه قصيرة ولكن دائماً فعّالة. لم أستطع إذاً أن أتعرف إلى الرجل الذي يختبئ وراء رئيس الوزراء القوي.

وصادفت مغادرتي تلفزيون لبنان فترة ابتعاد الرئيس الحريري عن الحياة السياسية بعد تشكيل حكومة الحص في كانون الأول من عام 1999. وكان يشعر بمرارةٍ كبيرةٍ لأنه أجبر على عدم تشكيل حكومة في حين كانت أكثرية النواب تصوّت على إعادة تعيينه على رأس الحكومة. هؤلاء النواب نفسهم الذين سمّوا الرئيس الحص بعد أيام قليلة.

وقبل بضعة أشهر من انتخابات عام 2000، تلقيت اتصالاً هاتفياً من بسام توربا وكان مستشار الرئيس الحريري الدبلوماسي. كنت قد تعرفت إليه خلال مأدبة غداء في السفارة الفرنسية، كان الهدف منها جمع عدد من الأشخاص المعنيين بالفرنكوفونية والذين باستطاعتهم، كل شخصٍ بحسب مهنته، أن يدافعوا عن اللغة الفرنسية في لبنان.

وكان بسام توربا يعمل في السلك الديبلوماسي وكان على وشك أن يتم تعيينه سفيراً عندما اقترح عليه الرئيس الحريري أن يعمل معه. وهو رجل يتمتع بثقافةٍ واسعة وهو شديد التعلق بفكرة التعايش الطائفي في لبنان (كما كان حال رفيق الحريري) وهو تلميذ سابق لليسوعيين، وصاحب أفكار منفتحة على كافة الأحزاب السياسية. وقد أعلمني عن مشروعٍ كان يشغل باله وهو أن يجمع حول الرئيس الحريري ما يقارب الأربعين شخصاً لا يتمتعون ضرورياً

بالأفكار السياسية أو الاقتصادية نفسها التي يتمتع بها الرئيس، ولكن بافكار يمكنها أن تبني حواراً مفيداً للرئيس كما لمحاوريه. وكانت الاجتماعات ستقام في قريطم (حيث قصر الرئيس الحريري) وستأخذ طابعاً غير رسمي ولكن معالجاً لمواضيع ساخنة تثير اهتمام كافة المواطنين اللبنانيين.

وما أن تقررت هذه الاجتماعات حتى وجدنا أنفسنا في صالون قصر قريطم. والأجمل من ذلك هو أن معظم الحاضرين كانوا يعرفون ثلث الموجودين ومن كان لا يعرف الآخر سرعان ما تقرب منه وأصبح كأعز الأصدقاء.

إن اللقاء الأول بالرئيس الحريري كان ودّياً جداً. وقد سلم عليّ قائلاً: مسا الخير جان كلود، الأمر الذي جعلني تلقائياً على قائمة الأشخاص المقربين من الرئيس والذين يخاطبهم باسمهم الأول.

وكان الحوار صريحاً وعادلاً. فكان يلقي مقدمةً صغيرة ويترك الكلام إلى زوّاره الذين لا ينفكون يطرحون عليه أسئلة حساسة جداً حول إدارته السياسية والاقتصادية. وكان يجيب بهدوء على كافة الأسئلة ويعطي الحق غالباً إلى محاوريه ويشرح صراحةً لماذا الأشياء لم تكن تدور على ما يرام.

كانت هذه الاجتماعات تعقد ثلاث إلى أربع مرات سنوياً وكنا نستلذ بالحديث مع الرئيس الحريري ومناقشته. وعندما كان بسام توربا يتأخر بجمعنا سويّاً، كنا نستاء منه ومن الرئيس الحريري نفسه.

فقد تعلمنا بالتالي أن نقدر الرجل السياسي والرجل فقط. فهو رجلٌ محب يتمتع بحضور لا منازع عليه. كان يرسم أمامنا مستقبلاً زاهراً للبنان. وكان إيمانه وشجاعته معديان.

كل ذلك يفسر مدى عمق التعاسة التي شعرت بها عندما علمت باستشهاده المفجع.

وقد واكبت صور جنازته وأيام التعازي الثلاثة وعيناي مغرورقة بالدموع.

وقد ألهمتني وفاته قصيدةً طويلة، صدرت في جريدة *L'Orient Le Jour* . (يجدها القارىء باللغة الفرنسية في ملحقات هذا الكتاب).

وفي غضون شهر وبعد أن انتخب سعد الحريري من قبل عائلته كرئيس تيار المستقبل، اقترح بسام توربا على المجموعة نفسها أن تلتقي وريث الرئيس الشهيد السياسي.

وقد كان لقاؤنا الأول به حاراً ولكن رسمياً أكثر من اللقاء الذي جمعنا بوالده.

وقد أجبرت الانتخابات والتهديدات الأمنية سعد الحريري إلى الابتعاد خارج لبنان.

ولكن الحوار سيعود إلى حاله.

كُتِبَ قسمٌ كبيرٌ من هذا الكتاب قبل اغتيال الرئيس الحريري. وتُظهر العديد من المقاطع المرارة التي شعرت بها إثر السياسة التي كانت تتبعها الدولة حيال تلفزيون لبنان. وقد تساءلت في لحظةٍ هل يتوجب علي، بعد عملية الاغتيال، أن أخفف من حدة أقوالي وألطفها بل أن أغيرها من أساسها. ومن ثم قررت أن أبقي على شهادتي كما هي. إنني لا أتباهى بكتابة التاريخ، بل أقوم بكتابة تاريخ تلفزيون لبنان كما عشته.

فلا بد إذاً أن أكون شاهداً حيادياً.

الفصل السادس والعشرون

تلفزيون المر: ماذا الآن؟

مما لا شك فيه أن قصة تلفزيون المر فريدة من نوعها في تاريخ التلفزيونات الخاصة التي تبث في بلدان تُعْتَبَر ديمقراطية.

وتعود إلى الذاكرة نهفة بداية التلفزيون الوطني في مصر خلال عهد الرئيس جمال عبد الناصر. كانت القناة الوطنية تبث طيلة النهار تقارير تشيد بأعمال الريّس، فاقترح عليه بعض المستشارين إنشاء قناة ثانية تبث برامج أكثر تنوعاً. وعندما ضجر أحد المصريين من الخطابات والبروبغندا، نقل الى المحطة الثانية ليجد جندياً يهدده ببندقيته ويقول له: «إرجع إلى القناة الأولى». بالطبع كانت النكتة كاريكاتورية، لكنها كانت معبّرة جداً، عن حال «الحريات» في وسائل إعلام البلدان التوتاليتارية، وهي حال لا يمكن تطبيقها على لبنان، البلد العربي الوحيد الذي تباهى بحرية الصحافة منذ استقلاله...

ولكن...

لنعد إلى نقطة الانطلاق .عندما نشرت إعلانات التوظيف الأولى في الصحف في بداية التسعينيات، اعتقدنا أن محطة MTV الموسيقيّة العالمية، ستفتح في لبنان وأدركنا في ما بعد أن حرف «الميم» يعود إلى عائلة المرّ التي تتمتّع بقوّةٍ سياسية واقتصادية مهمة في لبنان منذ زمنٍ بعيد.

فميشال المرّ هو من ابرز السياسيين اللبنانيين ولعب دوراً مهماً جداً في الحياة السياسية اللبنانية. أما غبريال، فتوجّه أكثر نحو أعمال الهندسة المدنية والمؤسسات من دون ان يستبعد قيامه ايضاً بدور في الحياة السياسية اللبنانية.

بعد إنشائه شبكةٍ من الإذاعات الخاصة الرائجة (مثل جبل لبنان ونوستالجي وهيت. أف.أم) حصل غبريال المر على محطة تلفزيون في نهاية العام 1991 ولاقت الـMTV، التي تتوجّه إلى قسم من الجمهور المتعطش إلى البرامج الفرنسية والفرنكوفونية، نجاحاً فورياً.

حتى العامً 1995، لم تقدم الـMTV نشرة أخبار، واكتفت ببرنامج حواري أسبوعي مع

الإعلامية ماغي فرح. لكن، في الحادي والثلاثين من آذار 1995، وبإدارة كميل منسّى، أحد روّاد الإعلام المتلفز، قدمت اولى نشراتها التي هزّت الساحة السياسية اللبنانية.

(كان وراء هذا القرار المرحوم أمين قاصوف الذي تولى بيع الإعلانات على شاشة الـMTV ونصح إدارتها بتقديم نشرة أخبار جريئة لجلب عددٍ أكبر من المشاهدين، مما يدفع المعلن إلى صرف ميزانيته عندها، ونجح أمين قاصوف في منافسة المؤسسة اللبنانية للإرسال على جلب الإعلانات وبيع البرامج المثيرة. وكان على وشك توقيع اتفاق مع أنطوان شويري عندما غدره الموت وهو في الخمسين من عمره).

حرص كميل منسّى ما بين العامين 1995 و2000، على إعطاء الخبر المرن والمدروس، والمعارض في الغالب وبطريقة غير مباشرة احياناً، او لاذعة أحياناً اخرى. لكن مع اقتراب انتخابات العام الفين وانقطاع العلاقات بين الشقيقين ميشال وغبريال المرّ، احتدت لهجة النشرة وباتت أكثر قسوةً ولذعاً ومعارضةً لسياسة الدولة.

وبعد اكتساح الرئيس الحريري انتخابات العام 2000 شعر كميل منسى بأن سياسة غبريال المرّ تتجه اكثر نحو المعارضة، فقدّم استقالته، لتنتقل المحطة فوراً الى تغطية المعارضين لنظام الرئيس لحود مثل نسيب لحود وبطرس حرب وفارس سعيد وجبران تويني وغيرهم.

تحولت الـMTV يوماً بعد يوم الى منبر للشخصيات المعارضة وكررت المقابلات المباشرة من باريس مع العماد عون المعارض الشرس للدولة. وسمحت المحطة لنفسها ببث الأخبار والمقابلات التي لم يكن لا تلفزيون الـLBC وبالطبع لا تلفزيون المستقبل يتجرّآن على تنفيذها. كما قاطع تلفزيون المر كليّاً أخبار وزير الداخلية ميشال المرّ، ولم يأت على ذكر اسمه بل فقط صفته كوزير للداخلية. كان تلفزيون المر، محطة المعارضة بامتياز فوصلت نسبة مشاهديه إلى حدودٍ خيالية.

نفذ صبر الدولة سريعاً لكن النزاع ما بين لحود والحريري المتسع يوماً بعد الآخر ادى الى عدم اتخاذ اي قرارٍ لفرض عقوبات ينص عليها قانون المرئي والمسموع. كان مراسلو الـMTV يعانون الأمرّين عند تغطيتهم لأي مظاهرة طلابية أو نقابية أو سياسية. وسمح هذا التلفزيون لنفسه، قبل انتخابات العام 2000، ببث مقابلات سياسية مع مرشحين للنيابة، فوجد بذلك طريقةً غير مباشرة للاستفادة من مخصصات الحملات مع استمرار منع الإعلان الانتخابي.

لم يترشّح غبريال المر لانتخابات الالفين، لكن بعد سنتين، توفّي نائب المتن الدكتور ألبير مخيبر وهو عميد البرلمان وصاحب المواقف الرافضة دائماً، تاركاً مقعد الروم الأرثوذكس شاغراً. على الفور، أعلن غبريال المرّ ترشيحه لشعوره بأن ساعة دخوله السياسة حانت (فهو

من يحمل اسم عمّه، نائب المنطقة لسنوات عديدة...).

اعتبر ميشال المرّ هذه الخطوة بمثابة تحدٍ شخصي له وقرّر اعلان ترشيح ابنته ميرنا إلى هذا المنصب، فيما كان ابنه الياس يشغل وزارة الداخلية. تحدث الشقيقان عن الترشيح كتحد من احدهما للآخر، فطرح غسان مخيبر، ابن شقيق المرحوم ألبير مخيبر، نفسه كمرشح وفاق ظناً منه بأن الشقيقين المرّ سينسحبان لصالحه ويتركان مقعد آل مخيبر شاغراً له. لكن هذا الترشيح، ادى مفعولاً عكسياً وبدلاً من تهدئة الشقيقين، زاد من حدّة المعركة، وكلما اقترب موعد الانتخابات علت نبرة الصوت وتكاثرت المواجهات، لتسمم مناخ البلاد السياسي.

يوم الانتخابات، وفيما كان مؤيدو ميشال المرّ يروّجون لعدم استعمال الستار العازل (المخالف للقانون)، كان مؤيدو غبريال المرّ يتعرّضون للضرب وكان البعض يحاول منعهم من الوصول إلى مراكز الاقتراع.

يومها، لم تتوقف الـMTV عن بث تقارير تظهر خرق قانون الانتخاب ووصول وفود المقترعين «اللبنانيين» الذين جاءوا في باصاتٍ كبيرة من.... سوريا. باختصار، كانت عدسة الكاميرا الشاهد «الرسمي» للخروق العديدة التي نفذها مؤيدو ميشال المرّ. وبالرغم من التعديات الكثيرة توقعنا انتصار غبريال المرّ نظراً لاستنفار المعارضة.

وانتظرنا النتائج!

تأخر الاعلان عنها رسمياً فتأكّد أكثر للمعارضة فوز غبريال المرّ. ثم خرج وزير الداخلية الياس المرّ وتلا امام الصحافيين النتائج الرسمية معدداً الأسباب لابطال الانتخابات ومعلناً انسحاب شقيقته من دون الإعلان رسميّاً عن اسم الفائز ألا وهو غبريال المرّ (الذي تفوّق على ميرنا رسميّاً بـ 1934 صوتاً).

بالفعل، أصبح غبريال المر نائباً في البرلمان. لكن ليس لمدةٍ طويلة اذ تقدمت ميرنا المرّ بدعوى إبطال الانتخابات بحجة خرق قانون الانتخابات بالإعلان المتلفز. أبطل المجلس الدستوري انتخاب غبريال المرّ، بضغوط سياسية اكثر مما هي قانونية، وبما أن ميرنا المرّ انسحبت، سمّى غسان مخيبر نائباً منتخباً بأقل من الفي صوت في حين حصد الأخوان المرّ عشرات الآلاف من الأصوات.

وكأن العقاب لم يكن كافياً: اذ أعلنت العدالة (بنصيحة نظام الوصاية القائم وقتها) استناداً إلى المادة 64 من قانون الانتخاب التي تمنع الإعلان الانتخابي، توقيف تلفزيون الـMTV بكل بساطة وختمت أبوابه بالشمع الأحمر بالرغم من اعتراض عدد كبير من النواب وآلاف الشبان الذين تظاهروا احتجاجاً وتلقوا الضربات كالعادة ووجهت إليهم خراطيم مياه الدفاع المدني

وأوقف عدد منهم وسُجن. حصل ذلك في الرابع من أيلول 2002.

وداعاً إذاً للتلفزيون الذي تجرّأ وانتقد الدولة وروّج لأفكار المعارضة وعرض طروحات حول تحرير البلاد من الوصاية السورية. وداعاً للجدل الحماسي حيث حرية التعبير سيدة الموقف، فاستفادت منها شخصيات المعارضة حتى الدقيقة الاخيرة.

فجأةً شعر لبنان بأكمله أنه يتيم لفقده تلفزيون الـMTV ولم يعد للنقاش السياسي القيمة ذاتها او الرونق، ولم يعد لنواب المعارضة منبراً يعبرون منه عن رأيهم بانفتاح وحريةٍ ولم يعد باستطاعة المواطن اللبناني الاستماع الى الانتقادات تنهال على رجال السلطة الذين ضاقوا ذرعاً بهذا الكم الهائل من الانتقادات اللاذعة والشجاعة.

أخذت الحكومة بثأرها عبر اقفال كوة الحرية هذه في الرابع من أيلول 2002.

وأصبحت إعادة فتح تلفزيون الـMTV محور كلام معظم المرشحين إلى الانتخابات النيابية التي تم الإعداد لها بسرعةٍ ما بين أيار وحزيران 2005، وحصلت بعد «الثورة البيضاء» للرابع عشر من آذار 2005 التي جمعت أكثر من مليون ونصف مليون لبناني من مختلف الطوائف. تمت الانتخابات بعد خروج القوات السورية في نهاية شهر نيسان 2005. وكان من المفترض ان تشهد توحد كافة القوى السياسية المعارضة للوجود السوري لاقامة نظام جديد ومحو آثار ثلاثين سنة من الوجود «الرسمي» لعشرات آلاف الجنود السوريين.

مع عودة العماد ميشال عون، اعتقد غبريال المرّ أنه سيحصل على حليفٍ قوي لمواجهة اللائحة التي سيشكلها شقيقه ميشال المرّ في المتن. ألم تكن الـMTV أوّل من اجرى مقابلةً طويلة ومباشرةً من فرنسا مع قائد الجيش السابق المنفي قسراً إلى هذا البلد؟ ألم تهدد هذه المقابلة بوقف برامج الـMTV التي أيّدت أقوال العماد ميشال عون وأفعاله؟

للأسف بالنسبة إلى غبريال المر، فان متاهات السياسة اللبنانية تأخذ السياسيين أحياناً في اتجاهات لا تؤدي بهم غالباً إلى المخرج الصحيح. وجعلت لعبة التحالفات العماد عون يشكل لائحة مشتركة مع .... ميشال المر وغسان مخيبر. خسر غبريال المر وكامل اللائحة المعارضة لميشال عون وميشال المر ما عدا بيار الجميل الذي ربح بأعجوبة.

بالرغم من هذه الخسارة الانتخابية، ثأر غبريال المر في آب 2005 حين صوت المجلس الجديد في جلسته الثانية على إعادة فتح الـMTV.

هذه الهدية (المسممة مالياً) أفرحت غبريال المر وولدَيْه، لكن استوديوهات الـMTV الرائعة كانت مؤجرة طوال وقت التوقيف لمحطة روتانا التي تولى ميشال غبريال المر ادارتها العامة.

عند كتابة هذه السطور، كان غبريال المر يجول على مساهمي الـMTV المختلفين (وعددهم 87) لمعرفة ما إذا كانوا سيجددون مشاركتهم في رأسمال المحطة .

كان من المفروض أن تطل الـMTV علينا ببرامجها في تشرين الأول 2006. لكن حرب تموز بين حزب الله واسرائيل خلطت الأوراق من جديد.

لكن هل إعادة فتح الـMTV هو القرار الصحيح؟ سياسياً، الجواب هو بالطبع «نعم» . فحتى مع خروج لبنان من دائرة الوصاية السورية، ستحتفظ المحطة بصورة التلفزيون الشهيد. والمواطنون يرغبون برؤية إشارة الـMTV على شاشتهم، وعيش أجواء الحقيقة والحرية التي ميزت المحطة. هل ستكون الـMTV معارضة، ولمن؟ (ولو كان التعبير غير دقيق لان التلفزيون اذا بث أي صورةٍ يصبح خدمة عامة، ويفترض به اعتماد التوازن ومنح حق الرد للجميع من دون انحياز). وإذا أصبحت السلطة من نفس الفريق السياسي للمحطة، كيف يمكنها أن تكون تلفزيون المعارضة التي بفضلها حصلت على تأييد الشعب اللبناني؟

أصبح غبريال المر سجين نجاحه السابق: وليس امامه سوى اعادة اطلاق الـMTV.

لكن الى اين سينتهي مالياً ؟ فتلفزيون المر تجاري وبالتالي، يحتاج الى أرباح من الإعلانات. انما، أصبح معلوماً عند الجميع، إن المورد الإعلاني في تدهورٍ مستمر في لبنان، وان البث الفضائي سيشكل بدوره مشكلة بالرغم من عائداته الإعلانية الافضل. فلكي يتمكن التلفزيون من جذب الجمهور عبر الفضائيات، عليه أن يستثمر في برامج ذات مستوى عالٍ جداً ومكلف ايضاً.

إذاً ما العمل؟ الشراكة مع تلفزيونات أخرى؟ استئجار استوديوهات محلية فخمة، جاهزة او قيد الانجاز؟

على الأرجح، يقوم غبريال المر بدندنة أغنية المطرب الفرنسي الشهير Gilbert Bécaud: «أما الآن، ماذا عساي أن أفعل.....؟». «Et maintenant, que vais-je faire?»

الفصل السابع والعشرون

.... والآخرون؟

توجد في لبنان أربع محطات تلفزيونية أخرى، هي الـNBN التي لم تكن حتى موجودة عند اصدار مرسوم الترخيص للتلفزيونات في أيلول 1996، والتلفزيون الجديد New TV الذي، أجبر على الإقفال بعد أيلول 1996، ليعاود ارساله في آواخر 1999، وتلفزيون المنار الناطق باسم حزب الله والمقاومة اللبنانية وتلي لوميار TÉLÉ LUMIÈRE التلفزيون ذي الطابع المسيحي .

كما ذكرت لم تكن الـNBN سوى حبراً على ورق عندما شكل فريد مكاري، وزير الإعلام في حينه، فريق العمل الذي كُلف بصياغة دفتر شروط المحطات التي ستوافق عليها الحكومة. وأعلمنا مدير الإعلام في تلك الفترة محمد عبيد، المقربٌ من الرئيس نبيه بري، أن دفتر الشروط هذا سيلحظ، ليس فقط تنظيم المحطات القائمة، بل ايضاً بعض المحطات التي لا تزال قيد الانشاء. فهمنا هنا ان رئيس مجلس النواب يريد انشاء محطة له يواجه عبرها تلفزيون المستقبل الذي يملكه رفيق الحريري. بالطبع، اعطى مرسوم أيلول 1996 إذناً بالبث للـNBN (شبكة الإرسال الوطنية) التي أطلقنا عليها اسم «نبيه بري نتورك» (أي شبكة نبيه بري).

مُنحت الرخصة إلى مجموعة من رجال الأعمال اجتمعوا حول رئيس مجلس النواب من دون دور حقيقي لهم. ولم تباشر المحطة البث الا في شباط 1997 تحت إشراف مديرها العام موفّق حرب.

أعترف أنني لم أكن (ولست اليوم) من المشاهدين المواظبين لـNBN لكنها بذلت جهوداً كبيرة على صعيد البرمجة منذ إنشائها، وحصلت إدارة البرامج على عددٍ لا بأس به من الأفلام الجيّدة.

انما، بسبب الأموال الطائلة التي انفقتها كل من المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المستقبل (وبسبب اطلالتهما الفضائية)، لم تستطع الـNBN أن تماشي مستوى التمويل الذي حددته المحطات المنافسة.

كما ان انتماءها إلى مجموعة رئيس مجلس النواب لم يسهل الأمور، بالرغم من وجود الوزير

ياسين جابر على رأس مجلس الإدارة، وهو رجل أعمال ناجح بالطبع، لكنه غير ملم بالأمور التلفزيونية وهو قدم استقالته بعد سنوات قليلة، ليترك مكانه لناصر صفي الدين[1]، الرجل المعروف في القطاع السياحي في لبنان الذي جمع بين مديرية المجلس الوطني للسياحة ورئاسة مجلس إدارة الـNBN.

وجد ناصر صفي الدين سريعاً أن تلفزيون الـNBN لا يمكنه منافسة عملاقين فضائيين يبثان برامج متنوعة جداً، فقرر تحويله إلى محطة أخبارية تقدم أحداث الساعة لبنانياً وعربياً ودولياً. وفي الوقت نفسه، وضع الـNBN على الشبكة الفضائية وابتكر أحداثاً بالشراكة مع هيئات دولية (Euromed) أو شركات مالية (مصارف، شركات تأمين...). وقدمت الـNBN عند الساعة العاشرة، نشرة أخبار مسائية جيدة بالاضافة الى برامج حوارية مهمة ادارها عرفات حجازي وسعيد غريّب[2] .

عند صدور قانون أيلول 1996، اعتقدنا في الأوساط الإعلانية أن التلفزيون الجديد سيحصل على موافقة الدولة. وبالفعل، قدم التلفزيون الجديد برامج جيّدة وكان مالكه تحسين خياط، احاط نفسه بخبراء ساعدوه في الإدارة، ومن بينهم أنطوان ريمي، مدير البرامج السابق في تلفزيون لبنان، ومكرم حنوش الموهوب في اخراج الألعاب والمنوعات، إلى جانب موظفين عملوا في تلفزيون لبنان والمشرق.

وخلال كوكتيل تخلله مؤتمر صحافي في بداية العام 1995، كشف تحسين خياط عن شبكة برامج غنية وذكية فيها أعلن أنطوان ريمي أنهم يأملون باحتلال المركز الأول ما بين التلفزيونات اللبنانية الأخرى. لا بد أن اشير الى أن شبكة المحطة كانت تلبي مطلبات دفتر الشروط، من نشرة أخبار وبرامج للمرأة والأولاد ومسلسلات درامية محلية (مثل أبو سليم) وبرامج وثائقية وتاريخية وألعاب وإلى ما هنالك....

لكن تحسين خياط كان معارضاً للرئيس رفيق الحريري وتخطت هجماته على مالك تلفزيون المستقبل الحد المقبول في بعض الأحيان، لذا وقع القرار القطعي بمنع تلفزيونه عن البث.

بعد انتخاب الرئيس إميل لحود، وترؤس سليم الحص الحكومة تغيرت الاوضاع، وخلال جلسة لمجلس الوزراء حصلت كل محطات التلفزيون الممنوعة، على رخص بالبث، كالتلفزيون الجديد والـICN (ملك هنري صفير) والـUTV (الناشئة من دمج ثلاث محطات تلفزيونية:

---

[1] توفي ناصر صفي الدين في تشرين الأول 2006، رحمه الله.

[2] خلال تشرين الأول من عام 2005، حصلت مجموعة مالية كويتية كبيرة على سبعين في المئة من أسهم تلفزيون الـ«أن. بي. أن» ولم يعد ناصر صفي الدين رئيس مجلس إدارة هذا التلفزيون.

المشرق والـCVN والـAntenne Plus).

وحده التلفزيون الجديد استطاع مباشرة البث ضمن المهل التي نص عليها المرسوم. في الواقع، سُمح للتلفزيون الجديد بمعاودة البث بفعل «الانتقام السياسي». فبما أن الحريري منع الـNTV، سمح له النظام الجديد بالبث من جديد وبالتالي، «كسب» محطة خاصة، ستتولى عنه توجيه الانتقادات لا بل الشتائم التي نالها الرئيس الحريري ايضاً عبر شاشة تلفزيون لبنان، خارقاً بالتالي قانون الحياد السياسي وحسن السلوك المرئي والمسموع.

بالتالي، لم يفوِّت تحسين خياط اي فرصة لتوجيه الانتقادات اللاذعة للرئيس الحريري حول قيادته للدولة، ودافع بقوّةٍ عن سياسة رئيس الجمهورية.

منذ عودته، لقي التلفزيون الجديد إعجاب الجمهور لبرامج عديدة ومن بينها: الموضة التي تعدها وتقدمها كلير دمعة حداد (برنامج تقدره دور الأزياء العالمية نظراً للتغطية العربية المهمة التي يتحلى بها)، و«Maestro» (البرنامج الحواري المشوّق للمقدم الموهوب نيشان)[1]، وبرنامج أفضل مطرب Star الذي خصصت له ميزانية مهمة . تُعَدّ الـNew TV من بين التلفزيونات الثلاث الأولى في لبنان.

أعترف ايضاً أنني لست من مشاهدي المنار الدائمين إلاّ عندما يتطلب حدثٌ سياسي مهم اهتمامنا لنطلع على وجهة نظر هذا التلفزيون المسيّس جدّاً، والذي يعكس رأي حزب الله، الحزب الشيعي المقاوم في جنوب لبنان، الذي أصبح قوّةً أساسية على مسرح السياسة في لبنان والشرق الأوسط.

كنت معنيّاً شخصيّاً في المواجهة بين المنار والحكومة الفرنسية بعد بث برنامج وثائقي اعتُبِر ذي طابع معاد للسامية.

كنائب لرئيس وكالة الإعلانات Memac Ogilvy-Inter Régie اتصل بي مسؤولون في اوتل ساتً Eutelsat، أحد زبائن العلاقات العامة لفرع Ogilvy في باريس، التي تبث المنار فضائياً وطلبوا اعلامهم يوماً بعد يوم بالأهمية التي تعطيها الصحافة اللبنانية والتلفزيونات اللبنانية للقضية بين المنار وفرنسا. لذلك تابعت عن قرب هذا النزاع الذي انتهى، كما نعلم، بمنع بث برامج المنار عبر الـEutelsat.

خرجت المحطة رابحةً رغم ذلك، لأن براجمها تصل الى فرنسا عبر شبكات فضائية أخرى.

---

[1] فيما بعد، قدم نيشان برنامج مقابلات آخر تحت عنوان «شاكو ماكو» في اقتباس للبرنامج الفرنسي «Toute la ville en parle» (المدينة تتحدث) لتييري ارديسون والذي جعل بيروت تتكلم عنه حقاً وعن جرأة نيشان في الأسئلة والمواقف الشجاعة.

كما أن الدعاية التي حصلت عليها وضعتها في مستوى محطات الأخبار الكبيرة.

كانت المنار ولا تزال توجه رسالة المقاومة في جنوب لبنان وتبث البرامج ذات الطابع التعليمي والتثقيفي وتستقبل السياسيين من كل الاتجاهات في برامجها حول الوطنية والإقليمية.

لا نستطيع أن نعتبر TÉLÉ LUMIÈRE كتلفزيون مواز للمنار بالنسبة الى الشريحة المسيحية من الشعب اللبناني، فهو بعيد كل البعد عن السياسة وهدفه الوحيد إيصال رسالة الإيمان والصلاة لجميع المشاهدين الذين يتكاثر عددهم ويستمعون إلى النقاشات الدينية المتعلقة بالإيمان المسيحي وأحياناً بالمواضيع ذات الأهمية العامة (كالإعلان مثلاً أو التربية أو حتى المبادىء).

من الحملات المباشرة التي قام بها TÉLÉ LUMIÈRE الحملة ضد الإعلانات الفاحشة (من ثياب داخلية مثيرة أو الصور التي تصدم) مما حرّك ليس فقط مديرية الأمن العام المسؤولة عن الرقابة على كافة الإعلانات التي تظهر في التلفزيون وفي دور السينما وعلى الطرقات، (حيدوا الصحافة لحسن الحظ)، لكن أيضاً المدعي العام التمييزي الذي استدعى كافة أصحاب وكالات الإعلان وطلب منهم توقيع تعهّد بعدم لصق إعلانات تمسّ بالنظام العام. (كذا)

احتج خبراء الإعلان على تدخل TÉLÉ LUMIÈRE وعلى حقّه في فرض شروط رقابية على الإعلان.

هذا هو بانوراما التلفزيون في لبنان: تلفزيون لبنان، المؤسسة اللبنانية للإرسال، المستقبل، الـNBN، التلفزيون الجديد، المنار وكلهم يشنون حرباً ضارية للحصول على حصتهم من عائدات الإعلان المتلفز. (تيلي لوميار لا يقبل بالإعلانات). في الوضع الحالي للمصاريف الإعلانية في التلفزيون التي تتدنى بسرعة (اثنا وخمسون مليون دولار صافي سنة 1999 وستةٌ وثلاثون مليون سنة 2004!)، لا يمكن لأي من تلك المحطات أن تُثَبت رأسمالها وأن تربح.

فالبث الفضائي والانتاج المكلف يتيحان تحقيق الارباح، وهما جعلا المحطتين الكبريين (المؤسسة اللبنانية للارسال والمستقبل) تنجحان في تحقيق الأرباح، لا سيما من خلال البرامج التي يقوم فيها المشاهدون باتصالات هاتفية وبالتصويت.

من سيصمد خلال السنوات الخمس القادمة؟ السؤال مطروح منذ الآن نظراً لوضع لبنان غير المستقر أكان على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو حتى الأمني.

وبعدما كان لبنان في الأيام الخوالي مبدع الإعلان ورائده في الشرق الأوسط، فانه يخسر مكانته لصالح دبي والبحرين وقطر، حيث يدير معظم الرساميل الإعلانية ..... لبنانيون.

الخاتمة

خبرة جديدة

بالرغم من جهودي الحثيثة لإعادة احياء القناة 9، لم يعد التلفزيون يشكل احد همومي الرئيسية وأصبحت أتابع الشاشة الصغيرة كأي مشاهدٍ عادي، واهتم اكثر للبرامج الفرنسية التي أحصل عليها عبر الكابل (الذي انتشر على المستوى الوطني) من البرامج المحلية، باستثناء النشرة الإخبارية التي تقدمها مختلف المحطات اللبنانية.

بالرغم من ذلك، دخل التلفزيون من جديدٍ وبشكلٍ مفاجىء إلى حياتي وجعلني أبدأ من جديد، وأنا في السبعين من عمري، التجربة التي قمتً بها وأنا في الخامسة والعشرين: إنشاء محطة تلفزيون وإدارتها.

ففي أحد الأيام، اتصل بي روني جزار مدير الـAVM، الريجي الإعلانية للمؤسسة اللبنانية للإرسال وقال لي:

- هل يهمك أن تدير تلفزيوناً عربياً؟
- بالطبع، قلت له بحماس.
- عندما ستعلم أين، لن تبدي الحماس نفسه.
- في ليبيا؟ (على اعتبار انها البلد الاقل جذباً للعمل).
- كلا، في العراق.
- لكنني لن أذهب إلى هناك.
- في المبدأ لا، لكن الأمر لا يتوقف عليّ لأنني لا اهتم بالتلفزيون في العراق (كان روني يتحدث عن تلفزيون «العراقية» التابع الدولة، الذي تولته المؤسسة اللبنانية للإرسال).
- انا أقبل.
- حسناً، سأعاود الاتصال بك لأعلمك متى يمكنك أن تلتقي بالمسؤولين.

كانت القضية مثيرةً للاهتمام من دون شك، لكن ذهابي إلى العراق والعمل فيه غير وارد بالطبع إذ أن الصور المنقولة عبر التلفزيون غير مشجعة على الإطلاق. انما لن أخسر شيئاً من الاستماع إلى المسؤولين عن المشروع.

تحدد الموعد في الثالث من تموز 2004 حول مأدبة غداء في مطعم La Petite Marée في الأشرفية. عرّفني روني بالأستاذ شفيق تابت وهو رجل أعمال في الخمسين من عمره، وبصهره المحامي بيدرو غنام وبأحد أصدقاء شفيق تابت.

خلال الغداء، حاولت أن أحلّل شخصية الموجودين، وعلمت أن شفيق تابت محام ورجل أعمال نشيط، أنجز العديد من المشاريع في البلدان العربية، وحصل خلال حربً الخليج الأولى، لوجوده في الكويت، على مشاريع لتموين الجيوش، وهي خبرةٌ سيكررها في خلال حرب 2003 التي ستؤدي إلى سقوط نظام صدام حسين.

خلال وجوده في العراق، الذي يقصده كل شهر، شعر أن الحرب لن تطول وان المهم بالتالي التفكير في إقامة محطة تلفزيون خاصة تكون جاهزةً مع نهاية الحرب. حصل على ترخيص من قبل السلطات المعنية واراد لهذا التلفزيون بدء ارساله في الأول من أيلول 2004.

أجبته أن البدء في الأول من أيلول مستحيل لأنني «سأكون في الصين لتسليم منصب الرئيس العالمي للمنظمة الدولية للإعلان لخلفي»، فقال لي: «متى إذن؟»

- أعطني يومين وسأعلمك بخطة العمل.
- أرغب في مباشرة العمل قبل الأول من تشرين الأول، فالأمر في غاية الأهمية.
- سأبذل جهدي، لدي هكذا شهرين ونصف. وأنا أؤمن بالمعجزات.

أمضينا بقية الغداء في تبادل الكلام العام وتاريخ خبرتي في مجال التلفزيون والإعلان.

بعد الغداء، اتصلت مباشرةً باثنين من الذين عملت معهم منذ تأسيس شركة التلفزيون اللبنانية، الاول هو محمد كريمة، الغني عن التعريف، والحاضر منذ بداية هذا الكتاب ورافقني في جحيم تلفزيون لبنان. اما الثاني فهو سمير تابت، أوفى الأوفياء الذي لا مثيل لخبرته في إدارة العمليات. باختصار، فريق عملي القديم.

أطلعتهما على الموضوع ونحن نشرب القهوة، وسألتهما إذا كانا يوافقان على مرافقتي في مغامرتي الجديدة هذه. كان لكريمة أعمال عليه إنجازها لكنه لم يكن مرتبطاً بمؤسسة اخرى. أما سمير تابت، فكان يعمل بنصف دوام لكن يمكنه الانسحاب بسهولةٍ.

ناقشنا إمكانية الحفاظ على الوعد لمباشرة العمل في الأول من تشرين الأول وبدا لي انهما مستعدان لتحمل هذه المسؤولية، شرط العثور على محطة تلفزيون واستوديوهات قادرة

على استقبالنا. طرحنا احتمالين: تلفزيون لبنان في الحازمية المهجور منذ زمنٍ أو المكاتب والإستوديوهات التي يملكها تلفزيون وراديو العرب في منطقة الجناح. وتواعدتُ مع شفيق تابت في الثماني والأربعين ساعة اللاحقة لاعرض عليه الفكرة.

شرحت له المشروع في اجماله:

1- ضرورة استئجار محطات قيد العمل، بانتظار تجهيز استوديوهاتنا ومكاتبنا الخاصة.

2- توظيف فريق عمل لبناني والبدء بإعداده.

3- الحصول على إذن بالبث انطلاقاً من الأراضي اللبنانية عبر القمر الاصطناعي باتجاه العراق،

4- استئجار موجةٍ على الساتليت.

كنت أفضل مثل كريمة وسمير تابت، أن يقع الاختيار على تلفزيون لبنان. فكل شيءٍ جاهز للعمل ونحن نعرف المحطة وكأنها بيتنا كما يسمح لنا تلفزيون لبنان بسهولة بالبث فضائياً.

لكن المباحثات المالية مع الإدارة لم تؤد الى نتيجة، بينما كان تلفزيون الـART يقدم لنا عرضاً مغرياً جداً. بالطبع، كانت المكاتب ضيقة بعض الشيء لكن، في أقل من ثلاثة أسابيع، توصلنا إلى اتفاقٍ وصار في الامكان تحديد تاريخ بدء البرنامج.

اقترحت على شفيق تابت تاريخ السابع والعشرين من أيلول 2004 وشرحت له أنني عينت الفترة الواقعة ما بين السابع والعشرين من أيلول والرابع عشر من تشرين الأول للقيام بالتجارب، ومع بداية شهر رمضان، التزم باعداد ثلاثين حلقة من المنوعات تُنقل مباشرةً على الهواء، مما سيؤمن لنا ثقة المشاهد العراقي ووفائه.

- ستفي بالوعد، قال لي بالإنكليزية: YOU WILL DELIVER

- فأجبته: أجل، سأقوم بذلك.

في منتصف آب، زارنا وفد عراقي ضم جاسم اللامي الذي سيعين مديراً عاماً مساعداً للقناة في العراق، فيما أشغل انا منصب المدير العام وكريمة المدير العام المساعد، مدير المشروع.

أطلقنا على المحطة اسم «السومرية» وطلبت من شركة «ميماك أوجيلفي» تزويدي بالشعارات والموسيقى وغيرها.

ناقشنا طريقة استلام البرامج من العراق وقمنا بالاتصالات اللازمة للتزود بالأفلام والمسلسلات والبرامج الوثائقية. وقعنا اتفاقات مع شركات تعاملت معها في تلفزيون لبنان ومنها صادق وعلي صباح ونقولا أبو سمح وعصام حموي (صديق الساعة الأولى في التلفزيون)

ونبيل سويد وفؤاد أنطون.

كلفنا مهى سلمى بتقديم البرامج الخاصة بشهر رمضان المبارك، والتي كانت شركة «أوربن أرت» (جوزيان بولس وجوني فنيانوس) ستنتجها بكثيرٍ من المهارة والنجاح. واستأجرنا أستوديو «لافيدا» لمدة ثلاثين يوماً.

بدأ العد العكسي. وظهر على الشاشة في العشرين من أيلول شعار السومرية مع المعطيات التقنية، وفي السابع والعشرين من أيلول، عند الخامسة من بعد الظهر، باشرنا ببث برامجنا اليومية. ابتسامة شفيق تابت العريضة دلت أننا ربحنا الرهان وطلعت صورة السومرية على شبكة «نايل سات».

بين الرابع عشر من تشرين الأول والرابع عشر من تشرين الثاني، بثينا مباشرةً ثمانية وعشرين برنامجاً مع ثمانية وعشرين نجماً بارزاً وفاق عدد الاتصالات الهاتفية المباشرة كل توقعاتنا.

دخلت السومرية بسرعةٍ الى حياة العراقيين اليومية.

في الثالث والعشرين من شباط، إنطلقت النشرة الإخبارية اليومية وادارت مي كحالة المستشارة الإعلامية السابقة للرئيس الهراوي فريق عمل النشرة وأعدت في فترةٍ وجيزة جداً فريق عمل مؤلف من صحافيين لبنانيين وعراقيين، قاموا بإعداد وبتقديم نشرة إخبارية من خمسٍ وأربعين دقيقة. وارتكز نجاح النشرة إلى عدم اظهار الدم المراق بل الأخبار التي تتناول المصلحة العامة والنصائح المدنية، فتظهر للعراقيين أن الحياة مستمرة إلى جانب الموت الذي يزرعه الإرهابيون.

بعد عام واحد، بثت السومرية طوال أربعٍ وعشرين ساعة وجاء ترتيبها من بين التلفزيونات الأولى في العراق، وصُنف برنامجها الرائد «عراق ستار» كالافضل لدى العراقيين.

في أول حزيران 2006، بثت السومرية أربع نشرات إخبارية يومية وخلال الحرب المدمرة على لبنان، تمكنا من نقل كل المعدات والمكاتب إلى مركز السومرية في منصورية المتن حيث يعمل أكثر من مئة وخمسين موظفاً.

كيف تمكنا من بلوغ هذه القمم؟ يمكن أن تصبح هذه الخبرة الرائعة مصدر إلهام لكتابٍ آخر عن السومرية، هذا التلفزيون الذي ولد من عزمِ شخص لبنانيٍ صلب هو شفيق الياس تابت.

لكن بالطبع، لن يكون عنوان الكتاب «التلفزيون، مشوار إلى الجحيم!» نظراً لما قدمته لي السومرية خلال سنتين من الرضى النفسي والمهني.



ملاحق

.1
رسالة الى مي كحالة*

25 ايلول 1996

عزيزتي مي،

اكتب لك قبل التوجه الى اسطنبول حيث تنتظرني مسؤولياتي تجاه الوكالة الدولية للاعلانات التي ارتبط بها قبل تعييني على رأس تلفزيون لبنان.

لم تمض علي عشرة ايام في المنصب لأتبين كم هي متردية حال تلفزيون لبنان، على الصعيدين المالي كما التقني.

قادتني خبرتي الى تقدير المشكلات التي عانى منها سلفي وادت به الى الاستقالة. توقعت حين وصلت ان اجد احوالاً تتيح لي تقدير المشكلات وايجاد الحلول لها. كنت متحمساً خصوصاً لواقع اعطاء ستين مليار ليرة، اي اربعين مليون دولار كمساعدة لتلفزيون لبنان.

لكن لم يبق قرش من هذه المبالغ. والسبب: ان اثني عشر مليون دولار ذهبوا لشراء حصة القطاع الخاص، فيما صُرف الباقي لشراء المعدات ودفع ديون وصرف موظفين من الخدمة. اما الاسوأ فكان التغاضي عن تخصيص فصل لمنح ميزانية استثمار للمحطة الوطنية. فمع الاعلانات يمكننا بالكاد دفع الرواتب الشهرية.

يتكل الرئيس الهراوي علي لانجاح تلفزيون تملكه الدولة. سيكون الامر صعباً، وصعباً للغاية. لكنن ارفع التحدي على أمل اقناع الحكومة بتحديد ميزانية سنوية ومبالغ شهرية لدعم تلفزيون لبنان، تماماً مثل موازنة الجيش والمدارس العامة والاذاعة.

اشعر انني مثل الطيار المحترف الذي حصل على طائرة خارقة في عيده الستين تقديراً لخبرته. احتفال وشخصيات، يصعد الطيار الى طائرته ويقلع لكنه بعد دقائق يقع في البحر تجاه خلده. لأنهم نسوا تزويد المحركات بالوقود.

انا احتاج الى الوقود والا فقدت وجهتي.

الى اللقاء.

---

* النص الأصلي بالفرنسية

2 .

مقتطفات من العرض المقدم إلى مجلس الوزراء

في 24 شباط 1999

تلفزيون لبنان: 40 عاماً من المعاناة

لمحة تاريخية سريعة:

1957 الحصول على رخصة لإنشاء شركة التلفزيون اللبنانية (تلة الخياط). تلفزيون خاص.

1960 رخصة لانشاء شركة تلفزيون لبنان والمشرق (الحازمية) تلفزيون خاص.

1975 اندلاع الحرب وبداية انهيار الشركتين مالياً .

1977 قيام شركة تلفزيون لبنان 50% ملكاً للدولة و 50% ملكاً للقطاع الخاص

1985 بداية البث التلفزيوني غير الشرعي

1987 إعطاء الدولة تلفزيون لبنان الحق الحصري لغاية 2012

1990 نهاية الحرب وخسارة الحق الحصري حكماً بفعل وصول عدد التلفزيونات غير الشرعية إلى 54

1994 صدور قانون الإعلام المرئي والمسموع وينص على:

- خسارة الحق الحصري
- عدم التعويض على تلفزيون لبنان
- الغاء الدعاوى ضد التلفزيونات الأخرى

1995 شراء الدولة حصة القطاع الخاص، ليصبح تلفزيون لبنان ملكاً لها بالكامل. كلفة الصفقة 18.6 مليار ليرة لبنانية)

1996 Future وLBC تبثان فضائياً

1999 تلفزيون لبنان لا يستعيد أي من حقوقة المسلوبة.

(ملاحظة: كان لا بد من هذه المقدمة لنوضح للوزراء أسباب وصول تلفزيون لبنان إلى هذا الحد من الخسائر)

طلبت منا الحكومة الإجابة على 3 أسئلة وهي:

1- لماذا يخسر تلفزيون لبنان بينما تربح التلفزيونات الأخرى ؟

2- هل تحتاج الدولة إلى تلفزيون عام؟

3- لماذا لا يبث تلفزيون لبنان فضائياً؟

جاء الرد على السؤال الأول بسيطاً بأن هذا الاعتقاد السائد غير صحيح، فجميع المحطات التلفزيونية في لبنان تخسر.

في العام 1998 كان مجموع نفقات الإعلانات التي تشكل المورد الأساسي لكل المحطات يصل الى 55 مليون دولار أميركي، منها 32 مليون دولار صافي بعد حسم عمولة شركات الإعلان أو الريجي.

حصل تلفزيون لبنان على 5.7 ملايين دولار واتى ثانياً بعد الـLBC 18.6 ملايين لكن امام الـMTV 4.8 ملايين والمستقبل 3 ملايين والـNBN مليوناً واحداً بالكاد.

ووفقاً لمعلومات مؤكدة كانت LBC تنفق 1908 ملايين دولار وتخسر 1.20 مليون دولار على المحطة الأرضية بينما الـMTV تصرف 9.5 وتخسر 4.7 ملايين (والحقيقة كانت الخسارة فقط 1.7 مليون بفعل تأمين ريجي اسباس التي يدرها أمين قاصوف حد ادنى من الاعلانات) بينما كانت محطة المستقبل تصرف 11 مليوناً وتخسر 8 ملايين دولار .

كانت الـLBC تربح فقط بفضل البث الفضائي.

حين اسقطت المادة 41 من قانون الإعلام المرئي والمسموع حق تلفزيون لبنان الحصري، فهي حرمته من 254.000.000 دولار للسنوات ما بين 1985 و 1998، ولم يحصل الا على 65 مليوناً. في العام 1998 كان تلفزيون لبنان سيحقق وفراً من عشرة ملايين دولار لولا حرمانه من حقه الحصري. .

المقارنة بين كلفة التشغيل في تلفزيون لبنان والـLBC لعام 1999:

	(مليون دولار)	
	تلفزيون لبنان	LBC
أعباء الموظفين	10.100	4،000
الأخبار	0.900	1.000
المديرية التقنية	0.100	1.500
مديرية البرامج والإنتاج	9.400	12.000
مصاريف إدارية	1.800	1.300
المجموع العام	22.600	19.800

لم تُضف الفوائد المصرفية وديون الضمان الإجتماعي على ارقام تلفزيون لبنان.

بعد قراءة هذه الأرقام نستنتج أن تلفزيون لبنان يحتاج إلى كامل المداخيل الإعلانية لتغطية نفقاته. كما يتبين ايضاً ان كامل المداخيل الاعلانية بالكاد تكفي الـLBC لتحقيق الربح.

لماذا تصل ميزانية المصاريف في تلفزيون لبنان الى هذا المستوى المرتفع؟

- بسبب الخسائر التي تسببت بها الحرب وقيام تلفزيونات أخرى.
- إلغاء الحق الحصري من دون تعويضات.

- ارتفاع معدل أعمار الموظفين (46 سنة) بالمقارنة مع الـLBC (معدل 33 سنة) والـMTV (27 سنة).
- انخفاض المصاريف الإعلانية.
- ارتفاع أسعار البرامج والإنتاج.
- زيادة ساعات البث وتغطية الأراضي اللبنانية بطلب من الدولة ممّا أدّى إلى ارتفاع عدد الموظفين وارتفاع كلفة التشغيل.
- دولرة الرواتب في 1991.
- ارتفاع الديون والفوائد عليها .
- الإتفاق المعقود في 1989 بين نقابة موظفي تلفزيون لبنان وإدارته العامة الذي يعطي للموظفين تقديمات ضخمة:
  - ثلاثة تعويضيات عند الصرف
  - نظام داخلي يمنح ميزات عدّة.
  - مضاعفة عدد العاملين في مكانين مختلفين (الحازمية وتلة الخياط)

2- هل الدولة بحاجة إلى تلفزيون عام؟

استهلينا الحديث بطرح سؤال آخر:

1- هل تؤمن الدولة بأن التلفزيون العام:
   - هو ضرورة وطنية؟
   - وهو المنبر الإعلامي القادر على الترويج لأعمالها (من دون السقوط في البروبغندا)؟

2- تمتلك معظم الدول الغربية والعربية تلفزيوناً عاماً، فلمَ لا لبنان؟

في العادة، يبث التلفزيون العام في لبنان:

- برامج ثقافية
- برامج توجيه مدني : بيئة، صحة، سير، نظافة عامة...)
- الاخبار المتعلقة بالوزارات كافة
- المناسبات الوطنية والدينية (الكثيرة في بلد متعدد الطوائف)
- تغطية نشاطات أركان الدولة
- النقاش السياسي الحر والموضوعي.

هل الدولة قادرة على التخلي عن كل هذه الميزات؟

وما هي الحلول في نهاية المطاف:

أ- إقفال تلفزيون لبنان

ب- دعم تلفزيون لبنان مالياً وتغطية عجزه الشهري بالإضافة إلى تسديد ديونه.

ت- إقفال تلفزيون لبنان وإعادة تأسيسه كشركة جديدة بهيكلية ونظام جديدين

ث- تخصيص تلفزيون لبنان

ج- مشاركة القطاع الخاص بنسبة 49% من الأسهم.

أ- إقفال تلفزيون لبنان

وهذا يعني:

- صرف 487 موظفاً مع دفع تعويضاتهم القانونية كاملة.
- تسديد ديون الشركة
- بيع المباني والمحطات والأرشيف
- بيع رخصة تلفزيون لبنان
- من دون ذكر خسارة الدولة منبرها الاعلامي.

• الكلفة:

صرف الموظفين	34 مليون دولار
تسديد الديون	40 مليون
دعاوي خاسرة	2.5 مليون
عقود غير منفذة	3.5 مليون
المجموع	80 مليون

• مداخيل التصفية:

وهي تُقدر مع بيع المباني (تلة الخياط 6 ملايين، الحازمية 3.5 ملايين والأرشيف 7 ملايين والمعدات التقنية 9 ملايين) ما يقارب 35 مليون دولار.

• اما كلفة الأقفال فتبلغ 45 مليون دولاراً.

ب- انقاذ تلفزيون لبنان

يبلغ تسديد الديون 40 مليون دولار لتصبح مساعدة الدولة بعد حسم المداخيل الاعلانية، في حدود 17 مليون سنوياً أي مليون ونصف شهرياً.

ت- إقفال تلفزيون لبنان وانشاء شركة جديدة

يتوزع المبلغ المتوجب دفعه كالآتي:

التعويضات:	34 مليون
الديون:	40 ملايين
التجهيزات الحديثة:	15 مليون
أي مجموع الكلفة:	89 مليون

هذا الحل كان سيخفض:

- عدد الموظفين من 487 إلى 400 موظف.
- الرواتب الأساسية (المرتفعة جداً بسبب أقدمية الموظفين).
- مصاريف الإستثمار.

الخطة المالية الخماسية بين 1999 – 2003 تبيّن التوفير التالي في عدد الموظفين ورواتبهم:

العام	مصاريف توظيف 487 موظفاً (مليون دولار)	مصاريف توظيف 400 موظفاً (مليون دولار)	التوفير
1999	10,900	4,350	6,650
2000	12,700	4,800	7,900
2001	13,350	5,300	8,050
2002	15,400	5,850	9,550
2003	16,950	6,450	10,500
المجموع	69,300	26,750	42,500

ونكون بعد 5 أعوام عوضنا جميع مصاريف نهاية الخدمة

كما ونكون قد وفرنا:

- فوائد الديون 6.350 ملايين (في العام الواحد)
- بيع أفضل للبرامج 1.500 مليون (في العام الواحد)
- مدخول إعلاني متزايد 2.500 مليون (في العام الواحد)

وتبلغ الميزانية الجديدة 15 مليوناً بدلاً من 23 مليوناً وتتدنى نسبة الخسائر من 14.6 مليون إلى 4 ملايين بالسنة فيكون الوفر السنوي 10.7 ملايين.

ثم دخلنا في عرض المقترحات لتعويض خسائر تلفزيون لبنان:

1. إعادة النظر في سحب الحق الحصري لتلفزيون لبنان وإرغام جميع التلفزيونات المرخص لها بدفع بدل إيجار لموجات الإرسال يبلغ مئتي ألف دولار سنوياً.
2. رفع الرسم على الإعلانات (المقررة منذ 1959) من 5.3٪ إلى 10.3٪ فيجلب ما يقارب 3 ملايين دولار سنوياً.
3. فرض ضريبة معدلها 50 دولاراً على كل جهاز تلفزيونيّ يتم استيراده الى لبنان. يدخل 60.000 جهاز في العام، ستجمع 3 ملايين اخرى سنوياً.
4. وضع رسم بقيمة الفي ليرة لبنانية على فواتير الهاتف الخليوي فيدرّ على تلفزيون لبنان مليون ونصف دولار شهرياً تغطي جميع مصاريف الإستثمار.

انها الحلول المثالية.

ث– خصخصة تلفزيون لبنان

أثبتنا أن ما من عاقل سيقبل بشراء تلفزيون يغرق في الديون وشرحنا أن الدولة ستخسر وسيلتها الإعلامية المرئية وتعجز عن اقامة توازن سياسي لا تمارسه المحطات الخاصة.

ج- بيع القطاع العام نسبة 49٪ من أسهم تلفزيون لبنان الى القطاع الخاص

اثبتنا ان خصخصة تلفزيون لبنان صعبة وان نصف الخصخصة مستحيلة في وضعه المالي المتردي.

3 - لماذا لا يبث تلفزيون لبنان فضائياً؟

جاء الجواب كالآتي:

- صيف 1995 أعلن السيد فؤاد نعيم بدء تلفزيون لبنان البث الفضائي خلال أسابيع.
- علق القرار لأسباب سياسية.
- كانون الأول 1996 أعطت الحكومة اللبنانية موافقتها للبث الفضائي للـLBC والمستقبل واستثنت تلفزيون لبنان.
- ابدينا احتجاجنا فنلنا هذا الحق.

  للأسف لم تبق قناة شاغرة على C-Band.
- 8 كانون الثاني 1998 قررت الحكومة وقف بث البرامج السياسية فضائياً وطلبت من تلفزيون لبنان اتخاذ التدابير للبث الفضائي.
- جهزنا كل شيء خلال 10 أيام بعد اتفاق مع شركة ART التي منحت تلفزيون لبنان 3 ساعات من البث اليومي.
- لأسباب سياسية تأجل القرار.
- عادت الأخبار السياسية على المحطات الفضائية اللبنانية بقرار حكومي.

ملاحظة:

بعد قراءة هذا التقرير قرر الرئيس لحود ابقاء تلفزيون لبنان ملكاً للدولة . بعد سنتين أُقفل تلفزيون لبنان ثم أعاد البث بإمكانيات معدومة.

.3

رسالة إلى وزير الإعلام فريد مكاري

م.م.: 227/ 96

بيروت في 8/ 10/ 1996

معالي وزير الاعلام

الاستاذ فريد مكاري المحترم

بعد التحية،

عطفاً على الاتفاق المعقود مع يونيفرسال بنك بتاريخ 16 تموز 1996 القاضي بمنح تسهيلات مصرفية بقيمة 15000000000 ليرة لبنانية (خمسة عشر مليار ليرة لبنانية) وبما اننا تجاوزنا هذا المبلغ وبالتالي لن نستطيع متابعة اعمال الشركة لجهة تسديد المصاريف الشهرية الآتية:

1 - رواتب واجور الموظفين لشهر تشرين الاول 1996.

2 - اتعاب الفنانين.

3 - مصاريف الانتاج.

4 - موردو الافلام والمسلسلات الاجنبية.

5 - مصاريف تسيير الشركة (كهرباء، تلفون، مازوت، صيانة، قطع غيار، اشرطة).

6 - انجاز اعمال بناء وتجهيز المحطات التالية: تربل، النعص، شوكين، معاد، الهرمل، عنايا، قهمز.

لذلك،

وعطفاً على المراسلات السابقة المرسلة لمعاليكم والتي تبين ديون تلفزيون لبنان (طيه نسخة) وحيث ان الفوائد المصرفية الشهرية تناهز الـ400000000 ليرة لبنانية (اربعمائة مليون ليرة لبنانية) وحيث ان العجز الشهري يبلغ حوالي 800000 دولار اميركي شهريا (ثمانمائة الف دولار اميركي) جئنا بكتابنا هذا متمنين من معاليكم طلب سلفة خزينة من مجلس الوزراء بقيمة 20000000000 ليرة لبنانية (عشرون مليار ليرة لبنانية) ريثما يتم التوافق على تسديد جميع الديون اضافة الى لحظ مبلغ 800000 دولار اميركي شهريا (ثمانمائة الف دولار اميركي) في موازنة وزارة الاعلام لصالح شركة تلفزيون لبنان تمكنها من تغطية العجز الشهري.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

جان كلود بولس

رئيس مجلس الادارة المدير العام

4 .

رسالة إلى وزير الإعلام باسم السبع

بيروت في 24/ 2/ 1997

معالي وزير الإعلام الأستاذ باسم السبع المحترم

تحيّةً طيّب وبعد،

مع الترحيب بحضوركم اجتماع مجلس إدارة شركة تلفزيون لبنان المزمع عقده نهار الثلاثاء المقبل الواقع فيه 26 آب 1997،

وتحضيراً لما سيتخلّله من مداولات في المرحلة الخطيرة التي يجتازها تلفزيون لبنان وانعكاساتها الاجتماعية والمالية والوطنية، بما يحتّم اتخاذ تدابير سريعة لا تحتمل الانتظار،

ولوضع معاليكم في أجواء تلك الاوضاع السائدة حالياً لما تبدونه من اهتمام بالقضية، وحرصٍ على ابقاء هذا الصرح الوطني الكبير،

يسعدني أن أرفق طيّه تقريراً يضع الخطة لانقاذ تلفزيون لبنان من معضلاته المالية والتوظيفية الراهنة.

وفي اعتقادي ان تلك الخطة هي الحلّ المثالي الذي سبق وناقشته بعمقٍ مع أحد كبار الاختصاصيين الاقتصاديين، وعرضتُ تفاصيله، وإن بصورة سريعة، على مجلس إدارة الشركة. أمّا فيما يتعلّق بصيغة تلفزيون لبنان مستقبلاً ومنحه مبلغ 15 مليون دولار شهرياً، فانني أسمح لنفسي بأن أرفع إلى معاليكم بعض الأفكار تصلح كمادة للمداولة خلال اجتماع مجلس الإدارة المرتقب:

أولاً: لقد أبقى القانون الرقم 382 المتعلّق بالبث التلفزيوني والاذاعي على تسمية «شركة تلفزيون لبنان» دون تغيير في طبيعتها القانونية بما يتوافق مع واقع تملّك الدولة لجميع أسهم الشركة ومع قرار مجلس الإدارة تحويل ملكية بعض الأسهم إلى كلٍّ من مصرف لبنان وشركة مرفأ بيروت، وذلك تأميناً لهيكلية يفرضها القانون.

ثانياً: لقد أخضع القانون الرقم 382 المذكور شركة تلفزيون لبنان إلى أحكامه، وهو ينص في المادة 3 على «أن الإعلان المرئي والمسموع حرّ، وتُمارس هذه الحرية في إطار أحكام الدستور والقوانين النافذة».

من الواضح أن هذا النص يشمل تلفزيون لبنان، كما من الطبيعي أن تكون محطة تلفزيون لبنان منبراً للسياسة العامة للدولة يذيعها تلفزيون لبنان ويدافع عنها. ولكن بما أن الدولة

هي للجميع، فلا بد من أن تتعاطى شاشة تلفزيون لبنان مع مختلف التيّارات لتكون لنشراتها الإخبارية المصداقية اللازمة، يُتابعها المواطنون برغبةٍ وتشوّق في إطار رقابةٍ ذاتية منظّمة نابهة.

ثالثاً: من الطبيعي في سياق هذا النهج أن يتعهّد تلفزيون لبنان اعطاء الدولة جميع الخدمات التي تُطلب منه كما هو حاصل حالياً، والتي يؤدّيها مجاناً على حساب تضحيات كبيرة في الإعلانات التي يُضطر لإلغائها بسبب النقل المباشر والندوات السياسية وما شابه.

من هذا المنطلق، وفي ضوئه، سيقوم تلفزيون لبنان بتغطية جميع المناسبات الوطنية والسياسية والإعلامية بطلبٍ من وزير الإعلام وهو ما نصّ عليه دفتر الشروط.

رابعاً: سيُنتج تلفزيون لبنان، إمّا وحده وإمّا بالاشتراك مع سواه، برامج ثقافية تُذاع في فتراتٍ يكون الاستماع اليها كبيراً، كما في الصباح مثلاً، إذا كانت هذه البرامج من النوع التثقيفي للمدارس والجامعات. وهنا من الضروري جداً تمكين تلفزيون لبنان من البث على قناةٍ ثانية جرياً على ما كان حاصلاً في السابق، تكون هذه القناة للثقافة والبرامج ذات الطابع الخاص. وفي هذا الاطار يمكن الاستفادة من المساعدة الفرنسية لإعادة ترميم قناة «فرنكو ليبانيز» وذلك نزولاً عند رغبة العديد من المشاهدين الذين يُطالبون بهذه القناة.

خامساً: يُدير تلفزيون لبنان مرفقاً عاماً وله لهذا السبب أكثر من سواه طابع المؤسسة الباقية على مرّ الأزمنة والعهود. فمن الواجب المحافظة على استقلاليته كمنبر حرّ يخدم الدولة والسياسة التي ترسمها أجهزة الدولة ومؤسساتها ورجال الحكم فيها. أمّا هذه السياسة فهي التي تُنقل اليه بشخص وزير الإعلام.

سادساً: ان الصعود إلى الفضاء ضرورة ماسّة لتلفزيون لبنان المؤهّل بامتياز لإعطاء الصورة الصحيحة لسياسة الدولة على المستوى العالمي. وهذا كان مطلباً ملحّاً من قبل تلفزيون لبنان منذ العام 1995 حينما كانت الإمكانات كبيرة والفضاء خالياً من أي بث لبناني. أما اليوم فان كلمة الدولة اللبنانية الرسمية وصورتها مغيّبتان عن الفضاء الدولي المحصور فقط بمحطتين خاصتين. من هنا ضرورة رصد الأموال اللازمة لقناة فضائية بصورة سريعة كي لا يبقى لبنان على صعيد أدوات إعلامه الرسمية غائباً عن العالم.

معالي الوزير،

لقد عانى تلفزيون لبنان الكثير وسيظل يُعاني الكثير إذا لم تساعده الدولة بصورة فعّالة ونهائية بتدابير سريعة لم تعد تقبل الانتظار. وإذا كانت الفكرة هي التخلّي عن هذا الصرح الإعلامي الوطني الكبير فلتكن رصاصة الرحمة سريعة، علماً بأن الكلفة قد تكون في هذه الحالة الأخيرة عالية وعالية جداً.

ثمّة استحقاقات ملحّة تتطلّب مساعدة فورية درءاً لنتائج اجتماعية ومعنوية ومالية وقانونية شديدة الخطورة، تتمثّل بما يلي:

1- دفع الأجور واتعاب الممثلين.

2- رفع سيف الإفلاس المسلّط على رأس تلفزيون لبنان من دعوى افلاسية تقدّم بها فرنسبنك، فضلاً عن طلب تنفيذ صادر عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

3- دفع بوليصة التأمين وتأمين الاستشفاء.

ليس الحلّ بين أيدي رئيس وأعضاء مجلس إدارة تلفزيون لبنان، فهو بين يدي الحكم المسؤول. سبق وعرضنا على معاليكم مشروعاً جديداً للنظام الداخلي ننتظر توجيهاتكم بشأنه لنعرضه على نقابة العاملين لدى تلفزيون لبنان، علماً بأن «الازدواجية» التي انطوى عليها هذا المشروع (موظفون قُدامى خاضعون لاتفاقية 1989 وموظفون جُدد خاضعون لتشريعات العمل عامة) هي قنبلة موقوتة ستُعيد الازمة العمّالية إلى سابق عهدها مرّة ثانية في المستقبل المنظور.

آملاً أن نخرج من اجتماعنا المقبل في مجلس الإدارة، وبفضل حضور معاليكم الذي نعلّق عليه أهمية كبيرة، بقرارات إيجابية حاسمة تؤمّن لشركة تلفزيون لبنان الاستمرار في الحياة ومن ثمّ مستقبلاً زاهراً.

ودمتم في النهوض بمهامكم الصعبة، مع التفضّل بقبول تحياتي المخلصة وفائق التقدير والاحترام.

رئيس مجلس الإدارة المدير العام

تلفزيون لبنان

جان كلود بولس

5 .

رسالة إلى الرئيس الياس الهراوي

لجانب فخامة رئيس الجمهورية

الاستاذ الياس الهراوي المحترم

تحية احترام وتقدير،

بعد مرور ثلاثة اسابيع على تعييني رئيسا لمجلس ادارة تلفزيون لبنان وبعد التدقيق في بعض الامور التي تخص هذه المؤسسة الوطنية، يشرفني أن أرسل لكم طيه نتائج الدراسات المالية والتقنية وبعض الاقتراحات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل فخامتكم والحكومة الكريمة.

آمل ان يلاقي هذا التقرير التجاوب الكامل من قبلكم وارجو أن يعطى الدعم اللازم امام الحكومة للتوصل الى قرارات تنفيذية تخولني وتخول تلفزيون لبنان من المضي قدماً الى النجاح والاستمرار.

وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول فائق الاحترام والتقدير

جان كلود بولس

رئيس مجلس الادارة

المدير العام

بيروت، في 14 تشرين الاول 1996

حالة تلفزيون لبنان

1 - المشاكل

1 - المشكلة المالية

انها مشكلة صعبة وربما يدخل حلها في اطار المهمات المستحيلة.

اولاً: اعتمد العام الماضي زيادة رأس مال شركة تلفزيون لبنان (40 مليون تقريبا). دُفع منها 11 مليون تقريبا لشراء حصة القطاع الخاص. ثم صرف بعض الموظفين مما فرض استعمال حصة كبيرة من الرأس المال. وعندما تباطأت وزارة المالية في دفع ما تبقى من رأس المال (13,600,000000) اي تقريبا 8 ملايين دولار تراكمت الفوائد في المصارف واكلت حصة كبيرة من رأس المال (3 ملايين تقريبا).

ثانياً: المبلغ الاجمالي للديون هو حتى اليوم 16,5 مليون دولار وتزداد بسرعة مليون دولار في نهاية كل شهر.

ثالثا: ان اعباء الموظفين بما فيها حساب التعويضات تبلغ 775.000 دولار شهريا

رابعاً: تكاليف البرامج تتراوح بين 500,000 و600,000 دولار كمعدل شهري.

خامساً: ان التكاليف الاجمالية للبرامج وللموظفين فقط تبلغ الآن 1.2 مليون بالشهر اي ما يقارب14,5 مليون بالسنة الواحدة.

هذا النقص في النقد جعل تلفزيون لبنان يوقف الاتفاق الذي تم مع شركة سوني لشراء معدات جديدة بمبلغ 10 ملايين بعد ان اعلن عنها المدير العام السلف السيد فؤاد نعيم وبعد قبول وزارة المالية دفع مبلغ 1,2 مليون لشراء قسم من المعدات توقفت ولم تسلم المعدات الباقية رغم الاتفاق المبرم بين تلفزيون لبنان ووزارة الاعلام وسوني.

2 - مشكلة الموظفين

عدد الموظفين الحالي يفوق الـ500 بين موظفين مثبتين ومتعاقدين ومياومين يعملون في محطتي الحازمية وتلة الخياط.

معدل عمر الموظفين يقارب الخمسين سنة. هناك العديد لا يعملون شيئا ويقبضون رواتب.

الحل يكمن في صرف ما يقارب 200 موظف في جميع الميادين ولكن الاتفاق الذي ابرم منذ سنوات مع النقابة يجعل صرف الموظفين عملا مكلفاً للغاية يقدره المدير المالي ومدير الموظفين بـ15 مليون دولار.

ولكن هذه العملية الجذرية ستوفر على تلفزيون لبنان 300,000 دولار شهريا اي 3.6 مليون دولار سنويا توفرها الادارة ومبلغ الصرف سيعوض كاملا في خلال 5 سنوات.
وهذا سيجدد كادرات الشركة ويجعلها اكثر فاعلية.

3 – مشكلة المباني

ان العمل في محطتين متفرقتين تضاعف عدد العمال في تلفزيون لبنان وتخفيض عدد الموظفين لن يحصل الا بدمج المحطتين ليصبح العمل محصوراً في مكان واحد.
لهذه الغاية:

* يجب بيع مبنى تلة الخياط الذي اصبح مركزه محاطا بالابنية الكبيرة ولا يمكن أن تتوسع المؤسسة هناك.
* اشادة مبنى جديد في الحازمية بالقرب من المبنى الحالي وفي العقار نفسه ملك تلفزيون لبنان. ستحتوي البناية على 3 طبقات تحت الارض مع استديوهات وخمس طبقات فوق الارض للمكاتب.
* خلال إنشاء هذا المبنى يمكن الإستفادة من ستوديو بعلبك الذي هو ملك الدولة بواسطة بنك انترا والذي لن يكلف الكثير لتجهيز المكاتب والأستوديو.

هذا الحل سيسمح بتوفير عدد كبير من الموظفين.

4 – مداخيل التلفزيون

في الوقت الحاضر مداخيل تلفزيون لبنان المالية تنحصر بثلاثة عناوين رئيسية:

اولاً: الاعلانات مع عقد يؤمن 450,000 دولار شهريا اي 5,4 ملايين على الأقل (هذا المبلغ سيصل الى 6.5 ملايين في 1996).

ثانياً: بيع البرامج المنتجة محلياً سيغذي صندوق الشركة بمبالغ لا بأس بها. برنامج مثل «العاصفة» يباع بمبلغ 2000 دولار للحلقة الواحدة ويمكن ان يزيد هذا المبلغ في العام المقبل.
ازد الى ذلك نيتنا بإنتاج برامج ترفيهية مسلية يمكن أن تباع ايضاً في البلاد العربية او على الساتل فيمكن القول أن المبلغ المحصود من بيع البرامج سيصبح بمعدل 4 برامج اسبوعية اي 200 ساعة سنوياً ما يقارب 400,000 دولار بالتعرفة الحالية و600,000 دولار خلال السنة المقبلة.

ثالثاً: ترسل فواتير لوزارة الاعلام بمبلغ 100,000 دولار تقريباً كل شهر للنشرات التي تطلبها من تلفزيون لبنان. اي 1،2 مليون في السنة. ولم تدفع الوزارة هذه المبالغ الا في فترة «عناقيد الغضب» في نيسان الماضي. من هنا يتضح انه في احسن الحالات تكون إيرادات التلفزيون على الشكل التالي:

* اعلانات 6,500,000
* برامج 400,000

* وزارة الاعلام	1,200,000
	8,100,000

العجز يبقى تقريبا: 8,100,000 - 14,500,000= 6,400,000

بما أنه في حالة السوق الاعلاني الحالي مع 3 تلفزيونات تعمل في لبنان، لن يتمكن تلفزيون لبنان من الحصول على حصة أكبر من حصته الحالية بأكثر من 5٪ (اي 25٪ كحد أقصى)، علينا أن نبحث عن موارد أخرى لسد العجز.

II- الميزانية المالية والحلول

1- الميزانية

في نهاية 1996 سنواجه الحالة المأسوية التالية:

* الديوان المتراكمة	24,000,000
* الاحتياط لصرف الموظفين	13,000,000
* استثمار	9,000,000
	46,000,000
يحسم المبلغ المتبقي من زيادة رأس المال	14,000,000
	34,000,000

لا يمكن اذن انقاذ تلفزيون لبنان الا بمساعدة الدولة اللبنانية اذا كانت ارادة الدولة المحافظة على تلفزيون لبنان وان تكون حريصة على استمراره وازدهاره.

2- ما هي الحلول المقترحة؟

اولاً - زيادة رأس المال

لامتصاص الخسارة المتراكمة منذ سنوات علينا أن نطلب من مجلس الوزراء ومجلس النواب اقرار زيادة رأس مال شركة تلفزيون لبنان (50 مليون دولار)

على شرط ان يُدفع هذا المبلغ مباشرة الى تلفزيون لبنان لأن التأخير في الدفع يأكل حصة كبيرة من رأس المال.

هذا سيسمح بـ«طمر البير» والانتهاء من حالة الدين المتواصل والذي لا نهاية له. هذا المبلغ سيسمح بصرف الموظفين والتوفير المالي الكبير على الرواتب الشهرية.

ثانياً: انطلاقاً من هنا يجب على الحكومة ادراج مبلغ 700,000 دولار شهرياً في ميزانية وزارة الاعلام تدفع من دون شرط الى تلفزيون لبنان.

اذا زدنا على هذا المبلغ إيرادات الاعلانات 600,000 دولار و50,000 دولار بيع برامج سيكون بحوزتنا 1,350,000 دولار مما يكفي لدفع المصاريف الشهرية وهي:

- رواتب (بعد الصرف) 400,000
- برامج 600,000
- استثمار 200,000

1,200,000

ثالثاً: ولكن مبلغ 700,000 دولار لن يُهدر سدى اذ ان هناك حلا لاسترجاع هذا المبلغ من قبل وزارة المالية.

1) يجب على الدولة ان تساعد تلفزيون لبنان الذي يجب عليه أن يقدم برامج تثقيفية لا تجلب المعلن والاعلانات.

2) في جميع انحاء العالم (وخصوصاً فرنسا وبريطانيا تُدفع ضريبة على كل جهاز تلفزيون في المنزل. اقترح ان يصاغ مشروع قانون يقضي بانشاء ضريبة على التلفزيون قدرها 20 دولار سنوياً تدفع إما مرتين بالسنة في حزيران وكانون الاول من قبل جابي الكهرباء، او بزيادة مبلغ 3000 ل.ل. على كل فاتورة كهرباء تصدر آخر كل شهر ولن تكون عبئاً كبيراً وملموساً عند المواطن.

يقدر عدد التلفزيونات في لبنان بـ 500,000 جهاز. فهذا سيعطي الدولة مدخولاً مباشراً قدره 20×500,000= 10,000,000 دولار، مما يغطي المبلغ الشهري المطلوب والمدرج في ميزانية وزارة الاعلام 700,000×12= $8,400,000

رابعاً: منذ 1959 عندما انشأت شركة التلفزيون اللبنانية يدفع المعلن ضريبة قدرها 5,3% على كل اتفاقية اعلانية. لغاية اليوم تلفزيون لبنان وحده يفرض هذه الضريبة.

اليوم وقد أصبحت كل التلفزيونات مرخصة يجب أن تطبق هذه الضريبة على كل الفواتير.

ان مجموع المصروف في التلفزيونات هو 50 مليون تقريباً. سيدخل الى الخزينة 50×5,3=2,650,000 واذا قررت وزارة المالية رفع هذه الضريبة الى 105 سيصبح المدخول 5 ملايين (والحبل عالجرار مع زيادة الميزانيات الاعلانية).

مجموع المدخول الى خزينة الدولة من جراء هذين الاقتراحين: 15 مليون دولار!

1- أعتقد ان شبكة البرامج التي سأقدمها مع تحسين أداء الاخبار ستجلب مبالغ أكبر في الاعلانات. الهدف: 15 مليون (brut) اي 9 ملايين صافي.

2- البرامج التي سننتجها ستباع حتماً بأسعار افضل وعددها سيكبر: 300 ساعة بمبلغ 3000$ للساعة اي مليون تقريبا.

ولكن اقترح ان تبقى السلفة المذكورة في الميزانية (وعلى كل حال الضرائب تغطي هذه السلفة وتفوقها) لأننا بحاجة الى إرجاع تلفزيون لبنان الى ما كان عليه في الماضي اي البث على TL1 وTL2 وTL3

TL1: تذيع برامج مسلية - افلام - ألعاب - استعراضات فنية - مسلسلات - افلام طويلة شعبية وستكون الشبكة التي ستجلب اكبر الميزانيات.

TL2: الشبكة التي ستذيع يومياً اخبار المناطق (من طرابلس وزحلة وصيدا وجونيه والنبطية...) مع برامج سياسية - طاولات مستديرة - ثقافية وموسيقية - برامج عن البيئة وعن التنشئة الوطنية مع افلام ذات طابع CINE CLUB. يمكن ريع البرامج لأنها لم تجلب الكثير من الاعلانات.

TL3: مع 60٪ من البرامج باللغة الفرنسية و40٪ بالانكليزية.
بالتعاون مع السفارة الفرنسية في لبنان (اخبار فرنسية - رياضة - برامج محلية...)
على الحكومة ان تعترف لتلفزيون لبنان بالحق المكتسب لثلاث اقنية.
على كل حال، مهما كانت الحلول هناك حالة لا تتحمل التأخير في أخذ القرار والاّ سيعلن تلفزيون لبنان افلاسه قبل انتهاء 1996 - فالقرار المستعجل ضروري وحيوي.

البث الفضائي

لا يجوز ان يتأخر تلفزيون لبنان اكثر من ذلك لبث برامجه على القنوات الفضائية.
سنتقدم في الأيام المقبلة بطلب من وزارة المواصلات ويلزمنا حالاً صرف المبالغ التالية للبدء بالبث:

* استئجار قناة فضائية بـ15 مليون دولار للسنة الواحدة
* معدات تقنية منوعة 500,000 $
* تجهيز صالة ارسال 50,000 $

في ما بعد سيصار الى اختيار برامج عدة من انتاج تلفزيون لبنان تذاع عبر القمر الاصطناعي مع:

- نشرة اخبار تلفزيون لبنان
- المسلسلات المحلية
- الندوات السياسية والثقافية
- الارشيف
- الرياضة اللبنانية

يمكننا تأمين 3 ساعات يومية في المرحلة الاولى. الامكانات الاعلانية: بين 4 و5 ملايين دولار سنويا.
مشروع قانون لقرض تلفزيون لبنان: مليوني دولار للبث على الأقمار الاصطناعية أو السماح لتلفزيون لبنان التعاقد مع الرساميل الخاصة لتمويل هذا المشروع واسترجاع الأموال حسب المداخيل الأعلانية.

التلفزيون الديني

لا يمكن لتلفزيون لبنان أن يتحمل أعباء هذا النوع من التلفزيونات ولا يمكن أن نضع شارة TL على الشاشة.
كما أنه يرفض المبدأ اذا ضاع حق تلفزيون لبنان في TL2 و TL3

مفوض الحكومة

انشاء مركز مفوض الحكومة كان بدعة في ايام الرئيس امين الجميل، وأصبح مفوض الحكومة يملك حقوق واسعة في التدخل في شؤون تلفزيون لبنان.
اولا: علينا ان نعيد النظر في صلاحيات مفوض الحكومة خصوصاً وان تلفزيون لبنان اصبح ملك الدولة ولا شريك لرأس المال الخاص فيه.

ثانيا: علينا أن نلغي توظيف 6 اشخاص من قبل مفوض الحكومة والذين يتقاضون رواتب تقارب 5000$ في الشهر الواحد.

ثالثاً: هذا سيجعل من تلفزيون لبنان مؤسسة اعلامية مستقلة حقاً تدخل ميزانيتها ضمن ميزانية وزارة الاعلام بالتوافق مع وزير الأعلام.

رابعاً: الغاء مركز مفوض الحكومة سيخفف من التناقضات الحادة التي جمدت عمل تلفزيون لبنان في الماضي وكبدته خسائر عديدة.

.6
المرسوم الرقم 3372

تنظيم مهام مفوض الحكومة لدى «شركة تلفزيون لبنان» والرقابة عليها

ان رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم 100 تاريخ 1977/6/30 (انشاء شركة مغفلة مختلطة تحمل تسمية «تلفزيون لبنان»)،

بناء على المرسوم رقم 770 تاريخ 1977/12/30 (انشاء «تلفزيون لبنان» شركة مغفلة مختلطة) ولا سيما المادة 6 منه،

بناء على المرسوم رقم 1095 تاريخ 1978/3/22 (تصديق النظام الأساسي «لتلفزيون لبنان»)،

بناء على المادة 36 من النظام الأساسي «لتلفزيون لبنان»،

بناء على المرسوم رقم 8588 تاريخ 1962/1/24 (تحديد صلاحيات الوحدات التابعة لوزارة الإعلام)،

بناء على المرسوم رقم 2873 تاريخ 1959/12/16 (تنظيم المديرية العامة للأمن العام)،

وبعد استشارة مجلس شورى الدولة (رأي رقم 88 تاريخ 1979/10/29)،

بناء على اقتراح وزير الإعلام،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ 1980/6/25،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى

أ- يقوم مفوض الحكومة بمراقبة شركة تلفزيون لبنان المسماة فيما يلي «الشركة» من النواحي التالية:

1) الإعلامية.

2) المالية.

3) القانونية.

ب- يؤمن مفوض الحكومة الارتباط بين الشركة والحكومة ممثلة بوزير الإعلام في ما خص سياسة الشركة ووجهة نظر الدولة.

المادة الثانية – يقوم مفوض الحكومة بالرقابة الإعلامية وفقاً للمبادئ العامة التي يقرها مجلس الوزراء. ويمارس هذه الرقابة:

أ- بابداء الرأي حول مشاريع البرامج التي تعرض على لجنة البرامج المنصوص عليها في المادة 25 من النظام الأساسي لتلفزيون لبنان.

ب- بابداء الرأي حول سياسة الشركة الإعلامية ولا سيما البرامج ذات الطابع العام.

المادة الثالثة – يتثبت مفوض الحكومة باستمرار:

1) من ان اجتماعات الجمعيات العمومية قانونية.
2) من أن اجتماعات مجلس الإدارة قانونية.
3) من أن تأليف اللجان المتخصصة قانوني ومن أن اجتماعاتها قانونية.
4) من أن جميع هذه الهيئات تمارس صلاحياتها.
5) من صحة محاسبة الشركة، ومن أجل ذلك له صلاحيات الاطلاع التي يتمتع بها مفوضو المراقبة.
6) من أن مفوضي المراقبة يقومون بمراقبة سير عمل الشركة.

المادة الرابعة – تبلغ إلى مفوض الحكومة:

1) الدعوات لحضور اجتماعات مجلس الإدارة سبعة أيام على الأقل قبل انعقادها.
2) الدعوات لحضور الجمعيات العمومية عشرين يوماً على الأقل قبل انعقادها.
3) الدعوات لحضور اجتماعات اللجان المتخصصة ثلاثة أيام على الأقل قبل انعقادها.

يجب أن ترفق بالدعوات جميع المستندات التي توضع تحت تصرف أعضاء مجلس الإدارة أو تحت تصرف المساهمين أو أعضاء اللجان.

لا يعتبر أي اجتماع لمجلس الإدارة للجمعيات العمومية واللجان المتخصصة قانونياً ما لم يكن مفوض الحكومة قد دعي لحضوره.

4) تقارير مفوضي المراقبة وملاحظاتهم الموجهة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
5) نص نشرات الأخبار أو البرامج ذات الطابع السياسي وذلك في اليوم التالي للبث.

المادة الخامسة – يحضر مفوض الحكومة الجمعيات العمومية واجتماعات مجلس الإدارة ويمكنه أن يحضر متى شاء اجتماعات اللجان المتخصصة.

تبلغ إلى مفوض الحكومة محاضر هذه الجمعيات والاجتماعات بخلال ثلاثة أيام من انعقادها، وذلك حتى لو تعذر عليه حضورها له أن يبدي ملاحظاته خطياً خلال الأسبوع الذي يلي التبليغ وله أيضاً خلال المهلة نفسها أن يطلب إعادة النظر بما تقرر إذا اعتبر أن ثمة مخالفة للقانون والأنظمة أو القرارات أو أن ما تقرر مخالف لمصالح الدولة أو يتنافى مع سياستها الإعلامية، وتكون القرارات كافة معلقة التنفيذ خلال المهلة المذكورة.

وفي حال تأكيد القرار خلافاً لرأي مفوض الحكومة، يعرض المفوض الخلاف على الحكومة بواسطة

وزير الإعلام.

وعلى كل حال، على مفوض الحكومة أن يقدم إلى سلطة الوصاية تقارير دورية عن قرارات الجمعيات ومجلس الإدارة وملاحظاته واقتراحاته.

المادة السادسة - إذا اختلف مفوض الحكومة بالرأي مع أعضاء مجلس الإدارة، يحق له أن يطلب تدوين اعتراضه في المحضر ويكتفي بذلك.

إلا أنه يمكنه أن يطلب إرجاء البحث الى جلسة لاحقة تعقد بعد يومين.

إذا حصل مثل هذا الخلاف في الجمعيات العمومية يحق لمفوض الحكومة أن يطلب تدوين اعتراضه مكتفياً بذلك أو أن يطلب إرجاء البحث إلى جلسة ثانية تعقد بعد ثمانية أيام.

المادة السابعة - لمفوض الحكومة الحق في أن يستدعي أي موظف في الشركة ويطلب منه المعلومات التي يراها لازمة وأن يطلع على حسابات الشركة لدى المصارف وأن يطلع على محفوظات الشركة كافة ولا سيما المسجلة منها وأن يحتفظ بنسخة عن أي مستند.

يتوجب على العاملين في الشركة أياً كانت مسؤوليتهم أن يستجيبوا لاستدعاء مفوض الحكومة لهم وأن يطلعوه على ما يطلبه وكل تخلف عن هذا الموجب يعتبر مخالفة يعاقب عليها مسلكياً.

يتوجب على مفوضي المراقبة أن يطلعوا مفوض الحكومة فوراً على أي مخالفة مهما كانت تتبين لهم عند إجراء مراقبتهم. وعليهم الاستجابة لاستدعاء مفوض الحكومة لهم وتقديم ما يطلبه من معلومات أو ايضاحات.

المادة الثامنة - لمجلس الوزراء أن يكلف مفوض الحكومة مراقبة أي شركة أو مؤسسة تسهم فيها شركة تلفزيون لبنان وتفوق مساهمتها بها الثلث.

تحدد في قرار مجلس الوزراء قواعد الرقابة وأصولها.

المادة التاسعة - يلزم مفوض الحكومة ومعاونوه وأعضاء أمانة السر بكتمان السر المهني.

المادة العاشرة - يقدم مفوض الحكومة قبل 31 أيار من كل سنة تقريراً عاماً إلى مجلس الوزراء بواسطة وزير الإعلام عن أعمال تلفزيون لبنان خلال السنة المنصرمة ويمكنه أن يتقدم بتقارير حول نقاط معينة خلال السنة المالية ترفع بواسطة وزير الإعلام.

المادة الحادية عشرة - يبدي مفوض الحكومة رأيه:

1) في التشريع المتعلق بالتلفزيون.

2) في المراسيم التنظيمية المتعلقة بالتلفزيون.

3) في الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتلفزيون.

4) في كل ما يتعلق بكيفية استعمال أقنية التلفزيون.

المادة الثانية عشرة - يبدي مفوض الحكومة رأيه في كل ما يعود لسير العمل في الشركة ولا سيما الانظمة الداخلية والعقود التي يعود لمجلس الإدارة أن يقر مبادئها، وتطبق أحكام المادة الخامسة من هذا المرسوم.

المادة الثالثة عشرة - تؤمن الشركة لمفوض الحكومة مكتباً وأمانة سر في كل من مبنيي الحازمية وتلة الخياط.

يعاون مفوض الحكومة في ممارسة مهامه جهاز من خمسة اشخاص على الأكثر يختارهم من القطاع العام أو الخاص من خارج الشركة ويمكن أن يفوض لهم أو لبعضهم ما يراه مناسباً من صلاحيات باستثناء حضور الجمعيات العمومية واجتماعات مجلس الإدارة.

تتألف امانة السر من شخصين يمكن اختيارهما من قبل مفوض الحكومة من القطاع العام.

يحدد مجموع الاعتمادات المخصصة للرواتب والتعويضات بقرار من وزير الإعلام وتدفع من موازنة الشركة على أن يحدد مفوض الحكومة راتب وتعويض كل من الأشخاص المذكورين أعلاه.

المادة الرابعة عشرة - تعتبر ملغاة الرقابة على التلفزيون التي تقوم بها دائرة المراقبة في مصلحة الصحافة، والقضايا القانونية التابعة لوزارة الإعلام والمنصوص عليها في المادة 8 من المرسوم رقم 8588 تاريخ 1962/1/24 والرقابة على التلفزيون التي تقوم بها دائرة مراقبة المطبوعات والتسجيلات التابعة للأمن العام بموجب المادة 9 من المرسوم رقم 2873 تاريخ 1959/12/16، وكل نص تنظيمي آخر أينما ورد يتعارض مع نظام الشركة وأحكام مراسيم تأسيسها وتنظيمها وتعديلاتها.

المادة الخامسة عشرة - يعمل بهذا المرسوم فور نشره في الجريدة الرسمية.

بعبدا في 8 آب سنة 1980

الإمضاء: الياس سركيس

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: سليم الحص

وزير الإعلام

الإمضاء: يوسف جبران

.7

قرار مجلس ادارة تلفزيون لبنان

في جلسته المنعقدة في 9 آذار 1989 اتخذ مجلس ادارة تلفزيون لبنان القرار التالي:

بعد المداولة ونتيجة اعادة تنظيم مسألة الاعلانات على شاشة تلفزيون لبنان وكذلك بعد المباحثات المتعددة مع نقابة مستخدمي وعمال التلفزيون في لبنان، بالتفويض عن مستخدمي شركة تلامانجمنت ش م م بالنسبة لأوضاع هؤلاء ومستحقاتهم من جراء توقف بعضهم عن العمل في الشركة المذكورة اعتباراً من اول آذار 1989 وبعد الاخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية ومن باب التساهل، اتخذ مجلس الادارة باجماع الحاضرين القرار التالي:

أولاً: بالنسبة الى شركة تلامانجمنت:

يعطى كل موظف يصرف من شركة تلامانجمنت وذلك اعتباراً من اول آذار 1989 المبالغ الآتية:

أ - تعويض نهاية الخدمة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (فرع نهاية الخدمة) بعد ان يتم تسديد رصيد الاشتراكات المتوجبة للصندوق المذكور حتى اول آذار 1989.

ب- بدل الانذار حسب قانون العمل في ضوء مدة الخدمة (المادة 50 المعدلة من قانون العمل).

ج- تضاف الى ما تقدم تعويضات اضافية استثنائية تفصل كما يلي:

- الحد الاقصى من التعويض الاضافي المنصوص عليه في المادة 50 الآنفة الذكر على اساس الاجر الشهري يضاف اليه العمولات والساعات الاضافية والمنح بنسبة 12/14 من السنة الاخيرة.
- منحة اضافية قيمتها شهران عن كل سنة خدمة لغاية 15 سنة (النسبة 12/14) وشهر واحد عن كل سنة خدمة فوق 15 سنة (النسبة 12/14) وذلك على اساس الاجر الشهري الاساسي دون العمولات والساعات الاضافية والمنح.

د- يتم تسديد المبالغ المشار اليها اعلاه على دفعتين متساويتين احداهما بتاريخ صدور هذا القرار، والثانية بتاريخ اول ايلول 1989 وذلك لقاء توقيع على صك مخالصة وصلح وابراء ذمة شامل ونهائي لا غرر فيه ولا رجوع عنه.

هـ- تحتفظ شركة تلفزيون لبنان ش.م.ل. مستقبلا بحق صرف من تراه من موظفي تلامانجمنت الاداريين على ان تطبق على من تصرفهم المبادىء المشار اليها في البنود أ وب وج المشار اليها اعلاه

من هذا القرار.

وبحال قررت الادارة الابقاء عليهم او على بعضهم فيتم اما الحاقهم بتلفزيون لبنان او استبقائهم في شركة تلامانجمنت على اساس الاجر ذاته والحقوق المكتسبة لهم لدى شركة تلامانجمنت وعلى ان تعتبر مدة عملهم في تلامانجمنت مستمرة وكأنها حاصلة مع شركة تلفزيون لبنان بحيث يستفيدون من مبدأ الاستمرارية القانوني.

و - حفظ حق المصروف بتقديمات الطبابة والاستشفاء والتأمين على الحياة حتى نهاية السنة الحالية التي يصرف في خلالها.

ثانياً: بالنسبة الى شركة تلفزيون لبنان ش.م.ل.

تقرر اعتماد المبادىء عينها المشار اليها اعلاه على موظفي شركة تلفزيون لبنان بحال قررت الادارة اعادة النظر في تنظيم اوضاع الشركة واضطرارها للاستغناء عن بعض العاملين فيها وهذه المبادىء هي التالية:

أ - تعويض نهاية الخدمة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (فرع نهاية الخدمة) بعد ان يتم تسديد الاشتراكات المتوجبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. اما بالنسبة لتعويضات نهاية الخدمة للمستخدمين غير المنتسبين لصندوق الضمان الاجتماعي فتتولى الشركة دفعها لهم حسب قانون العمل والنظام الداخلي للشركة.

ب- بدل الانذار حسب قانون العمل في ضوء مدة الخدمة (المادة 50 المعدلة من قانون العمل.

ج- تضاف الى ما تقدم تعويضات اضافية استثنائية تفصل كما يلي:

- الحد الاقصى من التعويض الاضافي المنصوص عليه في المادة 50 الآنفة الذكر على اساس الاجر الشهري مضافا اليه الساعات الاضافية والـCachets والمنح بنسبة 12/14.
- منحة اضافية قيمتها شهران عن كل سنة خدمة لغاية 15 سنة (النسبة 14/ 12) وشهر واحد عن كل سنة خدمة فوق 15 سنة (النسبة 12/14) وذلك على اساس الاجر الشهري الاساسي دون الساعات الاضافية والـCachets والمنح.

د- يتم تسديد المبالغ المشار اليها اعلاه على دفعتين متساويتين الاولى عند صرف الموظف والثانية بعد ستة أشهر من تاريخ صرفه وذلك لقاء توقيع على صك مخالصة وصلح وابراء ذمة شامل ونهائي لا غرر فيه ولا رجوع عنه.

هـ- تحتفظ شركة تلفزيون لبنان ش.م.ل. مستقبلاً بحق صرف من تراه من موظفيها على ان تطبق على من تصرفهم المبادىء المشار اليها في أ وب وج المشار اليها اعلاه من هذا القرار.

و- حفظ حق المصروف بتقديمات الطبابة والاستشفاء والتأمين على الحياة حتى نهاية السنة الحالية التي يصرف في خلالها.

.8
رسالة إلى اسامة العارف

بيروت في 1993/12/13

حضرة الزميل الكريم الأستاذ اسامة العارف المحترم

عضو مجلس إدارة شركة تلفزيون لبنان

بيروت

تحية طيبة وبعد،

لقد عرضتم علينا موضوع القرار المتخذ من قبل مجلس إدارة تلفزيون لبنان بتاريخ 9/3/1989 والذي أعطى بموجبه تعويضات استثنائية خاصة لمن يصرف من مستخدمي الشركة، ونود أن نستعرض فيما يلي السؤال المطروح وما نقترح عليكم من إجراء لإبطال مفعوله،

المسألة موضوع البحث:

اتخذ مجلس إدارة شركة مختلطة (شركة تلفزيون لبنان) منشأة بمرسوم اشتراعي لإدارة مرفق عام قراراً يؤول إلى اعطاء المستخدمين تعويض صرف من الخدمة يبلغ أضعافاً مضاعفة عن ذلك المنصوص عنه قانوناً ويؤدي إذا ما طبق إلى وضع الشركة في خطر مالي أكيد مما يهدد استمرارية المرفق العام ويبدد الأموال العامة.

والسؤال المطروح هو: هل يمكن الرجوع عن هذا القرار وكيف وممن؟

الجواب

بمعزل عن مسألة عما إذا كان هذا القرار تم اتخاذه وفقاً للشروط الملحوظة في نظام الشركة وبالأخص شرطا النصاب والأكثرية اللازمين، فإنه يقتضي بادئ ذي بدء الوقوف على طابع هذا القرار لمعرفة عما إذا كان يشكّل عملاً إدارياً وبالتالي خاضعاً للقانون الإداري أم يشكّل عملاً مدنياً وبالتالي خاضعاً للقوانين المدنية.

لم نجد في المراجع اللبنانية ما يشير إلى أن المسألة موضوع البحث قد طرحت على المحاكم كما لم يتطرق لها الفقه في لبنان بصورة واضحة ومباشرة، الأمر الذي حملنا على مراجعة رأي الاجتهاد والفقه في فرنسا فيما خص الطابع الإداري أو خلافه لأعمال (actes) الشركات المختلطة والذي يمكن تلخيصه على الشكل الآتي:

يقتضي التمييز بين القرار الذي تتخذه الشركة المختلطة المنشأة لإدارة مرفق عام لزوم مصير عمل

(fonctionnement) المرفق والقرار الذي تتخذه لزوم تنظيم (organisation) هذا المرفق.

إن القرار المتعلق بسير عمل المرفق له طابع القانون الخاص بينما القرار المتعلق بتنظيمه له طابع القانون الإداري (شرط أن يتعلق فعلاً بالتنظيم من جهة، وشرط أن تكون الدولة قد خولت الشركة حق التقرير بهذا الشأن من جهة ثانية).

وفي هذا الإطار فقد اعتبر ان نظام المستخدمين الموضوع من مجلس إدارة شركة مختلطة له الطابع التنظيمي (الشرط الأول) وبالتالي يشكّل عملاً إدارياً (acte administratif) إذا كانت الدولة صاحبة سلطة تنظيم المرفق العام قد خولت مجلس الإدارة التقرير بهذا الشأن (الشرط الثاني).

(Tribunal des conflits, 15 Janvier 1968, Cie. Air France d'époux Barbier, Rec. Cons. d'Et. p. 789; Dalloz 1969, 202).

ان الشرط الثاني يرتدي الكثير من الأهمية لدرجة أن معظم الشرّاح يرون فيه الشرط الاساسي باعتبار أن تنظيم المرفق العام هو من أساس صلاحية الإدارة العامة وأن تكليف الإدارة للشخص المدني المولج بإدارة المرفق العام التقرير بهذا الشأن لا ينزع عن هذا الأمر صفته الجوهرية والتي هي إدارية.

«La personne publique, au lieu de reglémenter elle-même le service public, confie ce pouvoir à la personne privée chargée de la gestion du service. Le réglement acquiert ou conserve de ce fait le caractère administratif». (Notes Auby, Dalloz 1969, p. 205).

بمعنى آخر فان تنظيم المرفق العام هو عمل إداري سواء أقام به الشخص العام المختص أو قام به الشخص المدني المنشأ لإدارة المرفق العام وتنظيمه في آن واحد، وبالتالي لا يخضع هذا العمل الإداري لرقابة القضاء المدني.

فبعد هذا الملخص، يمكن إعطاء الجواب على النحو التالي:

بما أن المرسوم الاشتراعي رقم 100 تاريخ 1977/6/30 أجاز للحكومة انشاء بموجب مرسوم متخذ في مجلس الوزراء شركة مغفلة مختلطة تحمل اسم تلفزيون لبنان،

وبما ان المرسوم رقم 770 تاريخ 1977/12/30 أنشأ هذه الشركة وكلف لجنة قوامها ستة أشخاص، إثنان عينهما وزير الإعلام وإثنان عينهما وزير المالية ومندوب عن شركة تلفزيون لبنان والمشرق ومندوب عن شركة للتلفزيون اللبنانية، لوضع النظام الأساسي للشركة المختلطة،

وبما ان المرسوم رقم 1095 تاريخ 1978/3/22 صدق بناء على اقتراح وزيري الإعلام والمالية على النظام الاساسي الذي وضعته اللجنة المار ذكرها والذي لحظ في مادته الرابعة والعشرين ان مجلس الإدارة مولج بتحديد ملاك ووضع نظام مستخدمي المرفق العام المكلف بإدارته،

وبما انه بالتالي يكون قرار مجلس إدارة شركة تلفزيون لبنان المتخذ بتاريخ 1989/3/9 مستوفياً الشرطين السالف ذكرهما واللازمين لاعتباره عملاً إدارياً،

وبما انه لا يغير من الأمر شيئاً كون القرار المذكور قد وافقت عليه نقابة مستخدمي التلفزيون، (أو رئيس النقابة على ما يبدو) باعتبار، من جهة أن نظام مستخدمي المرفق العام هو شأن تقرره الإدارة العامة منفردة بصورة مباشرة أو غير مباشرة (عن طريق تكليف مجلس إدارة المرفق العام)، ومن جهة أخرى، أن موافقة النقابة لا تسحب عنه طابع العمل الإداري (acte administratif) لتسبغ عليه طابع تعاقدي وإلا انتفت صفة المرفق

العام وهذا ما لا يمكن القبول به لمخالفته القانون.

وبما انه وعلى افتراض ان القرار موضوع البحث اتخذ طابعاً تعاقدياً – مع العلم أن الشروط القانونية الموضوعية والشكلية منها لذاك هي غير متوافرة – للوصول إلى القول أنه يشكّل عملاً مدنياً. فإن هذا «التعاقد» يمكن وضع حد له لأنه غير محدد المدة.

وبما انه واستطراداً في البحث، لا يمكن إضفاء صفة «النظام الداخلي» على هذا القرار لانتفاء الشروط القانونية المطلوبة،

وبما إنه وأكثر استطراداً، فأن القرار قد اتخذ بصورة عرضية واستثنائية وبطريقة لا تتلاءم والأنظمة التي ترعى قرارات الشركة ولا للقوانين المرعية الإجراء،

لذلك فإنه، وعلى افتراض ان لهذا القرار وجود قانوني، فإنه وفي مطلق الاحوال يعود للإدارة (الوزارة) إبطال هذا القرار لسبب عدم ملائمته بالنظر للوضع المالي لهذا المرفق العام ولما يرتبه من أعباء على الاموال العامة ويضع مصير هذا المرفق على المحك لجهة استمراريته. ويكون قرار الابطال خاضعاً لرقابة القضاء الإداري.

Mais si l'annulation est prononcée pour un motif d'opportunité, par exemple pour un motif tiré de l'équilibre financier de la caisse, la situation est plus complexe. L'autorité judiciaire ne pourrait certainement pas priver d'effet la décision d'annulation pas plus qu'elle ne pourrait en apprecier la légalité, laquelle dépendrait alors, non de la question de fond soumise au juge, mais d'une appréciation ressortissant à la seule juridiction administrative (V. Cass. sos. 25 juillet 1952: Bull. Civ. No. 652: 10 mai 1957: Bull. Civ. No. 544).

ومما يجدر الإشارة اليه هو انه يجب أن لا يغرب عن البال ان انشاء أو تكليف شخص مدني لإدارة مرفق عام لا يمكن أن يؤدي في أي حال من الاحوال إلى تنازل الإدارة العامة عن حقها المكرس في الدستور لتقرير ما تراه مناسباً حفاظاً على استمرارية المرفق العام أكان ذلك بصورة مباشرة أو عن طريق أبطال ما يكون قد قرره هذا الشخص المدني بتكليف منها إذا رأت ان في قراره ما يضر أو يهدد هذا المرفق في وجوده أو وضعه المالي.

وعليه وبالنظر لما يرتبه هذا القرار من نتائج سلبية جداً على الأموال العامة، فإنه يحق لوزير المالية القيم على بيت المال أبطال هذا القرار الذي يخل أيضاً بالتوازن المالي للمرفق العام وبالتالي يهدد كيانه فضلاً عما يمكن أن يسببه من سابقة، إن طبقت، وإن عممت، أدت إلى كارثة مالية أكيدة.

واستكمالاً للبحث فإننا نقترح أن يُصار إلى إبطال قرار مجلس الإدارة المتخذ بتاريخ 9/ 3/ 1989 قبل أن تتخذ الشركة ما تراه مناسباً لإعادة تنظيمها وتحسين ادائها، فإن اتبعت الأصول المفروضة بموجب المادة 50 من قانون العمل ومع ذلك رفع أحد المستخدمين الذين قد لا تحتاجهم الشركة حسب التنظيم الجديد التي قد تعتمده دعوى أمام مجلس العمل التحكيمي، فتعتبر هذه الدعوى مستأخرة لحين البت في أمر القرار الإداري الصادر عن وزير المال من قبل المرجع المختص وهو مجلس الشورى.

برجاء أخذ العلم وإفادتنا عما إذا كان لديكم من أسئلة أخرى ايضاحية لهذه الاستشارة.

وتفضلوا أيها الزميل الكريم بقبول خالص التقدير.

المحامي الدكتور أنطوان عبود

9.

تلفزيون لبنان
من خلاصة تجارب الماضي الى رؤيا مستقبلية

8 كانون الثاني 1998

الاطار العام

1- في الوضع القانوني

2- في تحديد هوية تلفزيون لبنان وحتمية العمل على جبهتين:

1-1 - الجبهة الاولى: تلبية شروط الجمهور العام والسوق الاعلانية (الدور الترفيهي التجاري)

1-2 - الجبهة الثانية: تحديد أطر العلاقة مع الدولة (الأخبار والبرامج السياسية).

1-3 - في رسم هوية تلفزيون لبنان

3 - في اسباب الخسائر:

3 - 1 - في الاسباب العامة للأزمة المالية

3 - 2 - عبء الموظفين والعقد الجماعي

3 - 3 - ارتفاع الاعباء الثابتة (وهل على التلفزيون ان يتحمل اعباء مقرين وبناءين؟)

3 - 4 - حجم السوق الاعلانية التلفزيونية في لبنان.

4 - في قضايا لا بد من مواجهتها:

4 - 1 - في البث الفضائي.

4 - 2 - سبل تأمين الموارد المالية اللازمة دون ارهاق كاهل الدولة.

4 - 3 - في تجهيزات تلفزيون لبنان وتأمين مصادر تمويلها.

1 - في الوضع القانوني

لا بد قبل البدء في الدخول في مشاكل تلفزيون لبنان والحلول له، من اعادة الامور الى نصابها من الناحية القانونية لجهة ملكية الاسهم، ذلك ان هناك اسهماً ما تزال باسم افراد من اعضاء مجلس الادارة السابقين، ونحن نقترح ان يصار الى تسمية كل من مصرف لبنان وشركة كهرباء لبنان كمساهمين بديلين عن الافراد الذين اشرنا اليهم، وكل ذلك انطلاقاً من وجوب ان يكون مالكي الاسهم ثلاثة اشخاص على الاقل، بحيث تصبح ملكية الاسهم في الشركة وفقا لاقتراحنا موزعة بين المساهمين: الدولة اللبنانية، مصرف لبنان، وشركة كهرباء لبنان.

2 - في تحديد هوية التلفزيون

للأسف لا يمكننا تحديد هوية واحدة للتلفزيون العام تنسيق بسياق واحد وهذا راجع الى طبيعة تمويله فهو تلفزيون عام تعود ملكيته للدولة التي تساهم في تمويله وهو من ناحية اخرى شركة تجارية مضطرة الى الاستجابة لشروط السوق التي تحددها الشركات الاعلانية.

من هنا ينبغي العمل على جبهتين:

2 - 1 - الجبهة الاولى:

العمل على انتاج برامج تستوحي شروط السوق الاعلانية والشعبية وتستقطب اكبر عدد ممكن من المشاهدين وبالتالي من الاعلانات كالبرامج الدرامية مثل: نساء في العاصفة والترفيهية مثل: تعيش وتأكل غيرها، وغيرها من برامج مسلية لها جمهور كبير. علما بأن هذه البرامج بوضعها الحالي تعطينا / 30/ نقطة.

وينبغي ان يضاف الى هذا اعداد نشرة اخبارية بشروط سنأتي لاحقا عليها. ان نشرتنا الحالية تتضمن حسب المعلومات ما بين / 10/ الى / 15/ نقطة مقابل / 25/ نقطة واكثر لأخبار الـLBC، فاذا رفعنا مستوى نشرة الاخبار اضافة الى انتاج عدد من برامج مماثلة للبرامج الحالية الناجحة امكننا ان نرفع مدخولنا الشهري الى اكثر من مليون دولار اميركي شهريا بدل اربعماية وخمسين الفاً كما هو حاليا.

يضاف الى ذلك إنتقاء برامج ومسلسلات وافلام عربية واجنبية يجب ان نتميز في اختيارها عن غيرنا من التلفزيونات.

ونشير الى ان الافلام الجيدة المنتقاة تعطي نقاطا جيدة لا نستطيع تحديدها الآن لأنها تختلف من فيلم الى آخر.

لكن المشكلة هي في ارتفاع اسعار هذه الافلام، الامر الذي جعل تلفزيون لبنان عاجزاً عن شرائها، علماً بأن الخيار الاول للشركات متروك لنا، وفي حال عدم تمكننا من شراء الافلام المعروضة، تعرضه الشركات على التلفزيونات الأخرى.

2-2 الجبهة الثانية:

هي البرامج التي تعكس الصورة التي تريدها الدولة ونريدها نحن عن التلفزيون العام.

مما لا شك فيه ان على تلفزيون لبنان ان يتميز عن بقية المحطات التجارية بدور تربوي وثقافي ينعكس في شبكة برامجه ويساعد الدولة على القيام بدورها في هذين المجالين الحيويين، لكن الاطار الذي يتوجب تحديده هو المتعلق بالموقف السياسي لنشرة الاخبار والبرامج السياسية.

الأخبار والبرامج السياسية

ان حصول الاخبار في تلفزيون لبنان من /10/ الى /15/ نقطة في حين ان أخبار الـ LBC تحصل على /25/ نقطة يستوجب وقفة.

ففي دراسة اعدها احد مكاتب التسويق وصفت نشرة الأخبار لتلفزيون لبنان بما يلي:

- ان هذه الأخبار لا تتمتع بمصداقية.
- إنها مؤيدة بقوة لوجهة نظر الحكومة.
- إنها مملة.
- ان مشاهديها هم الأشخاص الذين تفوق أعمارهم الخامسة والأربعبن والقاطنين في مناطق خارج بيروت.

ولا بد من الإشارة ايضاً الى كفاءة العاملين في قسم الأخبار والبرامج السياسية، ففي هذين القسمين يجري تعيين العاملين استناداً للولاءات السياسية واحياناً بعيداً عن الكفاءة المهنية، وهذا ما يجعل هذين القسمين عرضة للتغيير والتبديل بالنظر لتغيّر العهود.

ولو اعتمدنا الكفاءة المهنية فقط معياراً لأمكننا أن ننشيء قسماً للاخبار يفترض أن يكون الأول بين التلفزيونات في لبنان بالنظر لكون الأبواب المفتوحة امام تلفزيون لبنان أكثر من غيره بسبب طابعه العام شرط ان تبنى أخباره على قاعدتين: **الموضوعية والشفافية**.

وهذا ما يفرض إعطاء الرأي الرسمي والرأي المعارض فرصة عرض آرائهما الجوهريّة، وهو الترجمة العملية لمبدأ العرض الصادق لجوهر الخبر للجمهور.

ولا بد من الإشارة إلى مفارقة مثيرة للتساؤل وهي أن البرامج السياسية موجودة في التلفزيونات الخاصة وليست موجودة **بقوة** في التلفزيون العام.

ويبدو ان القيود التي تفرض على تلفزيون لبنان أدت إلى السماح للتلفزيونات الخاصة بما لا يسمح به في تلفزيون لبنان.

ان المنطلق الأساسي يجب ان يكون في جعل تلفزيون لبنان **مركزاً للحوار الاعلامي في البلاد حول القضايا الأساسية محلياً وعالمياً**، فلا يكون منبراً للحكومة ولا منبراً للمعارضة، بل مركزاً للحوار الدائم بهدف إعطاء المواطن الصورة الصحيحة.

ويبقى ان الإثارة وهي عنصر اساسي في نجاح البرنامج، تكمن في وجود الاختلاف وبدونه لا إثارة، وبالتالي لا نجاح.

2 – 3 – في رسم هوية تلفزيون لبنان:

هنا يقتضي السؤال عن السبب الذي يدعو المواطن الى المشاركة في تحمّل أعباء تلفزيون لبنان؟

والجواب أن على تلفزيون لبنان ان يلعب دوراً فعالاً وفقاً للمحاور الثلاث التالية:

1- دوراً تربوياً مدنياً.
2- دوراً ثقافياً منفتحاً.
3- دوراً مناطقيا.

1 - أ في الدور التربوي المدني:

فهو اولاً يساعد في ربط المواطن بالمؤسسات عبر إطلاله على عمل الدولة ونشاطاتها ومشاكلها في ريبورتاجات وبرامج عن الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات (وزارات، بلديات، مجالس الخ...) الأمر الذي يمكّن من إطلاع المواطن على حقوقه لدى الدولة وأجهزتها وتدله على كيفية ممارسة هذه الحقوق من جهة وعلى ما تمّ ويتمّ انجازه من قبل المؤسسات العاملة حتى اليوم في اطار خطة النهوض واعادة الإعمار.

1 ب - الدور الذي يلعبه هذا التلفزيون عبر الأخبار والبرامج السياسية وفقاً لما أشير اعلاه وعلى أن يتم تناول هذه الموضوعات بمعيارين أساسيين هما: **الموضوعية والشفافية**.

2 - أ في الدور الثقافي المنفتح:

على التلفزيون ان ينشر رسالة لبنان الى العالم والى اللبنانيين في انحاء المعمورة عبر البث الفضائي الذي سيأتي الكلام عنه لاحقا. وهنا سيقع على عاتق وزارة الاعلام دوراً اساسياً في نقل التوجيه المواطني بالصورة والطريقة اللائقتين ودوماً على قاعدة الموضوعية والشفافية وعلى أن يتم ذلك بحيلة فنية لنقل هذا التوجيه بطريقة ممتعة وغير جافة.

2 ب - على هذا التلفزيون ان يلعب دوراً ثقافياً على الأصعدة المحلية والعربية والعالميّة لا يمكن للتلفزيونات التجارية ان تلعبه... وذلك بمعنى تغطية النشاطات المحلية والانفتاح على ثقافات عالمنا العربي والإطلاع على ما يحدث عالمياً في ميدان الثقافة والمعرفة.

ومن تحصيل الحاصل الاشارة الى الدور الرائد للبنان في ميدان الثقافة، وهذا ما يجب عكسه في برنامج او برامج تلفزيون لبنان تبرز هذا الدور وتغنيه.

وفي هذا الاطار المهم التنسيق مع مركز البحوث التربويّة لإعطائه فترات على الهواء لتنفيذ مشروعه حول **التلفزيون التربوي**، ولا بد هنا وضع قناة الجديدة (التسعة LE NEUF) في تصرّف هذا النشاط خاصة اذا زادت تغطيته بصورة فعالة لتشمل جميع انحاء لبنان.

كذلك يجب التنسيق مع مركز البحوث التربوية المذكور لإعداد برنامج لمحو الأمية ضمن هذه الفقرة.

إضافة الى ذلك، يمكن التنسيق مع «**جامعة بلا حدود**» التي تعدّ محاضرات هي شكل من اشكال ما يعرف بالجامعة الشعبية، حيث تقدم مباحث عامة في الاطار الجامعي وذلك بهدف نقل هذه المحاضرات الى الجمهور الواسع، جمهور التلفزيون لكي تقدم **معرفة اكبر لجمهور أوسع**.

3- في الدور المناطقي:

على تلفزيون لبنان ان يبرز أوضاع المناطق ومشاكلها، وهذا الدور لا يقوم به أي تلفزيون تجاريّ.

3- في اسباب الخسائر

3 – 1 – الأسباب العامة للأزمة المالية التي يعاني منها تلفزيون لبنان
3 – 2 – عبء الموظفين والعقد الجماعي
3 – 3 – ارتفاع الاعباء الثابتة وخاصة تحمّل مصاريف مبنيين منفصلين.
3 – 4 – حجم السوق الإعلانية التلفزيونية في لبنان.

3 – 1 – الأسباب العامة للأزمة المالية التي يعاني منها تلفزيون لبنان:

3 – 2 عبء الموظفين والعقد الجماعي
3 – 3 ارتفاع الأعباء الثابتة وخاصة تحمّل مصاريف مبنيين منفصلين.
3 – 4 – حجم السوق الإعلانية التلفزيونية في لبنان.

3 – 1 – أسباب الأزمة المالية التي يعاني منها تلفزيون لبنان:

- خسائر كبيرة تعرض لها بسبب الحرب اللبنانية وما نتج عنها من سلبيات وفلتان أمني واعلامي وقيام مؤسسات تلفزيونية خاصة منافسة.
- الغاء الحق الحصريّ الذي كان معطى لغاية سنة 2012 دون أي مقابل.
- الطلب من تلفزيون لبنان إسقاط الدعاوى التي كان قد ربحها ضدّ التلفزيونات الخاصة.
- انخفاض مداخيل الاعلانات وارتفاع أسعار البرامج وكلفة الانتاج بسبب قيام التلفزيونات الخاصة المنافسة.
- زيادة ساعات البث وبالتالي ارتفاع عدد الموظفين بناء على طلب من الدولة اللبنانية.
- ارتفاع كلفة التشغيل.
- تحويل الرواتب من الليرة الى الدولار الاميركي بناء لطلب من وزارة الاعلام والدولة اللبنانية.
- قرارات إتخذتها الدولة بالترخيص لعدد من التلفزيونات تحت شعار حرية الاعلام دون الأخذ بعين الإعتبار حجم السوق الإعلانية.
- إرتفاع الديون وكلفة خدمة الدين. فقد بلغت الديون حتى 31/ 12/ 97 حوالي تسعة وعشرين مليون دولار تصل خدمتها السنوية الى أربعة ملايين ومئتي الف دولار اميركي.
- تلفزيون لبنان تلفزيون رسمي وعام تفرض عليه قيود لا تفرض على التلفزيونات التجارية الخاصة.

3 – 2 – عبء الموظفين والعقد الجماعي:

اي في قضية الموظفين وقرار مجلس ادارة الشركة تاريخ 1989/3/9:

ان بقاء هذا القرار على حاله يؤدي في واقع الأمور الى سوء انتاجية اذ ان طموح جميع العاملين في الشركة بدون استثناء، لم يعد العمل بدينامية وتقديم افضل ما لديهم بل صار في انتظار صرفهم من الخدمة ودفع تعويضاتهم وفقا للاتفاقية المذكورة.

من هنا لا يمكن الاعتماد على إيجاد روح جامعة للعاملين في الشركة نعتقد انها الاهم لاطلاق التلفزيون وذلك بسبب قرار مجلس ادارة الشركة تاريخ 1989/3/9 المذكور والقاضي باعطاء تعويضات استثنائية خاصة لمن يصرف من مستخدمي الشركة وفقاً لما اشرنا اليه.

وقد سبق لمجلس الادارة ان احال موضوع هذا القرار الى المحامي الاستاذ انطوان عبود فأعطى رأياً بامكانية ابطال هذا القررا بقرار من وزير المالية، ولا بأس من الاشارة الى أهم ما جاء في هذه الاستشارة وهو اختصار للأساس فيها: «ومما يجدر الاشارة اليه هو انه يجب ان لا يغرب عن البال ان إنشاء او تكليف شخص مدني لادارة مرفق عام لا يمكن ان يؤدي في اي حال من الاحوال الى تنازل الادارة العامة عن حقها المكرس في الدستور لتقرير ما تراه مناسبا حفاظا على استمرارية المرفق العام أكان ذلك بصورة مباشرة او عن طريق ابطال ما يكون قد قرره هذا الشخص المدني بتكليف منها اذا رأت ان في قراره ما يضر او يهدد هذا المرفق في وجوده او وضعه المالي. وعليه وبالنظر لما يرتبه هذا القرار من نتائج سلبية جدا على الاموال العامة فأنه يحق لوزير المالية القيم على بيت المال ابطال هذا القرار الذي يخل ايضا بالتوازن المالي للمرفق العام وبالتالي يهدد كيانه فضلا عما يمكن ان يسببه من سابقة ان طبّقت او عممت ادت الى كارثة مالية أكيدة».

لكن قد يكون القرار السياسي لمثل هكذا قرار غير جاهز الآن لعدم رغبة الدولة بفتح هذا الملف الذي يؤدي الى إثارة خمسمائة موظف. يضاف الى ذلك اضراب العاملين المحتمل في حال صدور قرار الابطال عن الوزير، قد يكون مما لا يمكن لتلفزيون لبنان تحمله خصوصاً لجهة الاتفاق مع مسوّق إعلانات تلفزيون لبنان الذي سيطالبنا بتعويضه عن الأضرار الناتجة عن الإضراب.

من هنا فإننا نقترح صرف مئة وعشرين موظفاً يمكن الاستغناء عنهم نهائيا ودفع تعويضاتهم وفق قرار مجلس ادارة الشركة تاريخ 1989/3/9 والمقدّرة بمبلغ عشرة ملايين دولار اميركي.

ان هذا الصرف سيؤدي الى خفض المصاريف الشهرية / 250,000/ دولار اميركي شهرياً أي توفير ثلاثة ملايين دولار أميركي سنوياً، وبكلمة اخرى ان هذا الصرف سيؤدي إلى استرداد ما دفع خلال ثلاث سنوات فقط.

هناك خيار آخر هو صرف جميع الموظفين وتحديد تعويضاتهم على أساس قرار مجلس إدارة الشركة تاريخ 9/ 3/ 89 ودفع هذه التعويضات على أقساط على مدى ما تبقى لهم من سنوات عمل، ذلك أن صرفهم يجب أن يستتبعه قرار بإعادة من نحن بحاجة اليهم لكن على أساس تعاقد لا تطبّق عليه التعويضات الإضافية وفق قرار مجلس إدارة الشركة تاريخ 1989/3/9. مع العلم أن هذا الإجراء سيكلف حوالي / 25/ مليون دولار إضافي تدفع على مدى طويل ولكن التوفير السنوي (5 ملايين دولار على الأقل) سيسمح بتغطية هذه المصاريف بمدة لا تتجاوز / 5/ سنوات.

إلا أن هناك محظور قانوني لهذا الخيار، إذ يمكن للموظفين الذين أعيدوا أن يعتبروا التعويض الذي قبضوه هو دفعة على حساب التعويض ويطالبوا باستمرارية العقد الأول، واستمرار تطبيق قرار مجلس الإدارة المنوّه عنه.

وهناك في القضاء اللبناني سوابق في هذا المجال لذا وجب التنبيه، ورغم اعتقادنا أن هذا الخيار هو الحل الأمثل لتطوير تلفزيون لبنان بصورة جدية إلا أن المحظور القانوني المشار اليه يجب أن يظل ماثلاً أمام عيوننا منعاً للوقوع في الخطأ.

3-3 إرتفاع الأعباء الثابتة وخاصة تحمّل مصاريف مبنيين منفصلين:

إننا نرى أن كلفة وجود مبنيين منفصلين، الأول في تلة الخياط والثاني في الحازمية، يؤدي الى وجود مصاريف زائدة تبلغ مليون وخمسمائة الف دولار أميركي سنويا.

لذا نقترح بيع عقار تلة الخياط الذي سيؤمن مردوداً قيمته حوالي ثلاثة ملايين ومئة الف دولار اميركي ومن ثم شراء وتجهيز العقارات / 4061/ و/ 2325/ و/ 2326/ الحازمية، علماً بأن العقار الأخير قد شيّد عليه بناء من خمس طبقات يمكن استعماله آنياً لاستيعاب موظفي تلة الخياط.

إن كلفة الشراء والتجهيز هي بحدود ثمانية ملايين دولار اميركي، لكنها ستؤدي الى ايجاد استوديوهات اضافية مساحة الأولى منها / 1000/ م.م. والثاني والثالث مساحة كل منهما ستمائة متر مربع والرابع والخامس مساحة كل منهما ثلاثمائة متر مربع، لتصبح كل المنطقة منطقة تلفزيون لبنان أو مدينة تلفزيون لبنان.

هذه الاستوديوهات ستسمح لتلفزيون لبنان أن ينتج برامج عديدة وأن يؤجر هذه الاستوديوهات للتلفزيونات الأخرى خاصة الفضائيات العربية.

ومعلوم ان كل ما ينتج من برامج تلفزيونية لبنانية الآن تبتلعه أسواق التلفزيونات العربية الأرضية والفضائية.

3 - 4 - حجم السوق الاعلانية التلفزيونية في لبنان:

ان السوق الاعلانية التلفزيونية في لبنان كانت في السنة المنصرمة بحدود خمسين مليون دولار اميركي وزعت كما يلي:

- 27 مليون LBC
- 9,5 مليون TL
- 6,5 مليون MTV
- 5,5 مليون المستقبل
- 3 ملايين التلفزيونات الباقية بما فيها التلفزيونات التي أقفلت.

فاذا افترضنا ان الوضع سيبقى على حاله وان قاعدة المنافسة ستؤدي الى تساوي التلفزيونات الخمسة حاليا بعد انضمام الـNBN وهو افتراض يمكن ان يكون صحيحا بعد سنوات، يصبح مدخول تلفزيون لبنان عشرة ملايين دولار يدفع اربعين بالمئة منها لمسوق الاعلانات ايا كان هذا المسوق بحيث تكون حصة تلفزيون لبنان الصافية ستة ملايين دولار اميركي.

ان هذا المبلغ الصافي سيجعل الشركة في حالة خسارة كاملة كلية دائمة للأسباب التالية:

1) فوائد المصارف التي تبلغ شهريا حوالي خمسماية الف دولار.

2) العمالة الزائدة في التلفزيون والزيادات الادارية والتعويضات الاضافية عند الصرف.

3) ضيق السوق الاعلانية.

فالسوق الاعلانية لا تتحمل خمسة تلفزيونات وجميع التلفزيونات تخسر باستثناء الـLBC التي تحقق ارباحاً لأسباب أساسها تاريخي ونفسي: اولها قيامها بتحقيق الارباح سابقاً خلال الحرب الاهلية واستفادتها من ضعف تلفزيون لبنان المقسم الى تلفزيونين في تلك الفترة، وقيامها بالاستيلاء على قسم من ارشيف تلفزيون لبنان، اضافة الى قدرة مديريها العالية، كل ذلك جعلها في المركز الاول من التلفزيونات اللبنانية بنسبة مرتفعة جدا وغير عادية مما جعلها تحقق الارباح.

هذا دون ان يغيب عنا ما يقال انها تربح الآن لأنها تحمل جزءا لا بأس به من مصاريفها في حساب المحطة الفضائية.

اذن ضيق السوق الاعلانية وزيادة عدد التلفزيونات سيؤدي بالضرورة الى عدم تحقيق اي تلفزيون ارضي باستثناء الـLBC اية ارباح فالجميع محكومون بالخسارة، فقط البث الفضائي هو السبيل الى تخفيف الخسائر ففي المحطات الفضائية اثبت اللبنانيون انهم في المقدمة وسوق الاعلانات الفضائية ما تزال فيه مجالات للتوسع. لذلك يركض الجميع الى الفضاء.

من هنا وبالرغم من المحاولات العظمى التي يمكن ان يقوم بها تلفزيون لبنان ارضياً سوف يظل محققاً الخسائر.

ومن المنصف القول ان حل مشاكله لن تتم الا عن طريق تحمل المواطن مستقبلا للعجز عبر الضرائب التي يمكن ان تفرض وهذا ما سنراه لاحقاً.

بغير تلك التقديرات نكون واهمين.

ان ذلك كله ايضا مرهون **بتسديد كامل ديون المصارف والموردين قبل بدء الاستثمار مجدداً.**

4 – في قضايا لا بد من مواجهتها

4 – 1 – في البث الفضائي:

لا بد من مقدمة نشير اليها هي أن البلاد التي فيها تلفزيون عام وتلفزيونات خاصة، فإن الاولوية فيها في الصعود الى الفضاء يكون للتلفزيون العام ومن بعده يمكن ان يجاز للتلفزيونات الخاصة الصعود كل حسب وضعها.

أما الوضع في لبنان فهو معكوس إذ أن هناك تلفزيونات خاصة قد صعدت الى الفضاء في حين ان تلفزيون لبنان باق على الارض.

علماً بأنه سبق لتلفزيون لبنان سنة 1995 ان حجز قناة على «**عربسات**» ووقّع عقداً معهم بهذا الصدد لم يجر تنفيذه بسبب الإمكانيات المادية، إذ لم يكن تلفزيون لبنان يملك دفع أجرة استئجار القناة الفضائية. وهكذا أجيز في كانون الأول 1996 لتلفزيون LBC ولتلفزيون المستقبل فقط الصعود الى الفضاء، وكما قلنا بقي تلفزيون لبنان على الأرض.

والقرار الآن لكم.

إن قرارات مجلس الوزراء في شأن تلفزيون لبنان الاخيرة خصوصا لجهة حصر وبث الاخبار والبرامج السياسية فضائيا بتلفزيون لبنان سوف يستدعي حتماً إتاحة الفرصة له بالصعود الى الفضاء كلياً. وإن عملية

الدخول في البث الفضائي نراها مهمة من الناحيتين السياسية والاجتماعية بالنظر لوجود جالية لبنانية كبيرة في دنيا العالم يجب ان يصل اليهم وطنهم عبر سفيرهم الجديد «التلفزيون» وبالنظر لما يمكن ان يلعبه هذا بالنسبة للعرب وغير العرب من نقل لبنان اليهم بهدف إقامة أوثق الروابط معهم على الأصعدة الاقتصادية والسياسية وغير ذلك. وهنا لا بد من الإشارة الى الدور الهام الذي تلعبه المحطتان الفضائيتان LBCI وتلفزيون المستقبل في ذلك، وكلنا اعتقاداً ان تلفزيون لبنان يمكن ان يلعب دورا اساسيا وموجهاً أكثر.

إن كلفة الدخول الى الفضاء بتقديرنا هي بحدود خمسة ملايين وخمسماية الف دولار أميركي منها الايجار السنوي في الـ«**كيو بند**» ومقداره ثلاثة ملايين وثلاثماية الف دولار اميركي. علماً بأن اختيار الـ«**كيو بند**» بدل الـ«**سي بند**» يعود لعدم وجود قناة شاغرة على الـ«**سي بند**» إلا إذا تم الاتفاق مع CFI التي منعت مؤخراً عن الاستقبال في بلدان الخليج العربي، الا انه يبدو أن TV5 ستحل محلها على هذه القناة.

والمعلوم أن نفقة استئجار قناة على الـ«**سي بند**» هي مليون وخمسماية الف دولار اميركي في حين انها ثلاثة ملايين وثلاثماية الف دولار اميركي على الـ«**كيو بند**»، وعلما بأن جميع التلفزيونات العربية مجهزة لاستقبال القنوات على الـ«**سي بند**» في حين ان استقبال الـ«**كيو بند**» يستوجب اضافة جهاز الى الهوائي.

ان موضوع استئجار قناة الآن امر ملح جداً خوفاً من أن يصيبنا ما اصابنا في استئجار قناة على الـ«**سي بند**» سابقاً، فعدم تمكننا يومها من تأمين نفقة الاستئجار جعل المعنيين يفسخون العقد معنا.

4 – 2 – سبل تأمين الموارد المالية اللازمة دون ارهاق كاهل الدولة:

لقد فتّشنا عن سبل لتأمين الموارد التي يحتاجها تلفزيون لبنان وهي بحدود أربعين مليون دولار ووقعنا على أحد خيارين:

الأول: وهو الخيار الأفضل ويتمثل بفرض ضريبة على الهاتف العادي والهاتف الخليوي تجبى لمصلحة تلفزيون لبنان بمقدار ثلاثين الف ليرة لبنانية سنويا على الهاتف العادي وستين الف ليرة لبنانية سنوياً على الهاتف الخليوي.

وفي التقديرات الأولية فان المبلغ المقدّر جبايته هو:

/ 600,000/ خط عادي × / 30,000 سنويا =/ 18/ مليار ليرة لبنانية.

/ 200,000/ خط خليوي × / 60,000/ سنوياً = / 12/ مليار ليرة لبنانية.

الثاني: هو فرض ضريبتان تجبيان لصالح تلفزيون لبنان:

الضريبة الأولى: هي ضريبة على الإعلانات تفرض على المعلن بنسبة 6% من قيمة الإعلان. وباعتبار ان السوق الإعلانية لسنة 1997 كانت بحدود خمسين مليون دولار أميركي، فإن هذه الضريبة ستحقق ايراداً سنوياً قيمته ثلاثة ملايين دولار اميركي.

الضريبة الثانية: هي ضريبة على فواتير الكهرباء (باستثناء ذوي الدخل المحدود الذين تقلّ فاتورتهم الشهرية عن خمسين الف ليرة لبنانية) دون تمييز بين البيوت والمكاتب والمؤسسات وغيرها.

ونحن نقترح أن تكون الضريبة بحدود / 12000/ ليرة لبنانية سنوياً (مبلغ مقطوع) وهو مبلغ عادل لا يرهق الناس.

وهكذا ولتأمين مبلغ وقدره اربعون مليون دولار أميركي نقداً لسدّ حاجات تلفزيون لبنان لحين تمكّنه من الاستفادة من مداخيله الجديدة، فإننا نقترح أن يصدر تلفزيون لبنان سندات دين تكفلها الخزينة تستحق تباعاً خلال عشر سنوات على أن يكون الاستحقاق الأول سنتين بعد الاكتتاب بمعدل فائدة مناسبة حتى يجري الاكتتاب بها في الأسواق المحلّية.

إن هذا الاقتراح يؤمّن السيولة دون اللجوء الى الخزينة مباشرة.

وعلى هذا الأساس فإننا نقترح إحالة مشروع قانون على مجلس النواب هو التالي:

«يجاز اعطاء كفالة الدولة بمرسوم يتّخذ في مجلس الوزراء ضماناً لتسديد سندات دين تصدرها شركة تلفزيون لبنان ش.م.ل. بحدود أربعين مليون دولار اميركي وبفوائد موازية لمعدل الفائدة المعمول بها في سوق بيروت، على أن يحدد مصرف لبنان هذا المعدّل».

4 – 3 في تجهيزات تلفزيون لبنان وتأمين مصادر تمويلها:

اذا أخذنا بعين الإعتبار أن المرحلة المقبلة هي مرحلة التلفزيون الرقمي DIGITAL الذي سينزل الى الأسواق خلال السنتين المقبلتين، فإن تجهيز تلفزيون لبنان بالمعدّات يجب أن يتم على هذا الأساس، وأن يشترط على الموردين تأجير تلفزيون لبنان تجهيزات ANALOGIC بنفس عقد البيع للمرحلة الانتقالية المقبلة. ذلك ان تجهيزات تلفزيون لبنان الحالية بلغت من الرداءة حداً يجبرنا على تجديدها على أن يكون التجديد الـANALOGIC مؤقتاً، وذلك يمكن إتمامه عبر الإستئجار.

إننا نقترح تمويل شراء تجهيزات تلفزيون لبنان في إطار البروتوكول الموقع مع الدولة الفرنسية، أو في إتفاق تبرمه الدولة مع صندوق التنمية الكويتي، او غيره من صناديق التنمية العربية التي تتعامل مع الدول وليس مع الأفراد، الأمر الذي يسمح للحكومة اللبنانية بالتعاقد مع هذا الصندوق او ذاك لتأمين احتياجات تلفزيون لبنان التقنية.

على أمل أن نكون قد أوضحنا بما فيه الكفاية.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام

.10
بيان

بيروت في 22 كانون الثاني 1999

عقد مجلس إدارة شركة تلفزيون لبنان اجتماعاً في وزارة الإعلام مع معالي وزير الإعلام الأستاذ أنور الخليل حيث جرى التداول بمجمل الشؤون والشجون المتعلقة بتلفزيون لبنان.

وفي مستهل الجلسة ذكر رئيس مجلس الإدارة انه بتاريخ 9/ 3/ 1998 كان جميع أعضاء مجلس الإدارة قد تقدموا باستقالتهم من رئاسة وعضوية مجلس الإدارة باعتبار ان عملية حل مشاكل تلفزيون لبنان تتطلب قراراً سياسياً ليس بيد مجلس الإدارة وإنما هو بيد الحكومة. إلا أن الحكومة آنذاك رفضت الاستقالة ومددت لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة لفترة انتقالية مدتها سنة واحدة تنتهي في حزيران 1999.

وبعد أن أبدى رئيس مجلس الإدارة استعداد المجلس لمتابعة الجهود اللازمة، وضع الاستقالة مرة جديدة بتصرف الحكومة إذا كان هذا الأمر يسهّل اتخاذ القرار السياسي المناسب.

.11

قصيدة في رثاء رفيق الحريري*

Il est douze heures cinquante cinq

Il est douze heures cinquante cinq
Les vagues de la mer arrosent le Saint Georges
Les employés de banque accueillent leurs clients
Les ouvriers sont là devant un feu de forge
Un touriste, à l'hôtel, feuillette un dépliant.

Il est douze heures cinquante cinq
Les vagues de la mer très soudain se sont tues
En écoutant la terre ébranlée de clameurs
Car dans la rue béante, il y a des gens qui tuent
Sous leurs doigts criminels, un grand géant se meurt.

Il est douze heures cinquante cinq
L'enfer s'était saisi de la rue de l'horreur
Les employés sont morts avec quelques clients
Les blessés sont nombreux hantés par la terreur
Le touriste n'a pu finir son dépliant.

Il est douze heures cinquante cinq
Le géant s'est éteint avant même d'atteindre
L'entrée de l'hôpital qui allait accueillir
Ses compagnons touchés, et qui allaient s'éteindre
En mourant dans le feu, comme de vrais martyrs.

Il est douze heures cinquante cinq
Un peuple s'est levé se prenant par la main
Le clocher de l'église auprès du minaret
Mêle le son de cloche au son du muezzin
Pour réclamer la vie, la vie en liberté.

---

* نشرت هذه القصيدة في صحيفة الأوريان لو جور *L'Orient Le Jour* بتاريخ 2005/2/16

Il est douze heures cinquante cinq
Alors ils sont venus, en n'ayant qu'un seul but
Avec des chapelets, des signes du croissant
Prier sur le tombeau du géant abattu
Qui, tenant son coran et qui, sa croix en sang

Il est douze heures cinquante cinq
Un million de fidèles, qui avaient cru au rêve
Ont gardé le silence, saluant la mémoire
Du grand fédérateur, bien avant que s'achève
Le Livre qu'il écrit pour entrer dans l'histoire.

Il est douze heures cinquante cinq
Pour l'Eternité.



منذ انطلاق البث التلفزيوني في لبنان في العام 1958، تعرف اللبنانيون إلى اسم جان كلود بولس الذي واكب المشاهدين على الشاشة الصغيرة وعمل كمدير برامج للمحطة الأولى في العالم العربي التي بثت شبكة كاملة ومتواصلة.

مرّت السنوات وتكاثرت محطات التلفزة وخطفت من تلفزيون لبنان حقه الحصري في البث التلفزيوني من دون أن تعوض الدولة التي امتلكته كاملاً هذا الحق الذي كان سينتهي في العام 2012 وفقاً لقانون تأسيس هذه المحطة الوطنية.

عُيّن جان كلود بولس في هذه المرحلة بالذات، رئيساً لمجلس إدارة تلفزيون لبنان فواجه مشاكل عديدة لم تتمكن الدولة من ابتداع الحلول لها، لا سيما وأن أركانها في غالبيتهم راحوا يؤسسون محطات خاصة بهم ويعطونها أولوية اهتمامهم.

طوال ثلاث سنوات، عانى جان كلود بولس واللبنانيون من واقع جعلني أتخذ القرار الأليم بإقفال تلفزيون لبنان حين تسلمت وزارة الإعلام في العام 2001 بهدف إعادة تنظيمه كتلفزيون تملكه الدولة على أن يكون في الواقع ملكاً للشعب اللبناني ككل، وربما بذلك أحقق أمنية جان كلود بولس واللبنانيين بجعل تلفزيون لبنان يغطي سياسة الدولة بالطبع، إنما أيضاً سياسة كل الفرقاء في لبنان ويقف على مسافة متساوية من التيارات الكثيرة التي تشكل ميزة الحياة الديموقراطية التي نتغنى بها، لكن الحسابات الضيقة لدى بعض المسؤولين واصرارهم على الجموح في التحكم بمؤسسات واستخدامها لأغراضهم الخاصة كما حصل مع تلفزيون لبنان بالذات في انتخابات العام 2000، هذه الذهنية منعتنا من إكمال مشروعنا وقلت في حينه: "لقد اتخذنا قراراً كبيراً باقفال التلفزيون بهدف إعادة بنائه على أسس سليمة لكن ليس هذا هو التلفزيون الذي تريدون إعادة فتحه اليوم" ومع ذلك وضمن الإمكانيات المتوفرة أحرص على أن تكون هذه المؤسسة لكل اللبنانيين.

عانى جان كلود بولس من ظروف ضاغطة ومن خيبات كثيرة حالت دون تمكنه من انقاذ المحطة الأم التي من رحمها انبثقت محطات كثيرة أخرى، لكنه لم يفقد الأمل، لا بل اندفع حتى بعد خروجه من مجلس الإدارة لتحقيق أحلامه بمحطة عامة ترتكز إلى الأسس العالمية للحداثة، شكلا ومضمونا.

هذا ما سعى إليه جان كلود بولس الذي نجح في تحقيق جزء من أحلامه لكنه، ربما لطموحاته الكبيرة جداً، اصطدم بمعوقات لا يزال عبر كتابه يصف لها الحلول التي تنقذ هذه المحطة المهمة. إنها ربما "رحلة إلى الجحيم"، لكنها أيضاً علاقة حب عميق مع تلفزيون لبنان الذي عاش جان كلود بولس في كنفه نصف قرن من العطاء.

غازي العريضي
وزير الإعلام

ISBN 978-9953-74-160-4

